مبادئ علم السياس

(مدخل.. موجز لدراسة العلوم السياسي



تأليف

أ.د. صدقة يحيى فاضل

قسم العلوم السياسية - جامعة الملك عبدالعزيز. جدة

مبادئ علم السياسة

(مدخل.. موجز لدراسة العلوم السياسية)

أ.د. صدقة يحيى فا

مبادئ علم السياسة

(مدخل.. لدراسة العلوم السياسية)

تأليف

الأستاذ الدكتور صدقة يحيى فاضل

قسم العلوم السياسية

جامعة الملك عبدالعزيز - جدة

(الطبعة الثالثة)

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

ⓒ صدقة يحيى فاضل ، ١٤٢٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

فاضل ، صدقة يحيى

مبادئ علم السياسة. / صدقة يحيى فاضل.- جدة ، ١٤٢٤هـ

٢٦٠ ص ؛ ١٧×٢٤سم

ردمك : ١-١٩١-٤٤-٩٩٦٠

١- السياسة ٢- العلاقات الدولية أ. العنوان

ديوي ٣٢٠ ١٤٢٤/٦٤٦٣

رقم الإيداع : ١٤٢٤/٦٤٦٣

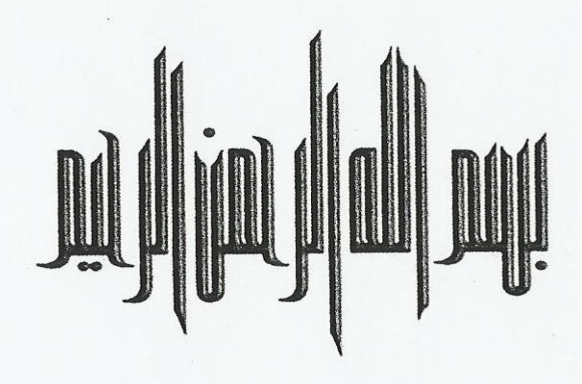
ردمك : ١-١٩١-٤٤-٩٩٦٠

الطبعة الثالثة

١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م

طبع بمطابع مؤسسة المدينة للصحافة (دار العلم) بجدة

ص . ب ٤٧٩٧ جدة ٢١٤١٢ جدة ت : ٦٧١٢١٠٠ المملكة العربية السعودية



الإهـــداء

إلى الجيل العربي الجديد.. على أمل أن يهتم أكثر بالسياسة، والعلوم السياسية، لأهميتها العظمى.. ودورها الرائد الخطير، في حياة البشر.

لقد آن الآوان لإدراك أن الجهل بالسياسة، أو انحرافها، أو عدم الاكتراث بها، سيعني: شقاء مريعًا، وتخلفًا شنيعًا، في كل مجالات الحياة....

ملاحظة هامة للطلاب المنتسبين

على الطالب المنتسب الرجوع إلى الخطة الدراسية لمادة مبادئ علم السياسة، لمعرفة ما إذا كانت هناك بعض الحذوفات في هذه الطبعة (الثالثة) من هذا الكتاب . فالغالب أن يكون كل الكتاب، في طبعته هذه، مقررًا بالنسبة للمنتسبين.

———❊❊❊———

مقدمة الطبعة الثالثة

يسرني أن أخط هذه الـ «مقدمة»، للطبعة الثالثة، من كتاب «مبادئ علم السياسة»، الذي صدرت الطبعة الأولى منه عام ١٤١٧هـ، كما أن الطبعة الثانية هي الآن على وشك النفاد، وذلك دليل على أن هذا الكتاب قد حظي - ولله الحمد - بقبول حسن.. في الوسط الأكاديمي والثقافي، المحلي والعربي. وذلك شجعني مرة أخرى على إعادة نشر الكتاب، وإصدار طبعة ثالثة منه.. أكثر اختصارًا، فكان هذا الكتاب الذي بين يديك، أيها القارئ العزيز.

وبما أن الطبعة الثانية استمرت - رغم إيجازها - في الاتسام بتوسع مواضيعها، وشموليتها، واحتواءها على شيء من التعمق، فقد قررت - استجابة لرأي عينة من الطلاب والطالبات المعنيين - اختصار تلك الطبعة أكثر.. وإصدار هذه الطبعة، من هذا الكتاب، أكثر إيجازًا وتبسيطًا.. لعل مواضيعها تكون أيسر منالاً، للطلاب المبتدئين.

* * *

وما زال المؤلف يعتقد أن المضمون الذي أتت عليه الطبعة الأولى مناسب ومبسط.. للطلاب الجادين، المبتدئين في دراسة السياسة. وليس في هذه الطبعة جديد يذكر، عدا حذف البعض من صفحات الطبعة الثانية.. وبالتحديد، ثم حذف الصفحات التالية من الطبعة الثانية:

(١) ٢٦ - ٣٦.

(٢) ٥٤ - ٦٦.

(٣) ١٠٨ - ١٢٧.

(٤) ١٨٨ - ١٩٤.

(٥) ٢٥٠ - ٢٥٧.

(٦) ٢٦٤ - ٢٦٦.

(٧) ٢٧٩ - ٢٨٤.

(٨) ٣١٦ - ٣٦٦.

(٩) ٣٨٤ - ٣٩٩.

بالإضافة إلى اختصارات أخرى، هنا وهناك.

أي نحو ١٤٠ صفحة، وهو ما يعادل حوالي ٣٢٪ من حجم الطبعة الثانية. وأضحى حجم

الطبعة الثالثة يساوي أقل من ٦٠٪ من كامل حجم الطبعة الأولى. ولعل هذا الحذف يرضي طلاب الاختصار، ومؤيديه.

* * *

أتمنى أن تكون محتويات هذه الطبعة أسهل تحصيلاً.. وأن تشد الطالب إلى مواضيع علم السياسة الهامة والشيقة، وتجعله يحاول الاستزادة.. وبالتالي اللجوء إلى مراجع أكثر شمولاً وعمقًا وتفصيلاً، الأمر الذي يسهم في دعم الثقافة السياسية العربية، وهي الغاية التي ندعي - بصدق - أننا نسعى إليها.

والله ولي التوفيق.

المؤلف:

ص. ي. ف.

جدة: في ٩/١٢/١٤٢٣هـ، الموافق ١٠/٢/٢٠٠٣م.

تمهيد

وضعت مواضيع هذا الكتاب حسب التسلسل التقليدي المعتاد، لورودها في أكثر مراجع علم السياسة، العربية والعالمية. وبما أنه كتاب موجز - رغم ما قد يرى البعض فيه من ضخامة في الحجم - فقد اقتصر على ثلاثة أجزاء، يوضحها فهرست هذا الكتاب، ويبين أهم تفاصيلها.

- إن الجزء الأول، وهو بعنوان: «السياسة». و«علم السياسة»، يحتوي على المواضيع الرئيسية.. التي تمثل البداية المنطقية، التي ترد - عادة - في معظم كتب المدخل.. لدراسة السياسة ويتضمن هذا الجزء ثلاثة فصول.

يهتم الفصل الأول بتقديم تعريف لـ «السياسة»، و«علم السياسة»، وعناصر علم السياسة، والمعرفة السياسية (بأنواعها)، وأهمية علم السياسة، ومجاله، وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى...إلخ. وفي **الفصل الثاني، نلخص** أهم مناهج البحث العلمي.. المتبعة الآن في دراسة السياسة، دراسة علمية، ونلقي بعض الضوء، على مدى «علمية» علم السياسة، حاضرًا ومستقبلاً. وفي الفصل الثالث، نقدم نبذة عن تطور الفكر السياسي، أو الفلسفة السياسية.. في محاولة لتوضيح ماهية المعرفة الفلسفية السياسية.

* * *

- **الجزء الثاني**، وهو بعنوان: التنظيم السياسي. ويحتوي - هو الآخر - على ثلاثة فصول. حيث نناقش في الفصل الأول، مفهوم «الدولة» وعناصرها، وأصلها، وأنواعها، وأهم وظائفها... إلخ. وفي **الفصل الثاني**، نوجز المفهوم العام لـ «النظام السياسي».. والإطار التحليلي العام، المقترح لدراسة ذلك النظام. وفي **الفصل الثالث**، من هذا الجزء، نتطرق إلى تحليل «المؤسسات» السياسية الرسمية، وغير الرسمية. حيث نقدم (في المبحث الأول)، تعريفًا وتوضيحًا عامًا لـ "الحكومة"، وعناصرها ومكوناتها، وأعمالها، وأنواعها...إلخ. وفي المبحث الثاني، من الفصل الثالث هذا، نطرح تعريفًا عامًا، بأهم القوى السياسية غير الرسمية، ويقصد بها: الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، والرأي العام.

* * *

- **أما الجزء الثالث والأخير**، وهو بعنوان: العلاقات الدولية، فيتضمن فصلين موجزة، حيث يقدم الفصل الأول، العلاقات الدولية، ويعرف بدراستها. أما الفصل الثاني فهو يتناول موضوعًا مختلفًا، وهو: التنظيم الدولي.

الفهرس

الموضوع	الصفحة

* * *

* * *

* * *

فهرست الجداول والأشكال

❊ ❊ ❊

الجـــزء الأول
«السياسة»... و«علم السياسة»

يمكن اعتبار محتويات هذا الجزء أهم المواضيع التي ينبغي للمبتديء في دراسة السياسة الإلمام بها فمواضيع هذا الجزء تعتبر المدخل الأول والمعبر الرئيس، لدراسة «السياسة».. دراسة علمية وموضوعية. إنها ـ أي هذه المواضيع ـ أهم أسس الدراسة العلمية لظاهرة السلطة السياسية.

وهذا الجزء يحتوي على ثلاث فصول: في الفصل الأول، نقدم تعريفًا عامًا وموجزًا، لـ «السياسة» و «علم السياسة»، والمعرفة السياسـية، بصـفة عامة، وأهـم ما يتعلق بأسس علم السياسة، وماهيته. أما في الفصل الثاني، فنوجز أهم الأساليب والطرق العلمية.. التي تتبع الآن، كوسائل.. لدراسة السياسة، دراسة علمية مجردة. وفي الفصل الثالث، من هذا الجزء، نورد نبذة عن المعرفة السياسية الفلسفية التقليدية.. موجزين بعض النماذج، من الأفكار السياسية، عبر مختلف العصور.

❊ ❊ ❊

الفصل الأول
المعرفة السياسية

السياسة (Politics)، هي من الإنسان وإليه.. وللإنسان سلوك سياسي، كما أن له سلوك اقتصادي واجتماعي.. إلخ. إن سلوك الإنسان السياسي يتداخل مع كل سلوكياته الأخرى.. فالسياسة ليست مقتصرة على الدولة وشؤونها فقط.. بل إنها موجودة في معظم تصرفات وسلوكيات الإنسان. ومع ذلك، اصطلح على أن يشمل علم «السياسة» السلطة السياسية دون غيرها من أشياء سياسية أخرى، أو سلطات أخرى.

ويفترض أن الفرد لا يمكن أن يعيش (عيشا طبيعًا) إلا في جماعة.. حتى يستطيع الحصول على معظم احتياجاته، ويتمكن من إشباع رغباته المختلفة.. لهذا، وجدت الجماعة.. والجماعة الكبرى (الدولة)، لا يمكن أن تفي بأهم الأغراض من تكوينها، إلا إذا نظمت، وقامت بها سلطة تدير شؤونها، بما يحقق أكبر قدر ممكن من الخير والسعادة لأعضائها[1].

وبهذا يمكن أن نقول بأن فكرة «السلطة السياسية» تبلورت منذ أن بدأ الإنسان يفكر في «تنظيم» (Organize) المجتمعات التي يقيمها.. حيث نتج عن هذا التفكير، ما يعرف الآن بـ«المعرفة السياسية».

فالإنسان كائن اجتماعي.. لا يمكن أن يعيش إلا في جماعة. وهو كائن مفكر. حيث يتميز بـ «العقل».. هاتان الخاصيتان، جعلتاه كائنا سياسيا، أيضًا، شاء أم أبى، تذكر أو نسى. إن «المعرفة السياسية» (ومنها علم السياسة)، ظهرت كوليد لحاجة الإنسان إلى الجماعة.. وضرورة تنظيم وإدارة هذه الجماعة (سياستها).. وقدرة الإنسان على التفكير والتأمل - لأنه يمتلك العقل.

والمعرفة السياسية، تتناول أهم ظاهرة في حياة الإنسان العامة (الاجتماعية).. وهي ظاهرة السلطة السياسية بأبعادها وعناصرها المختلفة، لما للسلطة السياسية من تأثير بالغ، على كل

---

(١) أنظر: د. صدقه يحيى فاضل، الفكر السياسي الغربي العالمي، الكتاب الأول، (جدة: مكتبة مصباح، ١٤١٠هـ)، ص ٥٧ - ٨٦.

المجالات وجوانب الحياة الأخرى. ولتعريف «علم السياسة»، نرى التطرق ـ بإيجاز ـ إلى تعريف كل من «العلم» و «السياسة».

تعريف «العلم» :(Science):

للعلم تعريفات عدة، نقتطف منها التالي فقط:

(١) العلم هو مجموعة من المبادئ والقواعد[1]، التي أثبت التجريب صحتها، والتي تتعلق بجانب ما معين، من جوانب الحياة المتعددة.

(٢) العلم هو مجموعة متراكمة من المعرفة، التي تم برهنة صحتها موضوعيًا.. والتي تتعلق بالإنسان، أو الطبيعة، أو المجتمع.

(٣) العلم هو: الأفكار المتتالية المترابطة، وكذلك الوسائل، التي عن طريقها يتم الحصول على هذه الافكار (المعرفة)[2].

وعندما نأخذ بالتعريف الأول فقط (بغرض التبسيط)، نجد أن أي علم يمكن توضيحه وتحديده بسحب هذا التعريف عليه. فـ «علم الفيزياء» (مثلاً) هو:

مجموعة من المبادئ والقواعد، التي أثبت التجريب صحتها، والتي تتعلق بـ «الفيزياء» أو المادة الطبيعية.

أما «علم الاجتماع» مثل آخر، فيمكن تعريفه بأنه:

مجموعة من القواعد والأحكام، التي أثبت التجريب صحتها، والتي تتعلق بـ «الاجتماع الإنساني» (موضوع علم الاجتماع).

..... وهكذا بالنسبة لكل العلوم الأخرى.

* * *

إذًا، وعندما نسحب نفس التعريف المذكور، على دراسة السياسة، دراسة علمية، يمكن القول بأن علم السياسة (Political Science)، هو عبارة عن:

مجموعة من المبادئ والقواعد التي أثبت التجريب صحتها، والتي تتعلق بـ «السياسة».

فإذا اعتبرت «الدولة» هي موضوع «علم السياسة»، يصبح تعريف «علم السياسة» هو:

---

(١) سنوضح المقصود بـ «المبادئ والقواعد» في الفقرة التالية.

(2) Robert Cord et al. Political Science: An Introduction, (Englwood Cliffs, N.J.: Prentic- Hall, Inc., 1974), P.640.

مجموعة من المبادئ والقواعد التي أثبت التجريب صحتها، والتي تتعلق بـ «الدولة». وإذا كانت السلطة هي موضوع علم السياسة يصبح تعريف «علم السياسة»، هو: مجموعة من القواعد والمبادئ التي أثبت التجريب صحتها والتي تتعلق بـ «السلطة».

ويلاحظ أن هذا التعريف، يربط «العلم» والمبادئ العلمية، بالتجريب (Empricism). وهو يعني أن أي افتراض، لا يمكن إثبات صحته، إلا بالتجربة العلمية والبرهنة الموضوعية. وربما يعترض البعض على ربط العلم بالتجريب، دائمًا. ولكن هذا الربط، هو السائد الآن، في دراسة العلوم الاجتماعية، بصفة عامة، وعلم السياسة منها، على وجه الخصوص. ويمكن أن نصف هذا التعريف بـ "النمطية "، لقابليته لتعريف أي علم، بإيجاز وتبسيط.

* * *

تعريف «السياسة»:

لغويًا، توحي لفظة "سياسة"، بشيء يتعلق بالشؤون العامة للبشر. وفي اللغة العربية، اشتقت كلمة «سياسة»، من كلمة «سوس» بمعنى: رئاسة. و«ساس» الأمر، أي قام به، والسياسة تعني القيام بأمر من أمور الناس بما يصلحه. (وكلمة أمر شائعة الاستعمال بمعنى حكم ودولة) [1].

وفي الأصل اللاتيني، تعني لفظة «سياسة» ، تدبير شؤون الدولة، أو المدينة. وأصبحت الآن تعني كل ما يتعلق بشؤون الدولة، والعلاقات بين الدول، وخطط الأفراد والجماعات، الهادفة إلى تحقيق أهداف معينة[2].

ويمكن تعريف «السياسة» أيضًا، بأنها: الأهداف التي تسعى جهة، (أو حكومة) ما، لتحقيقها تجاه جهة أو جهات معينة، والوسائل التي تتبعها، أو تفكر في إتباعها، تلك الجهة، لتحقيق تلك الأهداف.

فالسياسة التعليمية مثلاً لجهة ما، هي الأهداف التعليمية التي تسعى تلك الجهة لتحقيقها، تجاه جهة أو قطاع معين، والوسائل التي تستخدمها تلك الجهة، لتحقيق أهدافها. ويلاحظ هنا، أن كلمة «سياسة»، استعملت بمعنى الخطة ـ الخطة التعليمية. وهكذا. وتكتسب كلمة «سياسة» المعنى السياسي (السلطوي)، إذا تعلقت ـ بشكل أو بآخر ـ بظاهرة السلطة السياسية.

فسياسة حكومة (أ) نحو البلد (ب) مثلاً، يمكن تعريفها بأنها: الأهداف التي تسعى حكومة (أ) لتحقيقها قبل أو تجاه البلد (ب)، والوسائل التي تتبعها (أو تفكر في اتباعها حكومة (أ))، لتحقيق تلك الأهداف. كما يمكن القول، بأن ما يعرف بـ "الاستراتيجية" (Strategy)،

---

(١) د. حسن صعب، علم السياسة، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٦)، ص ١٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠.

هي وسائل تحقيق الأهداف، وسبل الوصول إليها، وضمانها.

والواقع، أنه يصعب - حتى الآن - تعريف السياسة تعريفًا دقيقًا موحدًا وشاملاً، تتفق عليه غالبية علماء ودارسي السياسة. وذلك يرجع - بصفة أساسية - إلى صعوبة تحديد الظاهرة أو الظواهر، التي تشتمل عليها السياسة. ومن أبرز التعريفات لـ «السياسة»، تلك التي تقول: إن السياسة هي العلاقة بين الحكام والمحكومين. أو أنها «الدولة» وكل ما يتعلق بها من شؤون مختلفة ومتنوعة، أو أنها السلطة الكبرى، في المجتمعات الإنسانية، وكل ما له علاقة بتلك الظاهرة - السلطة[1].

* * *

وهناك تعريفات عدة، لظاهرة «السلطة»، المتعددة الأبعاد والمتشعبة الجوانب. ولن نلج في خضم هذه التعريفات.. ولكن لنلجأ إلى أحدها فقط.. حيث يمكن تعريف «السلطة» بأنها:

قدرة (أ) على جعل (ب) يعمل، أو لا يعمل، ما يريده (أ)، سواء أراد (ب) ذلك أو لم يرد[2].

ويمكن بالتالي، تعريف السلطة السياسية بأنها: القدرة على جعل المحكوم يعمل أو لا يعمل، أشياء معينة، سواء أراد المحكوم أو لم يرد. إنها علاقة طاعة.. فيها يعترف الفرد بحق آخر أو آخرين، في ممارسة تنظيم وإدارة حياته العامة، أو بعض جوانبها. والسلطة السياسية (Political Authority) هي نوع من أنواع «السلطات» المختلفة.. كسلطة الأب على أبنائه، وسلطة المدير (الإداري) على مرؤسيه...إلخ.

غير أن "السلطة السياسية" تتميز عن غيرها من السلطات الأخرى، بأنها

أ - عامة.. تشمل قراراتها وتلزم كل المجتمع.

ب - تحتكر وسائل الإكراه الرئيسية في المجتمع، كالجيش والشرطة... إلخ.

ج - تحظى بـ «الشرعية» (Legitimacy)، أي قبول المحكومين واعترافهم بها، كمرجع أعلى، سواء كان ذلك عن رضاء، أو كراهية واضطرار.

ولو خالف شخص ما، قاعدة قانونية معينة، فعند ذلك يبرز احتمال قيام السلطة بمعاقبة ذلك الشخص. فالسلطة مستمدة (أساسًا) من القدرة الضمنية والصريحة، على معاقبة الخارجين على القوانين. وتكون السلطة (ممثلة في الحكومة - مثلاً) مدعمة أكثر، كلما تزايدت قدرتها على معاقبة الخارجين على القانون، وفرض النظام. وإن الاحتمال الضمني بمعاقبة الخارجين على القانون، لا يصبح قائمًا أو كبيرًا، إذا لم

(١) د. أحمد عباس عبدالبديع، أصول علم السياسة، الطبعة الثانية، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٢م)، ص ١٧ - ٣٠.

(2) Robert Cord et al. Political Science: An Introduction, P.8.

يقترن بوجود قدرة فعلية، على فرض القانون والنظام[1].

وهذا لا يعني أن معظم الناس يطيع القانون لأنه يخشى عقاب مخالفته فقط، بل يمكن القول بأن معظم أفراد الشعوب وخاصة المتحضرة يتمشى بالقانون ويحترمه، لأنه يعتقد ويؤمن بأن القوانين التي وضعت لتنظيم الحياة العامة، للمجتمع - ورغم ما قد يكون بها من «قصور» في رأيه - إنما هدفها هو منع الفوضى وسيادة قانون الغاب... حيث يسيطر القوي على الضعيف.

إن "الشرعية " تعني (في كثير من الحالات) كما ذكرنا آنفًا، خضوع المحكومين وقبولهم بالحكومة القائمة.. سواء كان ذلك القبول نابعًا من رضا فعلي، أو أنه رضا المضطر والمكره. وعنصر «الشرعية»، بذلك، يصبح عنصرًا مهمًا، من عناصر «السلطة السياسية»، كما تتمثل في «الحكومة».

لذلك، تسعى كل حكومة للحفاظ على شرعيتها وتدعيمها، بشتى الوسائل الممكنة، وفي مقدمة هذه الوسائل: استخدام القوة لفرض الشرعية، أو محاولة إرضاء رغبات الشعب، وترجمة تطلعاته إلى سياسات وسلوكيات حكومية فعلية.. لكسب رضاه وقبوله الطوعي.

وفي كلتا الحالتين، نجد أن الشرعية هي عنصر أساسي، لوجود الحكومة.. وأن أساس «الشرعية» هذه، هو قبول المحكومين بـ «الحكومة»... ويمكن أن يكون هذا القبول مفروضًا أو طوعيًا، اعتمادا على طبيعة ونوع الحكومة القائمة. فـ « قبول» المحكومين هو، إذًا، المصدر الرئيس لشرعية الحكومة[2]. ويشيع استخدام لفظي «السلطة السياسية» (Political Authority) و«القوة السياسية» (Political Power) كلفظين مترادفين، لهما معنى واحد. ولكن لفظ «السلطة السياسية» يقترن بغطاء قانوني معين، بينما القوة السياسية يمكن أن تكون قانونية، ويمكن أن لا تكون كذلك.

* * *

علم السياسة:

إن «علم السياسة»، هو ذلك العلم الذي يتناول ظاهرة «السياسة»، في المجتمعات الإنسانية، بالدراسة (العلمية).. بهدف فهمها، واكتساب القدرة على شرح المتغيرات المختلفة، التي تتعلق بها، وتفسير العلاقات المتنوعة، بين تلك المتغيرات، والتنبؤ بتقلباتها المختلفة.

ويختلف تعريف «علم السياسة» بالطبع، باختلاف الزاوية التي ينظر منها المعرف إلى هذا

(١) المرجع السابق، ص ٣ - ١٠.

(٢) أنظر مثلاً:

Robert A. Dahl. Modem Political Analysis, (Englewood Ciffs. N.J.: Prentice-Hall, Inc., 1963), Chapter1.

العلم. لذلك، توجد حاليًا عشرات التعريفات لـ «علم السياسة». فإذا نظرنا إلى علم السياسة من الزاوية الحركية، نجد أن تعريف «ديفيد إيستون» لعلم السياسة، والذي ينص على أن: علم السياسة هو: دراسة عملية التوزيع السلطوي للقيم المختلفة، من أجل المجتمع[1]. هو أكثر التعريفات قبولاً وانتشارًا الآن لـ «علم السياسة». والمقصود من كلمة « دراسة» هو: الدراسة العلمية.. أي الدراسة التي تقوم على أساس منهج علمي سليم.

وعندما نأخذ بتعريف «إيستون» يمكن أن نقول بأن «عملية التوزيع السلطوي للقيم المختلفة، من أجل المجتمع»، تعني: السلطة السياسية.. في وضعها الحركي (Dynamic).

فـ «السياسة»، هي (بصفة أساسية) عملية اتخاذ القرارات (الملزمة)، التي تحدد توزيع القيم (المادية والمعنوية)، في المجتمع، وتتضمن كذلك الإجراءات التي تؤدي إلى تنفيذ تلك القرارات، وكل ما يتعلق بهذه العملية. و«علم السياسة» يرصد تلك العملية، محللاً إياها... تحليلاً علميًا[2].

وبذلك يمكن صياغة تعريف «إيستون» لعلم السياسة، ليصبح كالتالي:

علم السياسة هو: الدراسة العلمية (وما ينتج عنها من مبادئ وقواعد)، لظاهرة السلطة السياسية (بمعناها الموجز أعلاه)، وكل ما يتعلق بها.

وعرف «هارولد لاسويل» علم السياسة، بأنه: دراسة النفوذ وأصحاب النفوذ. أو أنه: دراسة السلطة التي تحدد من يحصل على ماذا (من القيم المختلفة)، ومتى، وكيف[3].

وعرفت «العلوم السياسية»، بأنها: «علوم الظاهرة السياسية»، أيًا كان نوعها. وعلى هذا، ففي الماضي، حيث اعتبرت الدولة هي الظاهرة السياسية المهمة، كانت الدولة، هي محور دراسة العلوم السياسية. فتناول بذلك، المهتمون بالعلوم السياسية، الدولة، من جميع الجوانب... سواء فيما يتعلق بنظامها الداخلي، أو علاقتها الخارجية. وفي فترة لاحقة، أعتبرت ظاهرة السلطة السياسية هي الظاهرة السياسية المتميزة... فأصبحت، بذلك مدار التحليل في العلوم السياسية. والآن نجد أن العلماء السياسيين يعتبرون «القدرة» (Political Power)، هي الظاهرة السياسية، الجديرة بالاهتمام...»[4]. ويلاحظ أن صاحب هذا التعريف، يفرق بين مصطلحي السلطة السياسية، و«القدرة السياسية». ويستطرد صاحب التعريف السابق (د.علي شمبش)، قائلاً:

إن تعريف العلوم السياسية يدور مع التطور الذي مرت به العلوم السياسية، كأحد حقول

(1) David Easton, A Framework for Political Analysis, (Englewood Clifls. N.J.: Prentice-Hall. 1964), P. 29.

(٢) د. صدقه يحيى فاضل، علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى، وخاصة الاجتماعية، مجلة البحوث والدراسات العربية (القاهرة)، العدد ١٦، ١٩٨٨م، ص ١٦١ ـ ٢٠٦.

(3) Harold Lasswell, Politics: Who Gets What, When, How, (New York: Peter Smith 1950), P.3.

(٤) د. علي محمد شمبش، العلوم السياسية، (طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٢)، ص ٣٢.

المعرفة الإنسانية، ولا أحد يستطيع الإدعاء، بأن تعريف العلوم السياسية، على أنها علوم القدرة... كظاهرة سياسية، هو نهاية المطاف. فقد يستجد في الحقل ما يثبت أن هناك ظاهرة سياسية أجدر بأن توليها العلوم السياسية إهتماماتها. وبهذا نستطيع القول أنه مهما تغيرت المفاهيم والإطارات، التي يدور فيها موضوع العلوم السياسية، فستظل هذه العلوم هي علوم الظاهرة السياسية، مهما كانت، وأينما كانت، ومتى كانت[1].

وعرف علم السياسة، بأنه: «العلم الاجتماعي، الذي يتحدث في الصلة العامة، بين الناس، وبعضهم.. في ظل الهيئة الكبرى، التي ينتظمون تحتها، والتي تسمى الدولة» [2].

وعرفت «السياسة» بأنها:

«هي القيام على الجماعة، بما يصلحها... في حدود مفاهيمها الأخلاقية. إنها الممارسة الفعلية، لمسؤولية عامة، رسمية، أو غير رسمية، تنبثق من صميم حياة الجماعة ككل. وتهتم بشؤونها، المستجدة في الدولة والحكومة»[3]. و«علم السياسة» ـ بموجب هذا التعريف ـ هو: العلم الذي يتناول دراسة هذه العملية، دراسة علمية[4].

وتقول «دورثي بيكلز» محاولة تعريف «علم السياسة»:

«إن دراسة السياسة، والتي تسمى علم السياسة، تنشأ، عندما يتساءل الباحثون، عن «الأسس» (Rules)، التي يحكم بموجبها... أو التي حكم بناء عليها، في السابق. وكذلك، عندما يتساءل الباحثون: ما إذا كانت تلك الأسس ينبغي قبولها، الآن، أم لا. ولماذا تسود بعض المجتمعات أسسًا مختلفة. وما إذا كان بالإمكان إيجاد أسس ومبادئ للحكم، بالنسبة لمجتمع معين. وما إذا كان يمكن اكتشاف أسس عامة... للحكم، يمكن تطبيقها، على كل المجتمعات» [5].

❊ ❊ ❊

مما سبق، يمكن أن نقول بأن العلم، يعني: مجموعة من المبادئ والقواعد، التي أثبت التجريب صحتها، والتي تتعلق بجانب ما معين من جوانب الحياة، كما يعني: الدراسة العلمية (وما يتمخض عنها من مبادئ وقواعد علمية) لظاهرة من ظواهر الكون.

أما السياسة فتعني ظاهرة السلط السياسية. أو تعني: عملية صنع القرارات الملزمة، لكل المجتمع... تلك القرارات التي تتناول قيمًا مادية ومعنوية مختلفة. (أو: عملية التوزيع السلطوي

(١) المرجع السابق، ص٣٣.

(٢) ورد هذا التعريف في : د. هشام آل شاوي، مقدمة في علم السياسة، (بغداد: جامعة بغداد، د. ت)، ص ٧.

(٣) المرجع السابق (آل الشاوي)، ص ١٠.

(٤) المرجع السابق، ص ١١.

(5) Dorhy Pickles, Introduction to Politics, (London: Methuen, 1967), P.1.

للقيم المختلفة، من أجل كل المجتمع، كما قال إيستون).

لذلك، يمكن أن نقدم التعريفات التالية لـ«علم السياسة». فكل من هذه التعريفات يعرف علم السياسة بأنه:

(١) مجموعة من المبادئ والقواعد، التي أثبت التجريب صحتها، والتي تتعلق بالسلطة السياسية.

(٢) مجموعة من المبادئ والقواعد، التي أثبت التجريب صحتها، والتي تتعلق بعملية صنع القرارات الملزمة لكل المجتمع.. تلك القرارات التي تتناول قيمًا مادية ومعنوية مختلفة.

(٣) الدراسة العلمية (وما يتمخض عنها من مبادئ وقواعد علمية) لظاهرة السلطة السياسية، وما يتصل بها.

(٤) الدراسة العلمية (وما يتمخض عنها من مبادئ وقواعد علمية) لعملية صنع القرارات الملزمة لكل المجتمع... وهي القرارات التي تتناول قيمًا مادية ومعنوية مختلفة.

❊ ❊ ❊

وبهذا، نرى أن «السلطة السياسية»، وكل ما يتعلق بها، هي الأقرب لأن تكون ظاهرة (أو مادة وموضوع) علم السياسة. أو كما يقال، «مفهوم الأساس» لـ «علم السياسة»[1]. ولما كانت ظاهرة السلطة السياسية، وكل ما يتعلق بها، هي ظاهرة إنسانية اجتماعية، أو هي «سلوك الإنسان السياسي»، فإن علم السياسة، الذي يتناول دراسة هذه الظاهرة، يصنف ـ عادة ـ ضمن العلوم التي تعنى بدراسة السلوك الإنساني بكل جوانبه، وهي التي يطلق عليها ـ عادة ـ «العلوم الاجتماعية». وعلى ذلك تكون مناهج البحث المتبعة، في دراسة «السياسة»، هي ـ بصفة عامة ـ المناهج المتبعة في دراسة معظم تلك العلوم، كما سنوضح في الفصل الثاني.

❊ ❊ ❊

المبادئ والقواعد:

يمكن القول أن المقصود بـ «المبادئ والقواعد»، في علم السياسة، هو: النظرية العلمية، وما يسمى بـ «الأدوات التحليلية الأخرى»، وأهمها: المفهوم، والنموذج، والإطار التحليلي. ويضيف البعض إلى هذه «الأدوات» ما يعرف بـ«الافتراض».

أما «المبادئ والنظريات» في الفلسفة السياسية، فيقصد بها غالبًا: «الاستنتاجات» التي يخرج بها فلاسفة السياسة، والتي تقوم غالبًا على الاستنباط... أو العبارات والأقوال (أو التحليلات) التي يقدمها الفلاسفة، والقائمة ـ أساسًا ـ على مقدمات قيمية

(١) انظر: د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣م)، ص ٧ ـ ٢٩.

معينة، يسلم الفيلسوف بصحتها[1].

إذًا، الفارق الرئيسي بين «مبادئ وقواعد علم السياسة»، و«مبادئ وقواعد الفلسفة السياسية»، هو أن مبادئ وقواعد علم السياسة قد تم إثبات صحتها بالتجريب، في ظل الإطار الذي توجد فيه، بينما لم يتم تحديد مدى صحة مبادئ وقواعد الفلسفة السياسية، لتظل مجرد «افتراضات»، تتعلق بـ «السلطة السياسية».

❊ ❊ ❊

علم السياسة، لماذا؟

ولو تساءلنا: لماذا ندرس السياسة، دراسة علمية.. أو لماذا ندرس «علم السياسة»، أو نتخصص فيه، فإن الإجابة العامة على هذا التساؤل هي: إننا نفعل ذلك، لتحقيق هدف رئيسي هام، هو: فهم الظاهرة السياسية. هذه الظاهرة التي يمكن القول بأنها أهم الظواهر الإنسانية ـ الاجتماعية في حياة الإنسان العامة. فللسياسة (الإدارة العامة للمجتمع) تأثير واضح (سلبًا وإيجابًا)، على كل جوانب الحياة، والسلوك الإنساني بعامة.

وأن أهمية «علم السياسة» تنبع من أهمية الظاهرة التي يتناولها... هذه الظاهرة التي يتحتم على الإنسان فهمها فهمًا علميًا جيدًا، حتى يتمكن من التأثير فيها، بما يتلاءم وغاياته، ومصالحه.

وكأي علم آخر، فإن هدف علم السياسة، هو: الكشف عن الحقيقة، في مجال موضوعه (الظواهر السياسية).. أي معرفة «ما هو كائن» ـ معرفة موضوعية (علمية). ويمكن استخدام هذه المعرفة لتحديد وتوضيح «ما يجب أن يكون» في مجال الظواهر السياسية المعنية...

فبعد معرفة ما هو كائن، على أساس علمي، يمكن معرفة وتوضيح وتحديد «أفضل» ما يجب أن يكون... إن معرفة ما هو كائن، تعطي قدرة على التأثير (الإيجابي والسلبي) في الظواهر السياسية المعنية. وهذه هي صورة الاستفادة العلمية من دراسة مبادئ وقواعد علم السياسة. فالمعرفة العلمية بنتيجة قيام تنظيم معين (مثلاً) لحكومة معينة، في ظروف معينة، تساعد على الإحاطة بأمر «تعديل» ذلك التنظيم، أو التأثير فيه، بما يحقق أهدافًا معينة... وهكذا.

❊ ❊ ❊

ويرى حسن صعب، أننا ـ كأفراد وجماعات ـ بحاجة دائمة، إلى التأمل.... في مسلماتنا السياسية، ومراجعتها. وإن دراسة السياسة، يمكن أن تساعدنا على تحقيق ذلك. على أن نبدأ بدراسة الواقع.. ثم ننطلق من معرفة الواقع السياسي، إلى «أفكار جديدة».. لأن علم السياسة ـ

(١) راجع د. صدقه فاضل، الفكر السياسي الغربي العالمي، الكتاب الأول، (جدة: مكتبة مصباح، ١٩٩٠م)، الجزء الأول.

في رأيه. هو: «علم المراجعة المنهجية المستمرة، أو علم النقد المنهجي الدائم، للمسلمات والأحوال والأنظمة السياسية» (١).

إن «الفساد السياسي» - في رأيه - لا يزاح بالتنديد به، بل إن دراسة السياسة، دراسة علمية، هي السبيل لامتلاك الوسيلة، القادرة على القضاء على ذلك الفساد، وتوجيه الحياة وجهة الخير، التي نتمناها(٢). ويستطرد حسن صعب قائلاً: «إن علينا أن نعرف السياسة، ونلم بها... لنتوصل إلى تحسين أوضاعنا.. وتحسين ملابسات السياسة. وهذا ما يحاول علم السياسة أن يقوم به» (٣).

إن ما يقوله حسن صعب، يدعم القول بأن المعرفة السياسية - بصفة عامة - تتم على مرحلتين: مرحلة «ما هو كائن»... أي دراسة الواقع على علاته (العلم)، ومرحلة «ما يجب أن يكون» (الفن أو التطبيق). وعلم السياسة، هو وسيلة لغاية، يمكن القول بأنها تتضمن «تحسين الواقع الإنساني»... أو تحسين الحياة البشرية، عن طريق «تحسين» القوة الرئيسية، التي تتحكم في المجتمع وتوجهه - السلطة السياسية. أو بمعنى أدق، يمكن القول، بأن هذه الغاية، تتمثل في محاولة امتلاك إمكانية التأثير الفعلي، في الواقع - سلبًا وإيجابًا.

ويرى البعض، أن الهدف من تدريس «علم السياسة» - هو تربية «المواطن الصالح» سياسيًا.. أي المواطن الذي يلم بالواقع السياسي لمجتمعه والعالم المحيط به.. بما يمكنه من اكتساب القدرة على التأثير في ذلك الواقع - كما هو «مطلوب» - والتعامل معه، من منطلق سليم.

وإذا سلمنا، بأن معرفة «ما هو كائن»، لا تتم (بالمضمون السليم)، إلا بدراسة الواقع، دراسة موضوعية مجردة، فإن «ما يجب أن يكون»، يتحدد (غالبًا) بناء على أسس فلسفية معينة، يمكن أن تختلف طبيعتها، من شخص لآخر، ومن دارس لآخر.

وفي سبيل تكوين القيم، التي تحدد «ما يجب أن يكون» تظهر إشكالية.. تتمحور حول الكيفية، التي يتم بها ذلك. وبالنظر إلى المسألة من بعد آخر، نثير تساؤلاً هامًا، هو: ما هي حدود دور عالم ومدرس السياسة، عند تدريسه للسياسة؟! هل يتدخل مدرسو السياسة، للتأثير في طلابهم، وتعليمهم «ما يجب أن يكون»... جنبًا إلى جنب مع «ما هو كائن»؟! أم يترك للمتلقين ذلك، ليحددونه بأنفسهم، وبناء على قيمهم الخاصة؟!

هنا نجد ثلاثة آراء رئيسية مختلفة، هي:-(٤)

(١) د. حسن صعب، علم السياسة، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٦م)، ص ١٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٧.

(4) Goals for Political Science, Report of the Committee for the Advancement of Teaching, American Political Science Association, (New York: William Slane, Inc., 1955).

(أ) دور مدرس السياسة يجب أن يكون موضوعيًا بحتًا: ويصر أصحاب هذا الرأي، على أن دراسة السياسة، يجب أن تركز فقط على «ما هو كائن»، وتترك تحديد ما يجب أن يكون جانبًا، حتى تصبح دراسة علمية بحتة. ويصر معظم السلوكيين على هذا الرأي... تأكيدًا منهم على «موضوعية» دراسة السياسة، التي يجب (ويمكن) أن تكون دراسة «علمية» مجردة - في رأيهم.

(ب) دور مدرس السياسة يجب أن يكون توجيهيًا: ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن دراسة السياسة يجب أن تقترن بهدف معين... هو «تحسين» الحياة الإنسانية، عن طريق القضاء على أكبر قدر ممكن من «الفساد السياسي».

(ج) دور مدرس السياسة يجب أن يكون موضوعيًا - توجيهيًا: وفحوى هذا الرأي هي أن تدريس السياسة يجب أن يبدأ بدراسة «ما هو كائن» - أي دراسة النظريات السياسية، والواقع السياسي - دراسة موضوعية. ثم يقوم مدرسوا السياسة، بعرض «ما يجب أن يكون» - في رأيهم - كإجتهاد شخصي منهم.... لمساعدة المتلقين على تحديد واتخاذ المواقف المناسبة، تجاه الواقع السياسي المعني. (*)

* * *

إن عالم السياسة، هو كالطبيب. فكما أن الطبيب يعني بدراسة الجسم البشري، بهدف «علاجه» وحمايته، وخاصة متى مرض، فإن عالم السياسة، يعني بدراسة الواقع السياسي، بهدف «تحسينه» - بناء على قيم معينه، متفق على صلاحيتها - عبر «تقويم» انحرافات الواقع، ومحاولة القضاء على أكبر قدر ممكن من «عيوبه» أو تغييره، ببديل أفضل.

إن النظريات، التي يتوصل إليها علماء السياسة، يمكن أن تساعد في تقديم فهم «أفضل» للواقع السياسي، للمجتمعات المختلفة وللعالم ككل، ويمكن استخدام هذا الفهم (العلم)، للسمو بالإنسان، وصيانة كرامته، وحماية بقاءه، وتوفير الرفاه له. فما أحوج مجتمعات وعالم اليوم، الذي يئن تحت وطأة امتهان الإنسان، وتسخيره لأغراض تحط من قيمته، وتعيق نموه، بشكل صحي، وتعرضه للتهديد المستمر بالفناء، ما أحوج عالم اليوم إلى مثل هذا الفهم... لدرء خطر التدهور والهلاك عن البشرية.

واقتصار «علم السياسة» - بأكمله - على دراسة «ما هو كائن»، وترك تحديد «ما يجب أن يكون»، لغير علماء السياسة، أمر يعني حرمان المجتمعات (عمليًا)، من «خبرة» علماء السياسة، وإمكانية مساهمة هذه الخبرة في تحديد وتحقيق أفضل «ما يجب أن يكون» - أي أفضل واقع سياسي ممكن.

(*) يزعم المؤلف أن كتابه هذا، يقوم على أساس الرأي الأول. وذلك، لكونه - أي هذا الكتاب - عبارة عن عرض موجز، لبعض أهم مبادئ علم السياسة

وعلى أي حال، فإن «العلم»، يتطلب الفصل التام ـ ما أمكن ـ بين دراسة «ما هو كائن»، وعملية تحديد ودراسة «ما يجب أن يكون».

عالم السياسة المسلم:

إن «العلم» هو «العلم»... لهذا، لا يمكن ـ في رأينا ـ الحديث (مثلاً) عن علم فيزياء إسلامي، وآخر مسيحي... أو علم سياسة يهودي، وآخر إسلامي. في مرحلة الفكر (مرحلة ما يجب أن يكون) فقط يمكن أن يكون هناك فكر إسلامي... وآخر غير إسلامي...إلخ، اعتمادًا على ماهية وطبيعة «القيم»، التي يقوم عليها الفكر المعني.

وحتى تكون معلوماته ومعرفته موضوعية، فإنه يجب على عالم السياسة المسلم، والمهتم بدراسة السياسة، والبحث العلمي فيها، أن يراعي الفصل بين ما هو كائن، في السياسة، وما ينبغي أن يكون. فدراسة «ما هو كائن»، يجب أن تكون موضوعية مجردة. أما في مرحلة تحديد ودراسة «ما يجب أن يكون»، فإن المسلم ـ بصفة عامة ـ لا يملك إلا أن يبني ويقيم «ما يجب أن يكون»، على التعاليم والمبادئ الإسلامية الصحيحة ـ إذا كان يريد أن يكون مسلمًا بحق. وينسحب ذلك، على عالم السياسة المسلم. فالأخير يجب أن يقيم «ما يجب أن يكون»، بناء على المبادئ الإسلامية، المتعلقة بالسياسة والاجتماع. ولعل محور اهتمام العالم السياسي المسلم، هو كيفية تحديد وتحقيق «النموذج السياسي الإسلامي»، في الواقع الفعلي، وضمان استمراريته، وتطويره.

والخلاصة، أنه يمكن القول بأن هدف دراسة السياسة النهائي ينبغي أن يكون ـ في رأينا ـ هو اكتساب القدرة الفعالة، على «التحليل التوجيهي» (المبني على قيم معينة محددة)، القائم على الدراسة العلمية لـ «ما هو كائن»، في الواقع السياسي. وتلك هي مهمة عالم ودارس السياسة، ومسئوليته.

❋ ❋ ❋

أما ممارسة السياسة كأن يصبح الواحد «سياسيًا» (Politician)، فهي شيء مختلف عن الدراسة العلمية للسياسة والتفقه فيها ـ كما هو معروف. وهناك شبه اتفاق بين علماء السياسة على أن ممارسة السياسة هي عبارة عن مزيج من العلم والفن: استعداد خاص، يمكن أن يصقله العلم (علم السياسة) ويبلوره... ونستنتج من ذلك، أن أي شخص، يمكن أن يمارس السياسة... ولكن مدى نجاحه أو فشله في مجال السياسة، يعتمد على عدة عناصر ومتغيرات، أهمها قدراته الشخصية، ومدى علمه بالسياسة، والظواهر السياسية... وفي الولايات المتحدة وغيرها، من دول الغرب، غالبًا ما يشار إلى الحاصل على درجة علمية في مجال السياسة بـ «عالم سياسة» (Political Scientist). وهناك اعتقاد بأن «عالم السياسة» يمكن أن يكون: ـ

ـ باحثًا علميًا في مجال السياسة.
ـ مصلحًا اجتماعيًا: أي عارفًا بأهم قضايا ومشاكل المجتمع، والحلول والبدائل الممكنة.
ـ قياديًا أو إداريًا.
ـ دبلوماسيًا.

ومن بين تعريفات «علم السياسة» كما ذكرنا، القول بأن «علم السياسة هو علم المراجعة المنهجية للمسلمات والنظم الاجتماعية القائمة»[١]. وتبعًا لذلك، فإن عالم السياسة يمكن أن يعمل في ميدان الخدمة العامة (وحتى في القطاع الخاص) بشتى جوانبه، ومن الضروري أن يتضمن أي برنامج جامعي لدراسة السياسة مواد عن الحقول التي يمكن لعالم السياسة أن يعمل فيها.

❋ ❋ ❋

أهمية السياسة:

تبسيطًا، يمكن القول أن للحياة العامة ثلاث مجالات (Fields) رئيسية، هي: السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، (ويشمل المجال الأخير كل ما عدا الأمور السياسية والاقتصادية). وإذا فصلنا مجال الأمن العسكري عن المجال السياسي، تصبح لدينا أربعة مجالات (أو حقول) رئيسية للحياة العامة، أي تلك التي تتعلق بكل المجتمع. وهذه المجالات متداخلة فيما بينها، ولكل مجال مئات الجوانب.

ومعروف، منذ أقدم العصور، بأن إدارة المجتمع (سياسته) تعتبر أهم عامل في تحديد مدى قوة ذلك المجتمع. فتلك الإدارة يمكن أن تعمل (إيجابًا)، لرقي ذلك المجتمع وتطوره، ويمكن أن تعمل (سلبًا) بما يؤدي إلى تخلفه، أو انهياره.. ولقد استقر رأي كثير من علماء السياسة والعلاقات الدولية خاصة، على أن مدى قوة أي دولة يتحدد بالعناصر الستة التالية:[٢].

(أ) البيئة والموقع الجغرافي.
(ب) كم ونوع السكان.
(ج) الموارد الطبيعية (الاقتصادية).
(د) القيادة السياسية (السياسة).
(هـ) القوة الصناعية.
(و) القوة العسكرية.

وكلما توفر كل من هذه العناصر بشكل إيجابي، كلما ساهم ذلك (إيجابًا) في تقوية الدولة. والعكس صحيح..

وضمن عناصر القوى (على كل المستويات)، تظهر القيادة السياسية (السياسة)، كأبرز هذه العناصر. فالسياسة هي: «محصلة» لكل مجالات وجوانب الحياة. وهذا ما يجعل «السياسة» أهم ظاهرة (إنسانية ـ اجتماعية)، في حياة الإنسان العامة.

فالمجالين الاجتماعي والاقتصادي، وفروعهما الكثيرة، يظلا من أهم محددات سلوك

(١) أنظر: د. حسن صعب، علم السياسة، ص ١٨.

(٢) راجع الفصل الثاني... من الجزء الثالث ـ نظرية السياسة الخارجية، الطبعة الأولى.

المجتمع.. أي مجتمع، وتحديد مكانته، ووضعه، ضمن المجتمعات الأخرى. ولكن مجال «السياسة»، يظل الأهم.. بسبب أن السياسة تعني: إدارة نشاطات وفعاليات المجالين الاقتصادي والاجتماعي... وتلك الإدارة يمكن أن تقود المجتمع إلى القوة والرفعة... أو إلى الضعف والتخلف.

وهناك العديد جدًا من الأمثلة ـ اليومية ـ التي تؤكد هذا الاستنتاج... لذلك، يمكن أن نقول: «فتش عن السياسة».. عندما نكون بصدد تقييم مدى قوة أي دولة، أو تحليل وضعها الاقتصادي والاجتماعي العام. فالوضع الذي تكون عليه أي دولة، يمكن رد سببه الأساسي إلى سياستها أولاً.... كما يسيطر عنصر (مجال) «السياسة» في معظم الأحداث الكبرى.

وهناك ما يعرف بـ «التنمية» التي تعني ـ ضمن ما تعني غالبًا ـ محاولات الرقي (الإيجابي) بمستوى مجتمع أو شعب ما، ليكون في مستوى من القوة، يضارع أو يشابه، أمثاله، من الشعوب الأخرى المعاصرة له. ولقد استقر رأي كثير من العلماء على أن لهذه التنمية، أبعادًا أربعة. فهناك تنمية اقتصادية، وأخرى اجتماعية، وتنمية سياسية، وأخرى أمنية. تلك هي المجالات الرئيسية الأربعة للحياة العامة، كما ذكرنا آنفًا.

ولا بد عند الشروع في «التنمية»، من العمل في كل هذه المجالات الأربعة (المترابطة)، مجتمعة. إذ لابد وأن يكون هناك توازنًا، فيما بينها، فلا يطغى الاهتمام بمجال منها، على المجالات الأخرى. فالتنمية الاقتصادية (مثلاً)، لابد وأن يصاحبها تنمية اجتماعية وسياسية وأمنية ملاءمة، وإلا اختل التوازن.. وتعثرت التنمية. وفي أكثر الحالات، لا يمكن الشروع في التنمية الاقتصادية المتكاملة والتنمية الاجتماعية الشاملة، دون أن يلازم ذلك تنمية سياسية ملاءمة ـ على اعتبار أن بالإمكان إدراج مجال «الأمن» ضمن مجال السياسة.

* * *

إن «علم السياسة» يستمد أهميته من أهمية وخطورة مادته (السلطة السياسية)، بالنسبة للحياة البشرية، ولعل أبرز مظاهر أهمية «السياسة» (الشؤون السياسية)... وأكثر ما يوضح تلك الأهمية، هو أن الأخبار والأحداث السياسية تحتل دائمًا، المقدمة... في اهتمامات الناس، وتلفت جل نظرهم، وتستحوذ على فكر معظمهم. وذلك، لأن الأحداث السياسية تؤثر في معظم مجالات وجوانب الحياة ـ تقريبًا. لهذا تأتي الأخبار السياسية أولاً.. وفي المقدمة... بالنسبة لبقية الأخبار والأحداث.

* * *

مجال (Scope) علم السياسة: (*)

ذكرنا أن مادة علم السياسة (أو موضوعه الرئيسي) هي ظاهرة «السلطة السياسية»... ولكن هذه الظاهرة متشعبة كثيرًا... فللسلطة السياسية عدة أوجه، وجوانب... وتغطية هذه الأوجه

(*) من مقال نشر للكاتب في: مجلة الباحث (بيروت)، العدد ٢، السنة، ١٢، كانون أول، ١٩٩٢م، ص ٤٧ ـ ٦٦.

والجوانب تعنى التحدث عن «مجال» (Scope) علم السياسة... أي المواضيع (المتعلقة بالسلطة السياسية) التي يختص علم السياسة بدراستها، دراسة علمية.

ورغم عدم وجود اتفاق تام، فيما بين علماء السياسة المعاصرين، بشأن «مجال» علم السياسة (كما ينبغي أن يكون)، إلا أن هناك تحديدات عامة، لهذا المجال، تحظى بقبول واسع، في الأوساط العلمية السياسية (الأكاديمية). ونذكر فيما يلي، بعضًا من أهم تلك التحديدات... كما نشير إلى «مكانة» الفلسفة السياسية، ضمن مجال (مواضيع) علم السياسة.

* * *

حاولت لجنة متخصصة في العلوم السياسية، عقدت تحت رعاية منظمة التعليم والثقافة والعلوم، التابعة لهيئة الأمم المتحدة (اليونسكو)، تحديد «موضوع» علم السياسة، ومجالات البحث فيه. فأصدرت ـ سنة ١٩٤٨ ـ قائمة تشمل موضوعات البحث العلمي الرئيسية، في علم السياسة. وحددت الموضوعات الرئيسية بأربع/ هي:ـ[1].

(أ) النظرية السياسية: ويشمل النظرية السياسية، بمفهومها العلمي، والفلسفة السياسية ـ أو «تاريخ الأفكار السياسية».

(ب) النظم السياسية: ويشمل دراسة الدستور والتنظيمات السياسية العامة، وفي مقدمتها الحكومة، والإدارة العامة. كما يشمل منهج «الحكومات المقارنة»، كمدخل للدراسة المقارنة، للحكومات المختلفة، بتنظيماتها المتنوعة.

(ج) الأحزاب والكتل السياسية: ويتضمن الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط المختلفة، ودراسة الرأي العام.

(د) العلاقات الدولية: ويشمل دراسة السياسة الدولية، والتنظيم الدولي، والقانون الدولي.

ويهمنا هنا تسليط بعض الضوء على ما تعتبره لجنة «اليونسكو» تلك «النظرية السياسية».

* * *

معروف أن الاتجاه الحالي السائد في دراسة السياسة يسعى للتفريق بين «النظرية السياسية»، التي يجب أن تكون قائمة على منهج البحث التجريبي، و«الفلسفة» السياسية، التي تقوم أساسًا على المنهج الاستدلالي (أو التقليدي). لذا، فإن اعتبار كل من النظرية السياسية والفلسفة السياسية ـ بالمعنى الدقيق السائد، لكل منهما ـ شيئًا واحدًا هو أمر لم يعد مقبولاً.. من قبل غالبية علماء السياسة المعاصرين.

(١) أنظر: د. أحمد سويلم العمري، أصول النظم المقارنة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦م)، ص ٢١، ٢٢.

ـ ورغم صدور تلك القائمة سنة ١٩٤٨م، إلا أن الكثير من دارسي السياسة المعاصرين يشير إليها، عند التحدث عن مجال علم السياسة.

ـ أنظر: التقرير الأصل في:

UNESCO Contemporary Political Science, Publication No. 426 (Paris: France), 1950 P.4.

حتى تلك اللجنة ـ لجنة اليونسكو ـ يبدو أنها لا تعني الخلط المطلق، بين الفلسفة السياسية، والنظرية السياسية ـ بمعناها العلمي. فعلى الرغم من إدراجها الواضح لكل منهما تحت مسمى واحد، إلا أن تلك اللجنة حاولت التأكيد على الفارق بين الاثنين. حيث جاء في تقرير تلك اللجنة أن «النظرية السياسية»، تعني: «دراسة الأساس الفلسفي، والفكري للسياسة، مع الأخذ في الاعتبار، أن النزعة العلمية للدراسة السياسية، تتضح عند التمييز بين الفلسفة السياسية، والنظرية السياسية. فإذا استعملت نظرية مقابل فلسفة، كان القصد من هذا الاستعمال التأكيد على علمية النظرية»[1].

وقد رأت تلك اللجنة ـ كما يبدو ـ أن صعوبة التنظير (التجريبي) في مجال السياسة، تستلزم إبقاء النظريات السياسية ضمن الفلسفة السياسية ـ في الأربعينيات، على الأقل، وقد أيد الكثير من علماء السياسة هذا الإبقاء، بل وإن كثيرًا منهم قد أعتبره أمرًا حتميًا مطلقًا وأبديًا.

***

علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى[2]:

بدأ علم السياسة، أول ما بدأ كـ «فلسفة سياسية». وما زالت صلته بالفلسفة مستمرة... بدليل استمرار استخدام المنهج التقليدي في دراسة السياسة، ذلك المنهج الذي يقوم على أساس فلسفي واضح. مما يجعل استنتاجاته أقرب إلى الفلسفة منها إلى العلم. وهذه الحقيقة جعلت استنتاجات علم السياسة (القواعد والأحكام)، تتأرجح بين العلم (التجريب)، والفلسفة. وتتأكد صلة علم السياسة بـ«الفلسفة» إذا سلمنا بما جاء في الفقرة السابقة، الخاصة بمناقشة «مجال» علم السياسة.

أما العلوم، فإن لمعظمها علاقة وطيدة بـ«علم السياسة». وتتعدد تقسيمات العلوم ـ كما هو معروف. ولعل أوجز تصنيفات العلوم ذلك التصنيف الذي يقسمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية كما سبق أن ذكرنا، هي:

(أ) **العلوم الطبيعية**: وهي العلوم التي تتناول كل ما عدا الرياضيات والسلوك الإنساني.

(ب) **العلوم الاجتماعية**: وهي العلوم التي تتناول دراسة السلوك الإنساني بشتى جوانبه.

(جـ) **الرياضيات**: وتنصب على دراسة المنطق.. الطبيعي.

إن وجود علاقة مباشرة، بين علمين معينين، تعني (ضمن ما تعني) الحقائق الهامة التالية:

١ ـ أن الفهم الأفضل للعلم الأول، يعتمد كثيرًا على فهم العلم الثاني (ممثلاً في بعض استنتاجاته ـ على الأقل). والعكس صحيح.

٢ ـ إن أي تقدم يحدث في العلم الأول (وأي فائدة يحققها مثل هذا التقدم)، يمكن أن تساهم إيجابيًا، في إفادة وإثراء العلم الثاني.. وهكذا.

ونوجز فيما يلي أسس العلاقة بين علم السياسة وبقية العلوم...

(١) د. محمد نصر مهنا، مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة، (الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١م) ص ٢٥.

(٢) أنظر: د. صدقه يحيى فاضل، علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى وخاصة الاجتماعية، (مرجع سبق ذكره).

(أ) علاقة علم السياسة بالعلوم الطبيعية:

تأتي صلة العلوم الطبيعية بالعلوم الاجتماعية من حقيقة وجود التأثير الملموس لمعرفة «الأشياء» على السلوك الإنساني، وفعاليات الجنس البشري. فالإنسان هو القاسم المشترك الأعظم بين شتى فروع المعرفة. فكل العلوم هي من الإنسان وإليه. وعندما نحاول معرفة صلة علم السياسة بالعلوم الطبيعية، نجد أن هناك علاقة، ولكن غير مباشرة، بين علم السياسة وكل العلوم الطبيعية. فلو أخذنا الكيمياء (مثلاً)، نجد أن لهذا العلم دورًا خطيرًا في حياة البشرية. ذلك أنه يسهم ـ بشكل أساسي ـ في كل منتجات الإنسان المادية ـ تقريبًا، وخاصة المنتجات الصناعية والزراعية والمنتجات العسكرية، والأدوية والعقاقير المختلفة، ومعظم ماله صلة بالطب.

ويعني علم الكيمياء بدراسة المادة وفهم خواصها، وذلك تمهيدًا لإيجاد الوسائل الفعالة لفصل المواد من خاماتها، وتحضير مركبات جديدة مختلفة، من المواد، يستخدمها الإنسان لأغراضه.

ولا تخفى أهمية اكتشافات هذا العلم، بالنسبة للرفاه والوجود البشري. فما تتمخض عنه أبحاث الكيمياء من استحداث أدوية وعقاقير ووسائل، تساعد على تخفيض معدل الوفيات وتحسين النسل، أو العكس، لها صلة بصحة واستمرارية المجتمع، وبالتالي بنشاطه السياسي. وقس على ذلك الكثير من العلوم الطبيعية الأخرى.

(ب) علاقة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية:

بعد الانفصال التدريجي للعلوم الاجتماعية الحالية عن الفلسفة، يقال بأن كل تلك العلوم كانت تشكل علمًا اجتماعيًا واحدًا، ثم ما لبثت بعد ذلك أن تشعبت إلى أقسام كثيرة، وفروع أكثر. بحيث تخصص كل قسم في دراسة جانب واحد معين من جوانب الحياة. هذا التشعب أفاد ـ ولا شك ـ المهتمين بهذه العلوم وضاعف من فائدتها العملية للحياة الإنسانية، كما سبق أن قلنا.

ولكن العلوم الاجتماعية مهما تعددت وتشعبت، تظل مرتبطة مع بعضها البعض ارتباطًا وثيقًا، بسبب كونها كلها تتناول دراسة السلوك الإنساني. فالتعريف السائد لـ «العلوم الاجتماعية» هو: « دراسة الإنسان في المجتمع»، أو كما قال موريس دوفرجيه: «العلوم الاجتماعية هي العلوم التي تعني بالظواهر الاجتماعية». ويعني: الظواهر التي تتمخض عن سلوك الإنسان الاجتماعي. كما ذكرنا آنفًا.

فالعلاقة بين علم السياسة وكل العلوم الاجتماعية، هي علاقة وطيدة وعضوية ومباشرة. وخاصة فيما بين علم السياسة من ناحية وكل من: الجغرافيا، التاريخ، الاقتصاد، علم الاجتماع، علم النفس، الأنثروبولوجي، القانون.

إن العلاقة بين علم السياسة وكل من هذه العلوم ـ تتضح في:

ـ إن فهم السياسة يعتمد كثيرًا على فهم كل من: الجغرافيا، التاريخ، الاقتصاد، علم الاجتماع، علم النفس، الأنثروبولوجي، القانون، والعكس صحيح.

- إن أي تقدم في البحث العلمي يحرزه أي من هذه العلوم الثمانية يمكن أن ينعكس إيجابيًا على بقية العلوم، المصنفة ضمن هذه المجموعة.

(جـ) علاقة علم السياسة بالرياضيات:

إن على دارسي وعلماء السياسة المعاصرين، الإلمام بكل من أصول الرياضيات والإحصاء ومبادئ استخدام العقل الإلكتروني، حتى يتمكنوا من تطبيق «الأسلوب الكمي» عند اللزوم. وبرغم أهمية الأسلوب الكمي، إلا أن استعماله يجب أن يتم بحذر. من هنا، فإن العلاقة بين الرياضيات (ممثلة في أصول الرياضيات + مبادئ الإحصاء + مبادئ استخدام الحاسب الآلي)، هي علاقة من جانب واحد. إن دارس السياسة يجب عليه - بذلك - أن يعرف شيئًا من الرياضيات. أما دارس الأخيرة، فليس محتمًا عليه دراسة شيء من «السياسة». فالرياضيات هي - في الأساس - وسيلة أو أداة، يمكن أن يستعملها دارسو وعلماء السياسة، ويستفيدون من تطبيقها في دراستهم للسياسة وأبحاثهم فيها. وهذا هو مضمون علاقة علم السياسة بالعلوم الرياضية - بصفة عامة وموجزة.

***

المعرفة الإنسانية والمعرفة السياسية:

يمكن القول بأن المعرفة الإنسانية (بصدد أي موضوع أو مجال) هي عبارة عن: محاولة فهم الأشياء. أو هي: «مجموعة من المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان، نتيجة محاولاته المتكررة لفهم الظواهر المحيطة به»[1].

وقد ذكرنا تعريفات «العلم». ورأينا أن العلم يمكن أن يعرف بأنه: مجموعة من القواعد والمبادئ التي أثبت التجريب صحتها، والتي تتعلق بجانب ما معين من جوانب الحياة. كما يعرف بأنه: عملية الكشف عن الحقيقة، بأسلوب موضوعي مجرد. أو هو: المعرفة في جانب ما معين من جوانب الحياة تكتسب عن طريق التجربة والملاحظة[2].

ومن الضروري أن تكون قواعد ومبادئ العلم قد بلغت درجة عالية ومقبولة (من قبل العلماء المختصين) من الصدق والثبات، وإمكانية التدليل، وبرهنة المضمون. من الضروري توفر هذه الصفة في تلك القواعد والأحكام، حتى يمكن اعتبارها علمًا. فهدف العلم هو البحث والكشف عن «الحقيقة»، و«الحقيقة» فقط.

والفلسفة تتضمن الكثير من المبادئ والأحكام (النظريات)، ولكن معظم تلك المبادئ والأحكام الفلسفية، قائم على استنباط يعتمد على «مقدمات» لم يثبت البحث العلمي صحتها، لأسباب مختلفة. مما يجعل تلك المبادئ والأحكام غير علمية، رغم «منطقية» الكثير منها، إذا سلمنا بما تقوم عليه من مقدمات.

---

(١) د. عبدالباسط حسن، أصول البحث الاجتماعي، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧١م)، ص ١٦.

(٢) أنظر: Scott Greer, The Logic of Social Inquiry, (Chicago: Aldine, 1966).

ومع ذلك، تشكل الفلسفة جزءًا هامًا من المعرفة. فالمعرفة مجالها يتسع، ليشمل كل أنواع «المعرفة»، (أو الخبرة) الإنسانية. لذا، فالمعرفة تتضمن نواح علمية وأخرى غير علمية[1]. هذا ويمكن - للتبسيط - تقسيم المعرفة الإنسانية إلى ثلاثة أنواع رئيسية: وذلك بناءًا على التطور التاريخي العام للمعرفة الإنسانية، أو السلوك الإنساني الخاص باكتساب المعرفة، ومنهج البحث المستخدم للوصول إلى تلك المعرفة. ونستعرض في ما يلي بإيجاز هذه الأطوار/ المراحل الثلاث[2]:

(١) ما يمكن أن نطلق عليه (المعرفة البديهية) (Common Sense):

وهي المعرفة التي يكتسبها الإنسان نتيجة لعيشه في هذه الدنيا، وهي ذلك النوع من المعرفة المتوفرة لدى الإنسان العادي. ومصدر هذا النوع من المعرفة، هو الحياة اليومية، للأفراد والمجتمعات، والمعطيات البيئية والإنسانية التي تحيط بها. ويعتمد اكتساب مثل هذه المعرفة على الحواس... والخبرة الذاتية، أو عامل الصدفة. وهي أدنى أنواع المعرفة، وأبسطها. حيث لا يبذل في سبيل اكتسابها جهد عقلي كبير. وبذلك تمتاز بالبساطة والسطحية، وغلبة السذاجة والعاطفة والبدائية والتقلب. ومع ذلك، فهي الأساس لنوعي المعرفة التاليين اللذين يسموان (عقليًا) عليها، لأنها بمثابة الخطوة الأولى (الملاحظة) لاكتساب معارف أرقى.

ومن الأمثلة لذلك، آراء العامة في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة. والفكرة أو «الرأي» السياسي للإنسان العادي، أو رأيه في السياسة، كما هي، وكما يجب أن تكون. أن كل إنسان (تقريبًا) هو مفكر سياسي، سواء أدرك ذلك أم لم يدرك. ويمكن القول، أن الأفكار السياسية التي يعتنقها الشخص (مهما كانت بسيطه ومهما كانت درجة منطقيتها) تكون الأساس الذي يشكل «الإتجاه» السياسي لذلك الشخص. ويجب أن لا نظن أن الفكرة أو الرأي السياسي للشخص العادي، هو «خاطئ» دائمًا، فقد يبرهن البحث العلمي صحة الكثير مما يعتقد أنه آراء «سطحية». ومما يدل على أهمية السياسة والتصاقها بحياة الإنسان، هو أن معظم اللقاءات العفوية بين اثنين أو أكثر من الناس، لا يخلو من حديث ما في أمر من أمور السياسة. وتعرض في تلك اللقاءات بعض الأفكار والآراء و«النظريات» السياسية.

وقد مرت على الإنسان قرون طويلة - كما هو معروف - وهو معتمد على هذا النوع من المعرفة فقط، رغم تزايد رصيد الإنسان منه باستمرار، وارتفاع مستواه.. نتيجة للتطور والتقدم المستمر في العلوم ووسائل الاتصالات.

(٢) المعرفة الفلسفية: ويطلق عليها أيضًا مسمى «المعرفة الاستنباطية» (المنطلقة من مقدمات ومسلمات معينة) التي تعتمد على التأمل العقلي. وهي النوع الذي يمثل الخطوة

---

(١) د. عبدالباسط، أصول البحث الاجتماعي، ص ١٧.

(٢) د. محمد زيان عمر، البحث العلمي، مناهجه وتقنياته، (جدة: دار الشروق، ١٩٨١)، ص ٣١-٤١. أنظر أيضًا: الفصل الثالث من نفس المصدر.

الإنسانية التالية الحاسمة نحو العلم والتقدم الحضاري. حيث إنها تعكس النضج الفكري للإنسان. وهي أرقى من المعرفة البديهية، وأصعب (بذلك) على فهم الإنسان العادي، لأنها تحتاج إلى جهد عقلي أعلى من إمكانية الحواس.

وتعتبر الحضارة الإغريقية القديمة، مصدر أول فلسفة إنسانية منظمة ومتكاملة. وقد تمخض عن الفلسفة ظهور العلم بمعناه التجريبي الحديث. وظلت الفلسفة حتى العصر الحديث، أهم طرق اكتساب المعرفة، إلى أن ظهر العلم التجريبي. وإن أي جزء من الفلسفة يبرهن التجريب العلمي (المقبول) صحته، يخرج تلقائيًا من دائرة الفلسفة إلى دائرة العلم[1].

(٣) المعرفة العلمية: وهي أرقى أنواع المعرفة الإنسانية: لكونها أثبتها وأصدقها. ويتم اكتسابها عن طريق التجريب المجرد، وبذلك فإنها تمتاز بـ«الموضوعية». وتعكس هذه المعرفة النضج الفكري الإنساني. ويدين الإنسان في ما توصل إليه من قدرة هائلة في إخضاع البيئة التي يعيش فيها لأغراضه المختلفة، لهذا النوع من المعرفة. وعندما ننظر حولنا، الآن، نجد أن فائدة هذا النوع من المعرفة تتمثل في التقنية المذهلة التي أفاد الأخذ بها الإنسان (حضاريًا) أيما فائدة، وفي القواعد العلمية النظرية والتطبيقية المختلفة[2].

إذًا، يمكن القول (تبسيطًا) أن التطور الفكري العام للإنسان، بدأ بالنوع الأول، ثم تدرج إلى الثاني، وصولاً إلى الثالث. ولا يعني ذلك أن الإنسان قد وصل إلى النهاية والغاية. حيث إن السيادة النسبية للعلم في معظم المجتمعات الإنسانية الحالية، واستئثاره باهتمام إنساني متزايد، لا يعني نهاية المطاف.

فمازال مشوار الإنسان مع العلم طويلاً، بل إنه مشوار أزلي. فما أقل ما نعلم، وأكثر ما نجهل.

كما أن أنواع المعرفة الثلاثة هذه تظل (مجتمعة) متواجدة بصفة دائمة، في كل زمان ومكان. وإنما أردنا - بهذا التقسيم - إظهار المراحل التي قطعها الفكر البشري، ليستقر في مرحلة العلم. حيث لا يتصور وجود مرحلة معرفية بعد العلم. كما أن وصول الإنسان إلى مرحلة «العلم»، لم ولن يعني أفول الفكر البديهي و«الفلسفي» - لأنهما باقيان ما بقي إنسان على وجه البسيطة.

* * *

المعرفة السياسية:

هي ما يكتسبه الإنسان من معرفة ودراية تتعلق بالسلطة السياسية، أو هي كل نص مكتوب، يتعلق بالسياسة. إن أهم ما يميز الإنسان عن غيره من المخلوقات هو «العقل»..

(1) John Passmore, Explaination in Everyday Life in Science and in History. History and Theory, 2 (1962-1963), P.109 - 110.

(١) د. محمد زيان عمر، البحث العلمي، ص ٣٥.

كما أن الإنسان كائن اجتماعي سياسي. فالإنسان يحتاج إلى العيش في مجتمع. وتكوين المجتمع يحتاج - كما وضحنا - إلى تنظيم. من هنا بدأ الإنسان يفكر في السلطة السياسية. وقد نتج عن هذا التفكير ما يمكن تسميته بـ «المعرفة السياسية».. وبناء على التقسيم المذكور أعلاه لـ «المعرفة الإنسانية» يمكن تقسيم المعرفة السياسية (بدورها) كالتالي:-

- أطوار/ أنواع المعرفة السياسية:

(١) المعرفة السياسية البديهية: هي ما يكتسبه الإنسان (عن طريق حواسه الطبيعية) نتيجة لعيشه في هذه الحياة من معرفة تتعلق بالسياسة. وهي أبسط أنواع المعرفة السياسية، ومن أكثر أنواع المعرفة الإنسانية انتشارًا... بسبب اهتمام غالبية الناس بالسياسة، لتأثيرها الواضح على كل جوانب الحياة. إن المعرفة البديهية السياسية تكاد تكون موجودة لدى كل إنسان راشد تقريبًا. فالسياسة هي من أولى الاهتمامات الإنسانية.. لذا، فهي محور اهتمام الإنسان دائمًا - وإن لم يدرك ذلك... كما تتضمن المعرفة السياسية البديهية الواقع السياسي المعنى، على علاته.

(٢) المعرفة السياسية الفلسفية: هي انطباع الإنسان عن أمور سياسية، ومحاولته صياغة وتحديد ما يجب أن تكون عليه (في رأيه) كل أو بعض تلك الأمور.

(٣) المعرفة العلمية السياسية: هي أرقى أنواع المعرفة السياسية. وتتمثل في «الاستنتاجات» التي تم إثبات صحتها بالتجريب، من قبل المجهود الذهني الإنساني. وهذه المعرفة هي لب العلوم السياسية، ومكونها الأساسي. ويمكن أن نقول بأن التطور المعرفي لـ «علم السياسة» (عبر تاريخه الطويل) قد سار بذلك التدرج. وبدأ علم السياسة يأخذ طابع «العلمية»، بالمفهوم الحديث لـ «العلم»، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، في عام ١٩٤٥م[1] - كما سوف نرى.

التحليلات السياسية المختلفة:

يمكن تعريف «التحليل» (Analysis) بأنه: عملية تطبيق إجراءات فكرية وذهنية منظمة معينة، على المعلومات المتوفرة للمحلل عن موضوع ما، بهدف معرفة ما يمكن أن تعنيه تلك المعلومات. أو هو: عملية تنظيم معلومات معينة، تمهيدًا لعمل واحد أو أكثر من العمليات التالية: الوصف، التقييم، التنبؤ، التوجيه[2].

ويمكن تقسيم التحليل بصفة عامة، والتحليل السياسي بصفة خاصة إلى عدة أقسام. حيث هناك معايير عديدة، يمكن بناء على كل منها تقسيم التحليل. ومن ثم يمكن أن تتعدد نتائج التقسيم، وتتعدد بالتالي أنواع وتقسيمات التحليلات.

(١) أنظر: د. صدقه يحيى فاضل، الفكر السياسي الغربي العالمي، الكتاب الأول، (جدة: مكتبة مصباح، ١٤١٠هـ)، ص ١١١ - ١١٤.

(2) William Coplin, Introduction to International Politics, (Chicago: Markham Publishing Co., 1971). P. 21.

فبناء على مدى علمية التحليل، يمكن تقسيم التحليلات إلى قسمين رئيسيين: تحليل علمي وتحليل غير علمي. فإذا كان التحليل قائمًا على إتباع صحيح لمناهج البحث العلمي، فإنه يصبح تحليلاً علميًا. ولا يصبح كذلك، إذا كان غير قائم على منهج بحث علمي سليم. إذًا، الاستخدام الصحيح لمناهج البحث، هو الذي يعطي للتحليل صفة «العلمية» ومضمونها.

وبناء على أنواع المعرفة الرئيسية الثلاثة المذكورة آنفًا، يمكننا تقسيم «التحليل» إلى ثلاثة أنواع رئيسية أيضًا، هي كالتالي:-

(١) **التحليل البديهي**: وهو التحليل القائم أساسًا على المعرفة البديهية لشخص أو أشخاص معينين. وفي مجال السياسة، يمكن القول بأن التحليل البديهي السياسي، هو التحليل القائم أساسًا على المعرفة البديهية للمحلل... سواء كان متخصصاً في دراسة السياسة، أو غير متخصص. أي التحليل القائم فقط على معرفة الواقع (كما يتصوره المحلل) نتيجة لمتابعة ذلك الواقع، متابعة عادية عامة. وتنتشر مثل هذه التحليلات السياسية، في الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية العادية وغيرها من وسائل الإعلام، في شتى البلدان.

(٢) **التحليل الفلسفي**: وهو التحليل القائم أساسًا على المعرفة الفلسفية، لشخص أو أشخاص معينين. وفي مجال السياسة، يمكن القول بأنه التحليل القائم بصفة رئيسة، على المعرفة الفلسفية للمحلل.. سواء كان متخصصًا في دراسة السياسة أو غير متخصص. أي التحليل القائم على رؤية واقع معين كما يتصوره المحلل، ولـ «ما يجب أن يكون» عليه ذلك الواقع. ويعتمد مدى إقناع هذا التحليل على مدى منطقيته، أو منطقية «المقدمات»، التي يقوم عليها.

(٣) **التحليل العلمي**: وهو (في رأينا) التحليل القائم أساسًا على المعرفة العلمية (نظريات علمية معينة)، والتحليل الأكثر مصداقية وصحة. وفي مجال السياسة، يمكن القول بأن التحليل العلمي السياسي، هو التحليل القائم على المعرفة العلمية السياسية للمحلل. إذ غالبًا ما يصدر مثل هذا التحليل عن المتخصصين في دراسة السياسة. فهو تحليل لواقع معين، يكتب أو يقال بالاستناد إلى نظريات علمية سياسية معينة. كما يتضمن البحث القائم على استخدام سليم لمناهج البحث العلمي. وتنطبق صفة التحليل العلمي السياسي أيضًا على التحليل الوصفي الموضوعي، القائم على حقائق مجردة. ومكان هذا النوع من التحليلات السياسية أساسًا، هو الدوريات العلمية المتخصصة في نشر البحوث العلمية السياسية. وهذا **التقسيم للتحليلات السياسية**، يفسر قيام الكثير من المتعلمين والمثقفين، المتخصصين في مجالات أخرى (غير السياسية) بكتابة ونشر تحليلات

سياسية متنوعة. فأي متعلم، يمكن أن يكتب تحليلات بديهية سياسية، وكذلك تحليلات فلسفية سياسية. أما التحليلات العلمية السياسية، فلا تصدر (غالبًا) إلا عن متخصصين وعلماء في السياسة. ومن المهم جدًا أن نلم بهذه الأنواع ونعرف طبيعة وخصائص كل منهم.. حتى يمكن أن نميز بين أنواع الأحاديث والمقالات (التحليلات) السياسية.. وخاصة فيما يتعلق بمدى «مصداقية» كل حديث...

❊ ❊ ❊

الفصل الثاني

مناهج ومداخل البحث العلمي في دراسة السياسة

من بين تعريفات «العلم» أيضًا، أنه: عملية الكشف عن الحقيقة.

وإذا كان الكشف عن الحقيقة هو غاية العلم، فإن وسيلته... لتحقيق تلك الغاية، هي استخدام وتوظيف مناهج البحث العلمي المختلفة[1]. وبذلك يمكن أن نعرف «منهج البحث العلمي» (Research Method) بأنه: طريقة علمية مجردة للكشف عن الحقيقة. فالمنهج هو أسلوب دراسة الظواهر المختلفة بكل جوانبها، دراسة علمية موضوعية.

وكثيرًا ما يستعمل لفظا «منهج» و«مدخل» (Research Approach)، كمترادفين. والبعض يستخدم مصطلح «مدخل» بمعنى أوسع، من معنى المنهج. إن كليهما «وسيلتان»، للكشف عن الحقيقة. ولكن نرى أن المنهج يعتبر أكثر شمولاً وتحديدًا. أما المدخل، فيمكن أن يجمع بين مبادئ مناهج مختلفة معينة، في بوتقة واحدة... تستخدم كطريقة وأسلوب للبحث[2].

فالمنهج له قواعد وأصول معينة وثابتة ـ تقريبًا. أما «المدخل»: فقد يتم تحديده ـ عادة ـ في مقدمة البحث، ويمكن أن يقوم على أسس... كثيرًا ما تكيف، لتلائم طبيعة البحث ـ موضوع العمل ـ وإن تطلب ذلك جمعها بين مبادئ منهجين بحثيين أو أكثر[3].

إن تعريف أي علم يحدد ـ كما ذكرنا ـ مادته، أو «الظاهرة» التي تكون موضوع ذلك العلم الأساسي. وبناء على طبيعة موضوع العلم، يتم تعيين وتحديد «المناهج» التي يجب أن تتبع لدراسته. وبما أن ظاهرة (مادة) العلوم السياسية (السلطة السياسية) هي ظاهرة إنسانية ـ اجتماعية، فإن هناك أكثر من منهج بحث علمي لدراستها ـ حال معظم الظواهر الاجتماعية.

وإن منهج البحث المتبع في دراسة أي موضوع أو ظاهرة، يحدد مدى «علمية» النتائج والنظريات التي تتمخض عن تلك الدراسة. و«علم السياسة» هو علم حديث النشأة نسبيًا، رغم قدم المعرفة السياسية، قدم وجود المجتمعات البشرية. و«استنتاجات» (نظريات) علم السياسة

---

(1) John Gunnell, Philosophy, Science, and Political Inquiry, (Morristown. N.J.: General Learning Press, 1975), P. 34.

(2) Jack Plano et al. Directory of Political Analysis, (Santa Barbara, CA: ABC_CLIO, 1982) P.77.

(٣) هذا ويجب أن نذكر هنا، بأن هناك فارقًا بين مناهج البحث، وأدوات البحث. فالمناهج تقدم الأسس الفكرية والذهنية، لسير البحث، من بدايته إلى نهايته... أما أدوات وطرق البحث، فهي بمثابة وسائل علمية... لجمع وتفنيد المعلومات، كالاستبيان، وطرق جمع المعلومات الأخرى.

مازالت ضعيفة المصداقية ـ نسبيًا، كما أشرنا. والسبب الرئيسي لذلك، يعود إلى عدم إمكانية إخضاع معظم الظواهر السياسية للدراسة التجريبية الدقيقة ـ أي صعوبة دراسة تلك الظواهر باتباع منهج بحث علمي محدد ودقيق. وذلك راجع ـ بالطبع ـ إلى طبيعة الظاهرة السياسية، الإنسانية الاجتماعية.

لذلك، أمكن القول بأن علم السياسة عانى ومازال، من صعوبة ـ إن لم نقل استحالة ـ وجود منهج بحث علمي تجريبي دقيق... يؤدي إتباعه إلى الخروج بـ «نظريات» علمية، لها مصداقية مشابهة، كما للنظريات العلمية، في العلوم الطبيعية ـ أي العلوم التي يكون موضوعها غير سلوك الإنسان[١].

ويمكن حصر أهم الصعوبات الرئيسية، التي تواجه دارس السياسة، دراسة تجريبية ومجردة، وتعيق محاولاته، كي يكون علميًا (بحثًا) فيما يلي:

(١) **طبيعة الظاهرة السياسية نفسها**: فكونها ظاهرة إنسانية ـ اجتماعية، يعني أنها تتعلق بدراسة سلوك الإنسان السياسي... وغالبًا ما يصعب إخضاع هذا السلوك للدراسة العلمية البحتة.

(٢) **عينة الدراسة**: كثيرًا ما لا تعكس «العينة» (Sample) في البحوث الاجتماعية، طبيعة وخصائص كل «المجتمع» الذي أخذت منه. الأمر الذي يؤدي إلى احتمال الخروج باستنتاجات قد لا تكون دقيقة.

(٣) **الباحث**: إن عالم السياسة (الباحث العلمي السياسي) هو جزء من الواقع، الذي يحاول دراسته. وبالتالي، يوجد الاحتمال الأكيد (تقريبًا) بأن تتلون نتائج الدراسة بوجهات نظر ذلك العالم، وخلفيته العقائدية والأخلاقية.

(٤) **ندرة بعض المعلومات**: كثيرًا ما يصعب على الباحث السياسي، الحصول على كل المعلومات التي يحتاج إليها بحثه، في مجال الظواهر السياسية... بسبب «سرية» تلك المعلومات، أو عدم صحتها... أو نحو ذلك.

❊ ❊ ❊

وباختصار، يمكن القول بأن هناك منهجين علميين رئيسيين لدراسة السياسة (دراسة علمية)، وهما:

(أ) المنهج التقليدي (Traditional Method):

ويقوم هذا المنهج ـ بصفة أساسية ـ على مقدرة «التقييم الإنتقادي» للباحث... أي أن الباحث يكتب عن السياسة... معتمدًا على فهمه الذاتي وتصوره الشخصي، ونظرته إلى ما هو «صحيح»،

(1) G. Garson, Political Science Methods, (Boston: Holbrook Press, 1976), Chapter1.

وما هو «خاطيء». حيث يتناول موضوعًا فيحدد طبيعته، ثم قد يحاول توضيح «ما يجب أن يكون» عليه الموضوع محل التناول[١].

ويعتمد هذا المنهج على الاستدلال، ويقوم على أساس فلسفي واضح. وأنصار استخدامه يسمون بـ «التقليديين». والاستدلال (أو الاستنباط) يعني ـ وبصفة عامة ـ الانطلاق من «مسلمات» معينة (كما يعتبرها الباحث)، وترتيب نتائج (واستنتاجات)، بناء على تلك المقدمات، أو المسلمات[٢].

والمنهج المتبع في إظهار الفلسفة السياسية، هو «المنهج التقليدي» ـ بصفة رئيسية ـ بجانبه الفلسفي خاصة ـ المدخل الفلسفي. لذا؛ فإن استخدام هذا المنهج، في أي وقت، سينتج عنه استنتاجات شبيهة باستنتاجات الفلاسفة السياسيين المعروفين... فلو قمنا بدراسة موضوع سياسي معين باتباع هذا المنهج، فإن استنتاجاتنا قد تكون أقرب إلى الفلسفة، منها إلى العلم، مهما حاولنا التزام «الموضوعية».

إن علماء السياسة «التقليديين» لا يقلون حرصًا على «علمية» علم السياسة عن علماء السياسة «التجريبيين». فهم ينادون دائمًا بضرورة الارتقاء بـ «علمية» علم السياسة. ولكن التقليديين، يؤمنون بأن مادة علم السياسة، لا تحتمل سوى استخدام المنهج التقليدي، لدراستها، لكونها ظاهرة إنسانية اجتماعية. ولذلك، يرفضون المنهج التجريبي، أو أي منهج آخر، غير التقليدي.

إن أساس المنهج التقليدي هو فلسفي ـ كما قلنا. وهذا المنهج ـ بذلك ـ يعني بإعطاء تفسيرات شبه ذاتية لما هو كائن. وغالبًا ما تنتهي تحليلات معظم التقليديين بإيراد «ما يجب أن تكون» عليه الشؤون السياسية، محل الدراسة[٣]. ولكن قد ينظر إلى الظواهر المدروسة من منظار قانوني أساسًا (المدخل القانوني)، حيث تركز الدراسة على «ما يجب أن يكون» من الناحية القانونية.

ويعتبر «المدخل التاريخي» (Historical Approach) من أقدم أساليب دراسة السياسة. وهو يعتمد على افتراض أن «التاريخ يكرر نفسه»... حيث أن ما كان صحيحًا في الماضي، يمكن أن يكون صحيحًا الآن، إذا توفرت نفس الشروط والظروف[٤]. ويتضمن هذا المدخل، الوصف التاريخي، أيضًا.

كما أن هناك المدخل التأسيسي (Institutional Approach)، الذي يعني تركيز التحليل على المؤسسات السياسية المختلفة... وتوضيح الوظائف التي تقوم بها، وتحليل العلاقات والتفاعلات فيما بينها. ويعود هذا الاتجاه في دراسة السياسة، إلى أرسطو، فهو الذي إبتدع

(1) Stephen Wasby. Political Science, The Discipline and Its Dimensions. Pp. 229 - 242.

(٢) د. محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، (مرجع سبق ذكره) ص ١١٧ ـ ١٢٠.

(٣) د. بطرس غالي ود. محمود عيسى، مبادئ العلوم السياسية، ص ٢٨.

(4) John Gunnell, Philosophy, Science, and Political Inquiry, p. 105.

دراسة دساتير بعض الدول، أو المدن، ومؤسساتها، تمهيدًا للمقارنة فيما بينها، وفهمها. غير أن استخدام هذا المدخل (بمضمونه التقليدي) بشكل منتظم، كأداة تحليلية سياسية، لم يبدأ إلا في القرن التاسع عشر، وفي الولايات المتحدة الأمريكية[1].

فلقد شهد القرن التاسع عشر الحرب الأهلية الأمريكية، الأمر الذي دفع علماء السياسة آنذاك، إلى محاولة نبذ المدخل الفلسفي، في دراسة السياسة، ودراستها - بدلاً من ذلك - عن طريق دراسة المؤسسات، والتنظيمات (الرسمية) - وفيما بعد - غير الرسمية. ومما ساعد على تبلور ذلك المدخل في أمريكا، استتباب الأمور السياسية، بعد الحرب الأمريكية الأهلية، واعتقاد الكثير من المفكرين الأمريكيين أنه بتأسيس و«نجاح» حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن «أفضل» أنواع الحكومات قد تحقق. لذا، تحول الاهتمام إلى فحص وتحليل المؤسسات السياسية القائمة فعلاً، بتفرعاتها المختلفة[2].

ويبدأ هذا المدخل - التأسيسي - بدراسة القانون الدستوري وتقييمه. وبذلك، فإن التقييم كثيرًا ما يقوم على معايير معينه، تستند إلى تفضيلات الباحث. والواقع، أن معظم التأسيسيين أعلنوا صراحة، أن استخدامهم للمدخل التأسيسي، هو بهدف الفهم، ومن ثم الإصلاح... متمثلاً في محاولاتهم المستمرة، لتحديد وتوضيح «الحكومة الجيدة». وبقى «المدخل التأسيسي» سائدًا، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. حيث بدأت سيادة المنهج السلوكي.

والخلاصة، أنه عندما يتلون تصور الباحث (لأحداث الماضي أو للمؤسسات السياسية المختلفة ودورها)، بميوله الخاصة واتجاهه العقائدي والإيديولوجي، فإن المدخلين التاريخي والتأسيسي، يصبحان جزءًا لا يتجزأ، من المنهج التقليدي، في دراسة السياسة - حالهما حال المدخلين الفلسفي، والقانوني.

❊ ❊ ❊

(ب) المنهج التجريبي: (Emperical Method):

يقوم هذا المنهج على الاستقراء (Induction) والتجريب، وعدم الإيمان بشيء، ما لم يثبت البحث العلمي التجريبي صحته. وينتج عن استخدامه السليم - غالبًا - «استنتاجات» علمية، أو شبه علمية. ويسمى أنصار استخدامه بـ «التجريبيين»[3].

لقد كان المنهج التقليدي (كما قلنا) أول وأقدم منهج يتبع في دراسة السياسة. ولهذا قلنا بأن

(1) Charles Andrained, Political Life and Social Change, (Belmont, Calif: Wadsworth, 1970), Chapter2.

(2) Robert Cord, et al. Political Science: An Introduction, pp. 35-37.

(3) Albert Somit and Joseph Tanenhaus, The Development of American Political Science, P. 103 f.

«علم السياسة» بدأ أول ما بدأ، كـ «فلسفة سياسية»، لأن ما يتمخض عن اتباع المنهج التقليدي غالبًا (في دراسة السياسة) هو استنتاجات أقرب إلى الفلسفة، منها إلى العلم. واستمر المنهج التقليدي سائدًا، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية - تقريبًا. حيث ظهر المنهج التجريبي الحديث، المناقض للمنهج التقليدي.

لقد بدأ معظم علماء السياسة - عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة - يفكرون في طرق أخرى مختلفة، يمكن عبرها شرح وتفسير الظواهر السياسية المختلفة، والتي عجزت المداخل التقليدية عن تيسير فهمها، فهمًا علميًا سليمًا. حيث بدأوا يركزون على دراسة السلوك الفعلي، ودراسته تجريبيًا، بدلاً من إتباع المداخل الفلسفية المختلفة.

وقد عرف هذا المنهج بـ «المنهج السلوكي» أيضًا (Behavioral Method). وهو يقوم على مبادئ المدرسة السلوكية في دراسة العلوم الاجتماعية، والتي بدأت تسود دراسة الظواهر الاجتماعية، منذ النصف الأخير من القرن العشرين. ويرجع البعض ظهور «السلوكية» الحديثة في دراسة السياسة، إلى عام ١٨٨٠م، عندما ظهرت أول كتابات الفيلسوف ورجل السياسة الأمريكي «ودرو ويلسون» (Wilson). حيث تطرق «ويلسون» إلى أهمية دراسة السلوك الفعلي للمؤسسات السياسية[1]. وسرعان ما انتشر هذا المنهج في دراسة العلوم الاجتماعية، بصفة عامة، وعلم السياسة بصفة خاصة. ويمكن رد أهم أسباب انتشاره، في دراسة السياسة، إلى ما يلي[2]:

(١) قصور وعجز المنهج التقليدي عن شرح وتفسير الظواهر السياسية، شرحًا علميًا وافيًا.

(٢) التقدم التقني الذي شهده العالم، منذ بداية القرن العشرين، اشتمل على تقدم هائل في تقنيات البحث العلمي - خاصة في مجال التحليلات الرياضية والإحصائية. كما تمخض عن ذلك التقدم، استحداث استخدام الحاسب الآلي، وتقدم لم يسبق له مثيل، في وسائل الاتصالات. كل ذلك أدى إلى توفير وسائل مريحة وأكثر دقة، لإجراء البحوث العلمية، سارع العلماء الإجتماعيون لاستغلالها، لجعل أبحاثهم أكثر دقة وموضوعية.

وقد كان «هارولد لا سويل» (H. Lasswell) أول عالم سياسي حديث، ينادي بان مجرد الوصف في دراسة السياسة لا يكفي، لاكتساب معرفة سياسية ذات قيمة. فالسياسة - في رأيه - يجب أن تحلل، ويكون محور التحليل هو «السلوك» السياسي، وليس وصف الوحدات السياسية المختلفة. ومعروف، أن التحليل يتضمن تناول الأسباب والآثار.

والسلوكية (Behavioralism) في دراسة «السياسة»، أصبحت الآن جزءًا كبيرًا متشعبًا،

(1) Howard Ball and Thomas Lauth, (eds.) Changing Perspectives in Contemporary Political Analysis, (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall 1971).

ويحتوي هذا الكتاب على تقرير مفصل عن السلوكية في علم السياسة.

(2) Robert Dahl, The Behavioral Approach in Political Science: American Political Science Review, December 1960. pp. 772.

ولكنه أساسي، من منهج البحث، في علم السياسة الحديث. ويمكن تلخيص أهم خصائصها فيما يلي:

١) السلوكية تجعل من السلوك السياسي الإنساني محور تحليلها. فهي ترفض اعتبار التنظيمات السياسية الوحدة الأساسية، للبحث. كما هو حال التأسيسية - وتؤكد أن سلوك الأفراد السياسي هو الوحدة الأساسية للبحث السياسي. وبذلك، فإن السلوكية، تؤكد على «إنسانية» علم السياسة.

وتبعًا لذلك، تفترض السلوكية أن الناس يتصرفون (Behave) بطريقة متشابهة، في الظروف (المختلفة) المتشابهة.

٢) تهتم السلوكية اهتماما عظيمًا، بالتأكيد على المنهج العلمي التجريبي. فهي تعمل على تطبيق ذلك المنهج في دراسة السلوك السياسي الإنساني. ويعتبر «جون بيرجس» (J. Burgess) - رئيس أول قسم حديث للعلوم السياسية في العالم - أول عالم سياسة حديث يؤكد بأن منهج البحث العلمي، الذي اتبع في دراسة العلوم الطبيعية - ابتداء من القرن السابع عشر الميلادي تقريبًا - وأثبت جدواه العظيمة، يمكن أن يطبق في دراسة السياسة كذلك[1]. وتحاول السلوكية تطويع المنهج التجريبي، لكي يتلاءم تطبيقه في دراسة الظواهر الإنسانية المختلفة.

٣) تأكيد السلوكية لوحدة العلوم الاجتماعية، وكون علم السياسة هو جزء فقط من تلك الوحدة. لذا، كان على علماء السياسة - حسب رأي هذه المدرسة - فهم العلوم الاجتماعية الأخرى (ممثلة في استنتاجاتها الهامة)، والاستعانة بذلك في دراساتهم للسياسة. فلفهم السلوك الإنساني السياسي، بمختلف أبعاده، فإن على عالم السياسة الاستفادة من الاستنتاجات المختلفة عن السلوك الإنساني، والتي يمكن أن تقدمها العلوم الاجتماعية المختلفة.

٤) تعرف السلوكية وتوضح بأن هدف «علم السياسة» هو إقامة نظريات تجريبية ممنهجة، تسهل فهم السياسة، فهمًا دقيقًا. وبذلك، فإنها تحصر النظرية السياسية في «النظريات» التجريبية. وتحاول السلوكية دائمًا الفصل بين ما يسمى بـ «القيم» و«الحقائق» في دراسة السياسة. غير أن تلك المحاولة لم تحقق - حتى الآن - نجاحًا ملموسًا.

٥) السلوكية تطالب بإتباع أسلوب أكثر دقة و«علمية» في عمليات ملاحظة وتصنيف وقياس المعلومات (Data). وهي تؤكد على استعمال الإحصاء، أو الوسائل الكمية (Quantitative) في البحث، وتحليله على أسس كمية، ما أمكن. وتعكس «استنتاجات» (Findings) السلوكيين، بعض النظريات والمفاهيم، التي تم تكوينها، باتباع هذا الأسلوب، والتي يمكن أن يكون لها دور هام، في فهم السياسة. مما حدا إلى القول بأن

(1) R. Cord et. al. Political Science, p.40.

السلوكيين قد جعلوا علم السياسة أكثر دقة وعلمية، من أي وقت مضى. ونجد الآن معظم جامعات العالم. وقد تبنت هذا المنهج، في دراسة السياسة[1].

ومن أهم المداخل العلمية، التي تمخضت عنها المدرسة السلوكية، في علم السياسة، ما يسمى بـ «المدخل أو التحليل البنائي - الأدائي» (Structural-Functional Analysis). وهذا المدخل يجمع بين السلوك والتنظيم (السياسي)، ولكنه (في المنهج السلوكي) يركز على السلوك المترابط لكل من المجتمع، وتنظيماته السياسية. وكذلك الأداء المتوقع، للتنظيمات السياسية المختلفة. وهذا «المدخل» يسهل مقارنة أجزاء متشابهة في أنظمة سياسية مختلفة، ببعضها، مما يمكن من استنتاج تعميمات عن تفاعل المجتمعات المختلفة مع نظمها السياسية. وبهذا، يمكن استخدام هذا المدخل في دراسة السياسة، والحكومات المقارنة. وقد ظهر هذا المنهج - بشكل واضح - في الستينات، مع ظهور كتاب لكل من «الموند» و«كولمان»، اللذين يقال إنهما أول من استخدمه في دراسة الأنظمة السياسية في الدول المتقدمة، والدول النامية[2].

خطوات المنهج التجريبي:

ويتبع السلوكيون، في دراستهم للسياسة، خطوات المنهج التجريبي، والذي يستعمل في العلوم الطبيعية، بشكل مختلف. وتتلخص تلك الخطوات فيما يلي:

١ - الملاحظة: ومن ثم تحديد المشكلة - أو مشكلة البحث.

٢ - إقامة افتراض معين يحاول شرح تلك المشكلة. ويحاول الباحثون، المتبعون لهذا المنهج، تناول الافتراضات التي تكون قابلة للتجريب والاختبار.

٣ - التجريب: أي ملاحظة الواقع المعني.. لفحص مدى صحة ذلك الافتراض (الذي ورد في الخطوة الثانية). وذلك يتم عبر التحليل التجريبي، والذي يتضمن - في معظم الحالات - جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن مشكلة البحث، ثم تحليلها - غالبًا باستخدام الأساليب الإحصائية والكمية.

وكثيرًا ما يتبع أسلوب الدراسة الميدانية، لجمع المعلومات، كعمل استقصاء (Survey) - عن موضوع البحث - مع فئة - «عينة» من الناس...إلخ. المهم، أن على الباحث أن يتبع أسلوب البحث العلمي، وإجراءاته الصارمة، إذا أراد لدراسته أن تكون ذات قيمة.

والنتيجة: يوضحها الباحث - في النهاية - بتحديد إجراءات وخطوات بحثه، ثم توضيح ما إذا كان افتراضه صحيحًا أم خاطئًا، أم كان بحاجة إلى تعديل معين. وقد لا تتيح «النتيجة» للباحث أن يصدر حكمًا كهذا، لعدم ثقته في النتائج التي توصل إليها - عن طريق بحثه. وهنا تلزم الإشارة منه إلى ذلك. ويمكنه أن يحدد انطباعه وتكهنه عن النتائج التي يعتقد أنها ستكون النتائج الفعلية.

(١) المرجع السابق، ص ٣٨.

(٢) أنظر:
Gabriel Almond and J. Coleman, (eds.). Politics of Developing Areas, (Princeton: Princeton Univ. Press, 1960).

ويمكن أن ينتج عن البحث نظرية جديدة ـ إذا كان موضوعه وخطواته جديرة بذلك ـ أو تدعيم أو دحض لنظرية أو مفاهيم قائمة. وليس من السهل اكتشاف وبلورة نظريات «صحيحة» في علم السياسة الناشيء. حيث إنه يكون ـ عادة ـ أمام «الاستنتاجات» المختلفة، التي تتمخض عنها أغلب البحوث العلمية السياسية، طريق طويل، قبل أن يثبت مدى صحتها ـ بشكل عام (Universal). أي مدى صحتها في ذاتها ـ إن كانت مستحدثة لأول مرة ـ أو مدى تدعيمها، أو نقضها (الأكيدين) لنظريات أو استنتاجات قائمة.

ويعتبر التكرار (أي تكرار إجراء نفس البحث تحت ظروف مشابهة، ومن قبل باحثين آخرين) أهم محك، لتحديد مدى صحة وأهمية نظرية أو افتراض ما، يتعلق بالسياسة. على أي حال، يمكن القول بأن مدى أهمية النظرية في علم السياسة، يتحدد بناءً على عوامل عديدة، أهمها[1]:

١ ـ هل بالإمكان «اختبار» هذه النظرية. أي هل يمكننا اختبار فروض هذه النظرية، ومن ثم تأكيد صحة تلك الفروض، أو برهان بطلانها؟

٢ ـ هل هذه النظرية مفهومة من قبل قطاعات واسعة في المجتمع العلمي (المتخصص)؟

٣ ـ هل هذه النظرية تزيد معرفتنا في موضوع ما أو لا؟

إن مقابلة أي نظرية لهذه التساؤلات، بالإيجاب، تؤكد سلامة الإجراءات، والعكس صحيح.

* * *

وقد قامت «السلوكية» على أساس أن الظواهر السياسية تدرس بهدف الكشف عن خصائصها... لا اكثر. وهذا يعني عدم وجود أي هدف من وراء دراسة السياسة... يحمله الباحث أو الدارس، عدا الكشف عن الحقيقة ومعرفتها، في مجال السياسة.

وكان ظهور المنهج «ما بعد ـ السلوكي» (Post-Behavioralism)... رد فعل رافض للأساس المذكور. إذ يرى أنصار المدخل «بعد ـ السلوكي» ضرورة قيام دراسة السياسة على مبادئ المدرسة السلوكية، ولكن مع وجود أهداف واضحة ومحددة لهذه الدراسة، تتمثل في سعي الدارسين لتحقيق وزيادة «السعادة» للمجتمع[2].

* * *

ولكن المنهج التجريبي لم يحقق (حتى الآن) نجاحًا كبيرًا في مجال دراسة السياسة.. رغم أن استخدامه قد ساعد ـ ولا شك ـ في الرقي بمستوى «علمية» علم السياسة، وفي جعل الاستنتاجات الناتجة عن الأبحاث التي تعتمد عليه أكثر دقة ومصداقية. وهذه الحقيقة، أكدت عدم مناسبة المنهج التجريبي (تمامًا) في دراسة السياسة، وضرورة اللجوء إلى مناهج أخرى مناسبة... ولعل هذا هو أهم أسباب بقاء واستمرار المنهج التقليدي...

فلقد نجح «التجريب» في دراسة الظواهر الطبيعية نجاحًا باهرًا، بدليل هذا التقدم

(١) د. فيصل السالم ود. توفيق فرح. مقدمة في طرق البحث في العلوم الاجتماعية، (الكويت: مجموعة أبحاث الشرق الأوسط، جامعة الكويت، ١٩٧٩)، ص ١٧.

(2) J. Plano et al. The Dictionary of Political Analysis, pp.110-111.

الحضاري المادي الكبير، الذي يعيشه الإنسان. أما في دراسة الظواهر الاجتماعية، وبخاصة السياسية، فلم ينجح كثيرًا. فلو نجح فعلاً، لانتهى استخدام مناهج البحث العلمي الأخرى. وسبب عدم النجاح التام هذا يعود إلى الصعوبات الأربع الرئيسية، المذكورة آنفًا ـ في بداية هذا الفصل.

ونعتقد أن هذه الصعوبات تكاد تكون «أزلية». بمعنى أنها صعوبات باقية ودائمة. وطالما بقيت هذه الصعوبات، فلن يكون المنهج التجريبي هو المنهج الوحيد المستخدم في دراسة السياسة. بل لابد من اللجوء إلى مناهج أخرى، وخاصة المنهج التقليدي...

وإذا سلمنا بأن «الاستنتاجات» التي تتمخض عن استخدام «المنهج التجريبي» هي أقرب إلى «العلم» منها إلى «الفلسفة»، بينما الاستنتاجات التي تتمخض عن تطبيق «المنهج التقليدي» هي أقرب إلى الفلسفة منها إلى العلم، يمكن أن نقول بأن نظريات علم السياسة (أو علم السياسة ـ بمعنى آخر) ستظل عبارة عن مزيج من العلم والفلسفة. لأن دراسة الظواهر السياسية (دراسة علمية)، ستظل متأرجحة بين المنهجين: التقليدي والتجريبي[1].

وهذا الوضع أدى إلى ظهور «منهج» جديد ثالث... يحاول الجمع بين مزايا كل من المنهجين (التقليدي والتجريبي) وتلافي عيوبهما، ألا وهو ما يسمى بـ «المنهج المعياري الجديد».

(New Normative Method or Ne o Traditional Method)

وقد تبلور هذا المنهج في الخمسينات من هذا القرن. غير أنه لم يصادف حتى الآن، الكثير من القبول. فقد انقسم علماء السياسة إلى قسمين: التقليديون، والتجريبيون. التقليديون يرفضون كل ما عدا المنهج التقليدي، والتجريبيون يصرون على أن المنهج التجريبي هو المنهج الوحيد الذي يجب أن يتبع في دراسة السياسة... إذا كان المقصود هو دراستها دراسة «علمية» بحتة ومجردة. ومن ثم يستبعدون الأخذ بالمنهج التقليدي.

ويجدر بنا أن نشير في هذا المقام إلى أن هناك «مداخل» شهيرة لدراسة السياسة، دراسة علمية. فهناك ما يعرف بـ «مدخل دراسة الحالة» (Case Study). ويعني صب الاهتمام على حالة، أو وضع سياسي معين أو منطقة ما معينة (Area Study)، ودراسة وتحليل كل ما يتعلق بسلوكها السياسي، من مختلف الزوايا.

وهناك المدخل البحثي المقارن (Comparative Study)، حيث يحاول هذا المدخل عقد مقارنة (في نقاط معينة) بين هويتين، أو كيانين سياسيين، أو أكثر في مجتمع واحد أو أكثر. وبذلك يظهر أن «المدخل المقارن» أكثر تركيزًا وشمولاً من مدخل «دراسة الحالة». فالمدخل المقارن يساعد على استنتاج تعميمات (متى وجدت) عن السلوك السياسي ـ في جوانب معينة ـ للإنسان عبر

(١) ولا شك أن معرفة هذه الحقيقة توضح لنا مدى علمية علم السياسة الآن، أو مدى مصداقية استنتاجاته ونظرياته.

المجتمعات (الدول) المختلفة.

وعادة ما يقوم كل مدخل من المدخلين المذكورين على أساس بعض أو كل مبادئ واحد أو كلا منهجي البحث الرئيسيين المتبعين الآن في دراسة السياسة. فالمدخل المقارن يمكن أن يقوم على أساس مبادئ المنهج التقليدي، أو مبادئ المنهج التجريبي، أو مزيج من بعض مبادئ هذا وذلك[1].

وفي الوقت الحاضر، نجد أن الكثير من علماء السياسة المعاصرين، يصرون على أن أي دراسة لا تلتزم إتباع المنهج التجريبي (بشكل صحيح وسليم) لا يمكن اعتبار استنتاجاتها علمية.. وبالتالي لا تعتبر هذه الاستنتاجات ضمن نظريات «علم السياسة» - بمفهومه العلمي المعاصر - والسائد أكثر، وخاصة في الدول الغربية. لذا، يمكن القول أن كفة التجريبيين هي الأرجح الآن[2].

❊ ❊ ❊

وهناك كثير من كتب «المقدمة» العربية، في علم السياسة، لا تنحو، عند حديثها عن «مناهج البحث في علم السياسة، هذا المنحى الذي أتبعناه. حيث تورد «عدة» مناهج... ترى أنها تمثل «مناهج البحث في علم السياسة»...[3]. فعلى سبيل المثال، جاء في أحد كتب المقدمة، بأن مناهج البحث في علم السياسة، هي كالتالي[4].

١) المنهج الاستنباطي الفلسفي: أي ما اعتبرناه المدخل الفلسفي (التقليدي).
٢) المنهج الاستقرائي: وهو المنهج التجريبي، بأسسه المعروفة.
٣) المنهج التاريخي: أو المدخل التاريخي، الذي قلنا أنه أحد مداخل المنهج التقليدي، خاصة عندما يعتمد على «تقييم» الباحث الشخصي، للتطورات التاريخية.
٤) المنهج الوصفي: أي عملية جمع وتبويب وتصنيف المعلومات، عن موضوع معين، كما هو في الواقع، ودون إضافة أي تحليل يذكر لتلك المعلومات - عدا الوصف.

(1) Gabriel Almond and G.B. Powell, Comparative Politics Today. A World View, 4 th Edition. (Boston: Scott, Foresman, and Co.. 1988). Pp. 2-14.

(٢) وانعكس ذلك الوضع في الواقع الأكاديمي لعلم السياسة الحديث. حيث أن معظم علماء السياسة المعاصرين، قد انشقوا إلى فئتين: فئة تناصر النظرية التقليدية في السياسة، وتحاول أن تجعل المنهج التقليدي هو المنهج المتبع في دراسة السياسة، وفئة ترى في النظرية التجريبية السبيل الوحيد لإكساب علم ودراسة السياسة صفة العلمية والدقة. وتدور بين هاتين الفئتين معركة فكرية حامية، ما يزال سعيرها محتدمًا. وقد أطلق على تلك المعركة: الجدل العظيم، أو المناظرة الكبرى. عن هذه المناظرة الكبرى راجع:-

د. صدقه يحيى فاضل، الفكر السياسي الغربي العالمي، الكتاب الأول، ص ١٤٧ - ١٥٥.

(٣) أنظر أيضًا:

د. محمد محمود ربيع، مناهج البحث في العلوم السياسية، (الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٨٧م).

(٤) المرجع المذكور هنا هو:-

- د. نظام بركات، د. عثمان الرواف، د. محمد الحلوة، مبادئ علم السياسة، الطبعة الثانية، (عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م)، ص ١٧ - ٢٣.

٥) المنهج المؤسسي: وهو المدخل «المؤسساتي»... الذي رأينا أنه يمثل أحد مداخل المنهج التقليدي، خاصة عندما يعتمد على «تقييم» الباحث الشخصي، لتكوين وأداء المؤسسات، موضوع الدراسة.
٦) المنهج السلوكي: وهو المنهج الذي اعتبرنا أهم مبادئه هي نفسها أهم مبادئ المنهج التجريبي.
٧) المنهج المقارن: ويعني البدء بوصف موضوع الدراسة، ثم المقارنة فيما بين مكونات ذلك الموضوع... بهدف كشف أوجه التشابه، والاختلاف فيما بين الأشياء المقارنة. ونرى بأن هذا يعتبر «مدخلاً» وليس منهجًا... وذلك لأن المقارنة يمكن - كما ذكرنا آنفًا - أن تقوم على أسس المنهج التقليدي وحده، أو مزيج من أسس المنهجين التقليدي والتجريبي.

❊ ❊ ❊

ومن هذا المثال، ربما يتضح أن من الأيسر والأدق، تقسيم مناهج البحث العلمي، في دراسة السياسة، إلى منهجين رئيسيين فقط: التقليدي (بأسسه المعروفة)، والتجريبي (بأسسه ومبادئه المعروفة). إن المنهج التقليدي يقوم - بصفة رئيسية - على «الاستنباط»، ويمكن أن تندرج ضمنه المداخل: الفلسفية والتاريخية والمؤسساتية والقانونية.

أما المنهج التجريبي، فأساسه الرئيسي هو «الاستقراء»... ويندرج المدخل السلوكي ضمنه. وإن ما يسمى هنا «بالمنهج الوصفي» هو ذاته مدخل «دراسة الحالة»... إن لم يقتصر على الوصف فقط... أما إن انحصر في «الوصف»، فهو ليس بمنهج أو مدخل، وإنما هو عبارة عن «تحليل وصفي»... وبهذه الصفة، يكون بمثابة «القاعدة»، التي يمكن فيما بعد، تطبيق أي منهج (أو مدخل) عليها، لدراستها، دراسة علمية. وما قلناه عن الدراسة المقارنة أعلاه، يمكن أن يستخدم في إطار أي من منهجي البحث العلمي الرئيسيين، أو كليهما.

وعلى أي حال، فإن هناك أكثر من طريقة، يمكن أن تتبع في تصنيف مناهج البحث في علم السياسة[1] - كما ورد في نفس المصدر (المثال)، الذي أوردناه هنا. لذلك فإن معظم ما جاء في الطريقة التي اتبعها ذلك المصدر، في تصنيف مناهج البحث في علم السياسة، مقبول أيضًا.

❊ ❊ ❊

(١) المصدر السابق ذكره، ص ١٨.

الفصل الثالث
نبذة عن تطور الفكر السياسي

يمكن اعتبار كلمَتي «فلسفة» و « فكر» مترادفتان. وبذلك، فإن «الفلسفة السياسية» تعني «الفكر السياسي». بصفة عامة. ويمكن تعريف «الفلسفة السياسية» بأنها: «البحث الحر الاستدلالي في ظاهرة السلطة السياسية في المجتمع»[1]. ويعرف «ليوستراوس» الفلسفة السياسية، بأنها: «محاولة للمعرفة الحقيقية، لكل من طبيعة الأشياء السياسية، والنظام السياسي الصالح والجيد»[2].

وإذا كان «علم السياسة» هو عبارة عن: مجموعة من «المبادئ»، التي تم إثبات صحتها بالتجريب، والتي تتعلق بـ «السلطة السياسية»، فإنه يمكن تعريف «الفلسفة السياسية» بأنها: مجموعة من «المبادئ». الاستنتاجات. التي لم يتم تحديد مدى صحة معظمها حتى الآن، لسبب أو لآخر، والتي تتعلق بـ «السلطة السياسية»[3].

من هذين التعريفين، يمكن استنتاج الفرق الرئيسي بين «الفلسفة السياسية» و«علم السياسة»، وكذلك الصلة التي تربط بينهما. فأهم نقاط التماثل بينهما هي أن كل منهما يحتوي على مبادئ (إستنتاجات) معينة تتعلق بالسلطة السياسية. ولكن الفارق الجوهري بينهما يكمن في كون «استنتاجات» علم السياسة، قد تم إثبات صحتها بالتجريب (غالبًا)، عكس «استنتاجات» الفلسفة السياسية. فحتى الوقت الحاضر، لم يتم بعد، تحديد مدى صحة معظمها... وبالتالي، تظل «فلسفة»... (افتراضات)... وأهم أسباب عدم التحديد هذا هو كون استنتاجات الفلسفة السياسية عبارة عن قيم. بصفة أساسية، يصعب (وأحيانًا يستحيل) إخضاعها للدراسة التجريبية، التي يتطلبها العلم.

هذا ويلاحظ هنا ربط العلم و«الاستنتاجات» العلمية بالتجريب... وقد يعترض البعض على

---

(١) د. صدقه فاضل، الفكر السياسي الغربي العالمي، دراسة في الأصول والمبادئ، الكتاب الأول، ص ٨٨.

(2) Leo Strauss, What is Political Philosphy? (New York: Glencoe, 1959), p. 12f.

(٣) د. صدقه يحيى فاضل، الفكر السياسي الغربي العالمي، ص ١٠٩ ـ ١١٠. إن مقدمة هذا الفصل مقتبسة (بتصرف) من الكتاب المذكور. كما اقتطفت ملخصات لأفكار بعض فلاسفة السياسة التقليديين، من الكتاب نفسه، بجزئيه: الكتاب الأول والكتاب الثاني.

هذا الربط، ولكنه هو السائد الآن، في دراسة العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وعلم السياسة منها، على وجه الخصوص[1] - كما وضحنا آنفًا.

وسبق أن أوضحنا، بأن علم السياسة بدأ كمعرفة بديهية، ثم سيطرت عليه المعرفة الفلسفية (الفلسفة السياسية)، منذ حوالي سنة ٥٠٠ق.م (تقريبًا). واستمر علم السياسة عبارة عن مزيج من المعرفة البديهية والفلسفة، (وقليل من المعرفة العلمية)، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت دراسة السياسة ترتقي - أو تحاول أن ترتقي - إلى مستوى العلم.

فأصبحت المعرفة السياسية بذلك، مزيجًا من الفكر البديهي (والواقع غير المنظر) والفلسفة والعلم. فالمعرفة السياسية، هي، إذًا، عبارة عن: معرفة بديهية (الواقع على علاته) زائدًا فلسفية، زائدًا علم. وهذا الفصل، يقدم نبذة موجزة عن المعرفة السياسية الفلسفية الأساسية (أو التقليدية)، في مجال السياسة. إن دراسة الفكر السياسي، هامة وضرورية لدارسي السياسة، خاصة عندما يتجسد ذلك الفكر (أو بعضه)، في سلوكيات ومؤسسات وتنظيمات سياسية.

❊ ❊ ❊

وكثيرًا ما تتبع دراسة تطور «الفلسفة السياسية» عبر العصور المختلفة، التقسيمات التاريخية التقليدية التالية:[2].

(أ) العصور القديمة:

وتبدأ ببدء العصور التاريخية، وتنتهي سنة ٤٧٦م - كما يتفق كثيرون من المؤرخين، أي بتاريخ سقوط روما (عاصمة الإمبراطورية الرومانية الغربية) على يد القبائل الجرمانية (التيوتونية) المتبربرة[3].

وعادة ما تقسم دراسة الفكر السياسي، في العصور القديمة (مرحلة ظهور الفكر السياسي الأول)، إلى ثلاثة أقسام رئيسية (متتابعة) هي:

١ - الفكر السياسي في بلاد الشرق القديم: وتبرز فيه - عادة - الفلسفة السياسية المحدودة التي أمكن معرفتها في أهم بلاد الشرق القديم، أو ما يعتبر أهم «الإمبراطوريات الشرقية القديمة»، وهي - بالذات - مصر، ووادي الرافدين، الهند، الصين، ورغم التواضع النسبي لهذه الفلسفة، إلا أنها تعتبر الشعلة، التي انطلق منها الضوء اللاحق للفلسفة اليونانية.

٢ - الفلسفة السياسية في اليونان القديمة: وهي الفلسفة الأصيلة، التي تعتبر (مع تحفظنا على بعض مضمونها) حتى الآن، من أرقى وأعمق الفلسفات الإنسانية، وتعد جزءًا (قيمًا) في التراث الفكري الإنساني. وذلك نتيجة لما قدمته من مساهمة فكرية بالغة الأهمية، ونتيجة لتأثيرها الواضح، في كل الفلسفات التي أعقبتها - تقريبًا.

وتبلورت تلك الفلسفة، خاصة خلال ما سُمي بـ «العصر الذهبي» لأثينا... ذلك العصر الذي

(١) المرجع السابق، ص ١١٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٣١ - ٤١، الكتاب الأول.

(٣) د. ثروت بدوي، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٦م)، ص ١٠١.

يعتبر أيضًا «العصر الذهبي للفلسفة السياسية» بصفة عامة - حتى الآن. وقد امتدت هذه الفترة، منذ القرن الخامس قبل الميلاد، وحتى القرن الثاني قبل الميلاد (تقريبًا)، رغم أن عصر أثينا (الذهبي) لم يدم إلا لأقل من قرن واحد. وقد ارتقت تلك الفلسفة وبلغت ذلك الشأو العظيم، بفضل كل من أفلاطون وأرسطو، أبرز فيلسوفين سياسيين - ربما حتى الآن.

٣ - الفلسفة السياسية الرومانية (٢٠٠ق.م - ٤٧٦م/ تقريبًا): وهي الفلسفة التي نشأت عقب الفلسفة الإغريقية، وقامت على مبادئ الأخيرة. فكانت - بذلك - فلسفة «مقلدة»... يندر فيها الإبداع، ويكاد ينعدم التجديد. وتبدأ هذه الفترة (فترة سيادة الفكر السياسي الروماني) بظهور كتابات «بولبيوس»، في القرن الثاني الميلادي، وتنتهي ببداية العصور الوسطى.

❊ ❊ ❊

(ب) العصور الوسطى:

وتبدأ هذه الحقبة (زمنيًا) بتاريخ سقوط روما وزوال الإمبراطورية الرومانية الغربية، على يد القبائل الجرمانية المتبربرة سنة ٤٧٦م. وتنتهي بسقوط القسطنطينية (الآستانة أو استنبول حاليًا) عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية، على يد الأتراك المسلمين العثمانيين، بقيادة «محمد الفاتح»، وذلك في عام ١٤٥٣م[1].

أي أن ما يُعرف بـ «العصور الوسطى» (Medieval) يمتد عشرة قرون من الزمان، تقريبًا.

وقد شهدت هذه الحقبة من التاريخ، تغيرات جذرية هائلة، في الحياة الاجتماعية البشرية. فكانت هذه العصور بمثابة مرحلة انتقال للإنسان، من العصور القديمة إلى الحديثة، فالمعاصرة. وإن أبرز أحداث هذه الفترة، هي ظهور الدين الإسلامي الحنيف، وانتشاره في العالم القديم.

ويمكن تقسيم فترة العصور الوسطى إلى قسمين:

١ - الفكر السياسي في مرحلتي صدر المسيحية والإقطاع: وقد بدأت هذه الفترة (أو العصر) بظهور الدين المسيحي، في الجزء الأخير من العصور القديمة، وتبلورت منذ ابتداء العصور الوسطى، مستمرة حتى «عصر النهضة». وشهدت هذه الفترة مرحلة استتباب الدين المسيحي، وانتشاره، وتبلور مبادئه، ومنها بعض المبادئ التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالسياسة. وهذا أدى إلى ظهور فئة من الفلاسفة السياسيين (المسيحيين)، الذين قدموا أفكارًا سياسية، قائمة على مبادئ الدين المسيحي. وكان في مقدمة المواضيع السياسية التي خاضوا فيها: الدولة ورسالتها، والعلاقة (كما يجب أن تكون) بين الكنيسة والدولة.

ثم كان عصر الإقطاع - ودخلت الدولة في المرحلة «الخامسة» من تطورها التاريخي - ونشأت الدولة «الإقطاعية». وبدأ عصر الإقطاع - كما يحدد بعض المؤرخين - بزوال إمبراطورية

(١) وهناك من يعتبر عام ١٤٩٢م، وهو العام الذي اكتشف فيه العالم الجديد (الأمريكتين)، هو تاريخ انتهاء العصور الوسطى. المرجع السابق، ص ١٠١ أيضا.

شارلمان، سنة ٨١٤م، ثم بدأ في التلاشي، في أوروبا، منذ القرن الثالث عشر الميلادي، وتحت ضغوط التغيرات العلمية والفكرية والتقنية الجديدة[1]. وساد في عصر الإقطاع خليط من الأفكار المسيحية، والأفكار التي تجسد تفكك الإمبراطوريات والمماليك آنئذ، وقيام الدويلات الإقطاعية، كأهم الوحدات السياسية في أوروبا المسيحية، في تلك الفترة[2].

استمر عصر الإقطاع، القائم في بعض جوانبه، على مبادئ الفكر المسيحي في العصور الوسطى، حتى بزوغ عصر النهضة، ومقدم العصور الحديثة، وبدأ ظهور وقيام الدول القومية. ولعل أبرز فلاسفة المرحلة المسيحية ـ الإقطاعية، كل من: جون سالسبري، والقديس توماس الأكويني، ودانتي اليغيري، ومارسيليو بادو.

٢ ـ الفكر السياسي الإسلامي في صدر الإسلام: يندر أن نجد في كتب الفلسفة السياسية الغربية التقليدية، غير إشارات عابرة ومقتضبة للفكر السياسي الإسلامي، وللفلسفة لدى المسلمين ـ بصفة عامة. وذلك، ولا شك، يعتبر تجاهلاً لا مبرر له، سوى التحامل ضد الإسلام، أو التعصب لكل ما هو غربي فقط.

لقد ساد العالم في فترة العصور الوسطى حضارتان، هما الحضارة الغربية الأوروبية، والحضارة الإسلامية الناشئة. وكانت إسهامات الحضارة الإسلامية في هذه الحقبة، أجل وأعظم من ما عداها. إن الحضارة الغربية ذاتها كانت تعيش عالة على التراث الفكري والعلمي للحضارة الإسلامية، الأمر الذي سهل لها النهوض والارتقاء فيما بعد. وتلك حقيقة يعترف بها الكثيرون من الغربيين أنفسهم.

ظهر الدين الإسلامي الحنيف، في بداية القرن السابع الميلادي (١ هجرية أو ٦٢٢م ميلادي)، على يد خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم. وجاءت تعاليم الإسلام من لدن خالق البشر، لتضع للبشرية الأسس والأطر.. التي يجب أن تقوم عليها الحياة الإنسانية، في كل زمان ومكان. وتعاليم الإسلام وأسسه تسمو ـ بالطبع ـ على الأفكار والنظم الوضعية، لأنها من لدن خالق البشر، وهو وحده الأعلم بما فيه الخير لمخلوقاته. وقد جاء الإسلام ليكون دينًا ودولة. فليس هناك انفصام بين الاثنين. حيث إن على المسلم أن يعتنق الإسلام، كدين وأسلوب حياة.

وقد جاء القرآن الكريم والسنة الشريفة بالأسس العامة والمبادئ، التي يجب أن تقوم عليها الحياة الإنسانية قاطبة، حتى يرث الله الأرض ومن عليها. ولقد نظم الإسلام كل جوانب

(1) George Sabine, A History of Political Theory, (New York: Henry Holt, 1950). Pp. 213-222.

(٢) أنظر مثلاً:

J.R. Strayer, Feudalism, (Princeton, N.J.: Nostand, 1950).

الحياة الإنسانية، ومنها الجانب السياسي. فجاءت المبادئ الإسلامية... موضحة ما يجب أن تكون عليه الدولة الإسلامية. ولم يتعرض الإسلام للتفاصيل، بل ترك ذلك لاجتهاد علماء المسلمين. فوضع الإسلام على عاتق معتنقيه مسؤولية إيجاد السبل، التي تكفل تحقيق المبادئ الإسلامية، في مجال السياسة. ورغم محدودية اهتمام مفكري المسلمين بالسياسة وبالقيام بهذه المهمة الجليلة، إلا أن هناك عددًا من المفكرين المسلمين ممن أعطى هذا الجانب من الحياة ما يستحقه من اهتمام بالغ وعظيم، وساهم مساهمة لا بأس بها في إبراز وتفصيل الأسس التي يجب أن تكون عليها الحياة السياسية في المجتمعات. وقد وُجد أولئك في كل عصر (تقريبًا) ومنذ ظهور الإسلام.

* * *

جـ ـ العصور الحديثة:

وتبدأ هذه العصور ـ لدى معظم المؤرخين ـ بانتهاء العصور الوسطى، في عام ١٤٥٣م. وهناك من يؤرخ لبدئها باندلاع الثورة الفرنسية الشهيرة، في عام ١٧٨٩م. غير أن الغالب هو التاريخ الأول. أما تاريخ انتهائها فهو محل جدل أكبر، بين المؤرخين. والواقع، واستنادًا إلى هذا التقسيم التاريخي (التحكمي)، نجد أن العصور الوسطى تندثر بظهور ما يسمى بـ «عصر النهضة» في أوروبا، وهو العصر الفاصل بين نهاية العصور الوسطى، ودخول الحديثة. أي أن العصور الحديثة بدأت بعصر النهضة، الذي سبق مجيئها، وتبلور روحها الحضارية المعروفة.

وتبدأ العصور الحديثة بحدوث تطورات وتحولات جذرية كبرى، في حياة البشر. فقد شهد الجزء الأول من العصر الحديث، بداية تبلور الشعور القومي، وقيام الدول القومية، وانطلاق «الثورة الصناعية»، وبداية منعطف جديد في الفكر والعمل الإنساني. وشهد الجزء المتأخر من هذه الفترة، ظهور فلسفات وأفكار (قائمة على ما سبقها من فلسفات)، كان ـ وما زال ـ لها أثر بالغ على حياة الإنسان المعاصر، وربما إنسان المستقبل.

ومن الصعب جدًا تقسيم هذه الفترة (مدتها حوالي ٤٥٠ عامًا ـ إذا أخذنا بالتقسيم المقترح هنا) إلى فترات فرعية أقصر، كما هو الحال ـ عادة ـ عند التحدث عن العصور القديمة والوسطى. وذلك بسبب تتابع التغيرات في كل مجال وجانب، في هذه المرحلة من تاريخ البشرية، وتنوعها وتلاحقها السريع، واختلاف صداها من وقت قصير لآخر.

إن طريقة تقديم الفلسفة السياسية لهذا العصر تتم (عادة) بعرض أفكار أهم الفلاسفة السياسيين، الذين ظهروا منذ بداية القرن الخامس عشر الميلادي ـ بناء على التسلسل الزمني لمجيء كل فيلسوف.

د ـ الفترة المعاصرة:

وسنعتبر أن هذه الفترة تبدأ منذ بداية القرن العشرين، وتستمر حتى الآن، أو لنقل حتى حصول تحول حضاري جذري آخر في مسار التاريخ البشري. وكما هو معروف، شهد العالم ـ وما زال ـ في هذه الفترة تطورات حضارية هائلة، وتطورت حياة الإنسان وحضارته بشكل

يصعب تصديقه، لعدم تصور وتوقع حدوثه من قبل. وانعكس تأثير ذلك على الفكر والفلسفة. حيث شهدت هذه الفترة ـ وما زالت ـ نظمًا وأفكارًا سياسية، لم يعهد لها مثيل من قبل.

ومن أهم أحداث وسمات هذه الفترة، التي غيرت من مجرى الحياة الإنسانية، بشكل واضح: استتباب قوة القومية وتبلور مفهومها العام، وتأكد الثورة العلمية والتقنية وتأكد تأثيرها الكبير على الحياة الاجتماعية والسياسية. تقدم التصنيع، وسهل الاتصال، وتم اختراع وتوظيف أسلحة الدمار الشامل...إلخ. هذا بالإضافة إلى نشوء وتبلور الأيديولوجيات السياسية الكبرى، والتأكيد بأن «الديمقراطية» هي أسلوب الحكم، الطبيعي و «الأسلم»، والبديل الوحيد لـ «الديكتاتورية».

وتحفل هذه الفترة بوجود عدد يصعب حصره من التيارات والاتجاهات الفكرية والسياسية. ولكن معظم الأفكار هذه تدور في إطار مذاهب سياسية (أيديولوجيات) محدودة، لها غلبة فكرية واضحة، في عالم اليوم ـ تقريبًا. وما هذه المذاهب إلا الخلاصة (أو المحصلة)... التي تمخضت عنها الفلسفة السياسية السابقة. فالفكر السياسي هو كل واحد، بدأ (منذ ظهوره في حوالي القرن السادس ق.م)، واستمر في انسيابه... حيث تبلور في الأيديولوجيات والمبادئ السياسية المعاصرة المعروفة... المستمدة من الفلسفات السياسية الماضية. لذا، يمكن وصف الفكر السياسي، في هذه الفترة، بأنه فكر الأيديولوجيات، في عصر الأيديولوجيات والمفاهيم والمبادئ السياسية الكبرى. حيث أن معظم الفلسفات السياسية المعاصرة، ومنذ بداية القرن العشرين (تقريبًا)، كانت وما زالت (وربما ستظل في المستقبل المنظور) تدور في فلك أحد هذه المذاهب الكبرى.

فالفكر السياسي المعاصر يتجسد في هيئة أيديولوجيات سياسية. هذا الفكر انقسم (منذ بداية القرن العشرين) إلى ثلاثة أقسام رئيسية، أو ثلاثة مذاهب سياسية كبرى (عدا الصغرى)، وهي[1]:

أ ـ المذهب الفردي: ويتمثل في الديمقراطية التقليدية، المحافظة والمتحررة.

ب ـ المذهب الاشتراكي: ويتمثل في الديمقراطية الاشتراكية، وفي الماركسية.

جـ ـ المذهب الاجتماعي: وهو مذهب وسط (تقريبًا) بين الفردية والاشتراكية.

وقد قامت الأنظمة السياسية المختلفة المعاصرة معتمدة على أحد هذه المذاهب الثلاثة، أو ـ على الأقل ـ متأثرة بواحد منها ـ وكما أن الأنظمة السياسية المختلفة المعاصرة قد قامت مستندة ـ بصفة رئيسية ـ على أحد تلك المذاهب، كذلك معظم أفكار الفلاسفة السياسيين المعاصرين. حيث أن معظم أفكار اليوم تستند ـ بصفة عامة ـ كل منها، على واحد من هذه المذاهب وعلى مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والتكافل الإجتماعي، وكون الشعب هو صاحب السلطة والسيادة. أو أن كلاً منها متأثر بواحد من هذه الاتجاهات وبالمبادئ السياسية الراسخة المعروفة الآن. وسنوضح ذلك أكثر، عند الحديث عن وظائف الحكومة.

***

(١) لا بد أن تأخذ هذه المذاهب وفحواها في إطار المبادئ الأخرى التي تمثل الفكر السياسي الحالي.
أنظر: د. صدقه يحيى فاضل، الفكر السياسي الغربي العالمي، الكتاب الثاني، ص ١٦٩ ـ ٢٥٤.

نماذج من «الفلسفة السياسية التقليدية»

فيما يلي، نسلط بعض الضوء على بعض أهم الأفكار السياسية، لبعض أهم فلاسفة السياسة السابقين. وقد اخترنا من العصور القديمة، أفلاطون فقط. ومن العصور الوسطى، مارسيليو بادو، كنموذج لمفكري أواخر العصور الوسطى في العالم الغربي. وأخذنا ابن خلدون... حيث نوجز بعضًا من أهم أفكاره، كمثال من الفكر السياسي الإسلامي، في القرن الرابع عشر الميلادي. ومن العصور الحديثة، نقدم موجزًا لأهم ملامح الفلسفة السياسية لكل من: ميكافيللي وروسو. وكتابنا هذا هو في علم السياسة، بصفة رئيسية. لذا، فإن على الراغب في التعرف على المزيد من الأفكار السياسية الرجوع إلى كتب الفلسفة السياسية ومراجعها.

ـ العصور القديمة:

أفلاطون (٤٢٧ ـ ٣٤٧ ق.م) (Plato):

ينحدر من أسرة أرستقراطية أثينية. تعلم على يد السوفسطائيين، وسقراط. زار عدة بلدان. أسس مدرسة «الأكاديمية»، أول جامعة باليونان. يعتمد أسلوبه على المثالية. بعد تأليفه كتاب «الجمهورية»، سافر إلى «سيراكيوز»، وحاول إقناع حاكمها بتبني فكرة «الدولة المثالية»، التي جاء بها في كتاب «الجمهورية». ولكن ذلك الحاكم لم يقتنع بالفكرة. فعاد أفلاطون إلى أثينا، واستمر يُدرِّس بأكاديميته حتى وفاته[1].

كتب حولي ٢٨ مُولفًا... معظمها في السياسة والفلسفة. وأشهر مؤلفاته السياسية هي كتب: الجمهورية، السياسي، القوانين[2].

أهم أفكاره السياسية:

سوف نناقش أهم أفكاره السياسية التي وردت في كتابه «الجمهورية».

***

تحدث أفلاطون عن السياسة... وأورد ما يعتقد أنه «النظام السياسي الأمثل» ـ الدولة المثالية، والتي تسمى أحيانًا بـ «جمهورية أفلاطون». فما هي الدولة المثالية في رأيه؟ تقوم هذه الدولة على أساس أن: الفضيلة هي المعرفة ـ أو المعرفة هي الفضيلة. فالإنسان الفاضل (الطبيعي) لا بد وأن يبحث عن الكمال والفضيلة. ولكي يحقق الفضيلة في حياته، لا بد وأن يحكم المعرفة في كل أموره[3].

(١) مصطفى غالب، أفلاطون، (بيروت: منشورات دار الهلال، ١٩٧٩)، ص ١٣ ـ ٢٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤ ـ ٣١.

ـ أنظر أيضًا

د. علي عبدالمعطي محمد، السياسة، أصولها وتطورها في الفكر السياسي الغربي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣م).

(٣) أفلاطون: الجمهورية، ترجمة حنا خباز، الطبعة الثانية، (بيروت: دار القلم، ١٩٨٠).

يرى أفلاطون أن الدولة تنشأ بسبب «سد الحاجات». حيث أن أصل نشوؤها هو احتياج الإنسان لما يقوم به آخرون من أعمال. وسد الحاجات يتم بشكل كامل ومثالي، إذ تم التخصص وتوزيع الأعمال على أفضل من يقوم بها (وضع الرجل المناسب في المكان المناسب). أي إن وظيفة الدولة هي سد الحاجات عن طريق تقسيم العمل، والتخصص.

ويرى أفلاطون أن الدولة تحتاج إلى ثلاثة أعمال ضرورية رئيسة، هي:

١ ـ سد الحاجات من السلع والخدمات (الاحتياجات الاستهلاكية).

٢ ـ حماية الدولة داخليًا وخارجيًا.

٣ ـ حكم وإدارة الدولة[١].

* * *

وبناء على ذلك، يحتاج المجتمع إلى متخصصين يقومون بسد هذه الحاجات، مما يستلزم تقسيم أفراد المجتمع إلى ثلاث طبقات أو فئات، هي:

١ ـ طبقة العمال: (المنتجين) الذين يقومون بسد الحاجات الاستهلاكية.

٢ ـ طبقة الجنود أو الحراس: الذين يقومون بحماية الدولة.

٣ ـ طبقة الحكام: الذين يتخصصون في القيام بأعباء الإدارة والحكم (حكم الدولة).

ويرى أفلاطون أن أساس تقسيم المجتمع إلى هذه الطبقات، يرجع إلى إختلاف استعدادات الأفراد الفطرية. فهناك ثلاث أنواع من الناس[٢]:

١ ـ أولئك الذين أهلتهم الطبيعية للعمل لا للحكم أو غيره، (النفس الشهوانية ـ معدن الحديد أو النحاس).

٢ ـ أولئك الذين أهلتهم الطبيعة للحكم تحت إشراف وإدارة غيرهم، (النفس المنفذة ـ معدن الفضة).

٣ ـ أولئك الذين أهلتهم الطبيعة للقيام بأسمى أعباء الحكم والإدارة، (النفس العاقلة ـ معدن الذهب).

ولتحقيق العدالة والفضيلة، لابد من وضع كل فرد من أفراد المجتمع في الطبقة التي أهلته الطبيعة لأن يكون فيها. فالإله قد خلق كل فرد ليمتاز بخصائص معينة، تجعله صالحًا أكثر، للقيام بعمل معين من الأعمال المذكورة. ومن أوجب مهام الدولة: وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. أما كيف يتم ذلك، فعن طريق «التعليم».. أو البرنامج التعليمي، الذي يجب أن تضطلع به الدولة... فالدولة هي (في الأساس) مؤسسة تعليمية.

* * *

(١) د. إبراهيم أباظة، د. عبدالعزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، (بيروت: دار النجاح، ١٩٧٣م)، ص ٥٤.
وانظر أيضًا: د. حسن الظاهر، دراسات في تطور الفكر السياسي، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٥م).

(٢) د. إبراهيم درويش، النظرية السياسية في العصر الذهبي، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٣)، ص ١٠٩ ـ ١١٤.

وهذا يقودنا **إلى محاولة استطلاع البرنامج التعليمي**، الذي يقترحه أفلاطون.

ـ برنامج التعليم في الدولة المثالية لأفلاطون:

يُستبعد من هذا البرنامج (في البداية) كل من يزيد عمره عن عشر سنوات، ثم يخضع بقية المواطنين له. ومن ثم تبدأ مراحل هذا البرنامج كالتالي:

١ ـ **المرحلة الأولى**: من الطفولة إلى سن العشرين: وتدرس في هذه المرحلة: التربية البدنية، الموسيقى، الرياضيات، الدين، التاريخ ـ بصفة أساسية.

ثم يأتي دور «التنقية والفرز». حيث تعقد لهم امتحانات: بدنية وعقلية وروحية غاية في الشدة. من يرسب في هذا الامتحان: يكون مكانه الطبقة العاملة، ويبرهن أنه من معدن النحاس. أما من ينجح، فيصعد إلى المرحلة التالية (الثانية).

٢ ـ **المرحلة الثانية**: وتبدأ من سن ٢٠ إلى سن ٣٠ سنة: وتدرس فيها شتى العلوم، وفي مقدمتها الفلك والطبيعة.

ثم يأتي «دور التنقية والفرز». حيث يعقد لهم الامتحان. من يرسب يكون مكانه طبقة الحراس، (فهو من معدن الفضة). ومن ينجح يصعد إلى المرحلة التالية (الثالثة).

٣ ـ **المرحلة الثالثة**: وتبدأ أولاً: من سن ٣٠ إلى سن ٣٥: حيث تدرس الفلسفة ـ بصفة أساسية ـ ويكون الهدف من الدراسة في هذه المرحلة هو أن يكون الطلاب على معرفة تامة بالفرق بين العالم المادي والعالم المثالي.

وبعد السنوات الخمس: ينزلون من علياء الفلسفة ويزج بهم ثانية في حياة التنافس. فهم الآن في الخامسة والثلاثين من العمر، وعليهم أن يمارسوا الحياة، ويحاولوا تطبيق فلسفتهم عليها، لاختبارها. ويعملوا ذلك لمدة خمس عشرة سنة.

وبعد ذلك يعقد لهم امتحان، من ينجح فيه يصبح (تلقائيًا) من حكام الدولة، ومن يرسب يذهب إلى طبقة الحراس[١]. وتتم هذه المراحل تحت إشراف الفلاسفة... وحكام الدولة. كما يكون هناك تساو بين الجنسين (المرأة والرجل)، حيث لا فرق بينهما. وكّان أفلاطون من أوائل من ساوى بين الرجل والمرأة في ممارسة السياسة. فقد كانت المرأة في عهد أفلاطون هي مجرد ربة منزل، ولا يحق لها الاشتراك في الحياة السياسية. ولم تأخذ المرأة المساواة التامة في الحقوق والواجبات السياسية في الغرب، إلا مؤخرًا، منذ بداية القرن العشرين ـ تقريبًا.

وبعد ذلك، ينصرف كل فرد للعمل الذي حدد له، كما تبين وفطرته الطبيعة له. فالعمال ينتجون، والحراس يحمون الدولة، والحكام (الفلاسفة) يحكمون الدولة ويتولون إدارتها.

(١) المرجع السابق، ص ٩٤ ـ ١٠٢.

حكم الفلاسفة حكم مطلق لا قيد عليه إطلاقًا:

يحكم الفلاسفة (أولئك الذين وصلوا إلى درجة الحكام عبر التعليم) دون أي قيد. حيث تسمو أحكامهم على أي اعتبار، بما في ذلك القوانين والأعراف والعادات. فالفلاسفة، أو أصحاب المعرفة، يعرفون الخير أكثر من أي جهة أخرى، وبالتالي فإن قراراتهم ستكون دائمًا صائبة، ولو تعارضت مع القوانين والأعراف والعادات. إن «حكمة» الفلاسفة هي دائمًا فوق أي خير يُرجى من العادات والتقاليد المألوفة.

ففي دولة أفلاطون المثالية، لا مكان للقوانين... بل إن المعرفة هي التي تحكم. وأصحاب المعرفة لهم سلطة مطلقة... حيث أن أفلاطون يرى أن وصولهم إلى تلك الدرجة من المعرفة ستجعلهم قمة في العدالة وبعد النظر والفضيلة. وطالما هم أصحاب معرفة، فهم أصحاب فضيلة... وعندما يتحكمون ويحكمون فإن ذلك يعني تحكم المعرفة... وهذا سيحقق الفضيلة للجميع... لأن المعرفة هي الفضيلة.. مما ينتج عنه قيام دولة مثالية فعلاً ـ كما يرى أفلاطون[1] .

شيوعية أفلاطون:

يرى أن الملكية الخاصة والأسرة وانصراف الناس إليها... أي انصراف الأفراد لاكتساب وتنمية الملكية الخاصة لهم وإنشاء أسر خاصة بهم، كل ذلك سيؤدي إلى انشغال الفرد، ويؤكد أنانيته. حيث سيصرف همه الأول على هذه الأمور، ولا يهتم بالشؤون العامة، إلا بالقدر الذي يعتقد أنه يخدم مصالحه. ولحل هذا الإشكال، يرى أفلاطون أنه يجب أن يعيش أفراد طبقتي الحراس والحكام في حالة شيوعية. أي يحظر عليهم امتلاك ممتلكات خاصة أو تكوين أسر خاصة بهم. حيث إنهم في مركز يجعلهم أسمى من السلوك الأناني... وذلك حتى ينصرف اهتمامهم إلى رعاية شؤون الدولة والمواطنين، دون أن تؤثر على تصرفاتهم وأحكامهم أية تطلعات شخصية. أما طبقة المنتجين فلها حق الملكية الخاصة وتكوين الأسر الخاصة[2] .

وبذلك، يكون أفلاطون من أوائل من تحدثوا من مبدأي «الشيوعية» و«الاشتراكية» المعروفين حتى الآن. وفي الواقع، يمكن أن نرد التطرق إلى مسألة الاشتراكية أو «الشيوعية» إلى بداية الفكر السياسي... حيث أن كونفوشيوس طالب قبل ذلك، بتوزيع الثروة في المجتمع الصيني، بما يحقق (في رأيه) إلغاء الفوارق الطبقية بين الناس. ثم أتى أفلاطون ونادى بإلغاء الملكية الخاصة، وتبني الشيوعية، بين طبقتين من طبقات الشعب في دولته المثالية (الجمهورية)[3] .

ولكن شيوعية أفلاطون تختلف تمامًا عن المفهوم العام لـ «الشيوعية» في الوقت الحاضر. فالأسس التي انطلق منها أفلاطون هي غير الأسس التي ينطلق منها الشيوعيون (وخاصة

(1) Sabine, A Hostory of Political Theory, pp. 39-66.

(٢) د. حسن الظاهر، دراسات في تطور الفكر السياسي، ص ٢٧ - ٢٩.

(٣) أنظر (مثلاً):
Brian Nelson, Westem Political Thought. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, Inc., 1982), pp 31-36.

الماركسيين) في الوقت الحاضر. كما أن أفلاطون قصر الشيوعية على فئتي الحكام والحراس فقط. أما الفئة الثالثة (المنتجون) وهي تشكل أغلبية المجتمع، فإنها تحتفظ بحق الملكية الخاصة. وذلك عكس شيوعية اليوم، التي تدّعي أن هدفها النهائي هو إلغاء الملكية الخاصة تمامًا.

تلك هي دولة أفلاطون (المثالية) باختصار شديد جدًا. ونترك للقارئ تصور ومحاولة تحديد مدى مثاليتها ومدى «صلاحيتها» ـ على ضوء قيمه وقناعاته من ناحية، والمنطق المطلق من ناحية أخرى.

❊ ❊ ❊

وقد رأينا أن المعرفة هي أساس الحكم في «الجمهورية المثالية» لأفلاطون، حيث لا يتقيد صاحب المعرفة (الفيلسوف الحاكم) بأي قيد، بل تكون سلطته مطلقة، في عمل ما يراه. ولكن أفلاطون يرى في كتاب «القوانين» أن: «الناس بدون قانون مكتوب ومعروف لا يختلفون إطلاقًا عن أشد الحيوانات وحشية»[1] . ثم **قال**: «لا تدعو صقلية ولا أي مدينة تخضع لـ «السادة» من البشر، بل للقوانين»[2]. وهنا يؤكد أفلاطون على ضرورة وجود قيد قانوني على الحكام، وضرورة عدم إطلاق أيديهم ليحكموا، كما يريدون. ولكنه استمر في إيمانه وثقته بـ «أصحاب المعرفة» والمعرفة. فإذا تولى الحكم هؤلاء، فلا حاجة لأي قيد. لأن أصحاب المعرفة (في رأيه) لا يستبدون، وإنما يحكمون دائمًا «لصالح الجميع». وهم يعرفون أفضل مما تتطلبه القوانين وتحتمه. لذا يجب أن لا تقيدهم القوانين ولا أي قيد[3] .

ولكن إذا لم يكن الحكم في يد أصحاب المعرفة، فأفضل «بديل» في هذه الحالة هو تحكيم القوانين... والقوانين بصفة أساسية، وعدم إتاحة الفرصة للمصالح الشخصية. فأفلاطون قد استبعد القانون في «جمهوريته المثالية»، ولكنه أكد عليه في دولته التالية في الأفضلية للدولة المثالية، وهي التي سماها بـ «دولة القوانين».

تلك هي بعض أهم الأفكار السياسية التي أتى بها أفلاطون قبل حوالي ٢٤٠٠ سنة من الآن. وقد حاول ذلك المفكر العبقري أن يقدم ما أعتقد أنه الحل الأمثل للمشكلة الإنسانية الأزلية الأولى... وضع وتوظيف «النظام السياسي الأمثل» لخدمة المجتمع وضمان سعادته. وهو، وإن لم يوفق كثيرًا في وصف العلاج، إلا أنه كان من أوائل من فكروا وتأملوا في هذه المسألة الإنسانية البالغة الأهمية.

❊ ❊ ❊

(١) جورج ساباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الأول، ص ٨٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٤.

(3) James Wiser, Political Philosophy, A History of the Search for Order, (Englewood Cliffs, N.J: Prenitce-Hall, Inc, 1983), pp. 13-23.

يحتوي هذا الكتاب على بعض أهم وأحدث ما كتب عن فلسفة أفلاطون، من مراجع.

ـ العصور الوسطى:

أولاً: مارسيليو بادو (١٢٧٥ . ١٣٤٢م) (Marsilius of Padua):

هو مفكر إيطالي من منطقة «بادو»، وهو من أبرز مفكري العصور الوسطى المتأخرة. درس الطب، ثم انصرف عنه إلى دراسة الفلسفة والدين والسياسة. ظهر مارسيليو في فترة تميزت برفض الناس لتسلط الكنيسة، وضعف مركز البابوية ورجال الدين، بعد عصور من السيطرة والنفوذ القويين. ونتيجة لفقدان الثقة في رجال الكنيسة، كان هناك اتجاه قوي نحو «العلمانية»، والتطلع إلى فصل الدين عن الدولة، وإقامة الدولة القومية. كان مارسيليو كما يعتبره البعض، مقدمة لمجيء العصور الحديثة، وغروب حضارة العصور الوسطى[1] . إذ كان مختلفًا عن كل من سبقوه... وكأنه يمهد لظهور «ميكافيللي»، وانتشار آرائه في الغرب. كان مارسيليو «علماني» النزعة، رغم إيمانه بـ «المسيحية». ويرى حصر سلطة الكنيسة في الشؤون الدينية فقط. ليس ذلك وحسب، بل وإخضاع الكنيسة لسلطة ونفوذ الدولة.

أبرز مؤلفات مارسيليو هو كتابه «**المدافع عن السلام**»، والذي أصدره عام ١٣٢٤م. ويعتبر أحد أهم المؤلفات في الفلسفة السياسية الغربية. أوقف كتابه ذاك على محاولة دحض إدعاء الكنيسة في ذلك الوقت، بأن لها ـ أي للكنيسة ـ السلطان الأعلى. إذ كان البابوات ورجال الدين يصرون على أن الملوك والحكام الدنيويين يجب أن يخضعوا لإمرة البابا والكنيسة، حتى في مجال إدارة شؤون البلاد. وللبابا حق عزل الملوك الذين يخرجون عن طاعة الكنيسة، ولا يتمشون بتعاليم البابا[2] .

خلص مارسيليو في كتابه ذاك، إلى نتيجة عكسية تمامًا. إذ يرى ضرورة خضوع الكنيسة ورجال الدين لسلطة الحاكم، المنتخب من قبل الشعب، وليس العكس. وقد قدم مارسيليو حججًا قوية للدفاع عن وجهة نظره هذه، الأمر الذي أدى إلى قبول آرائه... في أغلب الأوساط الأوروبية عندئذ. كل ذلك، ألّب الكنيسة عليه، وأغضبها منه. وللدفاع عن نفسها وامتيازاتها، أصدرت الكنيسة (البابوية) فتوى بتحريم تداول كتاب «المدافع عن السلام». واتهمت مارسيليو بالهرطقة والزندقة، ودعت للإنتقام منه. فاحتمى مارسيليو بالملك «لويس»، ملك «بافاريا» في ذلك الحين، الذي قدم له الحماية، واستعان به كمستشار[3] .

❊ ❊ ❊

يرى بأن الغرض الأساسي من قيام الدولة هو تحقيق «الحياة الكافية»، أو المناسبة، للناس. وأن من أهم واجبات الحكومة هي العمل على تحقيق «السلام». وذلك لا يتم إلا إذا عملت

---

(١) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الثاني، ترجمة حسن جلال العروسي، (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٦٩م)، ص ٤٢٠ ـ ٤٢٣.

(٢) د. علي عبدالمعطي محمد، السياسة: أصولها وتطورها في الفكر الغربي، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

(3) D. Miller (ed), The Blackwell Encyclopaedia of Political Thought. (New York: Blackwell Reference, 1987) pp. 317-319.

الحكومة على الأخذ بآراء مارسيليو، لتجنب الاضطرابات والقلاقل وعدم الاستقرار السياسي. ومن هنا أتت تسمية كتابه بـ «المدافع عن السلام».

اتفق مارسيليو مع أرسطو بشأن تقسيم الحكومات. والواقع، إن مارسيليو كان متأثرًا كثيرًا بفلسفة أرسطو وأسلوب تفكيره. ومارسيليو يرى بأن الحكومات الفاسدة هي التي تهدف أولاً إلى خدمة مصالح الحاكمين، وليس رعاية مصالح المحكومين. إن مدى صلاح أي حكومة يتوقف ـ في رأيه ـ على مدى رعايتها وخدمتها لمصالح المحكومين.

وكان مارسيليو «ديمقراطيًا» صريحًا، إذ أكد أن السلطة والسيادة إنما هي للشعب فقط. وللشعب دون سواه (من رجال دين أو غيرهم) الحق الأساسي في الحكم. وبهذا، يكون من أوائل الدعاة إلى الديمقراطية، في العصور الوسطى والحديثة .

وللشعب أن يمارس حكم نفسه بنفسه مباشرة، أو يقوم بانتخاب من يرى انتخابهم... ليقوموا بالحكم نيابة عنه. ويرى ضرورة انتخاب ممثلين على قدر عال من المعرفة والتعليم، بحيث يكون زمام الحكم في يد صفوة متعلمة. فالسلطة الحاكمة تستمد، إذن، من الشعب. وللأخير الحق في الخروج على الحكومة، إن هي تقاعست في خدمة المصلحة العامة. وهو يرى بأن الحكومة الشعبية (الديمقراطية) هي خير من يخدم «المصلحة العامة»، التي رأى بأنها تتمحور حول إقامة «حياة الاكتفاء»، أي عدم الحاجة[1] .

ومن الطبيعي أن يرى مارسيليو بأن القانون «الصالح» هو الذي يعكس إرادة أغلبية الشعب. والقوانين في رأيه، نوعان رئيسيان: القوانين الإلهية (المسيحية)، ويتم إنفاذها في الآخرة، فينال الثواب من أحسن، وينزل العقاب بمن أذنب. أما مخالف القانون الوضعي (الذي تضعه الدولة الزمنية) فينال العقاب فورًا في هذه الحياة. وبذلك يرى بأن ارتكاب ذنب «ديني» لا يمكن المعاقبة عليه في الحياة الدنيا، بل في الآخرة. وهذا الرأي كان وما زال أحد أسس مبدأ الفصل بين الدين والدولة، في الغرب.

❊ ❊ ❊

موقفه من رجال الدين والكنيسة في العصور الوسطى:

الشعب هو صاحب السيادة، ويختار (ولو ملكًا) من يقوم بحكمه. ويكون الحاكم ذا سلطة كبرى، طالما أن حكمه مستمد من موافقة الشعب. وتسيطر الحكومة الشعبية على كل مجالات الحياة في الدولة، بما في ذلك الجانب الديني. إن الدولة عبارة عن عدة قطاعات. فهناك قطاع العسكر، ومهمته الدفاع عن الوطن، والإداريين ومهمتهم إدارة شؤون البلاد. وهناك رجال الدين ومهمتهم الإرشاد الديني والروحي.

---

(١) أنظر:

A. Gewirth, Marsilius of Padua and Medieval Political Philosophy, (New York: Columbia Univ. Press. 1951).

وفي الدولة المثالية، تقوم كل فئة بالمهمة التي توكل إليها، وتخصصت بالقيام بها. وتكون السيطرة الكاملة على كل فئات الشعب، بما في ذلك رجال الدين، هي للحاكم المنتخب. فالمجتمع يخضع له، بما في ذلك رجال الدين، لأن سلطة الحاكم مستمدة من الشعب... صاحب السيادة العليا. وبذلك فهو يعتبر رجال الدين مجرد فئة في المجتمع ذات اختصاص معين، يتعلق بالناحية العقائدية والروحية للشعب، بما يحقق «حياة الاكتفاء» السعيدة.

وهو يرى بأن كل مؤسسة (وخاصة الكنيسة) لا يمكن أن يكون لها سلطة فعلية. فسلطتها يجب أن لا تتجاوز مجال اختصاصها. إن الجهة الوحيدة التي تكون لها السلطة العليا هي الحكومة التي يقوم الناس باختيارها. حتى إن مارسيليو يرى بأن طريقة تولي رجال الدين لمناصبهم تبرر عدم إعطائهم سلطة فعلية، حتى في مجال الدين وحده. فإن كان يمكن إطلاق يد الكنيسة ورجال الدين في الأمور الدينية، فإن ذلك يستلزم انتخابهم، من قبل كل المؤمنين بالمسيحية. وطالما أنهم لم ينتخبوا، فإنه حتى سلطتهم الدينية تظل محل تساؤل[1].

وإمعانًا من مارسيليو في المناداة بالديمقراطية (العلمانية وليس المنصرة)، رأى ضرورة قيام الشعب المسيحي باختيار «لجنة» متخصصة، تكون مهمتها تفسير وشرح «الإنجيل» (المرجع الديني الوحيد - في نظر مارسيليو) للناس، ولا يأخذ بشرح وتفسير البابوية، لأن تفسير البابوية - في رأيه - غير موضوعي. ولذا، يجب أن يكون تفسير تلك «اللجنة» المنتخبة هو المرجع الأساسي[2].

ونظرًا لكون الحاكم ذا سلطة عليا، فإن تلك السلطة تمتد إلى فئات المجتمع كلها، بما فيها رجال الدين. وعلى رجال الدين إذًا، أن يخضعوا للسلطة الزمنية، حتى يتحقق (في رأيه) الوضع الطبيعي، وتسير الدولة نحو هدفها الأساسي، وهو تحقيق حياة الاكتفاء (السعادة)، لكافة مواطنيها[3]. وليس من المستغرب إذًا، أن تثور الكنيسة (البابوية) ضد كتاب «المدافع عن السلام».

ولكن تلك الغضبة أتت عندما كانت كل الظروف مهيأة للخروج على الكنيسة، والقضاء على انحراف رجال الدين الغربيين... وهذا ما حصل فيما بعد. لقد انتصرت آراء مارسيليو بادو، و ماشابهها، لأن الغرب كان مهيئًا لاعتناق تلك المبادئ، بعد أن استبد رجال الدين بالأمر، وتحول معظمهم إلى عصابات... تسعى من أجل تحقيق مصالح دنيوية رخيصة. وساهمت أفكار مارسيليو في العمل على عزل الكنيسة (الدين) عن السياسة، وقيام المبدأ العلماني في الغرب، ابتداءً من بداية العصر الحديث.

❊ ❊ ❊

(1) D. Miller (ed.) Blackwell Encyclopaedia, P. 319.
(2) Sabine, A History of Political Theory, pp. 295-302

(٣) المرجع السابق، ص ٣٠٢ - ٣٠٤.

ثانيًا: نموذج من الفكر السياسي الإسلامي في العصور الوسطى:

عبدالرحمن بن خلدون (٧٣٢ - ٨٠٨هـ) (١٣٣٢ - ١٤٠٦م):

هو عبدالرحمن بن محمد بن خلدون. ولد بتونس يوم ٧٣٢/٩/١هـ. وكانت أسرته قد نزحت من الأندلس إلى تونس في أواسط القرن السابع الهجري... وهي أسرة يمنية (حضرمية) الأصل، ترجع بنسبها إلى الصحابي الجليل وائل بن حجر، رضي الله عنه. أنفق معظم سني عمره في الدراسة والبحث، وكتب عدة مؤلفات قيمة. كما تولى عدة مناصب إدارية وقضائية وسياسية، في كل من تونس ومصر، وغيرهما. وتوفي في القاهرة يوم ٨٠٨/٩/٢٥هـ[1].

له مؤلف ضخم وهام، سماه «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم، من ذوي السلطان الأكبر». وقد قدم ومهد لكتابه هذا بمقدمة ضافية ومطولة، اشتهرت باسم «مقدمة ابن خلدون»... وهي تمثل «الجزء الأول» من كتابه المذكور. في هذه المقدمة، تعرض ابن خلدون لذكر أسباب العمران، ودواعي الاجتماع الإنساني، وشؤونه. أي أنه اهتم، بالدرجة الأولى، بالكتابة في «الاجتماع». فاعتبر بذلك من مؤسسي هذا العلم، ومن أوائل رواده[2].

كما إنه تعرض إلى الكتابة في السياسة، حيث تطرق إلى ذكر أسباب قيام الرئاسة (أو الحكومة). وأبرز دور «العصبية» في هذا الشأن، وفي تكوين الوحدات السياسية. وبين أسباب قيام الدول وأسباب إنهيارها. وسنوجز فيما يلي فكرة «العصبية» لدي ابن خلدون، و«عمر الدولة» في رأيه.

(أ) العصبية - في رأي ابن خلدون:

تعني «العصبية» - في رأيه - ميل الأفراد لأقاربهم وعشائرهم، ووقوف الفرد مع أهله وعشيرته، ضد كل من يريد إلحاق ضرر بهم. كما تعني تحزب ذوي العصبية الواحدة (الأقارب) وتكاتفهم، مع بعضهم البعض، ومحاولة ظهورهم ككيان واحد... في مواجهة الآخرين. ويرى أن «التعصب» للأهل، أو لبني العشيرة الواحدة هو غريزي - طبيعي - في كل بني البشر[3].

كما يرى أن الإنسان ميال دائمًا إلى الاتحاد مع أقاربه وذوي عصبيته، في الخير والشر. ومع ذلك، فإن العصبية - بمعنى التلاحم والتعاون والمناصرة - تنشأ أيضًا عن طريق الولاء والحلف... وهما يعنيان دخول فرد أو جماعة ما في معاهدة مناصرة مع جماعة أخرى. ويقول: «إن النسب هو أمر وهمي... ولكن له نفعًا، يتمثل في تضامن الأقرباء وذوي العصبية الواحدة». وبين ابن

(١) د. عي عبدالمعطي ود. محمد جلال شرف، الفكر السياسي في الإسلام، شخصيات ومذاهب، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية/ ١٩٨٤م)، ص ٤٦٧ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٧٠.

(٣) عبدالرحمن بن خلدون، مقدمة العلامة بن خلدون، الطبعة الرابعة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٨م)، ص ١٢٧ - ١٢٩؛ ص ١٣١ - ١٣٦؛ ١٣٩ - ١٤٢.

خلدون كيفية اختلاط الأنساب، وذوبان العصبيات فيما بينها - أي الاختلاط البشري. وأوضح بأن العبرة بانتماء الفرد إلى جماعة ما، إنما هي في «جريان أحكامهم وأحوالهم عليه» [١] .

ويذكر ابن خلدون بأن كل عصبية (أو قبيلة) تحتوي على بطون (فروع) عديدة، أو أقسام متفرعة. وحتى في هذه الفروع، تتجلى العصبية أيضًا في تحمس كل فرد إلى فرعه الذي ينتمي إليه، ومن ثم إلى المجموعة الأكبر، التي يأتي منها ذلك الفرع. فالفرد يتعصب لأسرته، ثم لأقربائه، ثم للجزء الأعلى فالأعلى من جنسه، وهكذا وبالتدرج.

✻ ✻ ✻

ويرجع ابن خلدون قيام الدولة إلى ضرورة العيش المشترك التي يحتاجها الناس. فالإنسان مدني بطبعه. والدولة - في رأيه - تقوم على العصبية. فبما أن لكل عصبية أو وحدة بشرية، فروع وبطون، فإن هناك بالضرورة فرعًا، أقوى (نسبيًا) من غيره من الفروع. والرئاسة (أو الحكم) إنما تكون بالغلبة أو القوة[٢] . والرئاسة في عصبية ما تكون دائمًا - في رأيه - للفرع الأقوى من أبناء تلك العصبية. فإن ضعف ذلك الفرع، تنتقل الرئاسة للفرع الأقوى، وهكذا. والرئاسة تنتقل من حاكم لآخر، من نفس العصبية الغالبة (الأقوى).

ويرى ابن خلدون أن الغاية الكبرى التي تسعى إليها العصبية الواحدة هي الملك، أو الحكم. لأن ذلك يعطيها المزيد من القوة والمنعة... إن الناس بطبعهم يحتاجون إلى وازع، أو حاكم، يزع بعضهم عن بعض.. ولابد وأن يكون هذا الحاكم قويًا متغلبًا... بما له من عصبية قوية، وإلا فإنه لن يستطيع الحكم وضمان أمن واستقرار المجتمع. وأوضح بأن الحكم هو فرض الإرادة بالقوة[٣] . ولابد من أن تحكم العصبية الأقوى، حتى يستتب الأمن ولا تنتشر الفوضى. والعصبية القوية المتغلبة تتطلع دائمًا إلى فرض حكمها ومده على أهل عصبية أخرى، بعيدة عنها.

وعندما تحارب عصبية ما أخرى، فإن نتيجة المنازلة تحدد مدى نفوذ كل عصبية. فإن لم تتغلب العصبية الأولى على الثانية، ولا الثانية على الأولى، كان لكل منها منطقة نفوذه، التي يمتد عليها حكمه. أما إن انتصرت أحدهما على الأخرى، فعند ذلك تنصهر العصبية المهزومة في العصبية الغالبة، لتصبحا معًا جماعة واحدة. وغالبًا ما تتطلع العصبية الغالبة إلى المزيد من الفتوحات، حتى تصل إلى مرحلة الهرم، ويقضى عليها، بواسطة أهل عصبية أخرى أقوى.

وقال بأن الدولة إذا قامت واستتبت فإنها قد تستغنى عن العصبية. والسبب في ذلك أن الناس لا ينقادون للدولة في بداية نشأتها إلا بالقوة. فلما تستقر لها الرئاسة، ويتوالى حكامها، واحدًا بعد الآخر، قد ينسى الناس نشأتها، وترسخ في أذهانهم سلطتها. عندها ينقاد الناس - في رأيه - طائعين لحكومتهم، دون حاجة كبيرة إلى قوة ترغمهم، كما هو الحال عند قيام الدولة. وهذا مما يساعد على الاستغناء عن العصبية، بالتدريج[٤] .

(١) المرجع السابق، ص ١٣٠.
(٢) المرجع السابق، ص ١٣١.
(٣) المرجع السابق، ص ١٣٩.
(٤) المرجع السابق، ص ١٥٤ - ١٥٧.

ويرى ابن خلدون أن الدين - أي دين - عامل هام في نشأة الدولة، وضمان تماسكها، وانصياع الناس لها. لأن الدين يدعو إلى التسامح، ويقضي على التنافس الموجود فيما بين العصبيات المختلفة[١] . ويرى أن الدعوة الدينية لا تنتشر، وتسود، إلا إذا تبنتها عصبية قوية ما، وعملت على انتشارها. وبين أن حجم الدولة ومساحتها إنما يعتمد على حجم العصبية الحاكمة، ومدى نفوذها. ويصعب - في رأيه - حكم الأوطان الكثيرة العصبيات والمتعددة الفرق، لأن هذا التعدد يعني تعددًا في الآراء.. حيث غالبًا ما يكون لكل اتجاه عصبية تقف دونه[٢] .

✻ ✻ ✻

(ب) «عمر الدولة» في رأي ابن خلدون:

يرى ابن خلدون أن «الدولة لها أعمار طبيعية، كما للأشخاص» [٣] . ويقول بأن عمر الدولة (منذ نشوؤها إلى انهيارها) يشابه العمر الطبيعي - في - المتوسط - للأشخاص، وهو مائة وعشرون سنة، لا تزيد عن ذلك إلا نادرًا، وفي الحالات الاستثنائية. والدولة، في رأيه، لا يتعدى عمرها مجموع أعمار ثلاثة أجيال متعاقبة، كالتالي:

- الجيل الأول: متعود على عيش الشظف والخشونة، وتتحكم فيه العصبية، بشكل كبير وحاد. لذلك، يكون الجيل الأول (مؤسس الدولة) مرهوب الجانب، قوي الشكيمة... الأمر الذي ينتج عنه تسليم الناس له بالملك والحكم.
- فيأتي الجيل الثاني من الحكام (بعد ٤٠ سنة)، وقد تحول حال الجماعة في هذه الفترة إلى حالة ترف وبذخ، نتيجة لسيطرتهم ونفوذهم. حيث تكون البداوة قد فارقتهم... وتحضروا، فانتقلوا إلى عيش الرفاه واليسر. وذلك يؤدي إلى ركونهم إلى الاستكانة والدعة. فتنكسر فيهم سورة العصبية بعض الشيء. ومع ذلك، يظل الجيل الثاني من الحكام، معتزًا بأمجاد سابقيه، محافظًا على ملكهم وفتوحاتهم. ويستمر ذلك أربعون عامًا.
- ثم يأتي الجيل الثالث: ويتميز الحكام خلاله بالدعة والترف... حيث يكونوا قد نسوا عهد الخشونة والبداوة، وكأن لم يكن، وفقدوا سورة العصبية، بسبب ما أصبحوا فيه من جاه وسلطان. فيدب فيهم الترف، ويعيشون عيشة ناعمة رغدة، وينسون أمر الحرب والنزال.. الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الكسل والجبن فيهم، ومن ثم الضعف والهزال. فيعجزون عن محاربة أعدائهم، والمتربصين بملكهم، وتنهار دولتهم، عند أول هجوم عليها، وتفني... لأنها بلغت - في الجيل الثالث - مرحلة الهرم، بسبب تنعم حكامها، وعدم قدرتهم على الحرب، والدفاع عنها. وبفنائها، تقوم دولة أخرى... تحكمها فئة من العصبية الأقوى، وهكذا.

(١) المرجع السابق، ص ١٥٨ - ١٦١.
(٢) المرجع السابق، ص ١٦٤ - ١٦٦.
(٣) المرجع السابق، ص ١٧٠

ويقول ابن خلدون أن الدولة لا تتجاوز عمرها، إلا أن عرض عارض طارئ.. كتأخر غزوها من قبل الطامعين فيها[1] . فالدولة، إذًا، تقوم ـ في رأيه ـ بواسطة العصبية الأقوى... فتمر بمرحلة «النشأة» (٤٠ عامًا)، فمرحلة الشباب والازدهار (٤٠ عامًا)، ثم مرحلة الهرم والتدهور والانهيار ـ وتستمر ٤٠ عامًا أيضًا؟!.

* * *

والواقع، أن ابن خلدون كان في كتابه «العبر»، عالمًا اجتماعيًا ـ بصفة رئيسية ـ وكان يسجل ما يراه في واقع عصره، ويصوره تصويرًا علميًا أمينًا ودقيقًا... وقد تطرق في حديثه، عن الاجتماع الإنساني، إلى بعض الجوانب السياسية للحياة البشرية... في الفترة التي عاشها وفيما قبلها. وسجل «ما هو كائن» ... اعتمادًا على معطيات ذلك الواقع.. محاولاً تنظيره، عن طريق تحليل مسببات الوقائع السياسية، التي عايشها وقرأ وسمع عنها[2] . وبهذا لا يجوز اعتباره فيلسوفًا سياسيًا، بالمعنى الحديث لذلك المصطلح. فهو عالم اجتماع رائد... بل مؤسس «علم الاجتماع»... وربما يمكن اعتباره عالمًا بالواقع السياسي في عصره، وما قبله، رغم أنه خلط كثيرًا بين الظواهر الاجتماعية والسياسية.

ومن الفكرتين اللتين اقتطفناهما من كتاباته، ذات الطابع السياسي، يتضح لنا أن الرجل حاول «تنظير» بعض الوقائع والأحداث السياسية، في عصره وما قبله، عن طريق التركيز على «ما هو كائن» و«ما كان» آنئذ، ومحاولة تفسيره. وعندما نخضع هاتين الفكرتين للبحث الموضوعي، وننظر إلى كل منهما على ضوء الواقع السياسي الحالي، نجد أن معظم الدول الآن تقوم على «القومية» والعقيدة السياسية، وليس القبلية أو الأسرية الضيقة والعشائرية البدائية، المتمثلة في ما أسماه ابن خلدون بـ«العصبية». ومع ذلك، فإن معظم الدول في عهد ابن خلدون وما قبله، قامت (فعلاً) على مبدأ «العصبية» ـ بالمعنى الذي شرحه ابن خلدون، ووضحه في مقدمته.

أما فكرة «عمر الدولة»، فربما كانت (في معظمها) صحيحة أيضًا في عهده وما قبله... حيث كانت معظم الدول تنشأ وتقوى وتزدهر.. ثم تشيب وتهرم وتنهار.. لتحل محلها دولة أو دول أخرى. ولكن تحديد ابن خلدون عمر الدولة (في عهده وما قبله) بـ١٢٠ عامًا في المتوسط، لا يستند على أدلة صحيحة ومقنعة. فهناك دولاً عاشت أقل ـ كثيرًا ـ ودول أخرى استمرت أطول ـ كثيرًا ـ من ذلك العمر. أما الآن، فإن هذا الافتراض لا يعتبر صحيحًا في معظمه.

* * *

(١) المرجع السابق، ص ١٧١.

(٢) د. علي عبدالمعطي، ود. محمد شرف، الفكر السياسي في الإسلام، ص ٥٠٧ ـ ٥١٣.

وبالإضافة إلى ابن خلدون، فإن من أبرز مفكري السياسة المسلمين في صدر الإسلام والعصور الوسطى، كل من: الإمام الشافعي، وأبو عبيدة بن سلام، والإمام أبو حنيفة، وأبو نصر الفارابي، وعبدالرحمن بن سينا، وابن حزم الأندلسي، وابن رشد، وابن الطفيل، وابن ماجه، وأبو حامد الغزالي، وأبو الحسن الماوردي، وابن جماعة الدمشقي، وابن تيمية، وأخوان الصفا، وابن أبي ربيع.

ولعل من أبرز مفكري السياسة «الإسلاميين» المعاصرين، كل من: عبدالرحمن الكواكبي، وجمال الدين الأفغاني، وتلميذه محمد عبده، ومحمد رشيد رضا، وحسن البنا، وسيد قطب، وأبو الأعلى المودودي، وأبو الحسن الندوي، وعبدالرزاق السنهوري، ومحمد المبارك، وعبدالقادر عودة، وآخرون غيرهم.

ويمكن الإطلاع على أفكارهم، عن طريق الرجوع مباشرة إلى مؤلفاتهم الأساسية المعروفة، ذات الطابع السياسي، أو القيام بقراءة موجزة لأفكارهم، وتحليلا لها، في المؤلفات التي عنيت بهذه الأفكار... وهي كثيرة وعديدة..[1] .

* * *

العصور الحديثة:

أولاً: نيقولاي ميكافيللي (١٤٦٩م ـ ١٥٢٧م) (N.Machiavelli):

هو دبلوماسي إيطالي شهير، يعتبره البعض رائدًا لـ «عصر النهضة»، في أوروبا. عمل في المجال السياسي، مستشارًا للشؤون السياسية الخارجية لجمهورية فلورنسا. وقد ألف ميكافيللي عددًا من المؤلفات السياسية التي يرجع إليها الدبلوماسيون، حتى الآن. واتسمت كتاباته السياسية بالصيغة العملية. فهو ليس فيلسوفًا سياسيًا بقدر ما هو سياسي عملي. من أهم مؤلفاته السياسية كل من كتاب «الأمير»، أخرجه سنة ١٥١٥م، وكتاب «المطارحات» الذي انتهى منه سنة ١٥٢١م. كانت إيطاليا في عهده مقسمة إلى عدة دويلات متنافرة، أهمها: مملكة نابولي، دوقية ميلانو، جمهوريتا البندقية وفلورنسا، إضافة إلى الدولة البابوية في روما[2] .

* * *

فلسفة ميكافيللي السياسية:

حصر ميكافيللي كتاباته السياسية في موضوع واحد تقريبًا، هو: توضيح الوسائل التي تحقق القوة للدولة، وتمكنها من توسيع وزيادة نفوذها في المجال الدولي وداخليًا. وتحدث بالتالي، عن «الأخطاء» التي يمكن أن تؤدي إلى اضمحلال الدولة وانهيارها. وتحدث عن طبيعة السياسة وأسلوب ممارستها وسبل النجاح والفشل فيها. ويمكن أن نلخص أهم رؤياه السياسية فيما يلي:

(١) أنظر د. صدقه فاضل، الفكر السياسي الغربي العالمي، الكتاب الأول، ص ٢٩٥ ـ ٣١٩.

(2) Martin Fleisher (ed.) Machiavelli and the Nature ofPolitical Thought, (New York :Atheneum, 1972),

(أ) طبيعة الإنسان/ السياسي:

يتميز الإنسان بالأنانية وحب الذات.. تلك هي أنانية كل إنسان. فالإنسان شرير بطبعه. وللسياسي أنانيته الخاصة، والتي تتمثل في: رغبته الدائمة في زيادة قوة سلطته وسلطة ونفوذ دولته. والدولة تنشأ لتوفير ما يحتاج إليه الفرد من حماية ومنعة. وكما أن الإنسان لا يكترث بأي شيء (غالبًا) لتحقيق أهدافه، كذلك يجب على السياسي أن لا تقف أمامه أي اعتبارات (مهما كانت)، في سبيل أن يكون أقوى وأكثر نفوذًا.

(ب) الأخلاق والسياسة:

يرى ضرورة فصل الدين عن السياسة (ممارسة السياسة). وبما أن هدف السياسي (الدبلوماسي) هو: المحافظة على سلطته وتدعيمها، والمحافظة على قوة الدولة والعمل على ازدياد هذه القوة، فإن أي تهاون أو تردد أو «وازع» يمكن أن يعيق تحقيق هذا الهدف، في عالم الواقع. لذلك، يجب على السياسي أن لا يكترث بأي اعتبارات دينية أو أخلاقية، قد تقف في سبيل تحقيق أهدافه؟! فالسياسة لا تعترف بالأخلاقيات وما قد يأمر به الدين من ضوابط، كما يرى.

وطالما أن هدف الحاكم (السياسي) هو: المحافظة على الدولة وقوتها، فإن أي فعل يعمله يجب أن يقوم على هذا الأساس. ويكون معيار النجاح في السياسة، هو: مدى تحقيق ذلك الهدف، بصرف النظر عن الوسيلة، التي قد يضطر ذلك الحاكم لاستخدامها، لتحقيق ذلك الهدف الهام. وعلى السياسي أن لا يكترث - كما ذكرنا - بأي ضوابط أخلاقية، في سعيه لتحقيق ذلك الهدف(1) .

إن «الغاية» يجب أن تبرر «الوسيلة»، في رأي ميكافيللي. وهذا هو القول المأثور عنه. يلجأ السياسي لتحقيق هدفه (غايته) إلى أي وسيلة كانت، طالما أن اللجوء إليها ضروري لتحقيق هدفه، ولو تعارضت تلك الوسيلة مع الدين والأخلاقيات. إذا اتبع السياسي هذه القاعدة ينجح، وإذا لم يتبعها فشل(2) . وهذه هي السياسة.. في رأي ميكافيللي. ولم يناد ميكافيللي لاستخدام الوسائل «القذرة» و «اللا أخلاقية» إلا إذا تأكد أن استخدام تلك الوسائل أمر لا مفر منه، لتحقيق القوة للدولة وللحاكم. وقد أهدى كتابه «الأمير» لحاكم فلورنسا، طالبًا منه أن يطبقه، لتوحيد إيطاليا.

وباختصار، فإن المعيار الذي يجب أن يطبق في شؤون الحكم والسياسة (في راي ميكافيللي) هو: النتائج التي يحققها الفعل (التصرف السياسي). فإذا كانت النتائج مفيدة للدولة، كان الفعل صائبًا، وإذا لم تكن مفيدة للدولة كان الفعل خاطئًا. وقد دعا صراحة إلى عزل الأخلاقيات (وبخاصة الدين) عن السياسة عند ممارستها.

ورغم أن هذه الفلسفة قد تسببت في الإساءة إلى سمعة ميكافيللي، حيث تنسب «الانتهازية» إليه، إلا أنه آمن كثيرًا بالأخلاق والدين، بالنسبة لغير ممارسي السياسة، وخاصة أفراد الشعب. فمن كمال السعادة بالنسبة للشعب أن يتمسك بالأخلاق والمثل والدين. أما بالنسبة للسياسة، فهي أمر مختلف، وممارستها تقتضي التحلل من كل قيد أخلاقي أو ديني؟!

(1) Niccolo Machiavelli, The Prince, in The Prince and The Discourses, (New York: Random House Inc., 1950), pp. 56-64.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٦.

وقد حاول ميكافيللي أن يكشف إحدى خصائص ممارسة السياسة عبر العصور. حيث تؤيد معظم الأحداث الماضية والحاضرة، صدق رأيه، في أغلب الأحوال، وبالذات في العالم الغربي. وقد كانت مؤلفاته وأفكاره من أهم العوامل التي أدت، فيما بعد، إلى فصل ممارسة السياسة عن الدين والأخلاقيات.

* * *

(جـ) نظم الحكم في رأي ميكافيللي:

كانت فلسفة ميكافيللي تمثل بدء الدعوة إلى السلطان الكلي المطلق للملوك. فقد هدف ميكافيللي توحيد إيطاليا، في ظل ملك قوي، تخضع له كافة أنحاء إيطاليا.. (ويقاس على ذلك كل دول أوروبا المفككة آنئذ). وقد رأي أن أفضل وسيلة لتحقيق الوحدة هي قيام ملكية ذات سلطان مطلق(1) .

ففي كتابه «الأمير»، كان ينادي بضرورة تبني النظا لكي المطلق، لأنه (في رأيه) أفضل نظام لتحقيق الوحدة والقوة للدولة (وخاصة إيطاليا المفككة في ذلك الوقت). والنظام الملكي المطلق (تركز السلطة في يد فرد واحد هو الملك)، هو النظام السياسي الأمثل في الحالات الثلاث التالية(2) .

١ - حالة تكوين دولة جديدة، من عدم.

٢ - حالة المحافظة على الدولة من الانهيار والتفكك.

٣ - حالة إصلاح دولة فاسدة، قد تنهار قريبًا.

- أما في كتابه «المطارحات»، فقد قال إن هناك ستة أنواع من النظم السياسية... هي كالتالي:

(الجيدة)	: (عندما تفسد تتحول إلى):
الملكية المستنيرة	: الملكية الاستبدادية
الأرستقراطية	: الأوليجاركية
الديمقراطية	: حكم الغوغاء (الفوضوية).

ثم أخذ يتغنى بالنظام الديمقراطي (الشعبي) فهو (في رأيه) النظام السياسي الأمثل، في حالة وجود دولة متحدة وشعب مستنير(3) . أما في الحالات الأخرى، فليس هناك أفضل من الحكم الملكي المطلق. فهو إذًا، لم يناد بالحكم الملكي المطلق، إلا في ظل ظروف حددها.

وأخذ ميكافيللي يشيد بـ «النظام السياسي الديمقراطي» كثيرًا، ويوضح ما يمكن أن يوفره من «حرية» للشعب، مما يوضح ولع ميكافيللي بالديمقراطية رغم دعوته الصريحة إلى النظام الملكي

(١) د. بطرس غالي، ود. محمود عيسى، المدخل في علم السياسة. ص ٨٥ - ٨٨.

(٢) د. أباظة ود. الغنام، تاريخ الفكر السياسي، ص ١٧٧ - ١٨٤.

(٣) د. بطرس غالي، ود. محمود عيسى، المدخل في علم السياسة، ص ٨٥ - ٨٦.

المطلق. ولم يؤمن ميكافيللي بفكرة «النظام السياسي المختلط». وقال أن هناك نظامين رئيسيين، هما: النظام الديمقراطي والنظام الملكي. حيث قال إن أي نظام سياسي مختلط، لا بد وأن يتحول في النهاية إما إلى الملكية المطلقة أو الديمقراطية[1].

* * *

ثانيًا: جان جاك روسو (١٧١٢م - ١٧٧٨م) (Jean J.Rousseau):

رغم وجود الكثير من نقاط القصور المنطقي في فلسفة روسو السياسية، إلا أنها، وخاصة فلسفته السياسية التي تتمحور حول فكرة العقد الاجتماعي، يمكن اعتبارها محصلة شبه نهائية لاقتناع الغرب بمبدأ سيادة الشعب، إضافة إلى مبادئ: الحرية والمساواة والعدالة. بل يذهب البعض إلى اعتبار روسو أيضًا رائدًا لفكرة المساواة الاقتصادية. إذ يعتبره البعض من مبشري الاشتراكية المعتدلة.

ولو تأملنا فلسفة روسو عن العقد الاجتماعي تأملاً سياسيًا متفحصًا، لوجدنا أن معظم النظم السياسية الغربية المعاصرة يمكن القول بأنها تجسيد لتلك الفلسفة - بعد إجراء التعديلات عليها، لتتلاءم والواقع الفعلي. تصور - مثلاً - فكرة العقد الاجتماعي كأصل لوجود الدولة، أو قيامها... وكذلك أفكار «الإرادة العامة»... «الحرية»... إلخ. عند تصور هذه الأفكار، ومحاولة معرفة الأسس الفلسفية للحياة السياسية الغربية المعاصرة، غالبًا ما تتطرق فلسفة روسو السياسية إلى ذهن المتأمل.

حياته ومؤلفاته:

هو فيلسوف فرنسي شهير. ولد في جنيف، وانتقل إلى فرنسا حيث درس الفلسفة والقانون، ومارس الكتابة الفلسفية. وأشهر كتبه السياسية هو كتاب «العقد الاجتماعي»، الذي ظهر في سنة ١٧٦٢م. ويعتبر ذلك الكتاب، بما حواه من أفكار، من أقوى المؤثرات الفكرية التي أثرت على رجال الثورة الفرنسية، التي قامت سنة ١٧٨٩م، حيث اعتبر «إنجيل الثورة الفرنسية»، كما يردد الكثير من الكتاب.

وقد حوى كتاب «العقد الاجتماعي» عدة أفكار سياسية مؤثرة (في الغرب)، تدرجت من حالة الفطرة، العقد الاجتماعي، السيادة، نظم الحكم، الإرادة العامة، الحرية، القانون... إلى تصور روسو للنظام السياسي الأمثل[2]. وقبل ذلك الكتاب، أصدر روسو عدة كتب (تحوي فلسفات سياسية هامة)، منها «أميل» و «رسالة في أصل اللا مساواة بين الأفراد وأسسها».

فلسفته السياسية:

يبدأ روسو تحليله السياسي بالتساؤل: لقد ولد الإنسان حرًا، ورغم ذلك فهو اليوم مكبل

---

(١) أنظر الترجمة العربية لكتابيه هذين:-

أ - نيقولاي ميكافيللي، الأمير، ترجمة خيري حماد، (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر. ١٩٧٠م).

ب - نيقولاي ميكافيللي، المطارحات، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩م).

(2) J. Wiser, Political Philosophy, pp. 252-253.

- وأنظر الترجمة العربية لكتاب روسو (العقد الاجتماعي):

- جان روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط، (بيروت: دار القلم، ١٩٧٣م).

بالقيود في كل مكان. فما سر هذا؟ ثم يحاول الإجابة على هذا التساؤل. يقول روسو: إن الخضوع للسلطة والالتزام الاجتماعي ليس أساسهما القوة... (سيطرة القوي على الضعيف، وقيام القوي بفرض الالتزام بسلوك معين)، بل هو: نتيجة اتفاق حر (عقد اجتماعي)[1].

ويحاول روسو أن يبرهن على أن الإنسان يولد حرًا ليبقى حرًا، حتى يموت، بتوضيح تركيب الأسرة. فالأسرة هي أقدم الجماعات البشرية، وهي في رأيه - ظاهرة إرادية اتفاقية. فالأطفال يرتبطون بوالديهم لزمن محدد فقط.. زمن حاجتهم إلى التنشئة والرعاية. وما أن تنقضي فترة طفولتهم، حتى يصبحوا أحرارًا، ويستردوا حريتهم الطبيعية. فإذا استمرت الأسرة بعد ذلك، فإنما يكون ذلك الاستمرار نتيجة لاتفاق حر ورغبة مشتركة في الإبقاء على الأسرة.

وكذلك كل جماعة سياسية، حيث لا توجد الجماعة السياسية (الدولة) إلا بناء على اتفاق حر .. عقد اجتماعي. فالخضوع للسلطة لا يمكن - في رأيه - أن يقوم على أساس القوة والفتح. لأن استعمال القوة يعني - في رأيه - إنكار فكرة الحق الطبيعي (الحرية الطبيعية) للإنسان. لذا يجب أن يكون أساس أي دولة هو العقد الاجتماعي - كما كيفه. إذًا، النظام السياسي الأمثل (في رأيه) هو النظام القائم على فكرة العقد الاجتماعي، كما صاغها هو.

ويكون العقد الاجتماعي سليمًا ومشروعًا إذا صدر عن إجماع الإرادات الحرة للأفراد، المكونين للجماعة. وبعد إقامته يصبح صحيحًا إذا حقق حياة أفضل من حياة الفطرة، وإذا ضمن للأفراد حقوقهم الطبيعية.. الحرية والمساواة. وقبل قيام الدولة، كان الأفراد يعيشون في حياة الفطرة. وهي - في رأيه - حياة تسودها الحرية والمساواة والانعزال عن التسلط. ولكنها أدنى من حياة الجماعة الأفضل، لأن الأخيرة تحقق العدالة، وتوجد على رأسها سلطة تضمن تحكيم العقل والفضيلة، وتأكيد الحقوق الطبيعية للأفراد وحمايتها. إن قيام الجماعة أصبح ضروريًا بعد تقدم الإنسان وتعقد أسلوب حياته. لقد كانت حياة «الفطرة» هي المرحلة الذهبية من حياة الإنسان. ولكن تطوره أدى إلى ضرورة انتقاله منها إلى مرحلة الجماعة.. مرحلة تنظيم وحماية الحقوق الطبيعية.

ويتم العقد بأن يتعاقد الأفراد مع أنفسهم، لإقامة الدولة. ذلك أن للأفراد - في رأيه - صفتين: فهم أفراد طبيعيين، يعيش كل منهم في عزلة عن الآخرين من ناحية، ثم يصبحوا - بعد إبرامهم العقد - أعضاء متحدين، في الجماعة التي يراد إنشاؤها. فالعقد، هو بالأفراد ومن الأفراد، أو بالشعب ومن الشعب وللشعب.

ويتنازل الأفراد - بصفتهم الطبيعية - عن حقهم في حكم أنفسهم... كل بإرادته. فينشأ عن ذلك مجموع من الإرادات... سماها روسو «الإرادة العامة». حيث تتمثل في «الإرادة العامة» السلطة الشعبية الجديدة. ويعكس قيام الإرادة العامة انتقال الأفراد من حالة الطبيعة، ونشوء الدولة[2].

---

(1) Jean Rousseau, The Social Contract or Principles of Political Right, Trans by: Charles Sherover, (New York: New: American Liberary, 1974), P.5.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥ - ٢١.

يقول روسو: إن الأفراد حينما اتفقوا على التنازل عن حقوقهم في السيادة، فإن ذلك يعني اشتراك كل أفراد المجتمع لتكوين ما يسمى بـ «الإرادة العامة»... السلطة العليا للمجتمع. لذا، يتوجب موافقة الجميع على قيام الدولة. ولكن، بعد قيام الدولة، تصبح إرادة الأغلبية هي الإرادة العامة، التي يمكن أن تعرّف أيضًا بأنها: المصلحة المشتركة لجميع الأفراد ـ كما يرى روسو.

وتحكم الإرادة العامة باسم الجميع وللجميع، كما قلنا. ويخضع الأفراد لحكمها، حكم الأغلبية. وخضوع الأقلية لرأي الأغلبية، لا يعني أن تلك الأقلية مضطهدة، فهي ـ أي الأقلية متى ظهرت ـ تخضع للإرادة العامة، التي اشتركت في تكوينها[1] . ولما كان نشوء الدولة يهدف أساسًا إلى حماية الحرية... الحق الطبيعي والأساسي للأفراد، فإن على الدولة ـ ممثلة في الإرادة العامة ـ أن تعمل دائمًا على تحقيق الحرية والمساواة والعدالة.

وتمثل «الإرادة العامة» السلطة التشريعية في البلاد، وهي أعلى سلطة. حيث يمكن القول إن الإرادة العامة ما هي إلا السلطة التشريعية للدولة. والسيادة العليا تكون بيدها. وما السلطتان التنفيذية والقضائية إلا أداتان رئيسيتان لممارسة الإرادة العامة لاختصاصاتها وسيادتها. لذا، تخضع هاتان السلطتان للسلطة التشريعية[2] .

ويرى روسو أن السيادة لا يمكن تفويضها، كما أنها لا تتجزأ، وتكون مطلقة. ولكن السيادة هي للشعب ـ ممثلاً في أفراد المجتمع. وبما أن السيادة تنبع أساسًا من الأفراد ـ فقد نادى روسو بضرورة ممارسة الأفراد مباشرة لإرادتهم. حيث نادى بالأخذ بالديمقراطية المباشرة، أي اجتماع كل الأفراد، ليتولوا إصدار القرارات السلطوية للمجتمع. وللأمة (ممثلة في الإرادة العامة) أن تصدر ما تشاء من قوانين وتشريعات. فالإرادة العامة لا يتصور ـ في رأيه ـ أن تعمل لغير صالح الأفراد.

وقد فرق روسو بين الدولة والحكومة من الناحية السياسية. فالدولة هي الشخصية السياسية للكيان الاجتماعي، وتعبر عن نفسها عن طريق الإرادة العامة، التي تمثل السلطة السياسية العليا في المجتمع. أما السلطة التنفيذية (أو الحكومة ـ في رأي روسو) فهي تتكون من الأفراد الذين يختارهم الشعب لتنفيذ إرادة «الإرادة العامة» ـ أي تنفيذ التشريعات والقرارات التي تصدرها السلطة التشريعية.

***

ويمكننا أن نستنبط من فلسفة روسو السياسية ما نعتقد أنه النظام السياسي الأمثل في رأيه. حيث يمكن إيجاز أهم الأسس التي يجب أن تقوم عليها الحكومة المثالية، كما يلي:

١ ـ إعطاء السيادة للشعب.

٢ ـ حكم الشعب نفسه بنفسه، عن طريق السلطة التشريعية.

---

(١) المرجع السابق، ص ٣١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥.

٣ ـ إخضاع كل من السلطتين التنفيذية والقضائية للسلطة التشريعية، لأن الأخيرة هي السلطة الأسمى في المجتمع ـ في رأيه.

٤ ـ صدور القرارات التي تخص المجتمع بالأغلبية، وعلى الجميع الالتزام بما تراه الأغلبية.

٥ ـ «الإرادة العامة» (السلطة التشريعية) تتمتع بسيادة مطلقة، ولا تلتزم بأي قيد، ولها حق إصدار ما تراه من تشريعات ونظم. على أن يكون هدفها الرئيسي هو حماية الحرية «الطبيعية» للإنسان.

٦ ـ الأخذ بالديمقراطية المباشرة، أي اشتراك الأفراد مباشرة في حكم أنفسهم بأنفسهم.

ولا يهم الشكل الدستوري للدولة ـ في رأيه ـ طالما أنها تلتزم بالمبادئ المذكورة. ونرى أن معظم الدول الغربية الديمقراطية الحالية قد أخذت بالكثير من المبادئ الأربعة الأولى. أما بالنسبة للمبدأ الخامس، فهناك «الدستور»، المكتوب، أو المتعارف عليه، الذي يحوي المبادئ التي يجب على الجميع الالتزام بها وعدم مخالفتها. وعادة ما تصاغ الدساتير الغربية عن طريق الاستفتاء الشعبي. أما بالنسبة للمبدأ السادس، فقد برهنت الديمقراطية المباشرة عدم عمليتها، وخاصة مع اتساع مساحة الدولة وزيادة عدد سكانها، لذا، نرى كل دول الغرب الحالية وغيرها من الدول، تأخذ بالديمقراطية النيابية، بصفة أساسية. ولا تأخذ بالديمقراطية المباشرة إلا في أضيق الحدود، وفي حالات قليلة جدًا.

***

الجزء الثاني
التنظيم السياسي

يحتوي هذا الجزء على شرح وتحليل للإطار العام (الطبيعي ـ الإنساني)، الذي يتم داخله النشاط الإنساني، بصفة عامة، والسياسي منه على وجه الخصوص، ألا وهو «الدولة». حيث يتناول الفصل الأول، من هذا الجزء، مفهوم «الدولة»... وعناصرها الرئيسية، ومبرر وجودها، وأهم أشكالها السابقة والحالية، ثم وظيفة الدولة (ممثلة بحكومتها) في العصر الحالي.

كما يتضمن هذا الجزء الثاني أبرز التنظيمات السياسية التي يقيمها البشر، والتي تتم عبرها، ومن خلالها، عمليات صنع القرارات السلطوية الملزمة لكل المجتمع. لهذا يتطرق الفصل الثاني من هذا الجزء، إلى المفهوم الحالي لـ «النظام السياسي»... والإطار التحليلي العام المقترح لدراسته. بينما يوجز الفصل الثالث منه، أهم تنظيمات ومؤسسات النظام السياسي، ومكوناته.. أو: الحكومة، وكذلك أهم المؤسسات السياسية غير الرسمية.

❊ ❊ ❊

الفصل الأول

مفهـــــوم «الدولـــــة»

تعتبر «الدولة» (The State) أهم مكونات السياسة، بعد «الإنسان»... فالإنسان هو أهم أطراف السياسة، وهي منه وإليه... إن الدولة هي الإطار الطبيعي ـ الإنساني ـ الذي تتم فيه الآن جل الحياة البشرية، ويمارس داخله السلوك الإنساني بصفة عامة ـ بما في ذلك السلوك السياسي. حتى أن كثيرًا من مفكري وعلماء السياسة ربط بين الدولة والسياسة، بحيث أصبحت «السياسة» ـ في رأيهم ـ هي الدولة، وكل ما يتعلق بها من أمور.

وتجلى ذلك، في تعريف «علم السياسة» نفسه... إذ اعتبر ـ في بعض الفترات ـ هو «علم الدولة»، كما سبق أن ذكرنا. والدولة هي «أقوى النظم والمؤسسات الاجتماعية وأعمها»[1]. وهي ـ أي الدولة ـ «أعلى الجماعات الإنسانية، وهي في ذات الوقت، الموضوع الأساسي لعلم السياسة»[2]. وهي أهم التنظيمات الإنسانية، على الإطلاق. فكل ما يوجد من مؤسسات سياسية وغير سياسية، إنما يقع ضمن وفي إطار الدولة.

❊ ❊ ❊

لقد كانت الدولة ـ وما زالت ـ هي شغل فلاسفة ومفكري السياسة الشاغل... ومنذ فجر الفكر السياسي، ركز فلاسفة السياسة على «الدولة»... وحاول كل منهم صياغة مفهوم عام لها. كما تحدث معظمهم عن «الدولة» ـ كما هي كائنة ـ والدولة كما يجب أن تكون ـ في رأيهم.

ويلاحظ أن الخلط بين مفهومي «الدولة» و «الحكومة»، واعتبارهما شيئًا واحدًا، قديم قدم الفكر السياسي. فعندما تحدث كثير من فلاسفة السياسة القدماء والوسطيين، عن الدولة، كما ينبغي أن تكون، كانوا يتحدثون ـ في ذات الوقت ـ عن «الحكومة» كما يجب أن تكون، أو الحكومة المثالية، أو النظام السياسي الأمثل...

بل أن محور فكر أولئك كان منصبًا على الحكومة (كما ينبغي أن تكون). وكانوا يتحدثون عن عناصر الدولة (السكان، الإقليم، السيادة، وما إلى ذلك)، باعتبارها أشياء مكملة، لحديثهم عن

---

(١) د. محمد عبدالمعز نصر، في النظريات والنظم السياسية، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٣م)، ص ٩.

(٢) د. إبراهيم درويش، علم السياسة، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٥م)، ص ٣٥.

الحكومة الصالحة... ولكن الفكر السياسي الحالي يفرق بين مفهومي «الدولة» و «الحكومة»، باعتبار وجود فارق جذري بين المفهومين، وإن ظل هناك خطأ شائعًا بين العامة والخاصة، يتمثل في اعتبار كل من الدولة والحكومة كلفظين مترادفين.

ومفهوم الدولة؛ مثله مثل أي مفهوم سياسي آخر، له جانبين: الدولة كما هي كائنة... أو واقع الدولة (الدول) في وقت معين، والدولة كما يجب أن تكون ... وعندما نتطرق إلى «الدولة» أو أي مفهوم آخر، من زاوية ما يجب أن تكون، فإن ذلك يعني دخولنا إلى مجال الفلسفة السياسية... فالفلسفة السياسية تحتوي تصورات سياسية كثيرة، أهمها تصور الفلاسفة لـ «الدولة»، كما يجب أن تكون، من وجهة نظر الفيلسوف المعني.

إن معظم فلاسفة السياسة المعروفين من كنفوشيوس وأفلاطون وأرسطو، إلى ماركس وجون ستيوارت ميل وجون راولز... مرورًا بمعظم من أتى بعد أفلاطون وقبل ماركس، تحدث عن الدولة (في رأيه) كما هي كائنة... في مجتمع معين، وكما يجب أن تكون. لذلك، فإن معرفة كيف يجب أن تكون الدولة، وما ينبغي أن تكون عليه (خاصة حكومتها)، مكانه موضوع الفلسفة السياسية...

ومعروف أن تصور معظم فلاسفة السياسة لـ «الدولة» (كما يجب أن تكون)، يختلف عن مفهوم الدولة في الواقع السياسي الفعلي. فنادرًا ما نجد فيلسوفًا سياسيًا يرى في دولة ما (كما هي كائنة)، الصورة المثلى لـ «الدولة» كما يجب أن تكون ـ في رأيه. ولا شك أن الدولة في الواقع (كما هي كائنة)، قد تأثرت كثيرًا بتصورات مفكري السياسة، عبر مراحل التاريخ المختلفة. كما تأثرت تصورات الفلاسفة بواقع الدولة أيضًا.

إن تاريخ تطور الدولة... وأهم التطورات التي مرت بها، يوضح هذا التأثير المتبادل. وفي هذا الفصل، سوف نلقي بعض الضوء على الدولة، كما هي كائنة ـ في الوقت الحالي. وتوجد في العالم، في الوقت الحاضر، ١٩٨ دولة. وهذا العدد قابل للزيادة، وقابل للنقصان أيضًا.

❊ ❊ ❊

والدولة هي غير «المجتمع» (Society)... إذ أن الأخير يمكن أن يكون عبارة عن مجموعة من الناس، يجمعها التعاون والترابط الاختياري. والمجتمع قد يكون أوسع أو أضيق من الدولة. فمجموعة الطلاب في منطقة أو مدينة ما، يكونون مجتمع الطلاب، في ذلك المكان... وبالمعنى الأوسع، فإن المجتمع الدولي (مثلاً)، يشمل كل البشر، أو كل سكان الأرض[1].

كما تختلف الدولة عن الحكومة، كما نوهنا، لأن الأخيرة هي عنصر رئيسي واحد فقط، من العناصر المكونة للدولة. وتختلف الدولة عن «الشعب» و«الأمة»، كما سوف نرى. إن تعريف الدولة يسهل الإلمام بالفارق بين الدولة وغيرها من الكيانات المتشابهة. ونتطرق إلى التعريف في الفقرة التالية.

❊ ❊ ❊

---

(١) د. نصر، في النظريات والنظم السياسية، ص ١٠ ـ ١٢.

المبحث الأول
الدولة وعناصرها الرئيسية

هناك تعريفات كثيرة، يصعب حصرها، للدولة. وبالطبع، يعتمد أي تعريف على النقطة التي يركز عليها، ويختلف باختلاف الزاوية التي ينظر عبرها إلى الشيء المعرف. لهذا، تتعدد تعاريف «الدولة»... هذا الكيان الإنساني ـ الاجتماعي (السياسي)، المتشعب الأبعاد، والمتعدد الجوانب. يقول «رودي» (Rodee) وآخرون بأنه لا يوجد تعريف للدولة، يقبله الجميع. وعندما نأخذ معظم تعريفات الدولة، نجد أن كل منها لا يلقى قبولا من غير كاتبه... أو مقترحه. والسبب في ذلك يعود ـ في رأيهم ـ إلى كون الدولة (في جزء منها) عبارة عن فكرة.. وشي مجرد، لا تدركه الحواس.

إن «الدولة» ـ في رأيهم ـ لا ترى ، وليس بالإمكان لمسها، أو تذوقها، أو شمها، أو سماعها. ويقصدون بأن من الصعوبة رؤية أو إدراك الجانب «المعنوي» من الدولة... وهو الجانب المكون من عناصر غير مادية. أما الجانب المادي من الدولة (وبخاصة السكان والإقليم)، فلا شك في إمكانية إدراكه. لهذا السبب، يعتقد أن تعريف الدولة صعب[1] .

وفي مكان آخر، قالوا، بما يشبه التعريف بـ «الدولة»:

إن الدولة تشمل مؤسسات رسمية، أقيمت لمقابلة وخدمة الاحتياجات الإنسانية... الدولة ـ في عدة نواح ـ هي إمتداد لـ «الأسرة» ... إن الأسرة ثم العشيرة فالقبيلة نشأت لضمان الحد الأدنى من الأمن والرفاه، لأعضائها... وهكذا الدولة أيضًا.

إن الدولة تحتوي (في جزء منها) على أجهزة حكومية... ولكن الدولة شيء والحكومة شيء آخر... والدولة ليست هي المجتمع أو الأمة.. إن الدولة ـ باختصار ـ هي أكبر من حكومتها... والمجتمع والأمة أكبر من الدولة... ولكن، كل من هذه الكيانات لا يمكن أن يفهم بشكل أفضل، إلا على ضوء علاقته بالآخر...»[2] .

وفي أحد القواميس السياسية، عرفت «الدولة» بأنها:

«كيان سياسي منظم... مكون من سكان، يقيمون على إقليم معين، ويعيشون في ظل حكومة،

---

(1) Carlton Rodee et al. Introduction to Political Science (London: Mc Graw Hill, Inc., 1983), P.20.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٤ ـ ٣٥.

غير خاضعة (مباشرة) للسيطرة الخارجية... وقادرة على ضمان طاعة وقبول كل المقيمين فيها» [1] .
وتعرف على أنها:

«الدولة تقوم على أساس وجود مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد، ويخضعون لتنظيم معين» [2] . كما تعرف الدولة على أنها:

«مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين، ويسيطر عليهم هيئة منظمة، استقر الناس على تسميتها الحكومة» [3] . وهناك من يرى بأننا نكون تجاه دولة عندما تجتمع العناصر الخمسة التالية:

١ ـ مجموعة من البشر.
٢ ـ أرض تسكنها هذه المجموعة.
٣ ـ سلطة توجه المجموعة.
٤ ـ نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي وحقوقي، تسعى السلطة إلى تحقيقه.
٥ ـ الاعتراف الدولي بكيانها [4] .

❊ ❊ ❊

وإذا نظرنا إلى «الدولة» من الزاوية التكوينية، يمكن أن نعرفها كما يلي:

مجموعة من المواطنين، تقيم بصفة دائمة، على إقليم معين، وتنظم أمورها العامة حكومة... تكون مستقلة، وذات سيادة، على إقليمها.

إن «الدولة» ـ بذلك ـ تتكون من عنصر طبيعي (الإقليم)، وبشري (السكان/ المواطنين)، وآخر تنظيمي (الحكومة)، ورابع معنوي (السيادة)... وما يتضمنه كل من هذه العناصر من مكونات.

ومن التعريف المذكور، يتضح أن هناك أربعة عناصر أساسية... لا بد من توفرها (مجتمعة)، حتى نكون بصدد دولة. وإن غياب أي من هذه العناصر، يعني انتفاء وجود الدولة. أما هذه العناصر (الرئيسية)، فهي:

١ ـ المواطنين.   ٢ ـ الإقليم.   ٣ ـ الحكومة.   ٤ ـ الاستقلال (السيادة).

ونلقي فيما يلي بعض الضوء على كل من هذه العناصر:

---

(1) E. Smith and A. Zurcher (eds.), Dictionay of American Politics, (New York: Barnes and Noble, Inc., 1955).

(٢) د. ثروت بدوي، النظم السياسية، الجزء الأول، (القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٦٤م)، ص ٢٥.

(٣) د. بطرس غالي ود. محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، ص ٣٠١ ـ ٣٠٥.

(٤) د. محمد فايز أسعيد، قضايا علم السياسة العام، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٣م)، ص ٥٣.

(أولاً) ـ المواطنين:

يشكل السكان العنصر الأساسي في الدولة... ويشار إلى السكان بـ «المواطنين» (Citizens).. أو «الشعب» (People). وربما يستحسن تحديد سكان الدولة بـ «المواطنين» التابعين لها فقط، وهم من يحملون جنسية الدولة [1] . أما ماعداهم، فهم سكان مؤقتون، قد يقيمون في الدولة إقامة غير دائمة.. ويشار إليهم بـ «الأجانب» (Foreigners). وغالبًا ما ينظم قانون الجنسية والقانون الدولي الخاص للدولة وضع المواطنين والأجانب فيها، وما لهم من حقوق، وما عليهم من واجبات.

وعادة ما تعتمد الدولة على المواطنين للقيام بأهم الأعمال فيها، كمهمة الإدارة العامة والدفاع عن الدولة، وتمثيلها في الخارج... وما إلى ذلك. كما تقصر كل دولة النشاط السياسي فيها على مواطنيها فقط. فشرط التمتع بجنسية الدولة (مثلاً)، هو أول الشروط الأساسية التي يجب توفرها فيمن يرشح نفسه لمنصب حكومي، وفيمن يقوم بالتصويت والاقتراع، بالإضافة إلى شروط السن والأهلية القانونية والعقلية. إن الحقوق التي يحظى بها المواطن، والواجبات التي يلتزم بها، تختلف في كل الدول، عن حقوق وواجبات الأجنبي. فالمواطن له دائمًا الأولوية.. وعندما يكتسب الأجنبي جنسية بلد ما يصبح مواطنًا، له ما للمواطن وعليه ما عليه.

ولا يوجد تحديد معين لحجم عدد المواطنين، في كل دولة. فالعدد يتفاوت من دولة لأخرى. حيث لا يوجد حد أدنى، وحد أعلى، أو نحو ذلك. فهناك دول يقل تعداد مواطنيها، ليصل إلى بضع آلاف فقط. عدد سكان «باربادوس» مثلاً، هو حوالي ٢٦ ألف نسمة فقط. بينما هناك دول يزيد عدد سكانها عن مائة مليون نسمة. الصين الشعبية هي أكثر دول العالم الحالي سكانًا... إذ يبلغ عدد سكانها اكثر من بليون، من البشر.

والواقع أن حجم مواطني الدولة ونوعيتهم (الكم والكيف) يعتبر عنصرًا هامًا جدًا، من عناصر قوة الدولة. ورغم عدم وجود حد أدنى معين، إلا أن شعب أي دولة لابد وأن يكون من الكثرة... بحيث تتمكن الدولة ـ بسكانها ـ من القيام بشؤون الدولة المتعددة، والمهام التي يتطلبها تواجد الدولة، وبقاءها.

ورغم عدم وجود قاعدة عامة للتحديد، إلا أن هناك محاولات من بعض الكتاب المتخصصين لتنظيم السكان وتقنين كمهم ونوعهم، وفق أسس معينة وموضوعية. ولعل أرسطو هو أول من فكر في تعداد سكان الدولة، وما يجب أن يكون عليه. إذ نادى بوجوب أن يكون السكان من الكثرة، بحيث يستطيعون أن يمدوا أنفسهم بما يحتاجونه من خدمات، بأنفسهم، ومن القلة، بحيث يمكنهم أن «يحكموا» ويديروا أنفسهم، بشكل جيد.

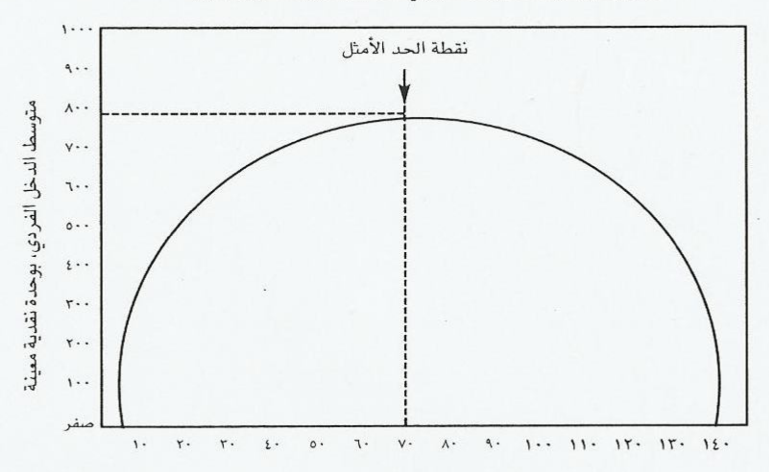
---

(١) مواطني الدولة، لفظ ينصرف إلى الأشخاص الطبيعيين، والأشخاص المعنويين، الذين يحملون جنسية الدولة.

غير أن بعض الكتاب المحدثين رأى ضرورة الربط بين موارد الدولة (ثرواتها المادية والطبيعية) وتعداد سكانها. ويرى «كارساوندر» (C.Sounder) مثلاً، أن أفضل حجم لسكان أي دولة هو العدد الذي إذا حصلت زيادة عليه (أو بعده)، يقل مستوى الدخل الفردي للسكان. وهذا ما عرف بـ «نظرية الحد الأمثل للسكان». فهنا يتم الربط بين موارد الدولة (ممثلة بالدخل الفردي)، وعدد السكان. إن أفضل تعداد لسكان الدولة - في رأيه - هو العدد الذي إذا حصلت زيادة عليه يبدأ مستوى الدخل الفردي في الانخفاض. عند هذا الحد، يجب على حكومة الدولة أن تعمل على عدم زيادة عدد سكانها[1].

فالدولة تعمل على زيادة عدد سكانها، كلما رافق هذه الزيادة ارتفاع في دخل وثروة البلد (ممثلاً بالدخل الفردي). إن الزيادة في هذه الحالة تصبح في صالح الدولة... وعلى الدولة أن توقف أي زيادة في عدد سكانها عند الحد الذي يبدأ عنده مستوى الدخل الفردي في التناقص. أو تعمل على تخفيض عدد سكانها، طالما صاحب كل تخفيض ارتفاعًا في مستوى الدخل الفردي. ويمكن توضيح ذلك في الشكل رقم (١).

شكل رقم (١): التحديد التقريبي للحد الأمثل للسكان (مثال)



المصدرة: حسين حمزة بندقجي: الدولة، طبعة ١٩٨٤م، ص١١٤.

(١) ورد ذلك في كتاب: حسين حمزة بندقجي، الدولة: دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافية السياسية، الطبعة الرابعة، (جدة: المؤلف، ١٩٨٤م)، ص ١٠٨ - ١٠٩.

إن مسألة السكان أصبحت علمًا قائمًا بذاته، يسمى «علم السكان» (Demography). ويقدم هذا العلم تفسيرات لكل ما يتعلق بالسكان وأحوالهم. وفي الماضي، أعتقد بعض العلماء أنه كما قل عدد سكان الدولة، كلما سهل على الحكومة حكمها وإدارتها، بطريقة تحقق سعادة ورفاه سكانها، لأقصى قدر ممكن. غير أن هذا الاعتقاد لا أساس له من الصحة الآن - خاصة مع استحداث «وسائل سياسية» متطورة وفعالة، كالتمثيل السياسي، ونظام الحكم المحلي،.... ونظام الحكومة الفيدرالية. لقد مكنت هذه الوسائل من قيام حكومات مركزية، فعالة وناجحة... تدير دولاً شاسعة المساحة، وكثيرة السكان..

* * *

ويلاحظ من الشكل رقم ١، أنه لو كانت (مثلاً) هناك دولة، بدأ متوسط الدخل الفردي فيها (مقومًا بوحدة نقدية معينة)، ينخفض (بعد وصول عدد سكانها إلى ٧٠ مليونًا) مع كل زيادة إضافية في عدد سكانها، فإن الحد الأمثل للسكان في تلك الدولة يكون عند النقطة الواقعة في قمة المنحنى القوسي الشكل، وهي (في هذا المثال) عند مستوى دخل يساوي ٨٠٠. فقبل الوصول إلى هذا المستوى من الدخل، كانت كل زيادة في عدد السكان يصاحبها زيادة في متوسط الدخل الفردي... مما يبرر تشجيع زيادة السكان.. حتى الوصول إلى ذلك الحد. عندها يجب التوقف... عبر تشجيع عدم الزيادة في السكان.

إن الربط بين حجم السكان وحجم موارد الدولة (ممثلة في مؤشر متوسط الدخل الفردي) تعني أنه إذا صاحب كل زيادة في عدد السكان زيادة في دخل الفرد، فإن ذلك يوضح أن سكان تلك الدولة مازالوا أقل من المطلوب... وهم من القلة بحيث لايستطيعون استغلال ثروة بلادهم. لذلك، فإن تلك البلاد تكون في حاجة إلى المزيد من السكان. والعكس صحيح، في الحالة العكسية[1].

وإن الزيادة في عدد السكان لن تكسب الدولة أهمية، إلا إذا كانت مقرونة بتقدم اقتصادي، وصاحبها ارتفاع في مستوى إنتاجية الدولة. فأي زيادة في عدد السكان غير مصحوبة بزيادة (مناسبة) في مستوى إنتاجية الدولة، تصبح عبئًا على الدولة. الأمر الذي قد يحتم التقليل من عدد السكان، مرة أخرى.

والواقع، أن العالم أخذ منذ بداية القرن العشرين يشهد تزايدًا كثيفًا في عدد سكانه. ففي عام ١٩٢٠ (مثلا) كان مجموع سكان العالم هو ١٨١١ مليون نسمة... بينما وصل إلى ٣٧٠٦ مليون نسمة عام ١٩٧٢م. ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم في عام ٢٠٠٠م، إلى حوالي ٦ بليون نسمة[2]. وتعود هذه الزيادة، إلى إرادة الخالق، ثم التقدم الكبير في ميدان العناية الصحية، وكذلك التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهده العالم في هذه الفترة.

* * *

(١) المرجع السابق/ ص ١٠٧ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٣ - ١٠٦.

ولا يشترط «التجانس القومي» أو العرقي في السكان. فقد يكون سكان دولة ما عبارة عن خليط من أمم مختلفة، من حيث الأصل. ويمكن تعريف «الأمة» (Nation)، بأنها: مجموعة من البشر... متحدة العرق واللغة والتاريخ والدين والعادات والإقليم. بينما يمكن تعريف «الشعب» بأنه: مجموعة من البشر، تحمل جنسية دولة ما معينة[1].

وبذلك، فإن شعب أي دولة، يمكن أن يكون مكونًا من أمة واحدة وحسب... أو من عدة أمم مختلفة.... (كشعب سويسرا والولايات المتحدة والهند وماليزيا). ويندر وجود دولة لها شعب، ينتمي كله إلى أمة واحدة فقط. إذ أن حركات الهجرة البشرية (بشقيها الهجرة إلى الخارج والهجرة إلى الداخل)، لم تسلم منها معظم بقاع العالم، منذ القدم، وحتى الآن. بل إن تقدم وسائل المواصلات والاتصالات، في الوقت الحاضر، صاحبه تصاعد في حركة الهجرة البشرية، المؤقتة والدائمة.

ومع ذلك، تعمل الدول كل ما من شأنه تحقيق «الانصهار الوطني» (National Integration)، فيما بين شعبها، بفئاته المختلفة، وتدعيمه إيجابيًا. أي تسعى لخلق تجانس وانصهار فيما بين أفراد وفئات شعبها، وصهرهم في بوتقة واحدة... عبر المساواة فيما بينهم في الحقوق والواجبات، وإلغاء كل ما من شأنه تجزئتهم، وتعدد ولاءاتهم. فـ «الطائفية» مثلا، داخل أي دولة تعتبر خطرًا بالغًا، يهدد وحدة الدولة، وعنصرًا من عناصر عدم الاستقرار الصريح والمبطن، والذي قد يعصف بكيان الدولة، فيمزقه... أو يضعف التماسك الشعبي، ويقوض «الوحدة الوطنية». فكلما كان شعب أي دولة منصهرًا ومتماسكًا ومتوحدًا، كلما ساهم ذلك في تدعيم قوة الدولة إيجابًا، والعكس صحيح[2].

* * *

(ثانيًا) ـ الإقليم:

المقصود بالإقليم (Territory) هنا هو كامل مساحة الأرض التي تتبع الدولة، ويقيم عليها ـ أو على بعضها أو معظمها ـ مواطنيها. وقانونًا وعرفًا، أصبح إقليم الدولة يشمل قطعة الأرض المحددة المعالم والحدود، التي يقطن فيها المواطنون... وتشمل كل ما يقع تحت تلك البقعة، دون تحديد لعمق معين. فالإقليم يتضمن اليابسة وما فوقها وكل ما تحتها، دون تحديد لأعماقها، ويشمل كذلك مساحات (إن وجدت) من الماء. كما يشمل «المجال الجوي»... وهو الفضاء الجوي

(1) C. Rodee et al.Introduction to Political Science, pp. 31-33.

(2) Lucian Pye (ed.) Communications and Political Development, (Princeton, N.J.: Princeton Univ. Press, 1972), P. 182F.

الذي يعلو كل أراضي وتوابع الدولة (في اليابسة والماء) دون تحديد علو معين. ولكن، يبدو أن المخترعات الحديثة، وبخاصة الأقمار الصناعية، والمراكب الفضائية قد جعلت الفضاء الأعلى (عمليًا) منطقة مشاعة بين دول العالم.[1]

وغالبًا ما يكون لكل دولة حدودًا سياسية محددة... توضح نطاق سيادتها وسيطرتها. أو بمعنى آخر، الإقليم التابع لها وحدوده من كل الجهات. ويتضح هذا عند النظر إلى خارطة العالم السياسية. ويتم تحديد الحدود (Bounderies) بالاستعانة ببعض المعالم الجغرافية، كالأنهار والبحار والجبال. كما قد تقام معالم اصطناعية. وفي بعض الحالات، تتخذ خطوط الطول والعرض... كنقاط، تحدد على أساسها حدود الدولة، بناء على اتفاقيات دولية معينة، سواء كانت موثقة أو عرفية.

وقد يكون الإقليم متصلاً في معظمه، وغير مجزأ، كإقليم تونس (مثلاً). وقد لا يكون متصلاً، كإقليم دولة الولايات المتحدة الأمريكية. حيث تفصل كندا بين ولاية «آلاسكا»، وبقية الولايات المتحدة الأمريكية. كما يفصل المحيط الهادي بين ولاية هاواي، وبقية الولايات التابعة لتلك الدولة، والتي تشكل (مجتمعة) إقليمها، المعترف به دوليًا.

وتمتد سيادة الدولة وملكيتها، لتشمل مياهها الإقليمية... أي الجزء من الماء التابع لإقليمها. والهدف من ذلك هو تأمين سلامة كامل إقليم الدولة. وقد جرى العرف على اعتبار أن المياه الإقليمية الساحلية تمتد لحوالي أثنى عشر ميلاً بحريًا، من شاطئ الدولة. وما عدا المياه الإقليمية، يعتبر «بحرًا عاليًا» (High Sea)، أي بحر.... يحق لكل دولة الاستفادة منه، وفق قواعد محددة، كالإبحار والصيد فيه، دون إضرار بالآخرين. ولكن هذه القاعدة ليست ثابتة ومستقرة. إذ أن هناك دولاً تأخذ بأقل أو أكثر من ذلك الامتداد.[2] ويحدد «القانون الدولي»، وهو القانون الذي ينظم العلاقات فيما بين دول العالم، مسائل الحدود في اليابسة والماء. وهناك قانون يختص بتنظيم استفادة الدول من الماء، وفق أسس محددة، ويسمى «قانون البحار» (وهو جزء من القانون الدولي).... وما زالت بعض قواعده المقترحة محل مناقشات ومفاوضات دولية مكثفة ومطولة.

* * *

(ثالثًا) ـ النظام السياسي / الحكومة:

ينكر بعض الكتاب أن تكون «الحكومة» وحدها، هي العنصر الرئيسي الثالث، من عناصر الدولة. ويقولون أن «النظام السياسي» ككل (وليس الحكومة فقط)، هو العنصر الثالث. ومعروف أن «النظام السياسي» يتكون من الحكومة، إضافة إلى المؤسسات السياسية الأخرى غير الرسمية، وخاصة: الأحزاب السياسية (إن وجدت) وجماعات الضغط، والرأي العام.

(١) د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، (القاهرة: دار النهضة العربية، د. ت)، ص ٢٩.

(٢) بعض الدول ترى أن ثلاثة أميال بحرية يجب أن تكون أقصى امتداد للمياه الإقليمية للدولة. ومن الدول من يعتبر هذا الحد هو خمسون ميلاً. وجدير بالذكر، أن الميل البحري الواحد يساوي ١٨٤٢مترًا.

والحكومة يمكن تعريفها ـ كما سنرى ـ بأنها: السلطة العليا العامة في المجتمع، بفروعها الثلاث: التشريع والتنفيذ والقضاء. أما النظام السياسي، فهو الحكومة وكل ما يرتبط بها من تنظيمات، تسهم بشكل أو بآخر، في صناعة القرارات... أو في ممارسة السلطة.

والحكومة ـ بذلك ـ تكون أهم المؤسسات السياسية، داخل الدولة... ولكنها ليست المؤسسة السياسية الوحيدة. لذلك، لا بد وأن نقول بأن العنصر الثالث (بعد الشعب والإقليم) من عناصر الدولة، هو الحكومة، وما يرتبط بها من تنظيمات، تساهم ـ بشكل أو بآخر ـ في صناعة القرار السياسي. أو أن ذلك العنصر هو «النظام السياسي» ككل، وبخاصة المؤسسة الحكومية. ولهذا، اعتبرنا أن العنصر الثالث هو «النظام السياسي/ الحكومة».

والسلطة الحكومية توجد لتنظيم مجتمع الدولة.... ومهمتها هي الإشراف على إقليم الدولة، وتسيير الأمور العامة لشعبها.... وتكتسب الحكومة صفة «الشرعية»، إذا أعترف لها بذلك الحق، سواء طوعًا واختيارًا، أو كرهًا وعنوة ولكن الأصل الآن هو أن يكون ذلك الأعتراف إختيارًا شعبيًا مؤكدًا. وكلما حظيت الحكومة بتأييد شعبها، كلما ساهم ذلك إيجابًا في استقرار الدولة السياسي، وتدعيم أمنها، والعكس صحيح. هذا، وسوف نتناول هذا العنصر (الحكومة) بالمزيد من التفاصيل في الفصل الثالث من هذا الجزء. لذا، نكتفي هنا بهذه الإشارة.

❊ ❊ ❊

(رابعًا) ـ الاستقلال (السيادة):

تتعدد تعريفات مفهوم «الاستقلال» (Independence)، والبعض يخلط بين مفهومي الاستقلال و«السيادة» (Sovergnity). وهناك من ينفي كون السيادة، بمعناها الفلسفي والشائع المعروف، كعنصر من عناصر الدولة.[1] والحقيقة الأكيدة، هي أن هناك ترابطًا وثيقًا جدًا بين مفهومي الاستقلال والسيادة. وربما يمكن حصر الاختلاف بينهما في كون مفهوم السيادة ذا بعد فلسفي أكبر وأشمل. كما أن من أهم خصائص السيادة، هي أنها مطلقة.... وهذه الخصيصة تتناقض مع واقع عالم اليوم، الذي يتميز بتداخل المصالح وترابطها، والاعتماد المتبادل. لذا، نرى استخدام لفظ «الاستقلال»، بدلاً من السيادة[2].

والاستقلال يعني عدم خضوع الدولة (ممثلة بحكومتها) مباشرة لإرادة أجنبية، وعدم تبعية تلك الحكومة لأي جهة، من خارج حدود إقليم الدولة. فالحكومة المستقلة تكون قادرة على وضع وتنفيذ سياساتها الداخلية، والخارجية، دون أن تفرض عليها هذه السياسات من الخارج. فلا توجد قيود على حرية الحكومة في اتخاذ مثل هذه القرارات، عدا ما تقتضيه قواعد القانون الدولي، والاتفاقيات والمعاهدات، والتي انضمت إليها الدولة، بمحض إرادتها ورغبتها.

(١) د. إبراهيم درويش، علم السياسة، ص ٢٠٠ ـ ٢١٢.

(2) Jack Plano et al. Dictionary of Political Analysis, pp. 265-66.

وبالتالي، فإن عنصر الاستقلال ينتفي إذا احتلت الدولة، وخضعت حكومتها لإرادة قوة أو دولة أجنبية. فالبلد الذي له حكومة تابعة لدولة ما (بانتداب أو احتلال أو حماية... أو نحوه)، لا يمكن اعتباره دولة، لافتقار حكومته إلى الاستقلال. وعندما يختفي عنصر واحد أو أكثر، من عناصر الدولة (المواطنين، الإقليم، الحكومة، الاستقلال) من بلد ما، فإن ذلك البلد لا يعتبر دولة.

وكما سوف نرى، يمكن الآن اعتبار قبول الدولة كعضو بهيئة الأمم المتحدة، كدليل على توفر «الاستقلال» لحكومتها، واكتمال عناصر الدولة الأربعة فيها، بشكل معترف به دوليًا. وإن البلد غير المستقلة لا تعتبر دولة، بموجب مقاييس العرف والقانون الدوليين الحاليين.

❊ ❊ ❊

وكما توضح بعض تعريفات الدولة، هناك من يغفل عنصر الاستقلال والسيادة. إذ يكفي لدى هؤلاء، توفر عناصر: الشعب والإقليم والنظام السياسي، حتى نكون بصدد دولة. ولكن عنصر الاستقلال يظل أساسيًا، كما وضحنا أعلاه. وهناك من يضيف إلى العناصر الأربعة المذكورة عنصري: «الثقافة أو الحضارة»، و«الاستمرارية السياسية»[1]. ولكن، نرى أن عنصر «الحضارة» مدرج ضمنًا مع عنصر «الشعب».... إذ لا يوجد شعب على وجه البسيطة دون «ثقافة وحضارة» معينة، أو يمكن تعيينها.

أما عنصر «الاستمرارية»، فهو مفترض ضمنًا، أيضًا. إذ أن أي شيء في هذه الحياة، لابد وأن تكون له «استمرارية».... حتى يوجد. وعندما يختفي، يفقد تلك الاستمرارية. إن مجرد اكتمال وتوفر العناصر الأربعة (الإقليم، الشعب، النظام السياسي، الاستقلال) في شيء، يجعلنا نسميه «دولة». كما أن مجرد وجود قطار (بعناصره المعروفة)، يقود إلى تسميته بالتسمية التي يعرف بها (القطار). ومتى تحطم ـ مثلاً ـ يكون قد إنتهى، كقطار، حتى إن حدث ذلك التحطم بعد دقائق، من الكينونة الأولى. إن «الاستمرارية»، عنصر ضروري لكل شيء (تقريبًا)، حتى يوجد. ولكننا هنا نتحدث عن عناصر الدولة الرئيسية (الأهم) فقط. ولا شك أن الدولة تتكون من عناصر عديدة ـ ربما يصعب حصرها. ولكن، الإقليم والشعب والنظام السياسي والاستقلال هي فقط العناصر الرئيسية.

❊ ❊ ❊

(١) د. بكري العمري ود. وحيد حمزة هاشم، النظام السياسي السعودي، (جدة: مكتبة مصباح، ١٩٨٩م)، ص ٧٢ ـ ٧٦.

المبحث الثاني
أصل الدولة ومبررها

كيف نشأت الدولة؟ المقصود بهذا السؤال، هو: كيف تطورت الدولة، ووصلت إلى ما وصلت إليه..؟! ما هي نقطة الابتداء التي انطلقت منها؟! كما يقصد بـ «اصل» الدولة «مبرر» وجود الدولة، وسبب قيامها.... وتعليل نشأتها، وخاصة بعنصرها الهام الحكومة.

إن التمعن في ما يعرف بتطور الدولة «التاريخي»، يوضح بأن الدولة - سواء بمفهومها القديم، أو الحديث - لم توجد فجأة... فقد وجد الإنسان على البسيطة... فردًا وأسرًا، في البدء الأول... وجماعة، عقب ذلك مباشرة، انتشرت هنا وهناك... مكونة عشائر، فقبائل.... وبذلك، يمكن القول أن «القبيلة» (Tribe) أو «الدولة القبلية» بمكوناتها وتنظيمها التقليدي المعروف، هي أول صور الدولة أو أكثرها بدائية.

ثم بدأت الدولة تتخذ بعد ذلك صورًا متطورة مختلفة... إلى أن وصلت إلى وضع الدولة «القومية» الحالي. حيث يرى بعض التاريخيين أن «الدولة» قد مرت في تطورها التاريخي بست مراحل متتالية، هي كالتالي: [1]

١ - مرحلة الدولة القبلية: وبدأت منذ الأزل، واستمرت هي السائدة، حتى سنة ٣٠٠٠ق. م تقريبًا، ثم:.

٢ - مرحلة دولة (نموذج دولة) الإمبراطورية الشرقية القديمة: حيث سادت عدة إمبراطوريات في الشرق: وبدأت منذ حوالي سنة ٣٠٠٠ق. م، واستمرت هي السائدة حتى سنة ١٠٠٠ق.م، تقريبًا، ثم:

٣ - مرحلة دولة المدينة: حيث كان نموذج الدولة الصغيرة جدًا (المدينة) هو السائد عالميًا. وبدأت منذ سنة ١٠٠٠ق.م تقريبًا، واستمرت هي السائدة حتى حوالي سنة ٣٠٠ق.م. ثم:

٤ - مرحلة الإمبراطورية الرومانية: وبدأت منذ سنة ٣٠٠ق.م (تقريبًا)، واستمرت هي السائدة حتى سنة ٥٠٠ ميلادية، ثم:

٥ - مرحلة الدولة الإقطاعية: وبدأت منذ سنة ٥٠٠م (تقريبًا)، واستمرت هي السائدة حتى سنة ١٨٠٠م - تقريبًا. ثم:

٦ - مرحلة الدولة القومية: وبدأت منذ سنة ١٨٠٠م (تقريبًا)، ومازالت قائمة حتى الآن.

---

(١) ريموند كيتيل، العلوم السياسية، الجزء الأول. أنظر:.
د. صدقه يحيى فاضل، الفكر السياسي الغربي، الكتاب الأول، ص ٣٥ - ٣٧.

أي أننا الآن في عصر الدولة القومية. وهذا لا يعني عدم وجود النماذج (الأطوار) الأخرى، عبر كل مراحل التاريخ والعصور. ففي العصور الوسطى (مثلاً) وجدت الدولة الإسلامية، كإمبراطورية كبيرة موحدة، في الوقت الذي كان فيه نموذج الدولة «الإقطاعية» هو السائد في أوروبا.

❊ ❊ ❊

وكما ذكرنا، فإن الحديث عن «أصل» الدولة يعني ـ بخاصة ـ أصل وجود السلطة (الحكومة).... وليس اصل وجود الشعب أو الإقليم (أو حتى السيادة). فهذه العناصر، لا تثير إلا جدلاً محدودًا ـ قياسًا بما يثيره عنصر «الحكومة». [1] وليس هناك تفسير علمي، لأصل نشأة «السلطة الحكومية» (الدولة). وإنما توجد عدة تفسيرات (أو افتراضات) تقليدية، نوجز أهمها فيما يلي: [2]

(أولاً): التفسير الديني (الثيوقراطي):

تفترض هذه الفكرة أن أصل الدولة يعود إلى الخالق جل شأنه، فهو موجد كل شيء... بما في ذلك الدولة. فالخالق، جل وعلا، أراد وجود الدول، وأصطفى لكل منها حكامًا، يحملون أمانة إدارتها وسياسها. وقد ساد هذا الافتراض في العصور القديمة والوسطى، وترتب على الأخذ به ـ في البدء ـ التسليم بأن الحكام (الملوك)، مخولين من قبل الإله، للحكم. بل وذهب بعض الحكام إلى اعتبار أنفسهم آلهة. ويترتب على ذلك، أن معارضتهم لا تجوز، وطاعتهم تعتبر واجبًا مقدسًا.

ثم بعد ذلك، أخذ هذا الافتراض يتخذ فكرة «الحق الإلهي غير المباشر».... ويعني هذا أن الخالق لم يصنع السلطة مباشرة، ولم يسخر (للأبد) حاكمًا بعينه عليها، وإنما تدخل ـ بشكل غير مباشر ـ في إقامتها، بأن وجه الأحداث والأمور وجهه معينة.... نتج عنها تولي حكام معينين، زمام الأمور وقيام السلطة.... فالدولة ـ في هذه الحالة ـ تكون مخلوقًا.. من مخلوقات الله ... صنعها عبر الناس، ومن خلالهم. وإذا تغير الحكام، يكون الله قد أراد ذلك.... حيث يكون قد اصطفى آخرين، للقيام بمهمة إدارة الدولة وحكمها...

ويترتب على هذا التفسير (بشقيه: التدخل الإلهي المباشر وغير المباشر) تقديس الدولة، وتقديس حكامها... وعدم مشروعية الخروج عليها، كما نوهنا. وقد حاولت الكنيسة في الغرب في العصور الوسطى، ترويج هذه الفكرة... في الدول التي خضع حكامها للكنيسة، حتى تمنع إزاحة أتباعها من الحكام، من سدة الحكم، في تلك الدول، ولكي تضمن بعض السيطرة على أولئك الحكام.

ومعروف، أن كل الأديان السماوية لم تقل بهذا التفسير. وإنما قال به بعض أتباع الدين المسيحي خاصة، في العصور القديمة والوسطى، لأسباب ذكرنا أهمها. وبذلك، نرى أن التفسير

(١) د. درويش، علم السياسة، ص ١٨٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٦ ـ ١٧٨، وكذلك: ـ د. غالي ود. عيسى، المدخل في علم السياسة، ص ١٥٣ ـ ١٦٣. د. إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣م)، ص ١٥٩ ـ ١٧٩. وغيرهم.

الديني هو إفتراض غيبي... مبني على مسلمة أو مقدمة، افتراضية، غير قابلة للبحث العلمي الموضوعي. أي أن تحديد مدى صحة تلك المقدمة هو أمر غير ممكن عمليًا. ونحن المسلمون، نؤمن بأن الله سبحانه وتعالى، هو خالق كل شيء، ومدبر كل أمر. قال جل جلاله: ﴿**ألا له الخلق والأمر، تبارك الله رب العالمين**﴾ [1] . ومعروف أن الدين الإسلامي الحنيف ينكر تقديس أي شخص، ويحرم إعطاء أي إنسان امتيازًا وراثيًا. كما يعطي المسلمين الحق كاملاً لاختيار حكامهم، ممن ترضى غالبية المسلمين دينهم وأمانتهم. كما نشير إلى أن هذا التفسير لم يعد مقبولاً. فمعظم شعوب العالم الآن، تؤمن بأن الله هو خالق كل شيء ومدبره، ولكنها تحتفظ بحقها في إقامة ما ترتضيه فعلاً من حكومات.

(ثانيًا): ضرورة إشباع الحاجات:

وتفترض هذه الفكرة أن سبب قيام الدولة هو أن: الإنسان لا يستطيع العيش بمفرده وحيدًا... لأنه يحتاج إلى حاجات (مادية ومعنوية)، كثيرة ومتعددة، لا يمكن إشباعها، إلا بالعيش في جماعة. لذلك، يميل الإنسان، بطبعه، لتكوين الجماعة، حتى يستطيع إشباع حاجاته، وتحقيق رغباته الطبيعية، والمعنوية. وعندما تتكون الجماعة، لابد من تنظيمها... حتى لا تصبح الحياة عبارة عن فوضى. فالحاجة، إذًا، لتكوين الجماعة، وضرورة تنظيمها، أديا إلى نشوء الدولة، ممثلة في السلطة السياسية، التي تحكمها وتديرها وتنظم أمورها.

ويمكن اعتبار المفكر الإغريقي أفلاطون كأول قائل بهذه الفكرة. إذ يرد أصل الدولة إلى حاجة الإنسان للتعاون مع الآخرين، والعيش معهم، على أسس وقواعد تكفل تحقيق السعادة والخير للفرد وللجماعة. ومما يوجه إلى هذه الفكرة، من انتقادات، ذلك الرأي الذي يقول بأن تبرير قيام الدولة على أساسها، لا يجب أن يكون مطلقًا. لأن الجماعة تشبع جزءًا فقط من احتياجات الإنسان. وحتى عندما تتحول الجماعة إلى دولة لا يمكن للدولة أن تشبع كل حاجات الإنسان، وإنما تفي بجزء منها فقط[2] .

والواقع، أن رد اصل نشأة الدولة إلى فكرة ضرورة إشباع الحاجات، لا يصح أن يكون مبررًا وحيدًا............. يرد أصل الدولة إليه. لأن الدولة، ممثلة بحكومتها، لا يمكن أن تشبع كل حاجات الفرد المادية والمعنوية. ولكن، الصحيح أن الفرد لا يمكن أن يعيش إلا في جماعة.... حتى يستطيع الحصول على معظم احتياجاته.... وأن الجماعة الكبرى لا يمكن أن تفي بأهم الأغراض من تكوينها، إلا إذا نظمت في شكل دولة، وقامت فيها سلطة، تدير شؤونها، بما يحقق أكبر قدر

(١) سورة الأعراف، الآية ٥٤.

(٢) د. درويش، علم السياسة، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

ممكن من الخير والسعادة، لأهلها. فأيًا كان أصل الدولة، ومبرر وجودها، فإن الدولة تعتبر «جماعة»... يحتاجها البشر... وتلك الجماعة تحتاج إلى تنظيم (حكومة)، حتى يتحقق الغرض (الخير) من وجودها.

❊ ❊ ❊

(ثالثًا): افتراض التطور العائلي:

يقول أصحاب هذا التفسير بأن أصل الدولة يمكن إرجاعه إلى الفرد، الذي تحول إلى عائلة، تحولت بدورها إلى عشيرة، فقبيلة، فمدينة... فدولة. إن الدولة - وفقًا لهذا التفسير - هي ثمرة لتطور... بدأ بالفرد... لينتهي بقيام الجماعة المنظمة، المتجسدة في الدولة. وقد كان المفكر الإغريقي القديم أرسطو أول مبلور لهذه الفكرة... والتي ما تزال افتراضًا مقبولاً... وإن كان لا يوجد ما يؤكد رد أصل الدولة إليه فقط.

(رابعًا): افتراض القوة:

هذا الافتراض يرجع اصل الدولة إلى: سيطرة القوي على الضعيف..... فأساس قيام الدولة هو سيطرة شخص أو جماعة ما، على الآخرين، نتيجة لكون المسيطرين أقوى ماديًا[1] . فبسبب تغلب الأقوياء على الأضعف منهم، يسيطر الأقوياء، ويفرضون سلطانهم على غيرهم... فينشئون الدولة، التي تبقى ما بقيت سيطرة الأقوياء. فإن أتى من هو أقوى، وسيطر، يكون الحكم للأقوى، وهكذا. ويلاحظ، أن المقصود بـ«القوة» هنا، هو القوة المادية وحدها. كما يربط معتقدو هذا التفسير، بين القوة والتطور العائلي.... فالأسرة أو الأسر الأقوى، تسيطر على الأسر الأضعف... فتكون العشيرة، فالقبيلة، فالمدينة، فالدولة.

ويمكن اعتبار المفكر العربي المسلم ابن خلدون، من مؤيدي هذه الفكرة. ولكن ابن خلدون، يعتبر أن «القوة» تتكون من عنصرين، هما القوة المادية والمعنوية. ولم يقل هذا بصراحة، وإنما رد أصل نشأة الدولة إلى ما أسماه بـ «العصبية»..... والتي تعني - في رأيه - القوة والنفوذ - كما سبق أن وضحنا[2] . والواقع، أن فكرة القوة، لم تعد مقبولة.... كمبرر لنشوء الدول. فلم يعد بالإمكان قيام غالب بالقوة بفرض سيطرته على المغلوبين، وإن ظلت القوة (بشقيها) عنصرًا من عناصر النفوذ السياسي والاجتماعي.

❊ ❊ ❊

(١) د. محمد علي العويني، أصول العلوم السياسية، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨١م)، ص ٢٣ - ٢٤.

(٢) راجع ص ٦٧ - ٧٠ من هذا الكتاب، الفصل الثالث - الجزء الأول.

(خامسًا): افتراض العقد الاجتماعي:

لعل أكثر تفسيرات أصل الدولة انتشارًا، في الوقت الراهن هي فكرة العقد الاجتماعي... فأنصار هذا الافتراض يردون قيام الدولة إلى «عقد»، تم بين الناس والحكومة، لحكم وإدارة المجتمع، وفق شروط ومبادئ محددة. ويسري العقد على كل حكومة، تتعاقب على حكم المجتمع. إن فكرة «العقد الاجتماعي» (Social Contract) ، كأصل لقيام الدولة، وما يجب أن تكون عليه حياتها السياسية، بصفة عامة، وحكومتها بصفة خاصة، هي فكرة قديمة. ولكنها تبلورت في العصور الحديثة، على يد كل من توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو. ويختلف تكييف كل من هؤلاء لفكرة «العقد»...

ولكن، وبصفة عامة، يقوم هذا التفسير على افتراض أن هناك حالتان.... حالة عدم وجود الدولة (الحكومة)، وتوصف بأنها «حالة الطبيعة»، وهي حالة (اللا دولة).... حيث لا توجد جهة، متفق عليها، تملك حق فرض النظام وتطبيق القانون وإدارة دفة المجتمع. ولحاجة الناس إلى تنظيم مجتمعهم، ومنع سيادة الفوضى فيه، فقد ينتقلون من حالة الطبيعة إلى حالة «الدولة».... عبر «عقد»، يبرم بين الناس، والحكومة... حيث تتولى الحكومة السلطة في المجتمع.... ويخضع الناس لها، وفق شروط ومبادئ، تحدد في العقد، وتوضح التزامات طرفيه - الناس والهيئة الحاكمة. فـ «الدولة»، إذًا، ووفق هذا الافتراض - تظهر حال إتمام إبرام العقد.... وتختفي إذا اختفى[1] .

وقد وجهت إلى هذه الفكرة (التصورية) العديد من الانتقادات..... منها قابليتها - أي هذه الفكرة - لتبرير الاستبداد (كما فعل هوبز بها)، وقابليتها كأساس لتبرير الديمقراطية - كما فعل بها لوك وروسو وغيرهما. وكذلك افتراض هذه الفكرة وجود حالة طبيعة، وعقد... وهو ما لم يقم أساس ملموس على تواجده المادي ولكن إفتراض «العقد الاجتماعي» لم يكن سوى تصور ذهني لأصل وجود الدولة، على أي حال.

❊ ❊ ❊

هذا، وهناك من يرد اصل الدولة إلى طبيعة الإنسان (افتراض التطور الطبيعي). ويقول أنصار ذلك التفسير إن الدولة نشأت كشئ طبيعي، لظهور الإنسان على الأرض. فالإنسان كائن اجتماعي - سياسي. ونتيجة لهذه الطبيعة الإنسانية نشأت الدولة.... بعد تطورات متلاحقة، ساهمت في تجميع الناس، وفرض الترابط والتعاون بينهم. ومع ذلك، فإن كل التفسيرات تظل مجرد «افتراضات»... لم ترق بعد إلى درجة النظريات، لعدم وجود ما يسندها من الأدلة الملموسة.

(1) Rodde et al. Introduction to Political Science, pp. 25-27.

والواقع أنه لا يوجد (كما قلنا) افتراض يمكن الركون إليه وحده، لتفسير وشرح نشأة الدولة وأصلها. كما يظل افتراض العقد الاجتماعي مجرد تصور عام، لأصل الدولة، وأساس وجودها - كما يعتقد في الغرب[1] . وربما يمكننا القول، أن أصل الدولة يمكن إرجاعه - بصفة أساسية - إلى كل الافتراضات (أو العوامل) المذكورة هنا. وتبقى مشيئة الله فوق كل تدبير وإرادة.

وهناك من يرى أن يتم تحديد أصل كل دولة على حدة، باتباع مدخل «دراسة الحالة».... بدلاً من إتباع منهج بحث عام، يهدف إلى التعميم. وهذا يعني أن معرفة أصل دولة ما معينه، تتم بدراسة تطورها وتاريخها الحضاري، وخاصة بجانبيه الاجتماعي والسياسي[2] . ومعروف أن «التعميم»، يمكن توضيحه وتحديده واعتماده، إذا أثبتت الدراسة العلمية تواجده - سواء عبر مدخل دراسة الحالة أو غيره.

❊ ❊ ❊

وعلى ضوء قواعد القانون الدولي الحالي، لا تظهر الدولة - أي دولة - ولا يعترف لها بـ «الدولية» (Statehood)، إلا إذا توفرت فيها عناصر الدولة الأربعة، المذكورة آنفًا، ومجتمعة، واعترفت بها دول العالم القائمة - أو معظمها - وخاصة الاعتراف بسيادتها واستقلالها، وعدم تبعيتها (القانونية) لدولة، أو دول أخرى.

ويمكن أن تظهر الدولة الآن، نتيجة حركة انفصالية، عن غيرها من الدول، أو نتيجة اتحادها مع غيرها، مما كان جزءًا أو كلاً من دولة، أو دول معينة. مثال ذلك، نشأة جمهورية بنجلاديش عام ١٩٧١م، بعد انفصالها عن دولة باكستان، وقيام الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠م، بعد اتحاد الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي)، وجمهورية اليمن الديمقراطية الاشتراكية (اليمن الجنوبي). ويمكن الآن اعتبار قبول الدولة - أي دولة - كعضو بهيئة الأمم المتحدة، الأساس لقيامها فعلاً، كـ «دولة». فمن أهم شروط العضوية بالأمم المتحدة أن يكون العضو «دولة مستقلة».

❊ ❊ ❊

(١) المرجع السابق، ص ٢٦.

(٢) د. إبراهيم درويش، علم السياسة، ص ١٧٧.

المبحث الثالث
أشكال الدول

لا تخلو معظم كتب المقدمة العربية في علم السياسة من مناقشة لما يشار إليه بـ «أنواع» أو «أشكال» الدول.. ويقصد، بذلك، في الغالب، أنواع الدول بناء على «مدى تعدد مراكز صنع القرار السياسي في الدولة». ورغم خلط البعض بين مفهومي الدولة والحكومة، إلا أن الحديث عن أنواع «الدول»، يختلف بالطبع، عن الحديث عن أنواع «الحكومات». فالدول شيء، والحكومات شيء آخر.

والتطرق إلى «أنواع» أي ظاهرة سياسية، أو مفهوم سياسي معين، يعني تقسيم تلك الظاهرة إلى أنواع معينة، بناء على معيار (أساس) أو معايير معينة. ونتيجة أي تصنيف تعتمد على المعيار المتخذ أساسًا... لعملية التصنيف. إن التصنيف يعني وضع الأشياء المتشابهة في وعاء واحد. أي تقسيم الشيء إلى مجموعات... بحيث تضم كل مجموعة أكثر الأشياء تشابهًا فيما بينها. فتصنيف الدول (مثلاً) غرضه تفنيد «أنواع» الدول، في مجموعات... بحيث تضم كل مجموعة أو نوع، دولاً متماثلة - تقريبًا، في موضوع المعيار الذي يقوم عليه التصنيف. وذلك يساعد على فهم الدول... لأن فهم الشيء يمكن أن يسهل عندما يتم تصنيف مكونات ذلك الشيء، إلى أنواع محددة معينة، ويكون لكل نوع خصائصه ومميزاته.

فلو اتخذنا (مثلاً) المساحة، كمعيار لتقسيم الدول، نجد أن الدول يمكن أن تقسم إلى دول كبيرة المساحة، ودول متوسطة، ودول صغيرة....إلخ، ولو كان المعيار هو عدد سكان الدولة فسيكون هناك دول كثيرة السكان، ودول متوسطة الكثافة السكانية، ودول قليلة السكان.....إلخ. ولعل أكثر وأهم المعايير المستخدمة لتقسيم الدول في عالم اليوم، هو معيار: «مدى تعدد مراكز صنع القرار في الدولة» - كما ذكرنا - أو بكلمات أخرى، معيار «وحدة السيادة أو تجزئتها»[1] . وبناء على هذا المعيار، تقسم دول العالم حاليًا إلى نوعين، هما: الدولة الموحدة والدولة المركبة، التي تتمثل الآن في الاتحاد الفيدرالي فقط، كما سوف نرى.

❊ ❊ ❊

(١) المرجع السابق، ص ٢٤٣.

إن ظاهرة الانصهار الدولي (بمعناها المعاصر) ترتبط في وجودها بوجود الدول القومية[١]. حيث وجدت تلك الظاهرة منذ أن وجدت الدول القومية (تقريبًا) بشكل واضح، منذ حوالي مائتي عام. فلو عدنا إلى الوراء... لتلك الفترة، لوجدنا أن معظم محاولات الانصهار الدولي (أو الاتحاد فيما بين الدول) «السلمية» قد اتخذت شكلاً معينًا، مما يسمى الآن (في الأوساط العلمية السياسية) بـ «أشكال الدولة».

فقد انعكس وجود تياري الانفصال والاتحاد، منذ ظهور القومية، على شكل الدولة، في الفترتين الحديثة والمعاصرة. وتبعًا لذلك، فإن معظم كتاب السياسة، عندما يتحدثون عن «شكل الدولة» (أي تركيبتها السياسية والإدارية... أو عدد الوحدات السياسية، التي تتكون منها، ومدى مسؤولية وسلطة (حقوق وواجبات) كل من هذه الوحدات، داخل الكيان الواحد)[٢]، فإنهم يقسمون الدول إلى قسمين رئيسيين، هما:

أ ـ الدولة البسيطة أو الموحدة (Unitary): ويمكن تعريفها بأنها: الدولة المفردة (ذات الهوية الواحدة) والتي يتوحد فيها مركز السلطة ولا يتعدد[٣].

ب ـ الدولة المركبة أو الاتحادية: ويمكن تعريفها بأنها الدولة المكونة من عدة دويلات (أو ولايات)، أو حتى دول مستقلة أو مستقلة ذاتيًا فقط، مرتبطة (بدرجة أو بأخرى) بهيئة مركزية مشتركة، تنظم وتشرف على بعض أمورها. أو تعني في مدلولها الأوسع: «ظاهرة تحرك الجماعات الإنسانية المتميزة (دول أو دويلات) نحو التجمع (الاتحاد) بحركة تقدم، تؤدي إلى التوفيق بين اتجاهين متناقضين (التياران: الانفصالي والاتحادي)، بين الحرص على ذاتيتها (التيار الانفصالي) من ناحية، وبين السعي إلى تنظيم جماعي يضمها (التيار الاتحادي)[٤].

---

(١) للإلمام بأهم ملامح هذه الظاهرة، أنظر (مثلاً): د. صدقة يحيى فاضل، النظرية العامة للإنصهار الدولي، مجلة العلوم الإدارية ـ جامعة الملك سعود، (الرياض)، (م١)، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م، ص ٢٧ ـ ٦١.

(٢) عندما نتحدث عن شكل الدولة، فإننا نتحدث عن النظم الوحدوية والاتحادية، التي يمكن للدولة أن تأخذ أحدها. وهناك من كتاب علم السياسة، من يسحب شكل الدولة، على أساس نوع الحكومة فيها. أنظر (على سبيل المثال): د. محمد فايز أسعيد، قضايا علم السياسة، (بيروت: دار الطليعة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م)، ص ٦٢ ـ ٧٨. حيث يرى الدكتور أسعيد، أن شكل الدولة يمكن أن يعني أيضًا، شكل حكومتها، أي ما إذا كانت دولة ملكية أو أرستقراطية أو ديمقراطية...إلخ. ونرى أن ذلك يمثل خلطًا بين مفهومي الحكومة والدولة. وهو خلط لا يصح ـ كما ذكرنا.

(٣) أنظر: يحيى أحمد الكعكي، مقدمة في علم السياسة، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٣م) ص ١١٥ ـ ١١٦. وعدم التعدد ـ في رأينا ـ لا يعني (بالضرورة) تركزًا تامًا للسلطة في عاصمة الدولة (سلطة مركزية مطلقة). حيث أن وجود سلطة مركزية واحدة تبت في الأمور الرئيسية، لكل الدولة، لا يعني عدم إمكانية وجود حكومات محلية، يوكل إليها عدد معين من الأمور الخاصة بكل مقاطعه، على أن ترجع في أمور رئيسية معينة إلى السلطة المركزية، بعاصمة الدولة الموحدة. أي أن المركزية واللامركزية الإدارية، يمكن أن توجد في أي دولة، وبصرف النظر عن شكلها، أو نوعها.

(٤) المرجع السابق، ص ١٣٣، مع ملاحظة أن الأقواس الكبيرة هي للكاتب. راجع أيضًا:
Rodee et al. Introduction to Political Science, P. 51052.

ومعظم دول العالم الآن هي دول بسيطة (أو موحدة). ومن الأمثلة على هذا النوع، من أشكال الدول، كل من: فرنسا، مصر، السعودية، اليابان، العراق، الصين...إلخ. ولكن هناك عددًا كبيرًا نسبيًا من أهم الدول الحالية هو عبارة عن دول مركبة أو اتحادية. وإذا أخذنا الشكل الفيدرالي فقط من الدولة المركبة، نجد أن دول العالم الفيدرالية الحالية تضم حوالي نصف سكان العالم، وتشمل مساحة تقدر بحوالي ثلثي مساحة العالم[١]. والأمثلة البارزة للدول الفيدرالية الآن كل من: الولايات المتحدة، كندا، البرازيل، المكسيك، ألمانيا، سويسرا، النمسا، روسيا الاتحادية، الهند، ماليزيا، استراليا، نيجيريا. ولعل ذلك يوضح أهمية الشكل الفيدرالي الآن.

والعلاقة السياسية داخل الدولة البسيطة... ونقصد التفاعل بين البيئة والنظام السياسي المركزي، وكذلك وضع كل من أطراف السياسة، تخضع لعوامل وأسس عامة معروفة. كما أن العلاقة السياسية (بالمعنى المذكور هنا) داخل الدولة المركبة، تأخذ ـ بصفة عامة ـ نفس الطابع الذي تتخذه في الدولة البسيطة، ولكن مع وجود أكثر من مركز واحد لصنع القرارات، ذات التأثير الملموس على المجتمع. وفي كل الحالات، نجد أن العامل المنظم للعلاقة السياسية في الدولة المركبة هو الدستور العام المشترك، أو المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها فيما بين الأطراف المعنية، كما هو الحال في الأشكال المنقرضة.

وعندما نتحدث عن العلاقة السياسية هذه في الدول المركبة، فإنما نعني الوضع السياسي لذلك النوع من أشكال الدول. وهذا يعني التطرق إلى خصائصه السياسية، وما يترتب على قيامه من نتائج. ونجد عند التحدث عن الدولة المركبة (بهذا المعنى)، أن هناك أنواع مختلفة للدولة المركبة... لكل شكل خصائصه المميزة وطبيعته، وأنه وإن كان التعريف العام الذي أوردناه للدولة المركبة ينطبق (بصفة عامة) على كل الأنواع من الدولة المركبة، إلا أن كل نوع تتمخض عنه نتائج مختلفة، تبعًا لاختلاف خصائصه وطبيعته، عن غيره من بقية الأنواع.

ويجب أن نذكر أن قيام أي نوع من «الدول» المركبة (عدا الاتحادين الحقيقي والفيدرالي) لا يعني ـ فعلاً ـ قيام دولة جديدة واحدة ـ بالنسبة إلى القوانين والأعراف الدولية الحديثة. حيث تحتفظ كل دولة عضو في الاتحادين الشخصي والكونفدرالي ـ كما سوف نرى ـ بكامل سيادتها واستقلالها، ويصبح الرابط الأساسي فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الشخصي والاتحاد الكونفدرالي هو وجود هيئة مشتركة ـ غالبًا ماتحمل مسمًا عامًا مشتركًا ـ تحاول التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في مسائل عامة مشتركة، تهم الأعضاء مجتمعين. فغالبًا ما يتمثل ذلك

---

(١) أنظر:
William Riker, Federalism : Origin, Operation, and Significance, (Boston :Little, Brown, 1964), Ch. 1.

الرابط في التنسيق غير الإلزامي (إلا في حالات الإجماع). وبذلك، فإن إطلاق لفظ «دولة» على مجموع أعضاء كل من الإتحادين الكونفدرالي والشخصي أمر لا يصح، باعتبار التعريف المتفق عليه الآن للدولة[1]. وإنما كان ذلك اللفظ يطلق من قبيل المجاز، لا أكثر. واستخدامنا كلمة «دولة» في الإشارة إلى الإتحادين الشخصي والكونفدرالي، لا يتعدى ذلك، كما سنوضح بعد قليل.

ويمكن القول، أن عهد التوسع والفتوحات العسكرية... أي قيام دولة ما، أو زعيم ما بتوسيع رقعة بلاده، أو دولته، باستخدام القوة، قد انحسر (بشكل يكاد أن يكون تامًا)، منذ بداية القرن العشرين. تقريبا. حيث أن مثل ذلك التوسع، لم يعد مشروعًا وممكنًا في معظم الحالات. حتى عند حصوله، فغالبًا ما يكون مؤقتًا، وينجلي عاجلاً أو آجلا، تحت ضغوط دولية ومحلية وشعبية استقلالية (قومية).

ولسنا هنا بصدد شرح أسباب انحسار ذلك الأسلوب (التوسعي)، الذي عرفته البشرية، منذ أن وجدت، وكان. حتى عهد قريب. أسلوبًا رئيسيًا، يحكم العلاقات فيما بين الدول والشعوب. ما نريد التأكيد عليه هو أن الدول الراغبة في التقارب والتكامل وتكوين وحدات أكبر، (من وحدات أصغر)، لم يكن أمامها. منذ بداية القرن العشرين وبصفة رئيسية. سوى طريق «الانصهار» الدولي، بأشكاله المتعددة، ومنها أسلوب «الدولة المركبة».

***

نعود إلى أنواع الدولة المركبة، حيث نجد أن معظم علماء السياسة المعاصرين قد اتفقوا على وجود أربعة أنواع من «الدولة» المركبة، سنوجزها فيما يلي. كما حددوا تعريف ومفهوم كل نوع من هذه الأنواع الأربعة، مثلها مثل معظم المفاهيم الرئيسية في دراسة السياسة المعاصرة. حتى أصبحت هناك «قواميس» سياسية، تحوي (بصفة رئيسية) المفاهيم الأساسية في العلوم السياسية. وذلك مما يسهل على الباحث مشاق كثيرة، ويعطي معنًا علميًا متفق عليه (تقريبًا) لشتى المصطلحات، الأمر الذي تهفو دائماً إليه الدراسات السياسية. ونحاول فيما يلي إيجاز ماهية كل نوع من أنواع الدولة المركبة، والتعرف على خصائصه وطبيعته ونتائجه.

(أ) الاتحاد الشخصي

وهو عبارة عن اجتماع دولتين تحت رئاسة صاحب عرش واحد، مع احتفاظ كل دولة باستقلالها داخليًا وخارجيًا، وبقاءها كدولة[2]. حيث يترتب على قيامه النتائج الرئيسية التالية:

---

(1) راجع ص ٨٠ ـ ٩١.

(2) يمكن أن يعرف أيضًا على أساس أنه: اجتماع دولتين أو اكثر في ظل رئيس دولة واحد. فالغالب أن هذا النوع (المندثر الآن) من الدول المركبة، يقوم بين دولتين مستقلتين ملكيتين تصبحان تابعتين لرئيس (ملك) واحد، نتيجة أيلولة العرش في الدولتين إلى ذلك الملك. أو نتيجة الضم بالقوة، ثم تبرير ذلك بقيام اتحاد شخصي. غير أن هناك حالة مختلفة للاتحاد الشخصي، إذا تمت بين جمهوريات، وفي ظل رئيس واحد. فقد انتخب الرئيس بوليفار رئيسًا لجمهورية كولمبيا بين سنتي ١٨١٩ ـ ١٨٢٠، ولبوليفيا بين سنة ١٨٢٣م وسنة ١٩٢٦م. أنظر: د. بطرس غالي ود. محمود عيسى، المدخل في علم السياسة، ص ١٨٨.

(١) احتفاظ كل من الدولتين بسيادتها، وبقاءها (في مواجهة الآخرين ومواجهة بعضهما أيضًا) كدولة[1]. وهذا أهم ما يبرر عدم اعتبار «الاتحاد الشخصي» دولة قائمة بذاتها....

(٢) لا تلتزم الدولتين بما تعقده الأخرى (منفردة) من معاهدات واتفاقات دولية، وتتحمل كل دولة منهما المسؤليه الدولية منفردة.

(٣) يظل لكل دولة دستورها السياسي الخاص بها.

(٤) يحتفظ مواطنوا الدولتين بجنسيتيهما.

(٥) لا توجد فيه هيئة مشتركة عليا، لتصريف أمور رئيسية مشتركة، لانفراد كل دولة بتسيير شؤونها واتخاذ السياسات التي تريدها، وإن اختلفت عن سياسات الدولة الأخرى.

ويعتبر الاتحاد الشخصي أضعف الروابط الاتحادية، وأقلها دوامًا. إذ يكون الرابط الرئيسي بين الدول أعضاءه هو وجود رئيس مشترك للدولة، لا يزاول إلا مهام شرفية. بصفة رئيسية. وبالتالي، فإن بقاء «الاتحاد» غالبًا ما يعتمد على استمرار وبقاء الملك المشترك. وغالبًا ما ينحل عقد هذا الاتحاد بوفاة الملك المشترك، أو استخدام القوة لتغيير الوضع. ولكن هناك حالات كثيرة ظهر فيها أن الاتحاد الشخصي كان مقدمة لقيام روابط اتحادية أقوى بين الدول الأعضاء فيه.

وقد كان الاتحاد الإيطالي ـ الألباني، الذي فرض على ألبانيا، بعد أن احتلت قوات موسوليني الفاشية الإيطالية ألبانيا، في ٧ أبريل سنة ١٩٣٩م،[2] آخر أمثلة الاتحاد الشخصي في العالم. وقد انفصم ذلك الاتحاد بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، وقيام الثورة الألبانية (في سبتمبر سنة ١٩٤٣م)، التي أعلنت إلغاء ذلك الاتحاد وإلغاء الملكية، وإعلان قيام الجمهورية الألبانية، التي مازالت قائمة حتى الآن[3].

---

(١) ويترتب على ذلك أن الحرب التي تقع بين دولتين أعضاء في اتحاد شخصي تعتبر حربًا دوليًا، وليست حربًا أهلية داخلية. وقس على ذلك كل الخلافات البينية.

(٢) كانت ألبانيا مملكة على رأسها الملك زوغو، الذي اضطر ـ تحت وطأة الاحتلال الإيطالي ـ للهرب، فأعلنت إيطاليا ـ التي كانت هي الأخرى ملكية يرأسها الملك فيكتور عمانيول الثالث ـ تنصيب ملك إيطاليا كملك للدولتين اللتان دخلتا ـ تحت التهديد الإيطالي ـ في اتحاد شخصي.

(٣) ومن الأمثلة الأخرى على هذا النوع من الدول المركبة، ما يلي:

أ ـ اتحاد بولونيا ـ ليتوانيا (١٣٨٦ ـ ١٥٦٩م): وتم على أثر زواج ملك ليتوانيا من ملكة بولونيا. وبعدهما أصبح ابنهما ملكًا على الدولتين معًا. ثم تعاقب على حكم الدولتين رئيس واحد. واستمر الاتحاد الشخصي بينهما. حتى سنة ١٥٦٩م، حيث تحول منذ ذلك التاريخ إلى اتحاد حقيقي.

ب ـ اتحاد إنجلترا ـ هانوفر (١٧١٤ ـ ١٨٣٧م): فقد ورث أمير هانوفر عرش إنجلترا. وبعد مجيء الملكة فيكتوريا (سنة ١٨٣٧م) إلى سدة العرش في إنجلترا، انفصم هذا الاتحاد، لأن قانون هانوفر لا يسمح للسيدات بتولي العرش. وعادت هانوفر دولة بسيطة، وكذلك إنجلترا.

ج ـ اتحاد هولندا ـ لوكسمبرج (١٨١٥ ـ ١٨٩٠م): ونشأ بقرار من مؤتمر فينا الشهير، الذي عقد سنة ١٨١٥م. وبموجب ذلك القرار اصبح ملك هولندا دوقًا للكسمبرج. غير أن ذلك الاتحاد انتهى سنة ١٨٩٠م، عندما تولت الملكة ولهلمينا عرش هولندا. وكان ذلك بسبب أن قوانين العرش في لوكسمبرج كانت تحرم تولي السيدات رئاسة الدولة.

(ب) الاتحاد الحقيقي (أو الفعلي)

هو عبارة عن: «جمع رئاسة دولتين أو اكثر في شخص واحد، مع إدارة بعض شؤونها المشتركة بواسطة هيئات مشتركة». [1] وهو اتحاد دائم تكون له حكومة مشتركة واحدة، تسير أموره الخارجية وبعض أموره الداخلية، وتترك للحكومات المحلية تسيير الشؤون الداخلية الأخرى. وقد قامت معظم الاتحادات الحقيقية المعروفة بين ملكيات.[2] وباختصار، يترتب على قيام الاتحاد الحقيقي عدة نتائج، أهمها:

(١) فقدان كل من الدول أعضاءه لسيادتها الخارجية، وظهورها كدولة واحدة، في مواجهة الآخرين ومواجهة بعضها البعض، يرأسها رئيس واحد[3] .

(٢) قيام هيئات مشتركة وإدارة واحدة، لكل الشؤون الخارجية والعسكرية، وبعض الشؤون الداخلية.

(٣) من الناحية القانونية، تتحمل الدول الأعضاء (مجتمعة) المسؤولية الدولية، الناجمة عن الأعمال التي تقوم بها الهيئات المشتركة للاتحاد. ومن ذلك، أن المعاهدات الدولية التي تبرمها تلك الهيئات تقيد كل الدول الأعضاء في الاتحاد[4] .

وبذلك، نرى أن الاتحاد الحقيقي يمثل رابطة أقوى فيما بين أعضاءه، من رابطة الاتحاد الشخصي. وقد كان يشار إليه بـ «الاتحاد الرئاسي الإيجابي»، بينما يشار إلى الاتحاد الشخصي بـ «الاتحاد الرئاسي السلبي». [5] وهو يمكن أن يلغي معظم ذاتية كل أو معظم أعضاءه. إذ يهدف إلى صهر كل الأعضاء في بوتقة اندماجية واحدة (غالبًا في ظل سيطرة نسبية لأحد أطرافه)، الأمر الذي يتناقض ومراعاة الشعور الذاتي القومي للأعضاء، مما قد يدفعهم إلى الخروج منه. وربما تشرح هذه الاحتمالية سبب انتهاء معظم الاتحادات

(١) يحيى أحمد الكعكي، مقدمة في علم السياسة، ص ١٣٥.

(٢) ويمكن تصور قيام اتحاد حقيقي بين جمهوريتين أو أكثر أيضًا، وأن كان ذلك قد حدث نادرًا. وكمثل للاتحاد الحقيقي بين جمهوريات، يحضرنا هنا: اتحاد الجمهورية العربية المتحدة، الذي تكون من جمهوريتي مصر وسوريا سنة ١٩٥٨م، وانحل سنة ١٩٦١م.

(٣) ويترتب على ذلك أن الحرب التي قد تقوم فيما بين الدول الأعضاء في اتحاد حقيقي تعتبر حربًا أهلية، وليست دولية. كما أن هناك تمثيل دبلوماسي موحد لهم.

(٤) د. غالي ود. عيسى، المدخل في علم السياسة، ص ١٩١.

(٥) الكعكي، مقدمة في علم السياسة، ص ١٣٥ - ١٣٧.

الحقيقية إلى الإنهيار، بعد فترة وجيزة نسبيًا من قيامها، وتفكك أعضاءها إلى هويات ودول بسيطة. [1]

(ج) الاتحاد الكونفدرالي (Confederation) [2]

يعرف «هول» الاتحاد الكونفدرالي (الكونفدرالية) بأنه: «النظام الذي يقوم على اتحاد عدد من الدول المستقلة، التي تتنازل برضاها، وبصورة دائمة، عن جزء من حرية تصرفها لأغراض معينة خاصة. ولا تجتمع في ظل حكومة - واحدة - مشتركة». أما «أوبنهايم»، فيعرفه بأنه: «اتحاد يتكون من عدد من الدول ذات السيادة الكاملة، المرتبطة ببعضها البعض، بموجب معاهدة دولية معترف بها دوليًا. وذلك لحفظ وصيانة استقلالها الخارجي والداخلي، بواسطة الاتحاد الذي تكون له أجهزته الخاصة، والذي يتمتع بسلطة خاصة على الدول الأعضا[illegible] رئيس على مواطني هذه الدول». [3]

(١) وأبرز أمثلة الاتحاد الحقيقي هي ما يلي:

أ - اتحاد السويد والنرويج (١٨١٥ - ١٩٠٥م): مكافأة لملك السويد على مساعداته ضد نابليون، قرر مؤتمر فينا المنعقد سنة ١٨١٥م، ربط النرويج بالسويد. وكان ملك السويد ملكًا للدولة الاتحادية الحقيقة الجديدة المكونة من السويد والنرويج. وكان لكل دولة حكومتها الخاصة بها، مع وجود حكومة مشتركة تقوم بالإشراف على كل الشؤون الخارجية وبعض الشؤون الداخلية للبلدين. وانفصم هذا الاتحاد لعدة أسباب، منها رغبة النرويج في أن يكون لها تمثيل دبلوماسي خاص بها وحدها.

ب - إمبراطورية النمسا والمجر (١٨٦٧م - ١٩١٨م): قامت بموجب اتفاق أبرم بين النمسا والمجر، وبموجبه:

١) أصبح إمبراطور النمسا ملكًا للدولتين معًا.

٢) تحتفظ كل دولة بحكومة خاصة بها (مع توحيد وزارات الخارجية والدفاع والمالية).

٣) يقوم برلماني النمسا والمجر بانتخاب هيئة برلمانية مشتركة، تكون الوزارات الموحدة المذكورة مسؤولة أمامها. وبعد انهزام هذه الإمبراطورية في الحرب العالمية الأولى، ونتيجة لاضطرابات داخلية، تفككت تلك الإمبراطورية الشهيرة إلى أربع دول هي النمسا، المجر، يوغسلافيا، تشيكوسلوفاكيا.

جـ - اتحاد الدنمارك وأيسلندا (١٩١٨ - ١٩٤٤م): أصبحت أيسلندا منذ سنة ١٩١٨م دولة حرة ذات سيادة، ترتبط مع الدانمارك في اتحاد فعلي، بعد أن كانت منذ سنة ١٣٨٠ تابعة لمملكة الدانمارك. وبموجب ذلك الاتحاد، أصبح ملك الدانمارك ملكًا على أيسلندا أيضًا، وللدولتين تمثيل دبلوماسي موحد. وقد انتهى ذلك الاتحاد عندما أعلنت أيسلندا رسميًا (سنة ١٩٤٩م) انفصالها عنه لتصبح جمهورية مستقلة عضو في الأمم المتحدة. بينما استمرت الدانمارك كدولة ملكية بسيطة، حتى الآن.

أنظر د. غالي ود. عيسى، المدخل في علم السياسة، ص ١٨٩ - ١٩١. وكذلك: الكعكي، مقدمة في علم السياسة، ص ١٣٥ - ١٣٦.

(٢) كثيرًا ما يستخدم البعض لفظي «الكونفدرالية» (Confederalism) و«الفيدرالية» (Federalism) ليحملا معنًا واحدًا. ولكن الواقع يوضح أن هناك فرق جوهري بين اللفظين، أو هذين النوعين من أشكال الانصهار الدولي. وعندما نحاول معرفة المعنى العربي للفظ اللاتيني «كونفدرالية»، نجد أنه يعني: اتحاد دول أو أشخاص، أو تحالف أو تعاهد (تعاهدي). أما «فيدرالية» فيعني: اتحاد دول أو أشخاص أو تحالف (اتحادي). أي نفس المعنى - تقريبًا.
وكثيرًا ما يشير الكتاب العرب إلى «الكونفدرالية» بـ «الاتحاد التعاهدي»، بينما يشيرون إلى الفيدرالية بـ «الاتحاد الاتحادي».
ورغبة منا في إزالة أي لبس لفظي، وحتى لا يخلط بين الدولة الاتحادية (بأنواعها) والاتحاد الفيدرالي، نرى تسمية كل من «الكونفدرالية» و«الفيدرالية» بلفظيهما اللاتينيين.

(٣) ورد هذان التعريفان في: الكعكي، مقدمة في علم السياسة، ص ١١٦ - ١١٧.

كما يعرف على أنه : اتحاد يتكون من: «مجموعة من الدول تتفق فيما بينها، بمقتضى معاهدة دولية، على إقامة هيئة مشتركة، تمنح سلطات سياسية خاصة، تتمكن بموجبها من الإشراف على سياسة حكومات الدول الأعضاء». [١] ويمكن أن نعرفه على أنه: «اتحاد يتكون من دول (انصهار دولي) تتفق فيما بينها، بموجب معاهدة دولية، على إقامة هيئة مشتركة، تمنح سلطات سياسية محددة (غالبًا ما تنحصر في الاستشارة والتنسيق)، تمكنها من الإشراف على بعض سياسات حكومات الدول الأعضاء، مع احتفاظ كل من تلك الحكومات بكامل استقلالها وحقها في الإنفراد برسم وتنفيذ السياسة التي ترى اتخاذها».

من ذلك، نرى أن الاتحاد الكونفدرالي هو ـ مثله مثل أي شكل انصهاري دولي ـ عبارة عن «هيئة مشتركة» للتقارب، وتخطيط التعاون، والتنسيق المشترك، من جهة، و«دول أعضاء» مستقلة، لا يمكن لتلك الهيئة أن تلزمها بما لا تريد، من جهة أخرى. فالاتحاد الكونفدرالي هو اتحاد بين حكومات دول مستقلة، وليس اتحادًا حقيقيًا بين شعوب تلك الدول. حيث تظل الدولة العضو محتفظة بكامل سيادتها واستقلالها، وحقها في اتخاذ ما تراه من سياسات لخدمة مصالحها. [٢]

وللإلمام العام بماهية الاتحاد الكونفدرالي أكثر، لا بد من معرفة السلطات والاختصاصات الرئيسية لكل من «الهيئة المشتركة» و«الدول الأعضاء» ـ التي تكون معًا الاتحاد الكونفدرالي. وعندما نحاول معرفة الاختصاصات والسلطات الرئيسية لكل من الهيئة المشتركة، والدول الأعضاء، في اتحاد كونفدرالي (كما تحددها معظم الاتفاقيات المنشأة للاتحادات الكونفدرالية)، نجد أن هذه السلطات والاختصاصات تتشابه، بشكل يكاد أن يكون تامًا، والسلطات والاختصاصات المخولة لكل من الهيئة المشتركة والدول الأعضاء، في منظمة دولية حكومية إقليمية شاملة. إذ أن أهم ما يترتب على قيام الاتحاد الكونفدرالي بالنسبة للهيئة المشتركة هو ما يلي[٣] :.

(١) يقوم الاتحاد على أساس معاهدة دولية (لتحقيق أهداف معينة، بأساليب معينة) بين دولتين مستقلتين أو أكثر. ويمثل اتحادا دائمًا، وإن كانت هناك إمكانية انسحاب أي عضو، بشروط معينة.

(١) بطرس غالي ومحمود عيسى، المدخل في علم السياسة، ص ١٩٢.

(٢) ويترتب على ذلك، أن الحرب التي قد تقع بين دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء في اتحاد كونفدرالي، لا تعتبر حربًا أهلية (كما هو الحال في الاتحاد الحقيقي ـ مثلا)، وإنما تعتبر حربًا دولية.

(٣) أنظر:

Harold Jacobsen, Network of Interdependence, (New York: Alfred Knopf, 1984), pp.77-93.

(٢) ينشأ هيئة مشتركة، ذات كيان مستقل، مهمتها خدمة أهداف التكتل. ولا تملك هذه الهيئة (أو الهيئات المتفرعة عنها أو المرتبطة) حق تمثيل الدول الأعضاء فيها، إلا في أضيق الحدود، وبموجب إجراءات، قد تحدد في كل حالة على حدة. فليس لهذه الهيئة شخصية دولية مستقلة، بمنأى عن الدول الأعضاء.

(٣) ليس للهيئة المشتركة سلطة مباشرة أو تنفيذية على حكومات ورعايا الدول الأعضاء. ويحتفظ رعايا الدول الأعضاء بجنسياتهم. [١]

(٤) غالبًا ما تخضع القرارات، التي تصدرها لمبدأ «الإجماع» (Consensus)، أي ضرورة التصويت على قرارات الهيئة المشتركة بإجماع الدول الأعضاء، حتى يمكن أن تصبح تلك القرارات نافذة، أو قابلة للتنفيذ.

ـ كما يترتب على قيام الاتحاد الكونفدرالي، بالنسبة للدولة العضو نتائج لعل أهمها:

(١) تظل متمتعة بشخصيتها الدولية كاملة، كدولة مستقلة وذات سيادة.

(٢) تحتفظ بحق الانفراد برسم وتنفيذ سياساتها بنفسها، و(عادة) بصرف النظر عن مدى انسجام تلك السياسات ونشاطات «الهيئة المشتركة». حيث يظل من حق الدولة العضو الانفراد بعقد المعاهدات الدولية، وحتى القيام بحرب منفردة. وذلك (غالبًا) مع وجود نص عام يحتم على الدولة العضو عدم القيام بما يتعارض وميثاق المنظمة المعنية.

(٣) تحتفظ بنظامها السياسي الخاص بها، وبالدستور الذي تحبذ الأخذ به، بصرف النظر عن مدى انسجامه مع نظم ودساتير بقية الدول الأعضاء. [٢]

(٤) يكون لها (صراحة أو ضمنًا) حق الانسحاب من المنظمة، متى كان في ذلك ضرورة لمصالحها القومية. ولا يعتبر هذا الفعل عملاً انفصاليًا، غير مشروع، إنما يعد عملاً مشروعًا. [٣]

❊ ❊ ❊

من ذلك، يتبين لنا أن السلطات والاختصاصات الرئيسية المشتركة، في المنظمة الدولية الحكومية الإقليمية، وبالذات الشاملة، (كما تحددها معظم اتفاقيات إقامة مثل هذه المنظمات) تشبه (تمامًا ـ تقريبًا) تلك المخولة للهيئة المشتركة في اتحاد كونفدرالي . كما أن السلطات والاختصاصات الرئيسية للدول الأعضاء في المنظمة الدولية الحكومية الإقليمية الشاملة، تشبه تلك السلطات والاختصاصات، التي تكون (عادة) للدول الأعضاء في اتحاد كونفدرالي. [٤] لذا،

(١) د. عبدالمنعم محفوظ ود. نعمان الخطيب، مبادئ في النظم السياسية، (عمان: دار الفرقان، ١٩٨٧م)، ص ٨٨.

(٢) يحيى أحمد الكعكي، مقدمة في علم السياسة، ص١١٨. وهنا كان الكعكي يتحدث عن الاتحاد الكونفدرالي، أيضًا.

(3) Jacobsen, Network of Interdependence, P. 80 f.

(٤) غالبًا ما يكون هناك تشابهًا في النظم السياسية للدول الأعضاء في منظمة دولية حكومية إقليمية شاملة.

يمكن القول أن «المنظمة الدولية الحكومية الإقليمية الشاملة»، هي الصورة المعاصرة لما كان يعرف بـ «الاتحاد الكونفدرالي».

وربما يحصل أن يكون هناك فارق بسيط جدًا بين «المنظمة الدولية الحكومية الإقليمية الشاملة»، و«الاتحاد الكونفدرالي»، يمكن أن يتمثل في جانب واحد فقط، ألا وهو سلطة واختصاصات الهيئة المشتركة. حيث قد تكون تلك السلطات والاختصاصات في الاتحاد الكونفدرالي (بصفة عامة)، أكبر قليلاً عنها في المنظمة الدولية. مما قد يبرر القول بأن الاتحاد الكونفدرالي يمكن أن يمثل انصهارًا دوليًا أكبر (في درجته ومجاله)، من الانصهار الدولي الذي يمكن أن تمثله المنظمة الدولية الحكومية الإقليمية الشاملة، في الظروف العادية. ولكننا لا نرى وجود أي فارق آخر يذكر. ونعتقد أنه حتى هذا الفارق البسيط الذي ذكرناه أعلاه، غالبًا ما يتلاشى ليصبح هناك تماثل (تام) بين المصطلحين، اللذين يجب (في رأينا) أن يعنيا نفس الشيء الآن.

هذا، ويرى الأستاذ يحيي الكعكي أن هناك اختلافين اثنين فقط، بين «الاتحاد الكونفدرالي»، و«المنظمة الدولية الحكومية الإقليمية» أو: (اتحاد التوافق - كما يسميه الكعكي). حيث يرى أن هناك تشابهًا تامًا بين هذين الشكلين من أشكال الانصهار الدولي. ولكن، يوجد بينهما فرقان فقط، هما[1] :

(١) «إن القرارات تصدر في الهيئة الرئيسية في التعاهد (الاتحاد الكونفدرالي) بالأغلبية وتكون ملزمة لكل الدول الأعضاء، بينما يشترط الإجماع في اتحاد التوافق (المنظمة الدولية الإقليمية الحكومية)، أو يكتفي بالتشاور وإصدار توصيات».

(٢) «إن سلطة التعاهد (الاتحاد الكونفدرالي) تباشر اختصاصات مفرزة، من دون الدول الأعضاء، في أمر لا يتوافر في اتحاد التوافق».

وإن كنا نوافق (وإلى حد معين) الكعكي على إمكانية وجود الفارق الثاني، في بعض الحالات القليلة، وفي حدود ضيقة، فإن «الفارق» الأول لم يتواجد إلا في حالات كونفدرالية قليلة جدًا، ولم يكتب لها النجاح طويلاً. حيث أن معظم القرارات الكونفدرالية، التي تصدرها الهيئة المشتركة (الرئيسية)، في الاتحاد الكونفدرالي «تخضع لقاعدة الإجماع على وجه العموم». كما يقول كل من بطرس غالي ومحمود خيري عيسى[2] .

* * *

(١) الكعكي، مقدمة في علم السياسة، ص ١٢٧ - ١٢٨.

(٢) د. بطرس غالي ود. محمود خيري عيسى، المدخل إلى علم السياسة، ص ١٩٢.

ومن أبرز أمثلة «الدول» (بل الاتحادات. على الأصح) الكونفدرالية ما يلي:

(١) كونفدرالية الولايات الأمريكية الشمالية (١٧٨١ - ١٧٨٧):

وتكون هذا الاتحاد من الثلاث عشرة ولاية الأساسية من دولة الولايات المتحدة المعروفة الآن، بعد أن استقلت تلك الولايات عن إنجلترا. حيث حتمت عليها ظروف مقاومة المطامع الأجنبية، الاتحاد. فانصهرت في البداية، في اتحاد كونفدرالي. ورغبة من تلك الولايات في الوصول إلى اتحاد أقوى، اتفق ممثلوها - بعد محاولات جادة وجهيدة - على التحول إلى الشكل الفيدرالي.

وتم ذلك بعد التوصل إلى الاتفاق على الدستور الاتحادي (في مدينة فيلادلفيا، وفي ١٧ سبتمبر ١٧٨٧م). وبموجب ذلك الدستور (المعمول به حتى الآن)، تحولت تلك الولايات إلى اتحاد فيدرالي، انضمت إليه ولايات أخرى فيما بعد. حتى وصل عددها الآن إلى خمسين ولاية، تشكل ما يعرف الآن بـ «الولايات المتحدة الأمريكية».

(٢) الكونفدرالية الألمانية (١٨١٦م - ١٨٦٦م):

تكون هذا الاتحاد في البداية من ٣٨ ولاية، من أهمها: إمبراطورية النمسا، وممالك: بروسيا، بافاريا، هانوفر، ساكن، فرتنبرج، وعدة إمارات ودوقيات ومدن حرة أخرى، تجمع بينها جميعًا القومية الألمانية. وبقي ذلك الاتحاد ضعيفًا، إلى أن إنهار تمامًا عام ١٨٦٦م.

(٣) الكونفدرالية السويسرية (١٨١٥م - ١٨٤٨م):

وبدأت بثلاث ولايات، ثم زاد عددها حتى وصل إلى ٢٣ ولاية سويسرية. وفي عام ١٨٤٨م تم التوصل إلى دستور يحول ذلك الاتحاد إلى الشكل الفيدرالي. فقامت، منذ ذلك التاريخ، دولة سويسرا الفيدرالية، المكونة من ٢٣ ولاية. ومازالت قائمة كذلك حتى الآن.[1]

(١) تسمى الولاية في سويسرا بـ الكانتون. وما زال السويسريون يسمون بلادهم بـ الكونفدرالية السويسرية، رغم أن سويسرا دولة فيدرالية منذ سنة ١٨٤٨م كما ذكرنا. وذلك نابع من رغبة في التمسك بالتسمية القديمة التقليدية. وجدير بالذكر أن الكونفدرالية السويسرية التي نشأت سنة ١٨١٥م وانتهت سنة ١٨٤٨م، قامت على المبادئ التالية:

أ - قيام هيئة مشتركة، يكون لكل ولاية عضو فيها صوت واحد.

ب - يرأس تلك الهيئة بالتناوب كل من ولايات زيورخ ولوسرن وبرن، لأنها كانت الولايات الأكبر.

جـ - تختص الهيئة المشتركة بالعلاقات الدولية للاتحاد، في السلم والحرب.

د - تختص كل ولاية بحكم وإدارة نفسها، دون تدخل من الهيئة المشتركة.

هـ - تكون الهيئة المشتركة جيش اتحادي، مكون من فرق من كل ولاية.

و - تتم تسوية المنازعات فيما بين أعضاء الاتحاد بالطرق السلمية، وبواسطة قضاة من الولايات التي لا تكون طرفًا في النزاع.

- المرجع السابق، ص ١٩٣ - ١٩٤.

وإذا أخذنا الكونفدرالية في صورتها المعاصرة، نجد أن هناك عشرات الاتحادات الكونفدرالية القائمة الآن... والتي تنعكس في المنظمات الدولية الحكومية الإقليمية الشاملة المعاصرة... كما سنوضح، في الجزء الثالث، من هذا الكتاب.

*   *   *

(د) الاتحاد الفيدرالي (Federalism):

يمكن تعريف «الفيدرالية»، أو الاتحاد الفيدرالي بأنه: «دولة واحدة مكونة من ولايات أعضاء، متحدة في ظل دستور عام، يوزع السلطة بين الولايات والحكومة المركزية المشتركة. بحيث يضمن للولايات المتحدة حكم وإدارة معظم أمورها الداخلية، بينما تتولى الحكومة المركزية المشتركة إدارة العلاقات الخارجية للدولة وبعض الأمور الداخلية للولايات ككل» [1].

ويعرف أيضًا، بأنه: «يتكون من مجموعة من الدول (الولايات) انضم بعضها إلى بعض، بمقتضى دستور، في شكل اتحاد دائم، تسوده هيئة (حكومة) مركزية، تمارس سلطتها بطريق مباشر على حكومات هذه الدول، وعلى رعاياها». [2]

فقيام الاتحاد الفيدلالي يعني اختفاء الدول الأعضاء فيه وتنازلها عن سيادتها، مع إعطاءها حق الحكم الذاتي، وقيام دولة واحدة، يحكمها دستور الاتحاد الذي يحدد صلاحيات واختصاصات كل من السلطة المركزية (أو الفيدرالية) والولايات الأعضاء، وينظم العلاقات فيما بينهم. وهو بذلك، يمثل أرقى أشكال الانصهار الدولي المعاصرة، حيث تنصهر الدول الأعضاء في بوتقة واحدة.... هي الدولة الفيدرالية الجديدة. ودوافع قيامه هي نفسها (بصفة عامة) دوافع الانصهار الدولي.

ويقوم هذا الاتحاد بموجب دستور محدد ومكتوب، وليس بموجب معاهدة دولية . كغيره من أشكال الانصهار الدولي الأخرى. حتى أن هذا الشكل الانصهاري كثيرًا ما يسمى بـ «الاتحاد الدستوري» إشارة إلى أهمية مثل ذلك الدستور، بالنسبة لأطراف العملية الإنصهارية المعنيين. من هنا، كان من الضروري لهذا النوع من الاتحاد وجود دستور مكتوب وواضح، ولا يمكن إجراء أي تعديل أو تغيير فيه، إلا باتباع إجراءات مطولة، للتأكد من حصول الموافقة الشعبية الإيجابية على التعديل المقترح، بالحذف أو الإضافة، أو بهما معًا.

وتقوم الفيدرالية، بمفهومها الأساسي، على الحكم الديمقراطي. بصفة أساسية. حيث لا يتصور قيام اتحاد فيدرالي ناجح على المدى الطويل، إلا في ظل ذلك النوع من الحكومات. ويلاحظ أن معظم دول العالم الفيدرالية القائمة الآن تأخذ بالنظام الحكومي الجمهوري، وتطبق الديمقراطية الانتخابية.

*   *   *

(1) I.D. Duchacek, Comparative Federalism: The Territorial Dimension of Politics, (New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1970), P. 14f.

(٢) غالي وعيسى. المدخل إلى علم السياسة، ص ١٩٦. أنظر أيضًا:
د. صدقه يحيى فاضل، الفيدرالية... أقوى أشكال الانصهار الدولي، مجلة «الباحث العربي» (لندن)، العدد الحادي عشر، أبريل - يونيو ١٩٨٧م، ص ٥٥ - ٦٠. مع ملاحظة أن المقصود بـ «الانصهار» هو: التكامل والاتحاد...

ولأهمية الدستور في الاتحاد الفيدرالي، كان لابد من وجود محكمة فيدرالية عليا، تمثل السلطة القضائية الكبرى في الدولة، ويوكل إليها أمر تفسير الدستور، ومراقبة تطبيقه، لضمان الالتزام التام بنصوصه ومبادئه. وعادة ما تكون السلطة القضائية الفيدرالية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، لضمان حيدتها وتجردها وعدالتها. وعادة ما تكون أهم اختصاصاتها: [1]

(١) تسوية المنازعات التي تقع فيما بين الولايات الأعضاء.
(٢) تسوية المنازعات التي تقع بين ولاية أو أكثر والحكومة المركزية.
(٣) ضمان التقيد بالدستور ومراقبة تطبيقه.

وينشأ الاتحاد الفيدرالي كما تنشأ أي محاولة انصهارية دولية، مع شيء قليل من الاختلاف. حيث يمكن أن تبادر دول مستقلة مختلفة للدخول في محاولة انصهارية دولية فيما بينها واتخاذ الشكل الفيدرالي رأسا، كإطار قانوني وسياسي لاتحادها. ويمكن أن يتحول أعضاء شكل انصهاري دولي آخر إلى الشكل الفيدرالي (كما حصل بالنسبة للولايات المتحدة وسويسرا، مثلاً).

كما يمكن أن تتحول دولة بسيطة موحدة إلى دولة فيدرالية، وذلك رغبة منها في مراعاة الذاتية المحلية لكل من مناطقها المختلفة، بإعطاء كل منها الحكم الذاتي، مع الإبقاء على وحدة الدولة، ممثلة في السلطة المركزية. ومثال ذلك، تحول روسيا من دولة بسيطة إلى دولة فيدرالية، بعد قيام ثورتها الاشتراكية، في سنة ١٩١٧م.

كما يمكن القول أن الاتحاد الفيدالي يصادف نفس النتيجة الذاتية التي يمكن أن تواجه أية عملية انصهارية دولية. فهو يمكن أن ينهار، ويتفكك أعضاءه إلى دول بسيطة، ويمكن أن يستمر كما هو عليه، كذلك يمكن أن يصبح - مع مرور الزمن - اتحادًا أقوى... أما بارتفاع درجة الانصهار الدولي التي يمثلها، أو بتحول دولة اتحاد فيدرالي ضعيف نسبيًا إلى دولة موحدة أكثر اندماجًا وانصهارًا. ومثال ذلك، إندونيسيا التي كانت دولة فيدرالية منذ استقلالها، ولكنها أصبحت دولة موحدة في عام ١٩٥١م، بعد صدور دستور إندونيسي جديد في ذلك العام، يستبعد الفيدرالية.

*   *   *

وباختصار، فإن أهم ما يترتب على قيام الاتحاد الفيدرالي يتلخص فيما يلي: [2]

(١) يصبح لكل مواطني الدول الأعضاء جنسية واحدة، هي جنسية الدولة الجديدة.
(٢) ينظم دستور الدولة الاتحادي العلاقات فيما بين الولايات، وفيما بينها وبين الحكومة المركزية. وغالبًا ما يوكل ذلك الدستور الأمور الخارجية وبعض الشؤون الداخلية للحكومة المركزية، ويترك باقي الأمور لحكومات الولايات، كل حكومة ضمن حدودها الإقليمية.

ومن ذلك، نرى أن هذا الشكل الانصهاري يراعي تركيبه تياري الذاتية (الاستقلال) والاتحاد، وخاصة في الدول الواسعة المساحة المتنوعة السكان... كأفضل ما تكون المراعاة. إذ يترك للولايات حق تسيير أمورها الداخلية وتشريع وتنفيذ ما تتطلبه ظروفها الخاصة من سياسات. وفي الوقت نفسه، يخلق كيانًا واحدًا، يجمع تلك الولايات المتحدة في المسائل المشتركة

(١) المرجع السابق، ص ١٩٩.
(٢) المرجع السابق، ص ١٩٦.

الرئيسية، ويمثلها كوحدة واحدة أمام الغير. وقد أعتبر كثير من الكتاب الشكل الفيدرالي كأقوى وأنسب أشكال الانصهار، وعلى المستويين القومي والدولي. ويشير أولئك إلى «نجاح» معظم الاتحادات الفيدرالية الحالية، كبرهان على «صحة» ذلك الاعتقاد.

❋ ❋ ❋

السلطة في الاتحاد الفيدرالي:

بموجب الدستور، تتوزع السلطة (بفروعها الثلاثة) بين كل من الحكومة المركزية (الهيئة المشتركة) والدول الأعضاء، أو الولايات.[1] حيث تتولى الحكومة إدارة العلاقات الدولية للدولة ككل، وتتحمل وحدها بالتالي المسؤولية الدولية أمام الآخرين. كما تتولى شؤون الدفاع، وبعض الشؤون الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة، وذلك عبر السلطات الثلاث:

(١) التشريع الفيدرالي: وعادة ما يتمثل في برلمان مكون من مجلسين.. تمثل في المجلس الأول كل الولايات على قدم المساواة، حيث يكون لكل منها عدد معين متساوٍ من المقاعد (الأصوات). بينما يكون التمثيل في المجلس الثاني، بناء على عدد سكان كلّ ولاية، مما يعطي الولايات الأكبر صوتًا أقوى.

(٢) السلطة التنفيذية الفيدرالية: وتتكون من رئيس الدولة والحكومة المركزية (مجلس الوزراء). وفي الدولة الديمقراطية الرئاسية، يتم انتخاب رئيس الدولة مباشرة من قبل الشعب، ولمدة معينة، يحددها الدستور. ويتولى رئيس الدولة الحكم (التنفيذ) عن طريق مجلس وزراء (حكومة) يختار هو أعضاءه، ويعينون بعد موافقة السلطة التشريعية الفيدرالية. وفي الدول البرلمانية، يتم - كالمعتاد - انتخاب أعضاء السلطة التشريعية، عن طريق الاقتراع الشعبي، ومن أولئك يتم انتخاب مجلس الوزراء ورئيس الدولة، بناء على أسس معروفة.

ففي ماليزيا - على سبيل المثال - وهي دولة تتخذ الشكل الفيدرالي ونظامها ملكي دستوري برلماني، يتم انتخاب رئيس الدولة (الرمزي) من قبل «مجلس الحكام»، وذلك لمدة خمس سنوات، ولكن السلطة التنفيذية الفعلية تتمثل في مجلس الوزراء (الحكومة المركزية) المختار من قبل السلطة التشريعية والخاضع لها.[2]

---

(1) Michael Curtis, Comparative Government and Politics, (New York: Harper and Row, Publishers, 1978), P.95.

(٢) يتكون مجلس الحكام الماليزي من ٩ أعضاء، هم ملوك المقاطعات الملكية الوراثية الملايوية التسع، وقد ظهر اتحاد ماليزيا في ١٦ سبتمبر ١٩٦٣م. وهو مكون من ١٣ ولاية، منها ٩ سلطنات ملايوية. وتتمثل السلطة التشريعية في ماليزيا في برلمان مكون من مجلسين: مجلس الشيوخ: وعدد أعضاؤه ٥٨ عضوًا، يتم تعيين ٣٢ منهم من قبل السلطان الأعلى، و٢٦ ينتخبون من قبل السلطة التشريعية، عضوين عن كل ولاية، ومدة العضوية ست سنوات. وليس لهذا المجلس سلطة تذكر.

- مجلس النواب: ويتكون من ١٥٤ عضوًا ينتخبون لمدة ٥ سنوات، عن طريق الانتخاب الشعبي المباشر. وتكمن السلطة الفعلية في هذا المجلس، الذي يعين السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) ويشرف على أعمالها - كأي نظام ديمقراطي برلماني. أما السلطة القضائية الفيدراليةفتتمثل في المحكمة الفيدرالية الماليزية العليا.

- المرجع:

Arther Banks and William Overstreet (Eds.), Political Handbook of the World, 1981, (New York: Mc Graw Hill, Co., 1981) PP. 318-322.

(٣) القضاء الفيدرالي: وتتولاه - عادة - المحكمة العليا، المكونة من عدد محدود من كبار القضاة في الدولة. وغالبًا ما ترشح السلطة التنفيذية القضاة المؤهلين لملء هذه المناصب. ولكن تعيينهم لا يتم إلا بعد موافقة السلطة التشريعية الفيدرالية. ولضمان حياد القاضي الفيدرالي، وتأكيد نزاهته، عادة ما تستوجب الدساتير الفيدرالية تعيين القضاة الأعضاء بالمحكمة الفيدرالية العليا، لفترات طويلة نسبيًا. كما تحظر عزل أي قاض بعد تعيينه، إلا في حالات يحددها الدستور ذاته. وتقوم المحكمة العليا بالاختصاصات التي سبق أن أشرنا إليها.

أما الدول الأعضاء (الولايات)[1]، فتتولى حكم وإدارة معظم أمورها الداخلية. حيث تقوم بالاختصاصات التي يحددها لها الدستور. وغالبًا ما يحدد الدستور الفيدرالي اختصاصات وصلاحيات الحكومة المركزية، على سبيل المثال. أما ما عدا ذلك من اختصاصات وصلاحيات، فيكون من شأن الولايات. وذلك لإعطاء الولايات أكبر قدر ممكن من الاستقلالية الذاتية.

وتتولى كل ولاية اختصاصها بواسطة حكومة (حكومات الولايات). وكأي دولة، يكون لكل من تلك الولايات دستور معين، خاص بها[2]. وكأي حكومة، يكون لكل حكومة، من حكومات الولايات الأعضاء، سلطات ثلاث، هي: التشريع والتنفيذ والقضاء.

وقد تقوم كل حكومة محلية على أساس تنظيم شبيه بتنظيم الحكومة الفيدرالية (وهذا هو حال حكومات الولايات الأمريكية وغيرها). كما قد تقوم على أسس مختلفة قليلاً. وفي جميع الأحوال، يجب أن يكون دستور الولاية العضو متمشيًا مع الدستور الفيدرالي ومنسجمًا مع مبادئه. فالدستور الفيدرالي يمثل «القانون» الذي لا يمكن مخالفته. وتسموا أحكامه على جميع القوانين والأعراف داخل الدولة الفيدرالية.

وبهذا، يمكن القول بوجود نوعين من الحكومات، داخل الدولة الفيدرالية الواحدة، الحكومة المركزية من جهة، وحكومات الدول (الولايات) الأعضاء من جهة أخرى. وتقوم الحكومة المركزية باختصاصاتها بواسطة وزارات ووكالات فيدرالية معينة. كما قد تستعين الحكومة الفيدرالية بحكومات الولايات، لتنفيذ بعض التشريعات الفيدرالية.

---

(١) يختلف عدد الولايات من دولة فيدرالية لأخرى. فهو في الهند ٢١ ولاية، وفي كندا ١٠ ولايات ومقاطعتين، وفي الاتحاد السوفيتي السابق ١٥ جمهورية وعدد من المقاطعات.. إلخ. ويلاحظ أن معظم دساتير دول العالم الفيدرالية المعاصر تحرم انفصال أي ولاية عن الاتحاد، وتحظر كذلك إمكانية اعتراض أي ولاية على القرارات الفيدرالية (الدستورية). كما لا تملك الحكومة المركزية حق طرد أي ولاية من الاتحاد. وذلك للحيلولة دون لجوء أي من الولايات أو الحكومة المركزية للضغط على بعضهم، متذرعين بمثل ذلك الحق.

- أنظر: الكعكي، مقدمة في علم السياسة، ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٢) ولعل ذلك يوضح أهمية بقاء الحدود السياسية فيما بين الولايات الأعضاء في اتحاد فيدرالي. حيث يمتد نطاق تطبيق دستور كل ولاية ضمن حدودها الإقليمية فقط. فالحدود هي - بصفة رئيسية - حدود على الورق...

ويلاحظ في كل دولة فيدرالية، أن هناك تزايدًا في نشاطات الحكومة المركزية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في الدول الفيدرالية المعاصرة، يقابله بعض التقلص في دور الحكومات المحلية. ويعزو البعض هذه الظاهرة إلى التطور السريع للحياة الإنسانية المعاصرة، وارتفاع الضغوط المطالبة بالمزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من أجل صالح الجماعة، أو الصالح العام.

كما تعزى هذه الظاهرة أيضًا، إلى ارتفاع درجة الانصهار والاندماج فيما بين الولايات المتحدة مع مرور الزمن، مما يؤدي إلى ضرورة تزايد نشاط الحكومة المركزية، لمواكبة ذلك التزايد. وبصرف النظر عن كل ذلك، نجد أن الحكومة المركزية غالبًا ما يتفوق نفوذها وسلطانها على نفوذ وسلطان حكومات الولايات، بسبب ما للأولى من صلاحيات أكبر أهمية، يكفلها لها الدستور الفيدرالي.

❊ ❊ ❊

تلك هي الصورة العامة لمفهوم الشكل الفيدرالي. وفي الواقع، نجد أن هناك بعض الاختلافات في التطبيق الفعلي. حيث تختلف كل دولة فيدرالية في الوقت الحاضر (في تنظيمها الفيدرالي، وبشكل أو بآخر، تبعًا لاختلاف ظروف كل منها) عن الدول الفيدرالية الأخرى. ومع ذلك، تبقى الفكرة الرئيسية واحدة ـ تقريبًا. ويمكن (بالطبع) تفهم المفهوم المعاصر للفيدرالية أكثر، بدراسة النظم السياسية لواحدة أو أكثر من الدول الفيدرالية المعاصرة.[1]

❊ ❊ ❊

وقد قيل أن الفيدرالية هي «الصيغة السحرية»، التي يمكن بها تحقيق المعادلة الصعبة، إلى أفضل حد ممكن. والمقصود أن الفيدرالية هي «أفضل» صيغ التوفيق بين «الذاتية» و «الاتحاد». فالفيدرالية تراعي (عمليًا وإلى حد كبير) تياري الذاتية والاتحاد... حيث تحتفظ كل ولاية بحق حكم نفسها ـ وفق ما تقتضيه ظروفها، وفي ذات الوقت، توجد حكومة مركزية، تسير الأمور المشتركة بين كل الولايات، وكذلك الشؤون الخارجية.

وعندما تتوفر فيما بين دول (أو مناطق) معينة الدوافع الأساسية نحو التكامل والاتحاد، ويشرع فعلاً في إقامة وتأطير هذا التعاون، تبرز أمام المسؤولين والمعنيين في هذه الدول، مسألة «الشكل الانصهاري الاتحادي» الذي يمكن اختياره... كإطار قانوني سياسي لاتحادهم المرجو. وهناك عدة أشكال، يقدمها «التنظيم الدولي» التقليدي، يمكن اختيار واحد منها.... ليظهر

(١) ونذكر فيما يلي أهم دول العالم الفيدرالية القائمة الآن، وهي: قارة أمريكا الشمالية: كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك، قارة أمريكا الجنوبية: فنزويلا، البرازيل، الأرجنتين: قارة أوروبا: اتحاد روسيا، النمسا، ألمانيا، سويسرا: قارة آسيا والأوقيانوس: الهند، باكستان، بنجلاديش، ماليزيا، استراليا، قارة أفريقيا: نيجيريا، الكاميرون، تنزانيا، كما تتخذ كل من دول الإمارات العربية المتحدة، والجماهيرية العربية الليبية وبورما أشكالاً شبه فيدرالية.

ـ راجع:

Duchacek, Comparative Federelism, PP. 196-97.

الاتحاد (أو التعاون) المقترح في شكل معين، من الأشكال التقليدية المعروفة للمنظمات الدولية.

بالإضافة لذلك، هناك «الفيدرالية».... كإطار قانوني ـ سياسي هام، لاتحاد دولتين أو أكثر مع بعضهما. وتعتبر الفيدرالية أقوى أشكال الانصهار والتعاون الدولي. فقد أثبت الواقع السياسي أن بإمكان الفيدرالية أن تضم في دولة واحدة جماعات (ولايات أو مقاطعات) عديدة.... لكل مجموعة مميزاتها وطموحاتها، واتجاهاتها الخاصة المختلفة... دون أن تقضي على ذلك التميز.

ولقد كانت الفيدرالية ولازالت، أحد الحلول المطروحة، أو التي تطرح، لحل أزمات الدول، التي تعاني من تمزق وطني أو تنافر عرقي أو عنصري. حيث يعتقد أن الفيدرالية يمكن أن تعيد الهدوء والاستقرار والوحدة إلى تلك الكيانات.... مع الاحتفاظ لكل مجموعة أو طائفة رئيسية فيها بحق إدارة وحكم نفسها ـ وفق ما تراه. كما كانت الفيدرالية أحد الأشكال القانونية ـ السياسية، التي يرى الداعون للوحدة العربية والمتحمسون لها أنها يمكن أن تتخذ كإطار عملي أمثل للوحدة العربية المرجوة. ولكن، ونظرًا للأوضاع العربية الراهنة المعروفة، فإن تصور ظهور العالم العربي في دولة فيدرالية واحدة، يعتبر (في الوقت الحاضر) من الأحلام الجميلة... أحلام اليقظة.

❊ ❊ ❊

وفي ختام هذه الفقرة، لابد من إعادة التنويه بأن الدول تنقسم، بناء على معيار: «مدى تعدد مراكز صنع القرار السياسي» فيها، إلى نوعين فقط، في الوقت الحالي، هما:ـ الدولة الموحدة، والدولة الفيدرالية. أما ما يسمى بـ «أشكال الدول المركبة» الأخرى، فلا يدخل في إطار مفهوم الدولة الحالي. فمن ناحية، إنعدم وجود الاتحادين الشخصي والفعلي، واصبح الاتحاد الكونفدرالي يتجسد في ما يعرف بـ «المنظمات الدولية الحكومية الإقليمية» (الشاملة). ومن ناحية أخرى، فإنه باستثناء «الاتحاد الفعلي»، لا يمكن اعتبار كل من الاتحادين الشخصي والكونفدرالي «دولة» ...... باعتبار مفهوم «الدولة»، السابق الإشارة إليه.

❊ ❊ ❊

المبحث الرابع
وظيفة الدولة (ممثلة بحكومتها)

يعيش الإنسان في العصر الحالي داخل الدولة، ويمارس فيها حياته ونشاطاته، ويشبع رغباته واحتياجاته... فالدولة تعتبر - كما قلنا - الإطار الطبيعي والإنساني والاجتماعي، الذي يوجد فيه الإنسان... والمكان الذي يأويه، ويمده - بشكل أو بآخر - ببعض أو بكل ما يحتاج إليه، كي يعيش كما أراد له الخالق.

وفي الدولة، تتم ممارسة جل نشاط الإنسان، بشتى جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. الدولة، إذًا، تؤدي للإنسان وظيفة لا يمكنه الاستغناء عنها مطلقًا، دون تعريض حياته لخطر الفوضى والقسوة، وربما الدمار. والدولة - أي دولة - إنما تكون بأهلها وسكانها... فهي من الإنسان وإليه، وهي «الوطن»، والملاذ.

إن كل من إقليم وشعب وحكومة واستقلال الدولة، وكل من بقية عناصرها الرئيسية والثانوية، يؤدي (أو يجب أن يؤدي) وظيفة وخدمة أساسية وضرورية للإنسان - كما ألمحنا، ولكن معظم علماء السياسة العرب وغيرهم، يقصدون بالحديث عن «وظيفة الدولة»، ما تقوم به الحكومة (وما يمكن أن تقوم به) من وظائف وأعمال، تجاه مواطني الدولة. لذلك، فإن حديثهم عن وظيفة الحكومة، تحت مسمى وظيفة الدولة، هو استخدام غير دقيق للألفاظ... لأن الدولة شيء والحكومة شيء آخر - كما سبق أن رددنا.

صحيح، أن «الحكومة» هي الجهة التي تشرف (بشكل مباشر أو غير مباشر)، على استغلال وتوظيف كل عناصر الدولة.... لخدمة شعب الدولة، وهي - بذلك - العقل المفكر والجهاز المدبر في الدولة... ولكن الحكومة هي فقط الجهة المدبرة.... صاحبة القرار. ولا يمكن أن تكون لقراراتها أي قيمة أو معنى، إلا بالاستناد إلى ما يتبعها من إقليم وشعب واستقلال. كما أن هذه العناصر لا يمكن أن تقوم بوظيفة عامة ومفيدة للشعب عامة، إلا بوجود حكومة.... والبعض يقيس مدى صلاحية الحكومة - أي حكومة - بمدى حسن استغلالها لبقية عناصر الدولة. فكلما أحسنت الحكومة استغلال عناصر الدولة، لتحقيق أقصى قدر ممكن من السعادة لشعبها، كلما كانت حكومة صالحة. والعكس صحيح.

وهنا، نلاحظ وجود تلازم بين مفهومي الدولة والحكومة.... بحيث يمكن اعتبار اللفظين - في هذه الحالة بالتحديد - شبه مترادفين. فلا يمكن أن تقوم الحكومة بوظيفتها الأساسية، إلا بتوفر

عناصر الدولة الرئيسية الثلاثة الأخرى. كما لا تستطيع أي دولة (أو بلد)، القيام بوظيفتها الأساسية دون وجود «حكومة» فيها. لذا، فالأصح، أن نقول وظيفة الدولة، ممثلة بحكومتها... عندما نريد الحديث عن الوظائف والأعمال التي تقوم بها (أو يمكن أو تقوم بها) الحكومة.

* * *

الوظائف التي تقوم بها (أو يجب أن تقوم بها) الدولة، ممثلة بحكومتها، في الوقت الحالي:

يمكن القول، بأن الحكومة ـ أي حكومة، تقوم في الوقت الحاضر بعدة أعمال «أساسية»، أهمها: توفير الأمن وحماية الحريات المختلفة وضمان تنفيذ القوانين، وإدارة العلاقات الخارجية للدولة. فأي حكومة ـ مهما كان مذهبها ـ تقوم بهذه الأعمال. وهناك وظائف «اختيارية»، تختلف من حكومة لأخرى، ومن وقت لآخر. فبعض الحكومات قد تقوم ببعض الأعمال ذات الفائدة العامة، التي لا يقوم بها مواطنوها... أو التي قد يؤدي تركها للمواطنين والقطاع الخاص لتولي إقامتها، إلى عدم قيامهم بها كما هو مطلوب.... خدمة للصالح والرفاه العام... ومن ذلك، إقامة الطرق والحدائق والموانئ والجامعات...إلخ.[1]

ولكن، ومنذ سقوط وفشل مبدأ «الحكومة الحارسة»... ومع بداية القرن العشرين، ونتيجة لتزايد الدور السياسي الشعبي، وجدت معظم حكومات العالم نفسها تحت ضغوط شعبية كبيرة، للتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتها... بهدف حماية غالبية الشعب وضمان رفاهها... والحيلولة دون ظهور فئات مستغلة، تثرى على حساب الأغلبية. فبدأت حكومات العالم كلها تقريبًا تتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لبلادها، في محاولة دؤبة لتحقيق هدف «الصالح العام».

* * *

أصبح للحكومة وظائف أخرى، وتشعبت أعمالها وتزايدت... فلا خلاف الآن على ضرورة تدخل الحكومة بالقدر الذي يخدم صالح أكبر قدر ممكن من الشعب. ولكن الخلاف الكبير وقع ـ ويقع ـ حول «مدى» هذا التدخل. إذ أن الخلاف والاختلاف حول ذلك المدى أدى إلى ظهور وتبلور الأيديولوجيات السياسية ـ الاقتصادية المختلفة.

وعندما ننظر إلى هذه المسألة من الزاوية التي يجب أن ينظر إليها منها وهي «وظيفة الحكومات»، يتأكد لنا بأن هناك علاقة وثيقة بين وظيفة الحكومات المختلفة (أي الأعمال التي تقوم بها أو يجب أن تقوم بها) والأيديولوجيات السياسية المتنوعة. فمدى «تدخل» الحكومة ـ أي حكومة ـ في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لشعبها، يحدد الأيديولوجية التي تعتنقها فعلا تلك الحكومة.

---

(١) إن أي عمل تقوم به الحكومة ـ أي حكومة ـ إنما يندرج ضمن وظائفها وأعمالها الرئيسية (كحكومة)، التي تقوم بها، والتي لا تخرج عن كونها: تشريع القوانين، وتنفيذها، والمقاضاة بشأنها، أو على أساسها. فأي عمل حكومي، في أي وقت، يمكن القول بأنه عبارة عن تشريع أو تنفيذ أو قضاء... أو مزيج من هذا وذاك.

فلكي نعرف أهم الأيديولوجيات السياسية ـ الاقتصادية السائدة عالميًا في الوقت الحالي، يتوجب علينا أن نلم بأهم الأعمال التي تقوم بها (أو يجب أن تقوم بها) حكومات العالم المختلفة، في الوقت الحاضر. فالحكومات التي تعتنق المذاهب الاجتماعية والاشتراكية المختلفة نجد أنها تقوم بنشاطات كثيرة ومتعددة... أكثر تعددًا وتشعبًا من أعمال الحكومات التي تعتنق المذاهب المؤكدة على أهمية الفرد وحريته... وهكذا.

وبالطبع، فإن الأيديولوجيات لا تعرف فقط من خلال وظيفة الحكومة... وإنما يكون للأيديولوجية عدة أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. ولكن، تظل وظيفة ونشاط الحكومة وتوجهها هي أبرز وأهم هذه الأبعاد. وهذا يعني أننا نركز على الأيديولوجيات التي تحظى بالتطبيق فعلاً ـ كما يتجسد في سلوك الحكومات المختلفة. وهناك أيديولوجيات لا يتبناها عدد يذكر من الحكومات... وهذا ما يبرر إهمالها عند الحديث عن أهم الأيديولوجيات السياسية المعاصرة والنشطة فقط[1].

* * *

ويمكن القول، أنه توجد (بهذا الخصوص) ثلاثة اتجاهات (أيديولوجيات) رئيسية كبرى ـ كما ذكرنا سابقًا، عند الحديث عن الفكر السياسي المعاصر.[2] ويمكن إيجاز كل منها فيما يلي:

(أولاً): المذهب الفردي:

يشار (غالبًا) إلى المذهب الفردي بـ «الرأسمالية». والأصح ـ في رأينا ـ أن يسمى «المذهب الفردي»، لتفضيله الفردية. كما أن «الرأسمالية» التي تقوم على الحرية الاقتصادية، هي الجانب الاقتصادي فقط من المذهب الفردي «الحر» ـ كما يشار إليه أحيانًا. وهو «الحر»، لأنه يؤكد ـ أكثر ما يؤكد ـ على حرية الفرد وضمانها وحمايتها دائماً[3].

أما «الديمقراطية»، فيمكن القول أنها تنعكس (عادة) في الجانبين السياسي والاجتماعي من هذا المذهب. أن مفهوم الديمقراطية حاليًا يختلف عن مفهومها القديم. فالديمقراطية القديمة لا تعترف كثيراً بالحريات الفردية، ولا تقيم أي وزن يذكر للفرد، بل تفضل التأكيد على «مصلحة» الجماعة. بينما الديمقراطية الحالية تلتزم بمبدأ السيادة للشعب، وتعترف للأفراد بحقوق

---

(١) راجع:

Roy Macridis, Contemporary Political Ideologies, (Boston: Little, Brown, and Co., 1986), Chapter 1.

(٢) ص ٥٧ ـ ٥٨ من هذا الكتاب وأنظر أيضًا :

د. ثروت بدوي، النظم السياسية، ص ٣٤٩ ـ ٣٩٨.

(3) Roy Macridis, Contemporary Political Ideologies, PP. 22-23.

وحريات لا يمكن للسلطة أن تنال منها، أو تعتدي عليها. فالفرد هو (بصفة عامة) هدف النظام السياسي القائم على المذهب الفردي[1] .

ويكون على الحكومة القائمة على هذا المذهب، عدم التدخل في الحياة العامة للفرد، إلا في أضيق الحدود، وبقدر ما هو «ضروري» فقط. حتى أن دور الحكومة (في المذهب الفردي) تم حصره في حفظ الأمن وإنفاذ القانون... وهو ما سمي بمفهوم «الدولة الحارسة» (Guardian State)، أي الدولة التي تكون المهمة الرئيسية لحكومتها هي حفظ الأمن والنظام.

بينما يؤكد المذهب الاشتراكي (المعاكس لـ «الفردي») أن على الحكومة أن تتدخل دائمًا، وعلى أوسع نطاق ممكن، لضمان تحقيق «المساواة الاقتصادية»، بين أفراد المجتمع. ويتخذ المذهب «الجماعي» موقفًا وسطًا في هذا الشأن.

يقوم هذا المذهب على تمجيد الفرد ـ كما قلنا ـ واعتباره محور النظام السياسي، وبالتالي جعل السلطة في خدمة الأفراد، وتحديد نشاط الدولة في أضيق الحدود الممكنة، وبالقدر الضروري للمحافظة على حقوق الأفراد، وإن اقتضى الأمر تقديمها على مصلحة الجماعة، كما يمكن تصورها. ويمكن أن نحصر أهم وظائف الحكومة، وفقًا لهذا المذهب فيما يلي:

١ ـ حماية الدولة من الأخطار الداخلية والخارجية.

٢ ـ حماية الأفراد من بعضهم البعض.

٣ ـ حماية وضمان الملكية الخاصة للأفراد.

٤ ـ فرض احترام القانون.

٥ ـ حماية الأفراد ورعايتهم في حالة الكوارث غير المتوقعة، أو غير العادية[2] .

ولو حاولنا تحديد مصدر هذا المذهب ـ بصفة عامة ـ لأمكن القول بأن أصله يعود ـ بصفة رئيسية ـ إلى: تعاليم الدين المسيحي، مبادئ مدرسة القانون الطبيعي، مدرسة الطبيعيين «الفيزيوقراط»، النظرية الاقتصادية «الكلاسيكية»، نظريات العقد الاجتماعي، إعلانات «حقوق الإنسان»، مبادئ الثورتين الأمريكية والفرنسية... وغيرها من الفلسفات المؤكدة على الحرية الفردية.

❊ ❊ ❊

الأسس التي يقوم عليها المذهب الفردي:

يمكن القول إن هناك عدة أسس رئيسية يقوم عليها هذا المذهب، أهمها[3] :

(١) راجع: د. عبدالمنعم محفوظ ود. نعمان الخطيب، مبادئ في النظم السياسية، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(2) Neal Riemer, Political Science, PP. 116-133.

(٣) د. بطرس غالي ود. محمود خيري عيسى، المدخل إلى علم السياسة، ص ١٧٣ ـ ١٧٧.

(أ) ما يسمى بالأساس «الأخلاقي»:

يرى بعض علماء الأخلاق أن من الخير للإنسان أن يترك حرًا... حتى يتمكن من استعمال قواه الطبيعية، بأقصى حرية وفعالية ممكنة. فالمجتمع الذي يجعل المنافسة حرة بين الأفراد، يحقق (في رأي هؤلاء) للإنسان غرضه الأخلاقي من الحياة. ويرون أن تدخل الحكومة «يقتل» الثقة بين الأفراد، ويقلل من درجة اعتمادهم على أنفسهم.

(ب) المبرر الاقتصادي:

يرى مفكروا الرأسمالية أن ترك النشاط الاقتصادي حرًا، وعدم تدخل الحكومة في ذلك النشاط، يؤدي إلى جعل الفرد يسعى (بحرية) لكي يحقق ما يعتقد أنه يخدم مصلحته الخاصة. وأن سعي الفرد واندفاعه لخدمة مصالحه الخاصة، سيعني سعيه لخدمة مصالح المجتمع. حيث لا فرق ولا تناقض (كما يقولون) بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، أو المجتمع ككل.

ونستقي هذه القناعة من نظريات «الفيزيوقراط» الطبيعيين الاقتصاديين، والتي تتجسد في شعارهم الشهير: دعه يعمل، دعه يمر....، وكذلك: النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، وخاصة فلسفة «آدم سميث» (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠م) التي جاءت في كتابه الشهير «ثروة الأمم» الصادر سنة ١٧٧٦م[1] . وكذلك كتابات بقية أقطاب المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية، وأبرزهم: ديفيد ريكاردو، مالثوس، مارشل، ميل... إلخ. وهذه الكتابات (وخاصة كتاب سميث المذكور) كانت أساس الفلسفة «الرأسمالية»، ومازالت كذلك ـ إلى حد كبير.

(ج) الأساس أو المبرر «العلمي»:

ويقوم ما يسمى بالأساس «العلمي» للفردية على التشبيه، أو تشبيه الحياة الإنسانية بحياة بقية الكائنات غير الإنسانية. وقد قام «هربرت سبنسر» (١٨٢٠ ـ ١٩٠٣م) بعرض هذه الناحية وتوضيحها فلسفيًا. فهو ـ أي سبنسر ـ يرى أن البقاء في هذه الحياة يكون (غالبًا) لـ «الأصلح» أو «الأقوى». لذلك آمن بمبدأ أن «البقاء للأفضل»، ونادى بضرورة الالتزام بهذا المبدأ في الحياة البشرية الاجتماعية أيضًا[2] .

فالسبيل الطبيعي والسوي للتقدم والرقي الإنساني (في رأيه) هو أن تكون الحياة والرفاه للأقوى والأفضل، وأن يستبعد الأضعف ويتوارى. بل إنه يجب ـ في رأيه ـ أن يقضي على الفقراء والضعفاء والمعتوهين... إلخ. وينادي «سبنسر» بالتالي، بضرورة كف يد الحكومة عن التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وخاصة بغرض مساعدة العاجزين والمحتاجين. فمن

(1) Adam Smith, An Inquiry Into the Nature and Causes of the Wealth of Nations (London, 1776).

(٢) أنظر كتابه:

Herbert Spencer, The Man Versus the State, ed by: Donald Macrae, (Baltimore: Penguin Books, Inc. 1969).

الأفضل عدم التدخل، وترك القانون الطبيعي (البقاء للأفضل) يأخذ مجراه. ويستشهد سبنسر على «خطأ» التدخل الحكومي بعملية تعديل وتغيير القوانين. إذ يقول أن التعديل المستمر للقوانين واللوائح لهو أكبر دليل على خطأ التدخل الحكومي وتخبطه. وباختصار، فإن مقولة «سبنسر» تعني أن لا مكان للضعيف، وغير القادر على المنافسة في هذه الحياة.

وأهمية هذه الفلسفة التي يشار إليها بـ «الأساس العلمي» للمذهب الفردي، تكمن في كون كثير من أنصار المذهب الفردي يؤمنون بها، بشكل أو بآخر، ويعتبرون ذلك من مسلمات الحياة (الطبيعية). والتدخل لتغييرها أو تعديلها يعني - بذلك - تدخلاً ضد سير الأمور على طبيعتها. إن «المنافسة الحرة» (Free Competition) هي الميدان الذي يتم فيه الاختبار أو السباق بين البشر. ولابد وأن ينتج عن المنافسة الحرة (في رأيهم) بقاء «الأفضل» واستبعاد «الأضعف».

(د) الأساس القانوني والسياسي:

للفرد - كما يقول دعاة المذهب الفردي - حقوق لصيقة بشخصه. ولا يجب المساس بها. حيث (قانونيًا) لا تملك السلطة إلا احترام تلك الحقوق والمحافظة عليها وتيسير التمتع بها. والحكومة ليست إلا جهة مفوضة من قبل الشعب لممارسة الحكم. إذ ينتخب الشعب الحكومة، لتحكم نيابة عنه، وبموجب «الدستور» الذي تقره أغلبية الشعب (الديمقراطية).(1)

❊ ❊ ❊

وفي الواقع السياسي، نجد المذهب الفردي واضحًا في الأنظمة السياسية القائمة أساسًا عليه، أو التي تكون السيطرة فيها لأنصار هذا المذهب. وهذه الأنظمة تتميز (في الغرب) بتطبيق «الديمقراطية»، دون التركيز على مبدأ المساواة الاقتصادية، وحصر نشاط الحكومة في أضيق نطاق ممكن... ومقاومة الضغوط المختلفة الداعية إلى المزيد من التدخل الحكومي. ويتضمن ذلك، الاعتماد المتصاعد على «المبادرة الفردية» ونشاط القطاع الخاص (Private Sector)... وتقليص دور القطاع العام (الحكومة) (Public Sector)، لأقصى حد ممكن، وإن اقتضى الأمر تملك القطاع الخاص لأكبر قدر ممكن من وسائل الإنتاج الرئيسية، المملوكة (قبلاً) للقطاع العام. وهذه العملية معاكسة لعملية «التأميم» (Nationalization)، والتي تشتهر بها الحكومات الاشتراكية.(٢)

❊ ❊ ❊

تقييم سريع للمذهب الفردي:

ظهر المذهب الفردي (بمفهومه المعاصر) كرد فعل على السلطان المطلق للدولة والحكام، وكمحاولة للتخلص من بقايا تأثيرات النظام الإقطاعي، وذلك في القرنين السابع عشر والثامن

(1) R. Macridis, Contemporary Political Ideologies, PP. 32-42.

(٢) وتسمى (Denationalization) .... أو (Privatization)، على الأصح.

عشر الميلادي. وقد لخصنا أعلاه هذا المذهب في صورته المثالية (عدم تدخل الحكومة في شؤون شعبها الاقتصادية والاجتماعية إلا في أضيق الحدود...) ومن ذلك، يتبين لنا أنه متطرف إلى حد المبالغة، ضد التدخل الحكومي. كما أنه متطرف في التأكيد على «الحرية الفردية»... والإيمان بها.

وقد ثبت أن التدخل الحكومي ليس ضارًا، بل ضروريًا. خاصة إذا كان ضمن حدود معينة. وثبت أن الحرية الاقتصادية (المطلقة) يمكن أن تؤدي إلى ظهور «الطبقية»... وإلى نشوء المظالم، ضد معظم فئات المجتمع. ولو تأملنا في ما يسمي بالأساس «العلمي» لهذا المذهب، نجد أن تطبيقه فعلاً واعتناقه، والأخذ به، سيؤدي إلى أن يأكل القوي الضعيف (مجتمع الغاب)، طالما لا يوجد ما يحمي الضعيف ويرعاه.

وقد أدت التطورات الاجتماعية والاقتصادية، وظروف «الثورة الصناعية»، في الغرب، إلى اضطرار أنصار المذهب الفردي ودعاته، للحد من الغلو في التأكيد على مبادئ المذهب الفردي، وقبول مبدأ: تدخل الحكومة، لحماية الأفراد والمجتمع من تسلط الرأسماليين والأرستقراطيين. ونظرًا لعدم قبول غالبية شعوب الغرب بالأخذ بالمذهب الفردي الحر (في صورته النظرية المثالية المذكورة)، قامت في جميع الدول (الديمقراطية) الغربية، أحزاب العمال والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية. وتحت وطأة هذه الضغوط، تم تعديل المذهب الفردي «الحر»، بما يتلاءم وتلك التطورات والضغوط. فلم تعد هناك حرية اقتصادية تامة، وتدخلت الدولة (ممثلة في الحكومة) لحماية الطبقات العاملة. وأصبحت أكثر الدول تمسكًا بالمذهب الفردي مضطرة لضمان تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعها... لحماية ورعاية عامة الشعب ومساعدة الفقراء منه. ولكن تدخل الحكومة في هذه الدول يتم (رغم تصاعده) في أضيق نطاق ممكن. حيث تظل المبادرة الفردية (القطاع الخاص) هي المحرك الرئيسي للاقتصاد في البلاد. فمازال القطاع الخاص يقوم بالجزء الأكبر من العملية الإنتاجية. وتلك هي الحالة التي يوجد عليها المذهب الفردي الآن. فهو لا يوجد في الصورة المثالية النظرية له (الدولة الحارسة). بل يوجد دون معظم مبادئه الرئيسية ومضمونه الأساسي.

❊ ❊ ❊

إن المذهب الفردي (الليبرالية) يتضمن - كما قلنا - التأكيد على الحرية السياسية والاجتماعية التامة، والتي تعني تحكيم رأي الأغلبية، في إطار «الدستور» الذي تجمع عليه أغلبية الشعب المعني. كما يتضمن التشديد على الحرية الاقتصادية، والتي تتجلى في مبدأ «الرأسمالية».... ويمكن القول بأن للرأسمالية نوعان رئيسان (المطلق والمقيد). ولتوضيح هذين النوعين من الرأسمالية، نورد التحليل التالي:-

إفرض أن هناك «رأسماليًا» في بلد ما... لديه رأسمال (ثروة مادية) معينًا.. وأراد أن «يستثمر» ذلك المبلغ في بلد يتمسك بالمذهب «الرأسمالي المطلق»... وبخاصة مبدأ هذا المذهب

الرئيسي، ألا وهو «الحرية» الاقتصادية التامة. في هذه الحالة، يكون هذا الرأسمالي حرًا تمامًا في أن يستثمر ماله في الجانب الذي يريد، وبالكيفية التي تناسبه، ومن أجل سواد عيونه هو في المقام الأول... أي سعيًا لتحقيق مصلحته الذاتية الخاصة أولاً، بصرف النظر عن أي اعتبارات أخرى. ولقد ثبت أن الإنسان - أي إنسان - هو (في الغالب الأعم) شره بطبيعته... يسعى دائمًا لاكتساب المال والنفوذ، ربما حتى آخر رمق في حياته. لنتخيل - أو نتصور - سلوك هذا الرأسمالي، في الإطار المذكور، الذي يوجد فيه، ولنرى كيف سيتصرف هذا الإنسان في أغلب الأحوال... أو في أكثر الحالات، وليس في كل الحالات.(1)

في البدء، سيقوم هذا الرأسمالي (ولنطلق عليه الرأسمالي أ) باستثمار ماله في «المشروع» الذي يعتقد هو (أو مستشاروه)، أنه يحقق أكبر عائد ممكن... وبصرف النظر عن مدى ملاءمة استثماره ذاك للمصلحة العامة، في البلد المستثمر فيه. وسيقدم على مزاولة هذا الاستثمار (الإنتاج) بالكيفية التي يتأكد أنها ستحقق أكبر عـائد ممكن له. وسـيعمل جاهدًا ليضع في جيبـه أكبر عائد ممكن، بعد أن يبذل كل ما في وسعه لدفع أقل أجر ممكن، لبقية عناصر الإنتاج - خاصة عندما تكون بقية تلك العناصر غير مملوكة له.

ومعروف أن عناصر الإنتاج الرئيسية هي: الأرض أو الموارد الطبيعية، العمل، رأس المال، التنظيم. فلضمان وضع اكبر عائد ممكن من عمليته الاستثمارية في حسابه الخاص، فإنه (أي الرأسمالي أ) سيقوم هنا بدفع أدنى عائد ممكن للموارد الطبيعية، وأدنى أجر ممكن للعمل والتنظيم. وإن كان حرًا تمامًا (كما تقتضي الرأسمالية التقليدية المطلقة، التي قال بها «آدم سميث» في البداية)، فإنه سوف يأتي بـ «العمال» و«المنظمين» الذين يحصلون على أدنى أجر ممكن، مقابل قيامهم بالعمل والتنظيم المطلوبين. فإن كان متوسط أجر العامل (مثلاً) في البلد المستثمر به هو ١٠ دولارات في اليوم، فإنه سوف يجلب العامل الذي يكون متوسط أجره اليومي أقل ما يمكن من ذلك، طالما أنه يؤدي العمل نفسه، وبصرف النظر عن أي «مساوئ» أخرى لعملية الاستقدام هذه. وعندما يتم الإنتاج، سيسوق ذلك الرأسمالي إنتاجه بالكيفية التي يراها أنسب لمصلحته، وسيبيع السلعة المنتجة (ناتج استثماره) بالسعر الذي يراه مناسبًا، ويقبله السوق «الحر».

❊ ❊ ❊

إن نتيجة ذلك، ستكون (في أكثر الأحوال) في غير صالح مجتمع البلد المستثمر فيه، خاصة إذا صاحب هذا الوضع - كما قد يحصل تلقائيًا - وجود احتكار في مجال السلع المطلوبة، من قبل هذا الرأسمالي، والرأسماليين الآخرين المشابهين له. ففي هذه الحالة، أو هذا الوضع، نجد أن العملية الاستثمارية المذكورة بدأت وقامت ونمت وأينعت لصالح المستثمر، بصفة أساسية. أما المجتمع في البلد المستثمر فيه، فلم يستفد كثيرًا من هذه العملية... إن لم يكن - كما قد

(١) د. صدقه يحيى فاضل، الوضع الأيديولوجي الحالي والمستقبلي... للعالم، مجلة اليمامة (الرياض)، العدد ١٠٩٤، ٢٦، ١٤١٠/٧/٢٦هـ، ص ٣٨ - ٤١.

يحصل فعلاً - قد تضرر كثيرًا من جراء «الحرية» المطلقة، التي يتمتع بها المستثمر «أ»، وعدم وجود واجبات وقيود عليه، ترغمه وتدفعه لمراعاة الصالح العام، بالدرجة الأولى، في كل نشاطه، أو في معظمه.

فقد ينتج سلعًا غير ملائمة لحاجات مجتمعه الحقيقية. وقد يأتي بعمال ومنظمين من خارج ذلك المجتمع، مع وجود عمال محليين مماثلين (ولكنهم مرتفعو الأجر). وقد يفرض أسعارًا باهظة لسلعته، خاصة إذا تمكن من احتكار إنتاج وتوزيع السلع المعنية. وهكذا، قد يحقق أقصى قدر ممكن من العائد (الريع) على رأسماله... ولا يحقق المجتمع من ذلك الاستثمار إلا أقل فائدة ممكنة، إن لم يكن قد نال بعض الضرر.(1)

وفي هذه الحالة، قد يصبح رأسمال المستثمر «أ» بمثابة «نقمة» على مجتمعه... وليس «نعمة» - كما ينبغي أن يكون. وذلك نظرًا لما يمكن أن يصاحب تلك العملية من مساوئ عديدة مختلفة، خاصة وأن الرأسمالي «أ» سيزداد - في الغالب - شراهة وغني ونفوذًا، وقد يدفعه ذلك النفوذ لمزيد من محاولات السيطرة. وقد يحس المستثمر أنه يجب أن يقدم - من ذات نفسه - شيئًا لمجتمعه أو لوطنه. فيتكرم بتقديم بعض «الهبات» و «التبرعات» بين آونة وأخرى، حتى لا يقال أنه يأخذ فقط ولا يعطي، أو أنه له حقوقًا وامتيازات فقط، وليس عليه واجبات مناسبة، في المقابل.

❊ ❊ ❊

ونتيجة لما سببته، وما يمكن أن تسببه الرأسمالية التقليدية الحرة (المطلقة الحرية) من مساوئ، كان الغرب أول من تخلى عنها ونبذها. وبدأت منذ فجر القرن العشرين رأسمالية جديدة، أو معدلة... بحيث أصبح هناك شبه توازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة. وبدأت حكومات الدول في الغرب (الرأسمالي) تتدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعاتها، بما يضمن تحقيق هذا التوازن. ولقد بقيت مبادئ الحرية، ومبدأ أن السعر يحدده العرض والطلب في السوق الحر... ولكن تدخلت الحكومات لمراقبة وضبط هذه العملية، حتى لا تطغى مصلحة الفرد على مصلحة المجموع. أدت مساوئ الرأسمالية البحتة (المطلقة) إلى تذمر الناس، وظهور المذهب «الاشتراكي»... كرد فعل على تلك المساوئ. لذا، سارعت حكومات الغرب بإنـقـاذ المذهب الـرأسـمـالي.. وذلك بـزيـادة مـدى تـدخـل الحكـومـات في النـشـاط الاقـتـصـادي والاجتماعي... بهدف ضمان تحقيق «الصالح العام»، إضافة إلى مصلحة الأفراد. فظهرت رأسـمـالـيـة مـن نـوع جـديـد... وظـهـر نموذج جديد وحديث لـلـرأسـمـالي، يمكن أن نشير إلـيـه بالرأسمالي «ب».

❊ ❊ ❊

(١) أنظر:

David Mermmestein (ed.), Economics: Mainstream Readings and Radical Critiques, (New York: Random House, 1970).

إن الرأسمالي «ب» (عنصر القطاع الخاص) يحصل على رأسماله (غالبًا) بطريق مشروع. ولا يمكن أن يستثمره إلا في مشاريع تعود ببعض الفائدة على مجتمعه. وهو مضطر لدفع عائد مناسب لبقية عناصر الإنتاج، وخاصة العمل والتنظيم، وهو ملزم بتشغيل أبناء بلده أولاً. فإن لم تتوافر العمالة المطلوبة في البلد المستثمر به، فإنه يمكن أن يستقدم عمالاً من الخارج، وفق ضوابط محددة معينة.

وبعد الإنتاج، هناك ضوابط عامة على «السعر»... فلا يمكن للرأسمالي «ب» أن يضع السعر الذي يروق له، خاصة في ظل وجود قوانين تمنع الاحتكار، وتحول دون حصوله فعلاً. إضافة إلى كل ذلك، فإن الرأسمالي ب يقوم بدفع «ضرائب دخل» مناسبة، لخزانه الحكومة، التي تقوم بدورها بإنفاقها من أجل المصلحة العامة، وبخاصة للإسهام في تمويل برامج إعانة المحتاجين، من مواطنيها.

هذه - باختصار - هي الرأسمالية التي تسود في الدول «الرأسمالية» الغربية، في الوقت الحاضر، بما في ذلك الولايات المتحدة، زعيمة «العالم الحر». أما رأسمالية «آدم سميث» و «ديفيد ريكاردو» وغيرهما كثير، فقد أصبحت من سمات وذكريات الماضي. وهذا الرأسمالية الجديدة (ذات الضوابط) تهدف إلى توفير مناخ الحرية الاقتصادية للأفراد.. ولكن في حدود عدم الإضرار بالمصلحة العامة ومصالح الجماعة، بل وخدمتها أيضًا.

***

(ثانيًا) المذهب الاشتراكي:

حمل المذهب الفردي في طياته الكثير من التناقضات، التي كانت ستودي به تمامًا، لولا حصول «التدخل الحكومي»، الذي تمخض عنه بقاء المذهب الفردي، ولكن بدون معظم مبادئه الأساسية. وكان ظهور المذهب الاشتراكي بمثابة رد فعل على تطرف المذهب الفردي (في فرديته). ويمكن القول - بصفة عامة - أن «الشيوعية» هي الصورة المتطرفة من المذهب الاشتراكي - إن صح التعبير.[1] يقوم المذهب الاشتراكي على تمجيد الجماعة واعتبارها محور النظام السياسي. وبالتالي، جعل السلطة في خدمة الجماعة (المجتمع) أولاً، وتوسيع نشاط الحكومة إلى أوسع الحدود الممكنة... للمحافظة على «حقوق» الجماعة ككل، وتقديمها على المصالح الفردية.

وتضطلع الحكومة الاشتراكية بالقيام بالكثير جدًا من الوظائف والأعمال، بما يخدم في النهاية الفلسفة الاشتراكية. حيث تقوم الحكومة القائمة على هذا المذهب بمحاولة تملك وإدارة أكبر قدر ممكن من وسائل الإنتاج الرئيسية المتاحة في البلد، وتوجيهها بما يضمن (في رأيها) خدمة صالح الجماعة، ويحول دون طغيان المصالح الفردية، على ما ترى أنه «الصالح العام».

كما تحاول إخضاع النشاط الاقتصادي ككل لـ «خطة عامة» (Master Plan).... تتولى الدولة القيام بتنفيذ أكبر قدر ممكن منها. وتسن وتنفذ القوانين، التي تكفل إشراف الحكومة

(١) راجع: د. صدقه يحيى فاضل، الفكر السياسي الغربي العالمي، الكتاب الثاني، ص ١١٥ - ١١٧.

(المباشر) على النشاط الاقتصادي، ورعاية أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع. كما تصدر القوانين، التي تنظم الملكية الشخصية، وتعمل على عدم نمو تلك الملكية على حساب ما تعتقد أنه المصلحة العامة. وباختصار، فإن الحرية الاقتصادية الفردية (المبادرة الفردية) تكون محدودة جدًا في النظام الاشتراكي.

***

ويمكن رد أصل هذا المذهب إلى فلسفة «الاشتراكية العاطفية»، وكذلك ما يعرف بـ «الاشتراكية العلمية» أو «الماركسية» «ومصدرها ماركس وانجلز، إضافة إلى «الماركسية بعد ماركس»... كاللينينية والماوية... إلخ.. و«الاشتراكية العاطفية»، هي الاشتراكية القائمة على الدعوة الأخلاقية لمساعدة المحتاجين، والقضاء على ظاهرة التفاوت الصارخ في الثروة.

أما أهم الأسس التي يقوم عليها المذهب الاشتراكي، بجانبه «العلمي»، فيمكن ذكرها كالتالي[1]:

١ - إن الاقتصاد هو عماد الحياة. والحالة الاقتصادية (المادية) هي بمثابة متغير مستقل، وبقية جوانب الحياة (الاجتماع والسياسة) ما هي إلا متغيرات تابعة.. للحالة الاقتصادية (الجدلية المادية).

٢ - إن العمل هو أساس القيمة لأي سلعة. ويترتب على ذلك أن منتج السلعة (العامل) هو الأحق بجني ما يتمخض عن ذلك الإنتاج من فائدة وربح.

٣ - ضرورة مقاومة الطبقية وإلغائها، ومحاولة تحقيق «المساواة» الاقتصادية، بحيث لا يصبح في المجتمع سوى طبقة واحدة، هي العمال (Prolitariat).

٤ - ضرورة قيام العمال بثورة على الأوضاع «الرأسمالية» القائمة، والقضاء على الرأسمالية، وتأسيس دولة العمال (الشيوعية).

٥ - اعتبار ما ذكر في ٣ و٤، من قبيل «المسلمات» العلمية. فالعمال في كل مكان هم فئة واحدة، وينبغي أن تتحد وتثور وأن تسيد العالم. وما ذلك سوى تطور طبيعي، تحتمه (في رأيهم) الأوضاع الرأسمالية.[2]

ويظهر المذهب الاشتراكي (بالطبع) في «الأنظمة السياسية» المعروفة، التي تقوم على هذا المذهب. وتقوم الأنظمة الاشتراكية في دول العالم (المتقدم) بتطبيق الديمقراطية، وخاصة بصورتها «حكم الجمعية». مع أخذ البعض منها بنظام الحزب الواحد (الحزب الاشتراكي أو الشيوعي) ومنع تعدد الأحزاب السياسية، وهذا مما يطعن في مدى ديمقراطيتها، وما تدعيه

(١) د. أباظة ود. الغنام، تاريخ الفكر السياسي، ص ٣١٢ - ٣٢٤. وكذلك: د. عبدالحميد متولي، الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية، ص ٣٤٣ - ٣٥٥.

وأيضًا: د. جلال أمين، مقدمة إلى الاشتراكية، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٦م).

(2) Robert Tucker (ed.), The Marx / Engles Reader, 2 nd Ed. (New York: Norton, 1978), PP. 473-76.

بأنها تحكم مبدأ سيادة الشعب، وخاصة الطبقة العاملة منه.[1] وتفرض الأنظمة السياسية الاشتراكية قيودًا متعددة على الحرية الاقتصادية بالنسبة للأفراد، كما سبق أن أشرنا. وتتفاوت تلك القيود من بلد لآخر... تبعًا لمدى «اشتراكية» كل بلد.

أما الأحزاب الاشتراكية في الدول الديمقراطية، فإنها تتنافس مع غيرها من الأحزاب السياسية الأخرى ـ على أصوات الناخبين. وكثيرًا ما تفوز الأحزاب الاشتراكية بنسبة تتعدى النصف أحيانًا، من أصوات الناخبين، وتتولى الحكم.

كما تختلف «درجة» الديمقراطية، أي مدى الأخذ بمبدأ الحكم الشعبي، من بلد لآخر، ومن وقت لآخر، بالطبع. وهذا الأمر ينطبق على كل بلدان العالم ـ تقريبًا. ولكن، يلاحظ أخذ معظم الدول الاشتراكية في العالم «المتقدم» بـ «الديمقراطية الاشتراكية»... مع تفاوت في درجة الديمقراطية من بلد لآخر. أما الدول الاشتراكية في العالم النامي، فبعضها لا يطبق الديمقراطية (بمفهومها المعاصر) في أنظمته السياسية، وتسود فيه حكومات القلة.

❊ ❊ ❊

تقييم المذهب الاشتراكي:

ظهر المذهب الاشتراكي (بمفهومه الحالي) كرد فعل على تطرف المذهب الفردي. ومن الطبيعي أن يظهر (ولو نظريًا) ضمن إطار مبدأ سيادة الشعب. وقد لخصنا فحوى ذلك المذهب في صورته النظرية العامة (وجوب تدخل الحكومة في شؤون شعبها، وخاصة الاقتصادية، لأوسع مدى ممكن... لتحقيق صالح الجماعة). كما ثبتت «خيالية» الفلسفة الشيوعية، وعدم إمكانية تحققها في الواقع. فالمنطق، وطبيعة الإنسان الأساسية، يوضحان أنها لا ولم ولن تطبق، في عالم الإنسان العادي. وهذا أهم ما يفسر انهيارها شبه التام... بزوال الاتحاد السوفيتي، في عام ١٩٩١م، رغم أن الاتحاد السوفيتي لم يكن «شيوعيًا» بقدر ما كان اشتراكيا متطرفا. وديكتاتورية سياسية اقتصادية فظة.

أما المذهب الاشتراكي، فأبرز عيوبه أنه يمكن أن يبالغ في التركيز على مساوئ الحرية الاقتصادية، ويؤكد (أكثر من اللازم)، على ضرورة التدخل الحكومي. فـ «الحرية الاقتصادية» قد تدفع إلى تشجيع «المبادرة الفردية» (Individual Inititive) للاستثمار والتنمية وإقامة المشروعات الإنتاجية النافعة. وذلك يمكن أن يؤدي إلى تحقيق مصلحة المجتمع ككل، إذا تم وضع ضوابط مناسبة، للحيلولة دون وقوع ما يسمى بـ «الاستغلال الرأسمالي»، وفرضت «الضرائب» المناسبة، على الأثرياء والمستثمرين.[2]

---

(١) بزوال الاتحاد السوفيتي، في عام ١٩٩١م، وتحول دول المعسكر الشرقي سابقًا، إلى الديمقراطية الليبرالية، تقلص عدد الدول التي تفرض نظام الحزب الشيوعي الواحد ـ كما هو معروف.

(٢) راجع د. عبدالحميد متولي، الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية، ص ٣٤٧ ـ ٤٠٨. وأيضًا:

Micheal Harrington, Socialisim, (New York: Bantam. 1973).

وقد أدت التطورات الأخيرة في الغرب، وكون معظم الدول الغربية التي قامت فيها أنظمة سياسية اشتراكية دون المستوى التقني والعلمي الذي وصلت إليه الدول الغربية «الرأسمالية» (العالم الأول) في الوقت الحالي، وبالتالي حاجة هذه الدول الغربية الاشتراكية (العالم الثاني سابقًا) إلى استيراد التقنية والعلوم وبعض المعدات والسلع من الدول الغربية الرأسمالية، أدت كل هذه العوامل إلى اضطرار كثير من دعاة المذهب الاشتراكي للحد من الغلو في الاشتراكية، وقبول مبدأ: التخفيف من تدخل الحكومة المكثف في النشاط الاقتصادي، وإعطاء المبادرة الفردية بعض الحرية... تشجيعًا لها على الاستثمار والعمل والمساعدة في بناء التنمية. وكذلك لتشجيع وجذب الاستثمارات الغربية (الرأسمالية) إلى الدول الاشتراكية (أو الشيوعية سابقًا).

وتحت تأثير هذه العوامل والضغوط الغربية الرأسمالية وغيرها، تم إجراء تعديلات كثيرة في المذهب الاشتراكي (بصورته المثالية) في الكثير من بلدان العالم الاشتراكي. فلم تعد هناك قيود مطلقة على الحرية الاقتصادية الفردية، ولم يعد هناك تدخل حكومي كامل في النشاط الاقتصادي ككل. وتلك هي الحالة التي يوجد عليها الآن المذهب الاشتراكي. فهو لا يوجد في الصورة المثالية (النظرية) له. وقد جاءت سياسة «البيرويسترويكا» السوفيتية لتقضي على التطرف الاشتراكي في معظم أنحاء العالم. ومعروف أن تلك السياسة قد أدت إلى زوال الاتحاد السوفيتي نفسه.

وكل ذلك، يوضح لنا وجود ما يمكن أن نسميه بعملية «التحام المذهبين الفردي والاشتراكي وامتزاجها»، أو احتمال ظهورهما في المستقبل القريب في هيئة مذهب واحد... هو أقرب ما يكون إلى المذهب الاجتماعي (الوسط)، كما سنرى.

❊ ❊ ❊

(ثالثًا): المذهب الاجتماعي أو الجماعي:

لا يعتبر مذهبًا متكاملاً قائمًا بذاته، كالمذهبين الفردي والاشتراكي (في صورتهما النظرية العامة)، وإنما هو مزيج من بعض الفلسفات والمبادئ السياسية، اصطلح البعض على اعتبارها مجتمعة «المذهب الاجتماعي»، وبعضهم يسميه «المذهب الجماعي».[1] ويمكن القول إنه مزيج من الفردية والاشتراكية، رغم ميله أكثر نحو المبادئ الاشتراكية. ويعتبره البعض الآخر مجرد اتجاهات... ظهرت ضمن إطار المذهب الفردي، لتلافي مساوئ المذهب الفردي المعروفة. ومضمون المذهب الاجتماعي هو المناداة بتقديم مصلحة الجماعة على المصلحة الفردية، وتوسيع تدخل الحكومة لرعاية مصالح الجماعة أولاً. فالحقوق الفردية ـ في رأي دعاة هذا الاتجاه ـ عبارة عن منح من القانون العام، الذي ترتضيه الجماعة ككل.

ويتضمن هذا المذهب الإقرار بـ «الملكية الشخصية»، كحق ثابت من حقوق الإنسان. فهي، بالنسبة لهم، حق لا يجوز المساس به، شريطة أن ينظم القانون طريقة التمتع بها، ويحول دون إضرارها بمصلحة الجماعة. فكل الملكيات (العامة والخاصة) تؤدي «وظيفة اجتماعية»، هدفها خدمة الجماعة والعمل على رفاهها ورقيها. وباختصار، فإن المذهب الاجتماعي ينادي بتوسع

---

(١) د. ثروت بدوي، النظم السياسية، ص ٣٩٢.

سلطة الدولة، ومد اختصاصاتها لتشمل كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية. كما أنه يضيق النشاط الفردي، رغم إقراره بصحة الملكية الشخصية المحدودة.

وتوجد مبادئ هذا المذهب (الاتجاه) متناثرة في كتابة عدة فلاسفة سياسيين، من المناوئين لكل من المذهب الفردي والشيوعية.[1] . ويعتبر البعض كتابات الفيلسوف «أوجست كونت» (A. Conte) (١٧٩٨ - ١٨٥٧م) كأدق تصوير لما يمكن أن يسمى بـ «المذهب الاجتماعي» أو «الجماعي».

كما يمكن اعتبار الاقتصادي الإنجليزي الشهير «جون مينارد كينز» (J.M. Keynes) (١٨٨٣ - ١٩٤٦م) واحدًا من أبرز واضعي أسس هذا الاتجاه. فـ «الكينزية» (Keynesism) تتضمن ضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي... لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد، مع الاعتماد على الاستثمار الخاص - بصفة أساسية.[2]

ولعل أهم الأسس التي يقوم عليها هذا المذهب، هي تأكيده على «الجماعة» أولاً... وضرورة تدخل الحكومة لحماية المصلحة الجماعية وخدمتها، مع الاعتراف للفرد بحقوق معينة، على أن لا تتعارض مع المصلحة العامة. فالفرد لا يمكنه الادعاء بوجود حقوق له قبل انضمامه إلى الجماعة. إن حقوق الفرد (في رأي دعاة هذا الاتجاه) مستمدة من الجماعة. وعمومًا، يمكن القول إن أساس هذا المذهب هو معارضة كل من الشيوعية والمذهب الفردي... ومحاولة لتلافي «مساوئ» كل منهما، عبر التدخل الحكومي (المعتدل) في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

ويمكن القول، إن كل دول العالم قد أخذت ببعض أو معظم مبادئ هذا المذهب، وطبقتها في الواقع.[3] وأبرز صور تطبيقه هي: تدخل الحكومة لتنظيم الإنتاج، وتوجيهه، بما يكفل «الصالح العام»... وتنظيم العلاقة بين العمال والمستثمرين (رجال الأعمال)، والرقابة على الأسعار وحماية العجزة... ، وفرض الضرائب التصاعدية على الدخول العالية... إلخ.

ورغم أن الحكومة الشمولية (Totalitarianism) متى وجدت، يمكن أن تندرج ضمن هذا المذهب، إلا أن هناك فروقًا جوهرية بين الحكومة الشمولية والحكومات شبه الاشتراكية الحالية، والتي تندرج (قطعًا) ضمن المذهب الجماعي. فأغلب الحكومات الأخيرة، هي حكومات ديمقراطية. بينما تكون الحكومة الشمولية (عادة) غير ديمقراطية، أو شبه ديمقراطية.

إن «الشمولية» تعني التأكيد على إقامة حكومة قوية، تمتد سلطتها لتشمل جميع أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية... ولكنها تختلف عن الاشتراكية. فهي تعادي الشيوعية، وتركز على الأمة (قومية معينة) و«أمجادها». وغالبًا ما تتركز السلطة، في النظام الشمولي، في حزب واحد

(١) المرجع السابق، ص ٢٩٣ - ٢٩٥.

(٢) أنظر كتابه:
John M, Keynes. General Theory of Employment, Interests, and Money, (London: Macmillan, 1936).

(٣) د. ثروت بدوي، النظم السياسية، ص ٢٩٧ - ٢٩٨.

فقط... يقوده زعيم (منقذ) أوحد.... يسيطر بشخصه على ذلك الحزب، ومن ثم على كل البلد.

وتقوم «الشمولية» على أساس أن الحكم ينبغي أن يعطي لفئة تتمتع بمؤهلات خاصة ومتفوقة، لا تتوافر لدى الأكثرية والعامة. وتفترض أن هذه الفئة لا تعمل إلا لمصلحة الدولة (رمز وموطن الأمة)، التي ينبغي أن تكون هي الأسمى، بل هي «كل شئ»،[1] ولهذا فإن طاعتها تعني «المواطنة الصالحة».[2]

❊ ❊ ❊

تقييم هذا الاتجاه:

إن الحديث عنه كـ «مذهب» فيه الكثير من المبالغة والتبسيط. حيث أنه لا يوجد في صورة نظرية متكاملة. ولكنه عبارة عن مجموعة من المبادئ. كما قلنا - تحتم تدخل الحكومة، لرعاية المصلحة الجماعية للشعب (المصلحة العامة)، ولو كان ذلك على حساب المصالح الفردية.[3] . فهو يطالب بجعل مصلحة الجماعة هدف النظام السياسي. وهو بالتالي، أقرب إلى الاشتراكية، ويمكن أن يتمخض عن الأخذ به ما قد يتمخض عن الأخذ بالاشتراكية من مزايا ومساوئ. وهو أكثر الاتجاهات انتشارًا في العالم الغربي والنامي الآن، وقد كان انتشاره (بمبادئه الرئيسية) ومازال، على بقايا المذهب الفردي. بصفة رئيسية. حيث تطبق كل دول الغرب الحالية (وبخاصة الدول الرأسمالية - كما ذكرنا) بعض أو معظم مبادئه. ويمكن اعتبار هذا المذهب هو نفسه المذهب المسمى الآن بـ «دولة الرفاه»، والذي نناقشه فيما يلي.

❊ ❊ ❊

الدور المتغير للنظام السياسي:

إن النظام السياسي (ممثلاً في الحكومة، بصفة خاصة) في الوقت الحاضر، يهتم بالاستجابة لمطالب البيئة (المجتمع) التي يوجد فيها، بما يكفل له الاستمرارية. لذا، فإن التفاعل بين الحكومة والبيئة يعتبر لب العمل السياسي.[4] ونظرًا لزيادة السكان وتزايد مطالبهم، بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، وكذلك تصاعد الضغوط على الموارد الاقتصادية النادرة، أصبحت هناك ضغوطاً شعبية متزايدة على الحكومات، لكي تتدخل بما يفيد في النهاية أولئك السكان، ويرفع مستوى معيشتهم.

وفي البداية، كان هناك اقتناع من الحكومات - تحت ضغط أنصار المذهب الفردي - بعدم التدخل، وحصر مسؤولية الحكومة في نطاق ضيق نسبيًا. إلا أن الحكومات اضطرت في النهاية للاستجابة لتلك الضغوط الشعبية، وبدأت (منذ بداية القرن العشرين) ولأول مرة، تضع تحقيق الرفاهية لعامة الشعب ضمن أهم أهدافها.

(1) Paul Hayes, Fascism, (New York: Free Press, 1973), PP. 53-70.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٦ - ٧٣.

(٣) د. محفوظ ود. الخطيب، مبادئ في النظم السياسية، ص ١٤٢ - ١٤٥.

(4) David Easton, A System Analysis of Political Life, (New York: John Wiley and Sons, 1965), P. 284.

وقد عبر كاتب سياسي (في عام ١٩٥٣م) عن هذا الاتجاه (الجديد) بقوله: تعتبر «الرفاهية» هي الهدف الثالث للحكومة الحديثة (بعد الأمن والحفاظ على قدرات الدولة). فالرفاهية قد أصبحت هدفًا أساسيًا لكل الدول والحكومات المعاصرة... ولابد للنظام السياسي أن يضطلع بتحقيق الرفاهية، لأن شعوب العالم تطالب حكوماتها بتحقيق هذا الهدف. ولا تختلف في ذلك الأنظمة السياسية المختلفة (سواء ديمقراطية أو ديكتاتورية). فكلها أصبحت تؤمن بأن الرفاهية هي مطلب أساسي وأولي». [١]

❊ ❊ ❊

وقد ظهرت كلمة «رفاه» (Welfare) ثم «دولة الرفاهية» (Welfare State) في الاستخدام خلال الحرب العالمية الثانية. حيث استخدمتها حكومة الائتلاف البريطانية آنذاك، في عام ١٩٤٤م، للدلالة على تدخل الحكومة... لمساعدة المعوزين، ومن هم في حاجة إلى العون. فلأول مرة، قامت الحكومة في بريطانيا بالتعهد بتقديم مساعدات للعمال والموظفين المحتاجين. وتضمنت تلك المساعدة: إعانة أثناء التعطل عن العمل، إعانة في حال المرض والعجز... إلخ. وذلك بصفة دائمة ومنتظمة (رسمية).

وأصبح مفهوم «دولة الرفاهية» بالتالي، يعني (بصفة عامة) أن الحكومة تتكفل برعاية ومساعدة مواطني الدولة المحتاجين للمساعدة... وذلك بالاعتماد على الضرائب المفروضة على القادرين من المواطنين. بصفة رئيسية. ورغم أن ذلك هو المفهوم العام لـ «الرفاهية»، إلا أن مدى الإعانة مازال محل خلاف كبير. وبدأت الدول تنفق مقدارًا متصاعدًا من دخلها السنوي (GNP) على هذا الغرض. وكثيرًا ما يشار إلى فكرة أو فلسفة المساعدة بـ ...(Welfarism) على اعتبار أنها «أيديولوجية» سياسية - جديدة.[٢]

وغالبًا ما تستخدم فكرة «دولة الرفاه» من قبل أنصار المذهب الفردي... حيث نجد البعض منهم يطالب بتدعيم برنامج «الرفاه» الحكومي، وخاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية، التي تصيب الطبقة العاملة. وذلك كبديل مقترح لـ «الاشتراكية»، التي يقف أنصار المذهب الفردي ضدها - بالطبع.

وهكذا، أصبح هذا المفهوم (الرفاهية) يتضمن الاعتراف من قبل كل الحكومات بأن لكل

(1) Daniel Wit, Comparative Political Instiutions, (New York: Hennry Holt and Company, 1953), P.9.

(2) David Robertson, A Dictionary of Modern Politics, PP. 338-339.

وأنظر أيضًا:

Harold Wilensky, The Welfare State and Equality, (Berkeley, CA: UCB. Press, 1975).

مواطن الحق في تأمين الحد الأدنى من متطلبات المعيشة الأساسية له. وأن على الحكومة أن تقوم بهذا الدور... كجزء من وظائفها الأساسية. وتختلف تفاصيل قيام الحكومة بتحقيق هدف الرفاهية من وقت لآخر، ومن مكان لآخر.

ولكن هذه المهمة تقوم على أساس قيام الحكومة نفسها بامتلاك وإدارة الكثير من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وتخصيص جزء كبير من دخل الحكومة لإنفاقه على برامج الرفاه.[١] ولا نرى في الوقت الحاضر سوى تأكيد أكبر على هذا الاتجاه. مما يدل على أن مفهوم «دولة الرفاهية» سيظل سائدًا في المستقبل المنظور - على الأقل.

❊ ❊ ❊

والخلاصة:

فإنه يمكن القول بأن هناك ثلاث مذاهب كبرى تسود عالم اليوم في مجالي الاقتصاد والسياسة، وفيما يتعلق بمدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، لشعبها. وهذه المذاهب هي:

١ - الرأسمالية (المعدلة) بالمعنى الذي أوجزناه سابقًا.

٢ - الاشتراكية، حيث يتولى القطاع العام (الحكومة) جل العملية الاقتصادية، إنتاجًا وتوزيعًا. ويتاح للقطاع الخاص مجال محدود. إذ تتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعها (بزعم حماية الصالح العام، والحيلولة دون طغيان المصالح الفردية) إلى أقصى حد ممكن، الأمر الذي يحول دون وجود السوق الحر بشكل تام.

٣ - المذهب الاجتماعي، وهو عبارة عن مزيج من الرأسمالية والاشتراكية. وهناك عشرات المذاهب الصغيرة الأخرى، والتي يشبه كل منها هذا المذهب الكبير أو ذاك. كما نشير إلى أن «الشيوعية» (بمعناها النظري والماركسي خاصة) هي فكرة خيالية، كانت وستظل مجرد فكرة على الورق... وهي تعني: إلغاء الملكية الخاصة، والثورة لتحقيق الانتقال، من مرحلة الرأسمالية إلى الشيوعية، وتملك الطبقة العاملة لكل وسائل الإنتاج الرئيسية، في المجتمع. كما تعني عدم ضرورة الحكومة عند وصول المجتمع إلى مرحلة الشيوعية التامة...

ولو تمعنا في التاريخ الإنساني، لما وجدنا أي تطبيق يذكر للشيوعية، في الماضي، وذلك بمعناها المذكور. ولا يشهد الواقع الحالي كذلك (ولن يشهد المستقبل) تطبيقًا فعليًا لها، لتعارض مبادئها مع أخص الغرائز الإنسانية. وما الدول التي تدعي أنها تطبقها، ويشار إليها بصفة «الشيوعية» سوى دول اشتراكية، تأخذ (في مجال السياسة) بنظام الحزب الواحد (ديكتاتورية القلة) وتتبنى - في الغالب - نموذج «حكومة الجمعية» - كما كان الحال في ما كان يسمى بدول المعسكر الشرقي.

❊ ❊ ❊

(1) William Ebenstein, Today's ISM, (Englewood Cliffs, N.Y., Prenice-Hall, Inc., 1961), P.80 f.

الفصل الثاني

النظام السياسي

والإطار التحليلي العام المقترح لدراسته

تقديم:

ركزت بعض مناهج البحث التقليدي في السابق، على دراسة الدولة... واعتبرتها موضوع علم السياسة الرئيسي. ولكن «النظام السياسي» (Political System)، بدأ يصبح هو محور دراسة السياسة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد كان النظام السياسي - ومازال - يعني، في وجهة نظر المدخل القانوني: المؤسسات السياسية الحكومية وغير الحكومية. ويعني بخاصة، القواعد الدستورية التي تحكم عمل هذه المؤسسات.

أما المفهوم الحالي لـ«النظام السياسي» ، فيشير إلى العلاقات والتفاعلات التي تتم من خلالها عملية التوزيع السلطوي (صنع القرارات الملزمة)، للقيم في المجتمع.... أي عملية وضع وتنفيذ القرارات (الرئيسية)، الملزمة لكل المجتمع. جاء مفهوم «النظام السياسي» الحالي، كنتيجة لجهود علماء السياسة المعاصرين، الرامية إلى إيجاد أطر تحليلية أكبر ... لدراسة الظواهر السياسية، دراسة منهجية، تسهل فهم هذه الظواهر، فهما علمياً، ويمكن تطبيقها على كل دول العالم.

وتعتبر نظريات «النظم» (System Theory)، في دارسة السياسة، من ثمار هذه الجهود العلمية. ففكرة هذه النظريات واحدة.... وإن اختلفت التفاصيل، من مفكر سياسي لآخر. وهي تهدف إلى إيجاد إطار تحليلي أكبر... يتم عبره دراسة الظواهر السياسية المختلفة... دون الاعتماد على التفسيرات القانونية والفلسفية والمؤسساتية والتاريخية....[1] وذلك يوضح أن موجة هذه النظريات بدأت تقوى مع تبلور المنهج التجريبي (وخاصة السلوكي) في دراسة السياسة، ومحاولات نبذ المنهج التقليدي، بمداخله الرئيسية المعروفة.

(1) R.Cord et al. Political Science, pp.10 - 14.

والواقع، أن علومًا كثيرة بدأت تأخذ بفكره النظم، في تحليل دراسة الظواهر التي تعني بدراستها، منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين. وأمتد ذلك إلى علم السياسة، فيما يعرف بـ «تحليل النظم» (System Analysis) وقد إشتق المدخل الأدائي - البنائي (Structural-Functional) من مدخل النظم... وهذا المدخل، يركز على الكيفية العامة، التي تؤدي بها المؤسسات السياسية وظيفتها، في الواقع الفعلي.

❋ ❋ ❋

وهناك عدة علماء، ساهموا في إدخال إطار النظم التحليلي، في دراسة السياسة، دراسة علمية. ويمكن القول أن أول أولئك العلماء، هو «تالكوت بارسونز» (T. Parsons)، و «كارل مانهايم» و «تشارلز ميريام» وغيرهم. ولكن الفضل الرئيسي في بلورة هذه الفكرة، ولإستخدامها في علم السياسة يرجع إلى عالم السياسة الأمريكي الشهير «ديفيد إيستون» (D. Easton). وضح إيستون إطاره التحليلي (لتحليل النظم السياسية)، في البداية، في كتابة الصادر عام ١٩٥٣م، بعنوان: «النظام السياسي»،[1] ثم في كتابة الصادر عام ١٩٦٥م بعنوان «إطار ... للتحليل السياسي».[2] وفي كتابه الصادر أيضاً عام ١٩٦٥م، بعنوان «نظام تحليلي للحياة السياسية»[3] أكمل إيستون بلورة فكرته تلك.

هذا، وقد أثارت كتب ومقالات إيستون في هذا الصدد قبولاً واستحساناً كبيراً في أوساط علم السياسة. ونشطت بعد صدور تلك الكتابات البحوث التي تأخذ بفكرة النظم - كما قال بها إيستون.... فأضافت إبعاداً ومفاهيم جديدة، على تلك الفكرة. ومن أشهر علماء السياسة الذين أضافوا إلى نظريات إيستون، كل من: جبرائيل الموند، وبنجهام باول، وجيمس كولمان، وسيدني فيربا، ولا بالومبارا، وغيرهم.[4]

❋ ❋ ❋

نظام، أم منتظم، أم نسق؟

إن أصل تسمية «النظام السياسي»، تعني شيئاً يتعلق بالسياسة. فكلمة «سياسي» واضحة المعنى، إذا المقصود بها كل ما يتعلق بعملية صنع القرارات الملزمة، التي تشمل كل المجتمع (السلطة السياسية) ... أما كلمة (System)، فتعني باللغة الإنجليزية، نظام أو منتظم أو نسق، أو شبكة منظومة.

(1) D.Easton, The Political System, (New York: Alfred Knopf, 1953).
(2) D.Easton, A. Framework for Political Analysis, (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, Inc., 1965).
(3) D. Easton, A System Analysis of Political Life, (New York: John Wiley and Sons, 1965).
(٤) أنظر:
- D. Easton, ed. Varieties of Polities Theory, (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1966)

ونرى استخدام كلمة «نظام»... لأن المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية، يشار إليها (مجتمعة) بـ «النظام السياسي». كما ينطبق على هذه المؤسسات المعنى العام لكلمة نظام... المشتقة من كلمة «تنظيم»، أو هيكل إداري متكامل الأجزاء المتداخلة والمترابطة. إن تعريف مصطلح «النظام السياسي»، يحدد ماهية النظام... ويميزه عن غيره، من الأنظمة الاجتماعية الأخرى. فطالما تعلق أي شئ بالسلطة السياسية، فإنه يكون مرتبطاً (بشكل أو آخر) بالنظام السياسي. فأهم ما يميز التفاعلات السياسية، عن غيرها، من التفاعلات، هو ارتباط التفاعلات الأولى بعملية صنع القرارات السلطوية (الملزمة) ، التي تشمل كل المجتمع - كما يشير إيستون.[1]

ومن ذلك التحديد، يمكن القول بأن النظام السياسي مكون من أجزاء.... يؤدي كل منها دوراً معيناً.... وتؤدي تلك الأجزاء معا دوراً رئيسياً واحداً (وضع وتنفيذ القرارات السلطوية، لكل المجتمع). وهناك اعتماد متبادل (Interdependence)، فيما بين هذه الأجزاء... بحيث إن ما يحدث في أي جزء، من تغيرات، يؤثر - بالضرورة - ع[illegible]ية الأجزاء، بالسلب والإيجاب.

وتتدرج كل التفاعلات السياسية، في أي مجتمع، في إطار النظام السياسي لذلك المجتمع. وبالتالي، فإن أي نشاط يتعلق بالسلطة السياسية في المجتمع (البلد) يؤثر في ذلك النظام، ويتأثر به. أما الأنشطة غير السياسية، فإنها لا تتدرج ضمن النظام السياسي للمجتمع. فالآباء (مثلاً) عندما يطالبون وزارة التعليم (وهي جزء من السلطة التنفيذية في الحكومة)، بتعديل مناهج الدراسة لأبنائهم، فإن نشاطهم هذا يكتسب الطابع السياسي، ويندرج مع ضمن تفاعلات ذلك النظام. أما عندما ينظم أولئك الآباء (مثل آخر)، رحلة مدرسية لأبنائهم، إلى الأماكن الأثرية في بلادهم، فإن نشاطهم ذلك يكون غير سياسي، ولا يدخل ضمن تفاعلات النظام السياسي القائم في بلادهم.

وهذا المثال، يوضح ما يعرف بـ «حدود النظام السياسي»... أي نطاق امتداد النظام السياسي في المجتمع. ولا توجد للنظام السياسي حدود معينة ثابتة. ولكن حدود النظام السياسي تمتد لتشمل كل النشاطات ذات الطابع السياسي، في البلد المعني. وكما قلنا، فإن كل مجتمع، يحتوي على العديد من الأنظمة الاجتماعية المتداخلة والمتشابكة، والتي يصعب التفريق فيما بينها، أو عزل أي منها عن الآخر. ولكن فكرة «الحدود» هي مجرد فكرة تجريدية (متخيلة)، القصد منها عزل النظام السياسي، عن غيره من الأنظمة الاجتماعية الأخرى.... بهدف دراسته وفهمه، فهماً علمياً.

إن أي فرد أو جماعة، في المجتمع، يقوم غالبا بالعديد من النشاطات.... ويندرج كل نشاط ضمن النظام الاجتماعي المعنى، ذي الصلة بذلك النشاط. فالنظام الاقتصادي في المجتمع (مثلاً)، يشمل كل النشاطات ذات الطابع الاقتصادي... وهكذا، بالنسبة لكل من الأنظمة الاجتماعية (الفرعية) الأخرى.[2]

(1) Easton, A Sytem Analysis of Political Life, pp. 10 - 32.
(٢) المرجع السابق، ص٢٨.

حدود النظام السياسي، أو أي نظام اجتماعي (فرعي) آخر ليست ثابتة، إذاً. فهي قابلة للتمدد والانكماش.... إنها تمتد لتشمل كل النشاطات السياسية في المجتمع.... وتنكمش، مع كل انكماش لتلك النشاطات. والنظام السياسي هو عبارة عن نظام واحد (فرعي)، من عدة أنظمة... تكون مجتمعة ما يعرف بـ«النظام الاجتماعي الكلي». وبذلك، فإن النظام السياسي، يوجد في «بيئة» أوسع... تضم عدة أنظمة ... وتمتلئ بالتفاعلات المختلفة.[1] ويتفاعل النظام السياسي مع بيئته، بأسلوب معين ـ كما سوف نرى.

❊ ❊ ❊

ويعرف إبراهيم درويش «النظام السياسي» بأنه: ـ

الأنماط المتداخلة، والمتشابكة، والمتعلقة بعمليات صنع القرارات، والتي تترجم أهداف، وخلافات، ومنازعات المجتمع، الناتجة من خلال الجسم العقائدي، الذي أضفى صفة الشرعية، على القوة السياسية، فحولها إلى سلطات مقبولة، من الجماعات السياسية، تمثلت في المؤسسات السياسية».[2]

ويعرفه أحمد عباس عبدالبديع بأنه: ـ

«هيكل أو نسق، متكامل من مجموعة من الأجزاء، أو العناصر التي توجد في تفاعل، فيما بينها من ناحية، ومع البيئة الخارجية من ناحية أخرى، بما يؤدي إلى تحقيق التكيف والتوازن، بين هذه الأجزاء المختلفة، وإلى محافظة النظام على بقاءه واستمراره. ويدل هذا المفهوم لكلمة النظام على أن الأجزاء المكونة له تؤدي أدواراً أو أنشطة مختلفة، وأن أي تغير في خصائص أو أنشطة أحدها، يؤدي إلى اختلال توازن النظام نفسه. كذلك فإن مفهوم النظام يدل، بالإضافة إلى ما تقدم، على بعد آخر، وهو وجود علاقة تبادلية، بينه وبين بيئته الخارجية، المحيطة به، على اعتبار أنه يتلقى منها مدخلات، وينتج إليها مخرجات».[3]

أما «ديفيد إيستون»، فيقول أن «النظام السياسي» هو:

«... الحياة السياسية، عبارة عن: مجموعة من العمليات، والإجراءات،التي يتم عبرها تحويل المدخلات المختلفة، إلى نوع من المخرجات... التي يمكن الإشارة إليها على أنها القرارات السلطوية، وعملية تنفيذها، في الواقع... وبالتالي، يمكن النظر إلى الحياة السياسية على اعتبار أنها «نظام».... من السلوك... يوجد في بيئة... تؤثر فيه، ويؤثر هو فيها...».[4]

❊ ❊ ❊

وللتبسيط، يمكننا تقديم التعريفين (المتكاملين) التاليين، لـ«النظام السياسي»:

١ ـ النظام السياسي، هو: نسق متكامل، يتعلق بالسلطة السياسية، مكون من عدة أجزاء، يؤدي

(١) د. علي أحمد عبدالقادر ود. كمال المنوفي، النظريات والنظم السياسية، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٩١م)، ص ١٢٠ ـ ١٢٤.

(٢) د. إبراهيم درويش، النظام السياسي، الطبعة الرابعة (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٨م)، ص٢٠.

(٣) د. أحمد عباس عبدالبديع، أصول علم السياسة، ص١٣٤ ـ ١٣٥.

(4) David Easton, A System Analysis of Political Life, p.18.

كل جزء عملاً معيناً.... بالاعتماد على الأجزاء الأخرى،حيث أن هناك ترابطاً فيما بين هذه الأجزاء. ويتفاعل هذا النسق ككل مع البيئة التي يوجد فيها بما يمكن أن يؤدي إلى بقاءه واستمرار يته ....

٢ ـ هو: مجموعة المؤسسات السياسية الرسمية (الحكومة وكل فروعها ومؤسساتها)، والمؤسسات السياسية غير الرسمية (ومنها الأحزاب السياسية ـ متى وجدت). وتعني دراسة النظام السياسي، بهذا المعنى، تحليل تكوين هذه المؤسسات، وما تقوم به فعلاً، من أعمال ووظائف... ودراسة تفاعلها مع بيئتها.

لقد قام د. إبراهيم درويش بتأليف كتاب بعنوان «النظام السياسي». وفي رأية أن هذا النظام مكون من: الحكومة، والأحزاب السياسية، وجماعات الضغط وطرق التعبير عن الإرادة.[1]

وبهذا ، نرى أن المفهوم المعاصر لمصطلح «النظام السياسي»، يهدف إلى فهم الحياة السياسية بوصفها «مجموعة من الأدوار المتفاعلة، والعلاقات التي تنشأ بين الأفراد والجماعات، خلال عملية التوزيع الإلزامي للقيم. وكذلك التفاعلات التي تتم مع البيئة الخارجية، أو البيئة المحيطة بالنظام السياسي».[2]

إن أهم ما يميز «النظام السياسي»، بمفهومه المعاصر، هو الاعتماد المتبادل، لأجزائه. فكل منها يؤدي دوراً معيناً. وقيام كل جزء بدروه يعتمد على مدى قيام الأجزاء الأخرى بأدوارها. مثال ذلك، إن مدى نشاط جماعات الضغط، في أي نظام سياسي، يعتمد على مدى نشاط الأحزاب السياسية ـ إن وجدت ـ وبقية أجزاء ومكونات النظام السياسي الأخرى. ويشمل النظام السياسي كل التفاعلات، المتعلقة بالسلطة السياسية.... سواء تجسدت في نشاطات فردية أو جماعية، رسمية، أو غير رسمية.

❊ ❊ ❊

فكرة «النظام السياسي»:

إن فكرة النظام السياسي، بمفهومه الحديث، مستعارة أصلاً من علم البيولوجيا. وإذا حددنا «النظام» بأنه عبارة عن: مجموعة من الأجزاء شبه المستقلة، التي تعمل معاً، لتحقيق هدف واحد، ووظيفة معينة... نجد أن هناك عدة أنظمة بيولوجية، في الإنسان الواحد.

خذ مثلاً، نظام الدورة الدموية، في الإنسان. حيث يضخ القلب الدم، والرئتان تمتص الأوكسجين، وتطرد ثاني أكسيد الكربون. ثم تقوم الشرايين بتوزيع الأوكسجين،إلى جميع أنحاء الجسم. ويحمل الصمام كاربون ديو كسايد، إلى الرئتين... للفظه. هنا، نلاحظ قيام عدة أعضاء (أو أجزاء) بوظيفة واحدة.... وكل جزء يؤدي وظيفة معينة، هي وظيفته وحده... ولكن بالتعاون مع الأجزاء الأخرى. فالكل له وظيفة واحدة، محددة. وهي هنا إبقاء الجسم الإنساني حياً. ويعتمد كل عضو على الآخر، في أداء مهمته. بحيث أن عدم قيام عضو بوظيفته، سيؤثر على النظام برمته. إذ غالباً ما يعني فشل عضو في أداء مهمته انهيار كل النظام.

(١) د. درويش، النظام السياسي، (مرجع سبق ذكره)

(٢) د. عبدالبديع، أصول علم السياسة، ص١٣٤.

وكمثل آخر، نأخذ ماكينة السيارة... فهي أيضاً عبارة عن مجموعة من الأجزاء شبه المستقلة، والتي تعمل معاً... لتحقيق هدف واحد، هو (في هذه الحالة) تحريك السيارة. ماكينة السيارة، إذاً، هي عبارة عن نظام (System). وذلك النظام مكون - كالعادة - من عدة أجزاء... يعتمد كل منها على الآخر، في أداء وظيفته... وتقوم كل الأجزاء بأداء وظيفة كبرى واحدة، هي تسيير السيارة. وإن فشل أي جزء في القيام بمهامه غالباً ما سيعني فشل كل النظام، في القيام بمهمته الكبرى.[1]

ولكن «الموقف» المليء بالسيارات، لا يشكل نظاماً في حد ذاته. فكل سيارة فيه تمثل نظاماً مستقلاً. إن السيارات الموجودة فيه لا تمثل نظاماً واحداً. فهي لا تؤدي عملاً واحداً معاً. وتبعاً لذلك، فإن خروج سيارة أو أكثر، من ذلك الموقف، أو دخول سيارة أو أكثر إليه، لا يؤثر على بقية السيارات الموجودة في ذلك المرآب.

❊ ❊ ❊

والنظام السياسي يعتبر نظاماً لأن من الممكن تعريفه بأنه عبارة عن مجموعة من الأجزاء شبه المستقلة، التي تعمل معاً، لتحقيق هدف واحد.[2] إن الأجزاء هنا هي: الحكومة وكل أجهزتها، والمؤسسات السياسية الأخرى (غير الرسمية). أما الوظيفة الجماعية، أو الهدف المشترك لهذه الأجزاء، فهو حكم البلد، أو وضع القرارات الملزمة (السلطوية)، لكل المجتمع... والتي تتناول قيماً مادية ومعنوية.

وبناء على ذلك، فإن كل جزء في النظام السياسي يقوم بوظيفة معينة، ويعتمد في قيامه بوظيفته، على الأجزاء الأخرى... فكل الأجزاء تعمل (معاً)، لحكم وإدارة المجتمع، وتسيير أموره العامة. وإن تقاعس أو فشل أي جزء عن القيام بمهامه، سيؤدي إلى فشل جزئي أو كلي... لكامل النظام. فمدى قيام كل جزء بوظيفته، يؤثر (سلباً وإيجاباً) على الأداء العام لكل النظام. وإن الهدف الرئيسي للنظام السياسي هو أن يبقى في سدة الحكم، لأطول فترة ممكنة.

إن معظم الأنظمة الديكتاتورية تعتمد على القمع والإرهاب، كي تبقى... كما تعتمد الأنظمة الديمقراطية على مشاركة الشعب، في صنع القرارات. وبينما تختلف الحكومات في أساس وجودها، فإنها تتشابه في الهدف والوظيفة. فوظيفة كل الأنظمة السياسية (بصرف النظر عن نوعها) الرئيسية، هي: وضع القرارات الملزمة للمجتمع كله... أو بمعنى آخر، حكم البلد.

وفي ممارستها لعملية صنع القرارات هذه، فإن كل الأنظمة تتشابه... أي أنها كلها تعمل بطريقة متشابهة... يوضحها الشكل الذي سوف نورده، بعد قليل. إن صانعي القرار في الحكومة، يتلقون ضغوطاً (مدخلات) من البيئة، التي توجد فيها الحكومة... ثم يقوم أولئك القادة بالاستجابة لتلك الضغوط... فيصدرون قرارات معينة، أو يتخذون سياسات معينة (مخرجات)... تحاول الإستجابة لهذه الضغوط... بما يكفل في النهاية، بقاء النظام، ودعم تواجده.

(1) Cord et al. Political Science, pp.10 - 11.

(٢) المرجع السابق، ص١٢.

وغالباً ما يكون لقرارات وسياسات الحكومة (مخرجاتها)، صدى في البيئة المعنية... وذلك الصدى يتراوح بين الرضا والسخط... فالنظام السياسي، يمكن تشبيهه هنا بـ «المصنع»، الذي يستلم المواد الخام (المدخلات)، ويعمل على إنتاج السلع المعنية، ثم يدفع بها إلى السوق (المخرجات). وعندما يشتري المستهلكون (البيئة) تلك السلع ويقبلون عليها، يزدهر المصنع ويستمر في العمل ... والعكس صحيح.[1]

وبتحديد أدق، لأهم مراحل هذه العملية، يمكن القول بأن: كل بيئة (بلد) تحتوي - كما يقول ديفيد إيستون - على العديد من الأنظمة الاجتماعية، التي تشكل (مجتمعة) «النظام الاجتماعي الأكبر» (Total Social System)... حيث يوجد بالدولة - أي دولة - العديد من النسق... التي يكون من أهمها عادة: النسق الاقتصادي، والنسق الاجتماعي، والنسق السياسي... إلخ. وكل من تلك الأنظمة، يمثل نظاماً قائماً بذاته. إلا أن كل منها، يمثل، بالنسبة للبيئة الموجود فيها، نسقاً فرعياً (Subsystem)، من النظام الاجتماعي الأكبر... أو المجموع الكلي للأنظمة، الموجودة في الدولة.

❊ ❊ ❊

وعندما نركز هنا على النظام السياسي فقط، نجد أن هذا النظام يتكون من:

بناء هيكلي، ويقوم بـ «وظيفة»... في إطار «قيم» يعلن عن تمسكه بها... ويمارس عمله وفق «قوانين»، و «أهداف» معينة. كما نجد أن ذلك النظام يتفاعل (Interact)، مع البيئة التي يوجد فيها بالمضمون الذي ذكرناه أعلاه.

إن هدف أشخاص السلطة (أي سلطة) هو البقاء في الحكم، لأطول فترة ممكنة، أو بقاء النظام السياسي، لأطول فترة ممكنة. والبعض يشير إلى أن هدف النظام السياسي هو تحقيق الاستقرار السياسي (Political Stability)... والذي يعني (ضمن ما يعني) ضمان الأمن والنظام، والالتزام بالقانون، من قبل جميع سكان الدولة، وعلى أسس راسخة ومتينة. فالاستقرار السياسي هو، إذاً، بمثابة «البقاء «بالنسبة للنظام السياسي (وخاصة الحكومة). وكلما كان الاستقرار السياسي مستتباً كان النظام السياسي قوياً ومتمكناً. والعكس صحيح.

وحتى يبقى النظام السياسي، ويحافظ على الاستقرار السياسي، لابد وأن يتفاعل (بمضمون مناسب) مع البيئة التي يوجد فيها... بما يكفل تحقيق هذه الغاية. فطالما أن هناك نظام سياسي، فستكون هناك ضغوطاً عليه، من البيئة، وعليه أن يستجيب لها، بما يضمن بقاءه واستمراريته.

أي لابد للحكومة، بصفة خاصة، والنظام السياسي، بصفة عامة، من التفاعل مع البيئة التي توجد فيها... فهذا التفاعل (Interaction)، أمر لا مفر منه ولا مهرب.[2] ولفهم هذا التفاعل الهام، القائم أساساً على بديهية الفعل/ رد الفعل... (لكل فعل رد فعل)، لابد من الإلمام أكثر بالمفاهيم الأربعة الرئيسية التالية: -

(١) المرجع السابق، ص١٣.

(٢) د. عبدالقادر ود. المنوفي، النظريات والنظم السياسية، ص ١٢٠ - ١٢٢.

(١) البيئة : (Environment):

هي الإطار الطبيعي - الإنساني... أوهي مسرح الحياة عامة. وتتواجد في البيئة الأنظمة (Systems) - بأنواعها. إذ تحفل كل بيئة بالعديد من النظم غير السياسية، إضافة إلى النظام السياسي. وتتداخل كل النظم وتترابط فيما بينها بشكل يصعب معه وضع حدود دقيقة لكل نظام. وإن إطارنا التحليلي المقصود هنا يركز على النظام السياسي، دون سواه من بقية الأنظمة، ويسلط كل الأضواء عليه. وهذه عملية تجريدية... تعني عزل النظام السياسي (تخيلاً) عن بقية مكونات البيئة، وتعيين حدود معينة له. وإن هذا الإطار يسهل عملية التجريد هذه.

ويمكن تقسيم «البيئة» إلى قسمين رئيسين، هما: -

- **البيئة المحلية:** وهي مجتمع الدولة... أو الإطار الطبيعي - الإنساني للدولة المعنية، بحدودها السياسية المحددة. فالبيئة المحلية هي، بالنسبة للنظام السياسي، الوطن... والرقعة من البسيطة التي يمتد سلطان النظام عليها.
- **البيئة الخارجية:** وتمثل كل ماعدا البيئة المحلية من إطارات - طبيعية إنسانية... بكل مكوناتها ونشاطاتها. فالبيئة الخارجية هي العالم ككل، أو ببعض أجزاءه. إنها البيئة الدولية، التي توجد فيها البيئة المحلية.

إن النظام السياسي لا يوجد في فراغ... إنه يوجد في بيئة... محلية (وطن معين) ... وتلك البيئة المحلية لاتتواجد في فراغ، هي الأخرى، وإنما توجد في بيئة أكبر... هي البيئة الخارجية، أو الدولية. والنظام السياسي يتفاعل مع البيئة التي يوجد فيها، بشقيها، المحلي والخارجي، وإن كان مدى تفاعله مع بيئته المحلية أكبر نسبياً...

إن كل الأنظمة السياسية في العالم (إضافة إلى التنظيمات الدولية المعروفة) تكون مجتمعة «النظام السياسي العالمي»... وبهذا، يمكن اعتبار النظام السياسي الوطني لأي بلد عبارة عن نظام فرعي... بالنسبة للنظام السياسي العالمي.(1)

❊ ❊ ❊

(٢) المدخلات (In-Put):

هي الضغوط والمعلومات التي تتوجه من البيئة إلى النظام السياسي. وتعكس رغبات وتطلعات وتوجهات تلك البيئة... تجاه النظام السياسي المعني. هذا، ويقسم «إيستون» المدخلات إلى «مطالب»(Demands)، وهي الطلبات التي ترد إلى النظام السياسي، من أفراد أو جماعات في البيئة، سواء كانت المحلية أو الدولية. وهي عبارة عن أشياء تطلب البيئة من النظام تحقيقها لها، كأن تطلب جماعة في البيئة الداخلية من الحكومة إقامة طريق ما معين.

(1) Karl Deutsch, The Nerves of Govemment, (New York: The Free Press, 1963). Pp.117 - 120.

وهناك «التأييد»(Support)، ويتمثل في شتى صور دعم ومساندة وولاء البيئة للنظام السياسي، سواء كان ذلك التدعيم مادياً، أو معنوياً، ظاهراً أو ضمنياً. فعندما يتجاوب معظم سكان البلد (إيجاباً)، مع قوانين ونظم وسياسات الحكومة، فإن ذلك يعكس تأييداً ضمنيا للنظام السياسي... موجه من البيئة الداخلية... وهكذا.

ويضاف إلى «المطالب» و «التأييد» كل من «المعارضة» (Opposition) و «اللامبالاة» (Apathy). فالمعارضة هي عكس التأييد... وعادة ما تجابه كل النظم السياسية معارضة، تتفاوت درجاتها، من وقت لآخر، ومن نظام لأخر، ومن قضية لأخرى. وتتخذ المعارضة عدة صور... منها: رفض بعض سياسات وقرارات الحكومة، أو التذمر منها، وما إلى ذلك.

أما «اللامبالاة»، فتعني عدم اكتراث البيئة ببعض أو كل قرارات وسياسات الحكومة، نتيجة لجهل، أو إحباط ومعارضة واستياء. فقد تكون اللامبالاة مظهراً من مظاهر المعارضة ضد النظام.

وبذلك، نرى أن «المدخلات» يمكن أن تكون عبارة عن واحد أو أكثر من: المطالب والتأييد والمعارضة واللامبالاة. أي واحداً، أو مزيج من هذا وذاك. ولاشك أن نوع المدخلات يختلف من طرف لآخر، ومن قضية لأخرى.

إن الغالب هو أن تأتي المدخلات من البيئة... بشقيها. ولكن، يحصل أحياناً أن ترد بعض المدخلات من داخل النظام السياسي نفسه... كأن يبادر أحد الوزراء (مثلاً)، باقتراح مشروع إقامة معهد ما. ويطرح ذلك الاقتراح على السلطة التشريعية ... لمناقشته، واتخاذ موقف بشأنه.

وكما سوف نشير، يمكن اعتبار «المدخلات» (في جزء منها على الأقل)، عبارة عن الرأي العام، لبعض أو غالبية الشعب المعني. وبدون شك، فان «رد الفعل الاسترجاعي»، هو رأي المعنيين، في سياسات وقرارات الحكومة (المخرجات) . وتذهب المدخلات، بأنواعها المختلفة، إلى النظام السياسي، في أشكال عديدة، وبأساليب متنوعة... فقد تأتي المطالب في هيئة التماسات، أو ضغوط.. الخ. كما قد تتجسد المعارضة في صور استخدام العنف والتظاهر... إلخ. إن تنوع الأساليب التي تمر «المدخلات» عبرها، يعكس - إلى حد كبير - تنوع النظم السياسية، واختلافها.(1)

(٣) المخرجات (Out Put):

وتتجسد في استجابة الحكومة للضغوط الآتية إليها من البيئة... أي للمدخلات. وهذه الاستجابة هي رد فعل الحكومة، على المدخلات الواردة إليها. وتتمثل المخرجات في: القرارات والسياسات (المعلنة وغير المعلنة) ،والتي تتخذها الحكومة... تجاه المدخلات المختلفة، وبما يتلاءم وطبيعة تلك المدخلات، ويكفل الاستقرار السياسي.(2)

(٤) رد الفعل الاسترجاعي (Feedback):

هو الصدى... أورد الفعل الذي تحدثه مخرجات الحكومة، في البيئة. ويمثل رد الفعل هذا،

(1) Easton, A System Analysis of Political Life,pp.37 - 56.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٤٤ وما بعدها.

«مدخلات» جديدة... تذهب صوب النظام السياسي. إن قرارات الحكومة وسياساتها تصادف، في الغالب، برد فعل (Response)، من البيئة... أو من الجزء في البيئة، الذي وجهت إليه خاصة تلك القرارات والسياسات. وإن أي رد فعل عائد إلى النظام السياسي، على «مخرجات» سبق للحكومة أن أصدرتها، يسمي بـ «رد الفعل الاسترجاعي» ...[1]

عملية التفاعل:

كما ذكرنا، لم يوجد النظام السياسي إلا لأداء غرض معين، هو: حكم وإدارة المجتمع... وبذلك، فإن هناك عملية تفاعل مستمرة ومتواصلة، بين النظام السياسي والبيئة التي يوجد فيها. إن المقصود بـ «النظام السياسي» هنا، هو الحكومة، بأجهزتها المختلفة ـ بصفة خاصة. أما بقية عناصر النظام السياسي، فإنها تشارك ـ ولا شك ـ في هذه العملية، بشكل أو آخر.

وواضح أن هذا الإطار التحليلي هو إطار علمي عام، يسهل دراسة النظام السياسي، ممثلاً في الحكومة.... والبيئة التي توجد فيها... ويقوم هذا الإطار التحليلي (إطار النظام السياسي التحليلي)، على أساس:التحليل ـ الكلي(Macro Level Analysis). فهذا الإطار يوضح كيفية تفاعل الحكومة مع البيئة، بصورة كلية وعامة... وهو لا يركز على الجزئيات والتفاصيل الأصغر في الحكومة وللنظام السياسي بصفة عامة، وإنما يسلط الضوء على الحركية العامة المنظمة للنظام السياسي.[2]

❊ ❊ ❊

تتلقى الحكومة مدخلات، بأنواعها المختلفة، من البيئتين المحلية والخارجية، على مدار الـ ٢٤ ساعة، يومياً... وبالطبع، لا يعتبر من المدخلات إلا الضغوط التي يمكن أن تؤثر على الحكومة وبقاءها. فلو وقف أحد العامة (مثلاً)، في أحد شوراع بلد ما، وصاح مطالباً حكومته بعمل شئ ما معين، فإن ما يقوله لا يعتبر مدخلات (مطالب هنا)، طالما ليس لفعلته هذه أثر يذكر على الحكومة... أما إن كان له مثل ذلك التأثير،[2] ففي هذه الحالة يعتبر ذلك المطلب مدخلات... يتعين التعامل معها.

وتذهب المدخلات إلى الحكومة، عبر قنوات الاتصال الموجودة بها... لتصل إلى صانعي القرار في الحكومة. وفي داخل الحكومة عادة ما توجد دائر صغيرة، تضم أهم صناع القرار في الحكومة... وغالباً ما تكون تلك الدائرة مغلقة... أي أن ما يجري في داخلها، من مداولات ومناقشات، ومن ثم وضع قرارات، لا يعرفه إلا الأعضاء فقط، في تلك الدائرة، حيث غالبا ما تتميز مداولات تلك الدائرة بالسرية... حتى بالنسبة لبقية أشخاص السلطة... وتمثل تلك الدائرة مركز النظام الحكومي، ويرمز إليها بـ«الصندوق الأسود»...(Black Box) كناية عن السرية، وعن صعوبة معرفة ما يجري بداخلها، بالنسبة لكل من هم خارج عضويتها.

(١) المرجع السابق، ص ٣٦٢ ـ ٣٨١.

(١) أنظر (مثلاً): د. بكر العمري، د. صدقة فاضل، د. فيصل حافظ، د. وحيد هاشم، مبادئ علم السياسة، (جدة: المؤلفون، ١٤١١هـ) ، ص ١٣٩ ـ ١٥٦.

(٢) كأن يكون شخصًا "مهمًا" ... أو زعيمًا لجماعة لها ثقل ملموس. مثلاً.

وبالطبع ، لا يوجد «صندوق أسود» بكل حكومة (كما هو الحال في الطائرات ـ مثلاً) ، ولكن وجوده، في الشكل، يقوم على التجريد، والرمزية، ليس إلا. وبعد ذلك، تصدر الحكومة قرارات، أو تتخذ سياسات (معلنة أو غير معلنة)، تجاه كل مدخل... وتمثل قراراتها وسياساتها المخرجات... التي تذهب إلى البيئة، بصفة عامة، وإلى الجزء من البيئة، المعنى أصلاً، بتلك المخرجات، بصفة خاصة.

ولابد أن تصادف هذه المخرجات بـ «رد فعل»... خاصة من الجزء من البيئة المعنى أساساً بتلك المخرجات... ورد الفعل هذا مهم جداً للحكومة... ويهمها أن تعرفه على حقيقته... حيث يوضح رد الفعل هذا، الذي يعود للحكومة، ويشار إليه بـ «رد الفعل الاسترجاعي»، مدى استحسان أو عدم استحسان المعنيين، لمخرجات الحكومة... ويمكن اعتبار رد الفعل الأسترجاعي هذا، بمثابة مدخلات جديدة ـ كما ذكرنا ـ تذهب صوب الحكومة... وبما أنها مدخلات، فإن رد الفعل الاسترجاعي هذا قد يكون عبارة عن مطالب أو تأييد أو معارضة أو لا مبالاة، أو مزيج من هذا وذاك.[1]

إن طبيعة رد الفعل الاسترجاعي تعتمد على مدى استحسان المعنيين للمخرجات، التي صدرت عن الحكومة... استجابة للمدخلات الأولى... وكلما استحسن المعنيون تلك المخرجات، كلما كان رد فعلهم إيجابياً، بالنسبة للحكومة. والعكس صحيح.

وتسعى الحكومة ـ أي حكومة ـ إلى تقليص نسبة المعارضة ضدها، إلى أقل حد ممكن، ورفع مستوى التأييد لها إلى أكبر حد ممكن.. حتى تضمن أقصى قدر ممكن من الاستقرار السياسي (البقاء)... لذلك، تسعى معظم الحكومات إلى أن تكون مخرجاتها مناسبة، وملاءمة للمدخلات، دون اللجوء إلى القمع وعدم الاكتراث، اللذان يسببا الاستياء، ويؤثرا بالسلب على بقاء النظام، في المدى الطويل.

(١) أنظر: .

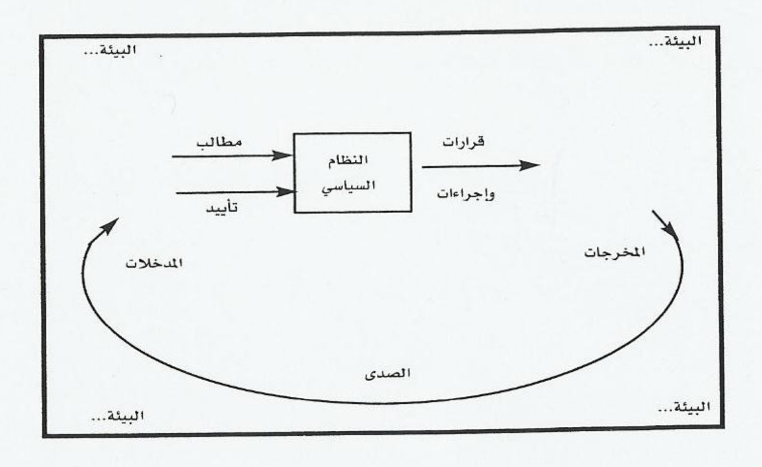
- David Easton, Categories for the System Analysis of Politics, in: Bernard Susser, Approaches to the Study of Politics, (New York: Mcmilan Publishing Co. 1992).pp.189 - 201, (Ed).

ولكي تتلاءم مخرجات الحكومة، مع المدخلات الحالة والمتوقعة، تسعى الحكومة - بشتى الطرق - لمعرفة حقيقة المدخلات، التي توجه أو ستوجه إليها، من البيئة - بشقيها... للحيلولة دون أن تفاجأ الحكومة أو يغرربها. ويشمل ذلك، سعي الحكومات الحثيث لمعرفة ردود الفعل الحقيقية على مخرجاتها المختلفة... بما في ذلك اعتماد الحكومة على أجهزتها الإستخباراتية.

* * *

وفي بداية كتاباته بهذا الشأن، صور ديفيد إيستون هذه العملية، بالشكل التالي، الذي يوضحها:

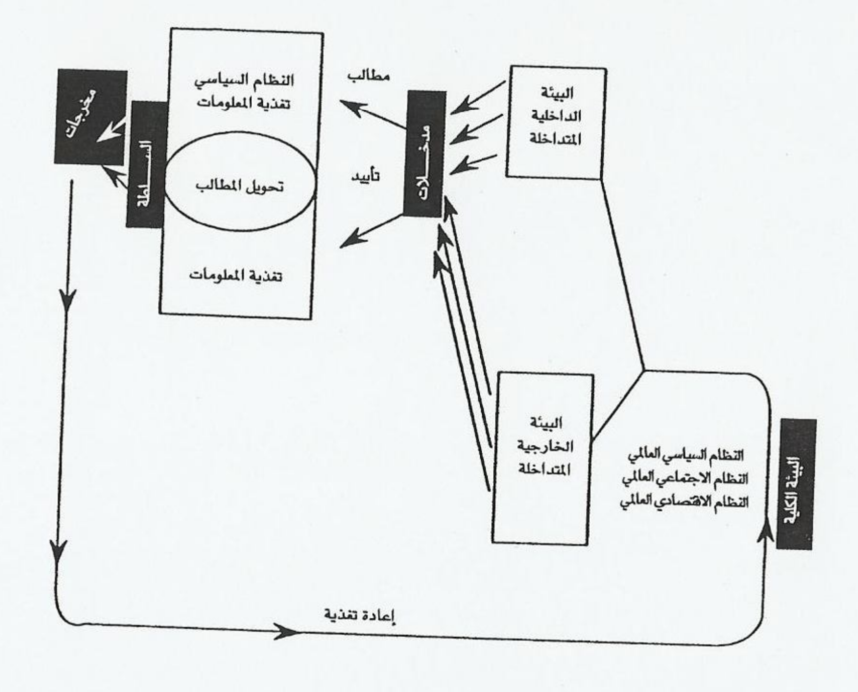
شكل رقم (٢): تفاعل النظام السياسي مع بيئته - كما يرى إيستون (شكل مختصر ومبسط)



Source: D. Easton, A System Analysis of Political Life, p. 32.

ثم عاد إيستون وأدخل المزيد من التفاصيل على هذا الإطار التحليلي المقترح، وأوضح فكرته المبلورة بالشكل العام التالي:

شكل رقم (٣): نموذج الاستجابة الديناميكية للنظام السياسي (شكل مفصل)

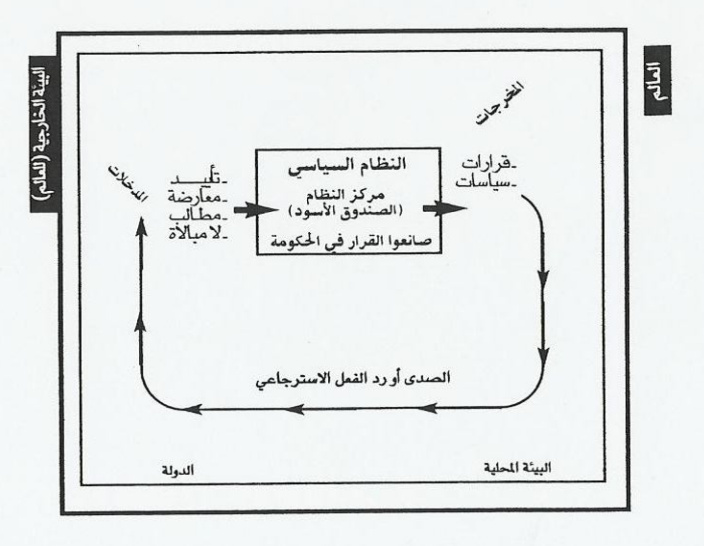


Source: D. Easton, A System Analysis of Political Life, p.30.

***

هذا، ويمكن تبسيطًا توضيح الفكرة العامة لإطار إيستون التحليلي، في الشكل العام التالي والذي نقترحه.. لمجرد توضيح عملية التفاعل هذه... بصورة أكثر بساطة، في رأينا:

شكل رقم (٤): الصورة العامة التي يتفاعل بها النظام السياسي مع بيئته



❊ ❊ ❊

ويلاحظ أننا مثلنا البيئة الخارجية (العالم) في هذا الشكل، بالمستطيل الأكبر، والبيئة الداخلية (الدولة) بالمستطيل الصغير، والنظام السياسي بالمستطيل الأصغر. وفي هذا الشكل، يمثل الخط المحدد بالأسهم سير المدخلات والمخرجات... كما يمثل في (آن واحد) سير ردود الفعل الاسترجاعية، من البيئة إلى النظام السياسي (مدخلات جديدة)، ومن النظام السياسي إلى البيئة (مخرجات جديدة). كما يفترض أن النسق (الأنظمة) المختلفة (Subsystems)، في البيئة الداخلية... وبالذات النسق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تتأثر وتؤثر في عملية التفاعل، الذي يمثله الخط المحدد بالأسهم. ويلاحظ، تحديد سير التفاعل المعنى هنا، ليكون في اتجاه عقارب الساعة... وهذا لا يغير الجوهر في شئ... إذ يمكن أن نسير خط التفاعل في الاتجاه المعاكس.

وبنفس منطق هذا الإطار التحليلي، إذا اعتبرنا البيئة نظاماً قائماً بذاته، تصبح المخرجات التي تأتي إليها من النظام السياسي، عبارة عن مدخلات تأتي إلى البيئة، من النظام السياسي القائم فيها. كما تصبح المدخلات التي ترسلها البيئة إلى النظام السياسي عبارة عن مخرجات من تلك البيئة...

❊ ❊ ❊

وهناك العديد من الاستنتاجات الممكنة، أي التي يمكن استنباطها، من هذا الإطار التحليلي، بمضمونه المقترح. كما يمكن تصور عشرات الاستخدامات العلمية، لهذا الإطار. من ذلك (على سبيل المثال)، محاولة المقارنة بين النظم الديمقراطية، والحكومات غير الديمقراطية، في بعض جوانب عملية التفاعل هذه.

حيث يلاحظ بأن «المدخلات» غالباً ما تكون مكونة من نوعين: -

- **مدخلات معلنة**: أي تصرح بها البيئة علناً، وبخاصة تجاه النظام...
- **مدخلات غير معلنة**: وهي المدخلات التي لا يجرؤ المعنيون في البيئة على التصريح بها علناً... أو لا يريدون التصريح بها، لسبب أو لآخر... وبخاصة تجاه حكومتهم...

ويمكن، من تحليل تفاصيل «التفاعل»، بين الحكومة والبيئة، معرفة حقيقة كل من الحكومة والبيئة ... وتبين مدى ديمقراطية الحكومة... حيث أن هناك فروقاً جوهرية، بين الحكومات الديمقراطية وغير الديمقراطية، توضحها تفاصيل ذلك التفاعل. فمعظم الحكومات غير الديمقراطية، تعلو لديها - كما يعتقد - مصلحة الحكام، على «المصلحة العامة»... أو ما يعرف بـ «المصلحة العامة». بينما يقال بأنه يحصل العكس في حالة الحكومات الديمقراطية الحقيقية. إذا يفرض على أشخاص السلطة، في الغالب، مراعاة المصلحة العامة»أولاً...[1].

إن الفارق بين المدخلات المعلنة (أو العلنية) والمدخلات غير المعلنة هو فارق معدوم أو ضئيل، في ظل الحكومات الديمقراطية. لأن للبيئة في ظل مثل ذلك النوع من الحكومات الحق في التعبير عن كل مطالبها ومشاعرها وتطلعاتها.. أما في ظل الحكومات غير الديمقراطية، فإن الفارق بين المدخلات المعلنة والمدخلات غير المعلنة (ما تخفي الصدور)، يكون كبيراً، في كثير من الحالات.. فالبيئة، أو الجزء المعني فيها، تخشى رد فعل النظام (القمعي). لذلك، لاتجرؤ على إعلان مدخلات لا يرتاح إليها النظام... لأنها قد تمس بـ «المصلحة الخاصة» لأشخاص السلطة...

وهناك أيضاً، رد فعل معلن وآخر غير معلن. والفارق بين الاثنين في ظل الحكومات الديمقراطية ضئيل أيضاً، أو معدوم... أما في ظل الحكومات غير الديمقراطية، فهناك - في الغالب - فارقاً بين هذين النوعين من ردود الفعل.

وتتضمن مخرجات الحكومات غير الديمقراطية عادة، قدراً من «القمع»، ضد المدخلات، التي تتجرأ على المساس بـ «المصلحة الخاصة»، وأصحابها... وتحرص كل الحكومات (بأنواعها المختلفة)، على معرفة المدخلات وردود الفعل الاسترجاعية الحقيقية - كما ذكرنا آنفا - معتمدة على شتى الوسائل... بما في ذلك الطرق السرية...[2]

❊ ❊ ❊

(1) Hendrick Van Dalen, and L. Zeigler, Introduction to Political Science (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1997).pp.150 - 158.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٠ - ١٦٠ .

الخلاصة:

يمكن اعتبار هذا المدخل المقترح أساساً من قبل ديفيد إيستون، عبارة عن إطار تحليلي علمي، بالمعنى المعروف لـ «الإطار التحليلي». وهدف هذا الإطار هو شرح الكيفية العامة التي يتم عليها التفاعل الحتمي والأبدي المستمر، بين الحكومة والبيئة التي توجد فيها، على مدار الساعة...

وهو بذلك يركز على الجانب الأدائي العام للحكومة، ويحاول كشف الصورة العامة التي يتم بها هذا الأداء. ويقوم هذا الإطار التحليلي على أسلوب التحليل إلكلي (Macro)، لأنه يسلط الضوء على الكل فقط، ويهمل التفاصيل والجزئيات. كما يعتمد على فكرة تجريدية، للواقع الحقيقي.

فلاشك أن كل دولة بها العديد من النظم المختلفة، المتداخلة والمتشابكة والتي يصعب، إن لم يستحيل، عزل كل منها عن الآخر، هذا إذا سلمنا بصحة نظرية النظم، دون تحفظات جذرية. ومع ذلك، يمكن تصور إمكانية عزل النظم الاجتماعية المختلفة عن بعضها، ورسم حدود عامة لكل نظام (ولو على الورق فقط)، بهدف فهم كل نظام على حدة، بشكل أفضل، وبأسلوب علمي وموضوعي متين. وقد تجسد هذا التجريد، بوضوح، في هذا الإطار التحليلي.

والواقع، أن الوصول إلى هذا الإطار التحليلي وبلورته، تعتبر إنجازاً علمياً كبيراً، يحققه علماء سياسة أفذاذ، يأتي إيستون في مقدمتهم. فهذا الإطار التحليلي يوضح، بصورة عامة، عملية هامة جداً، بل وأساسية، في دراسة السياسة، ألا وهي تفاعل الحكومة مع البيئة. ولا توجد - حتى الآن - أداة تحليلية رصينة، توضح هذه العملية كما الإطار التحليلي للنظام السياسي. فهذا الإطار، يبين (في رأينا) هذه العملية، بقدر عميق من الصدق والموضوعية، ويسهل فهم النظم السياسية، فهماً منهجياً.

والواقع أنه يمكن القول بأن من أهم ما يلاحظ على هذا الإطار التحليلي، هو: .

١ - يوضح هذا الإطار الكيفية العامة التي يتم عبرها تفاعل النظام السياسي مع البيئة التي يوجد فيها، بشقيها الداخلي والخارجي. ويمكن القول، بأن هذه الكيفية صحيحة، وتنطبق على كل عمليات التفاعل المماثلة. أي إن تفاعل أي نظام سياسي في العالم، مهما كان نوعه (وفي أي مكان وزمان)، مع البيئة، يتم بشكل عام، بالكيفية التي يقترحها هذا الإطار.

ويبدو أنه لا مفر من الإقرار بمنطقية هذا الإطار، إذا أخذ المرء في اعتباره طبيعة ووظيفة النظام السياسي، وحاجة البيئة إلى ذلك النظام. وإن هذا الإطار يبين عملية الأخذ والرد، بين الناس من جهة، والحكومات من جهة أخرى... تلك العملية المستمرة على مدار الساعة، والتي تتناول قضايا ومساءل لاحصر لها ولا نهاية.

٢ - يقوم هذا الإطار على أساس التحليل الكلي... وهو بالتالي، يركز على العموميات والكليات، مهملاً الجزئيات، والتفاصيل الهامة. فهو لا يوضح (مثلاً) تفاصيل عملية صنع وتنفيذ القرارات، في الأنظمة السياسية المختلفة... إنه يعمم... موضحاً أهم كيفيات عملية التفاعل فقط. بل أنه لا يوضح دور كل عنصر من عناصر الحكومة والنظام السياسي، في عملية

التفاعل هذه. وتلك العناصر تعتبر من الأشياء الرئيسية، وليس تفاصيلا، يجوز تجاهلها. كما أن البيئات تختلف... تبعاً لاختلاف الحضارات والثقافات. ولابد أن هذا الاختلاف يؤثر، بشكل أو آخر، على طريقة تفاعل البيئات، مع الأنظمة السياسية.

ورغم ذلك، فإن توضيح عملية التفاعل الهامة (حركية وأداء النظم السياسية)، بين النظام السياسي والبيئة، وتبيين أهم ملامحها (بصفة جد عامة)، يساهم كثيراً، في فهم الظاهرة السياسية. وهذا أهم مبرر لفهم هذا الإطار العام المقترح، لدراسة بعض أهم جوانب الأنظمة السياسية.

❊ ❊ ❊

الفصل التالي:

تلك هي أهم ملامح مفهوم «النظام السياسي»، وطبيعته وخصائصه في الوقت الحالي. والنظام السياسي هو في الأساس عبارة عن بناء (Structure)... أو هيكل مؤسساتي معين... وعادة ما يكون أي «بناء» مكوناً من عدة عناصر (Elements) رئيسية. وذلك ما ينطبق تماماً على بناء النظام السياسي، بعلاقاته وتفاعلاته... الخ.

إن العنصر الرئيسي والأهم، بالنسبة للنظام السياسي، بصفة خاصة، والسياسة، بصفة عامة، هو: الإنسان. لهذا، كان الإنسان وسلوكه المتعلق بالسلطة السياسية هو موضوع علم السياسة، الأساسي. وبالإضافة إلى ذلك العنصر الأهم، هناك عدة عناصر رئيسية... تكون (مجتمعة) بناء ما يعرف بـ «النظام السياسي». أهم العناصر الرئيسية هذه، هي: الحكومة، بفروعها المختلفة... يلي الحكومة بقية العناصر الرئيسية، وهي: الأحزاب السياسية (متى وجدت، سراً أو علانية)، وجماعات الضغط والمصالح المختلفة، والرأي العام....

وفي الفصل التالي، سنلقي بعض الضوء على أسس كل من هذه العناصر الرئيسية...

❊ ❊ ❊

الفصل الثالث

عناصر النظام السياسي

تقديم:

إن أهم خصائص «الحكومة» هو تمكنها من حيازة القدر الأكبر من «السلطة» في المجتمع والحفاظ عليه والانفراد به. فعندما تنظر حولك، ترى الكثير جداً من مظاهر ممارسة «الحكومة» لهذه السلطة. قائد السيارة (مثلاً) يضطر (غالباً) إلى التمشي بقوانين المرور... خوفاً من سلطة الحكومة، أو احتراماً لها. والتاجر (مثل آخر) يخاف أو يخشى رفع أسعار بضائعه، عن الحد الأكبر المفروض، من قبل الحكومة... وهكذا. وما تلك إلا أمثلة فقط على وجود «السلطة» السياسية وخضوع الناس لها. وهذا يقود إلى التساؤل عن ماهية هذه «السلطة»، ومبرر أشخاص «الحكومة» لا متلاكها وممارستها.

وقد ذكرنا أن من ضمن تعريفات «السلطة» هو أنها:

قدرة «أ» على جعل «ب» يعمل، أولا يعمل، ما يريده «أ» سواء أراد «ب» ذلك أو لم يرد.[1] ويمكن بالتالي، تعريف سلطة الحكومة بأنها: قدرة الحكومة على جعل الشعب يعمل أولا يعمل أشياء معينة، سواء أراد الشعب ذلك، أو لم يرد - أو بما لا يغضب غالبية الشعب - كما هو متعارف عليه الآن.

إنها علاقة طاعة... فيها يعترف الفرد بحق آخر أو آخرين، في ممارسة تنظيم وإدارة حياته العامة، أو بعض جوانبها وفق أسس معينة. والسلطة السياسية (Political Authority) هي نوع من أنواع «السلطات» المختلفة... كسلطة الأب على أبناءه، وسلطة المدير (الإداري) على مرؤسيه... الخ.

غير أن السلطة السياسية تتميز عن غيرها من «السلطات» الأخرى - كما وضحنا سابقا - بأنها:

أ - عامة... تشمل قراراتها وتلزم كل المجتمع.

ب - تحتكر وسائل الإكراه الرئيسية في المجتمع، كالجيش والشرطة... الخ.

جـ - تحظى بـ «الشرعية» (Legitimacy) أي قبول المحكومين واعترافهم بها، كمرجع أعلى، سواء كان ذلك آت عن رضا أو كراهية واضطرار.

ولو خالف شخص ما قاعدة قانونية معينة، فعند ذلك يبرز احتمال قيام الحكومة بمعاقبة ذلك الشخص. فسلطة الحكومة مستمدة (أساساً)، من قدرتها، الضمنية والصريحة، على

(1) Cord et al. Political Science, p.8.

معاقبة الخارجين على القوانين. وتكون سلطة الحكومة مدعمة أكثر، كلما تزايدت قدرتها على معاقبة الخارجين على القانون، وفرض النظام. وإن الاحتمال الضمني، بمعاقبة الخارجين على القانون لا يصبح قائماً أو كبيراً إذا لم يقترن بوجود قدرة فعلية على فرض القانون والنظام.[١]

وهذا لا يعني أن معظم الناس يطيع القانون لأنه يخشى عقاب مخالفته فقط. بل يمكن القول بأن معظم أفراد الشعوب (وخاصة المتحضرة) ،يتمشى بالقانون، ويحترمه، لأنه يعتقد ويؤمن، بأن القوانين التي وضعت لتنظيم الحياة العامة للمجتمع - رغم ما قد يكون بها من «قصور» في رأية - إنما هدفها هو منع الفوضى، وسيادة قانون الغاب... حيث يسيطر القوى على الضعيف.

إن «الشرعية» تعني (في كثير من الحالات) كما ذكرنا آنفاً، خضوع المحكومين وقبولهم بالحكومة القائمة... سواء كان ذلك القبول نابعاً عن رضا فعلي، - كما هو حال غالبية شعوب العالم الحالي - أو أنه رضا المضطر والمكره. وعنصر «الشرعية» بذلك، يصبح عنصراً مهماً، من عناصر «السلطة السياسية»، كما تتمثل في «الحكومة».

لذلك تسعى كل حكومة، للحفاظ على «شرعيتها» وتدعيمها بشتى الوسائل الممكنة... وفي مقدمة هذه الوسائل: استخدم القوة، لفرض «الشرعية» أو محاولة إرضاء رغبات الشعب، وترجمة تطلعاته إلى سياسات وسلوكيات حكومية فعلية... لكسب رضاه، وقبوله الطوعي.

وفي كلا الحالتين، نجد أن الشرعية هي عنصر أساسي، لوجود الحكومة... وأن أساس «الشرعية» هذه هو قبول المحكومين ب «الحكومة»... ويمكن أن يكون هذا القبول مفروضاً أو طوعياً، اعتمادا على طبيعة ونوع الحكومة القائمة. «قبول» المحكومين هو، إذا المصدر الرئيسي لشرعية الحكومة.[٢]

* * *

إن السلطة العليا العامة (السياسية) في المجتمع تنعكس في عدة مؤسسات وهيئات تنظيمية، رسمية (الحكومة) وغير رسمية، مثل بعض الأفراد والجماعات ذوي النشاط السياسي. ومع أخذنا في الاعتبار لمفهوم السلطة السياسية، فإن هذه السلطة تظهر، في الواقع المادي كتفاعل لعناصر: التنظيم، الوظيفة، العلاقة.[٣]

فالمؤسسة السياسية هي، في وجودها المادي، تنظيم، يهدف إلى أداء وظيفة معينة (هي: صنع القرارات العامة الملزمة، أو المشاركة في صنعها) ، وتتميز بوجود علاقات متشابكة، فيما بين فروع

(١) المرجع السابق، ص١٠٢.

(٢) أنظر (مثلا):

Robert A. Dahl, Modern Political Analysis, (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, Inc, 1963), Chapter1.

(٣) راجع (مثلاً): د. عبدالمعطي محمد عساف، مقدمة إلى علم السياسة، (الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٣م)، ص٥٤-٥٦.

ذلك التنظيم، من ناحية... وبين التنظيم المذكور، والبيئة، التي يوجد فيها، من ناحية أخرى.

فالظاهرة السياسية، في رأينا، ماهي إلاشيء واحد، ينعكس في: -

- التنظيم السياسي أو النظام السياسي (Political System).
- سلوك ذلك التنظيم، المفترض والفعلي.
- العلاقة التي تربط فيما بين أجزاء هذا التنظيم من ناحية، وبين ذلك التنظيم والبيئة التي يوجد فيها، من ناحية أخرى[١].

ويمكن القول، أن الظاهر السياسية (السلطة السياسية، وكل ما يتعلق ويرتبط بها من أمور) ، تتمحور حول «النظام السياسي» - بالمعنى الذي وضحناه سابقاً. وهذا التحديد يساعد على فهم الظاهرة السياسية (بشكل أفضل) ، وفهم غيرها من الظواهر، سواء كانت تلك الظواهر ذات علاقة مباشرة، أو غير مباشرة، بالظاهرة السياسية.

وفي هذا الفصل سنتناول (بإيجاز) الجانب التنظيمي للسلطة السياسية، سواء كانت رسمية أو غير رسمية... وهذا يعني ضرورة التعرض إلى المؤسسات السياسية، الرسمية وغير الرسمية... والتي تمثل السلطة السياسية... في وجودها المادي (البنائي).

وقد قسمنا المؤسسات السياسية (التنظيم السياسي) إلى قسمين رئيسين، وذلك بناء على معيار: مدى إقرار المجتمع برسمية (حكومية) أو عدم رسمية التنظيم المعين، سواء أنعكس ذلك التنظيم في فرد، أو جماعة من الأفراد. لذلك، تصبح لدينا: مؤسسات سياسية رسمية، ومؤسسات سياسية غير رسمية. سنتحدث عن الأولى، في «المبحث الأول» وعن الثانية في «المبحث الثاني»، من هذا الفصل.

(١) أنظر (مثلا):

David Easton, A Framework For Political Analysis (Englewood Ciffs, N.J: Prenticehall, Inc., 1965).

المبحث الأول
المؤسسات السياسية الرسمية

المقصود بالمؤسسات السياسية الرسمية هو: الهيئة أو الهيئات التي يعترف لها المجتمع (قانوناً - على الأقل)، وسواء كان ذلك الاعتراف طوعيا أو مكرها، بحقها في صنع القرارات الملزمة لكل المجتمع. فهذه المؤسسات تجسد سلطة سياسية معترف لها (قانوناً)، بصنع قرارات ملزمة لكل المجتمع. وعند التأمل في «المؤسسات» السياسية الرسمية، نجد أنها عبارة عن مؤسسة كبرى واحدة... هي الحكومة... و «الحكومة» هي أحد أهم عناصر الدولة الأربعة... و هي - الحكومة - الجهاز الموكل إليه أمر صنع القرارات الملزمة لكل شعب الدولة. من هنا نجد أن الحكومة هي عبارة عن جهاز إداري كبير... متعدد الهيئات والمؤسسات، كي يتمكن من أداء وظيفته الضخمة هذه.... وهي صنع القرارات السلطوية العامة.

فالحكومة، إذا هي جهاز واحد، ولكنه ذو فروع متعددة. وهذه الفروع (أو المؤسسات الأصغر) لم تنشأ إلا للقيام بالأعمال المتشعبة والمتزايدة للحكومة. حتى أصبح كل فرع، أو كل مؤسسة (تقريباً)، يظهر بمثابة مؤسسة سياسية قائمة بذاتها... ويكاد البعض ينسى - للوهلة الأولى - بأن هذه المؤسسات أو تلك، ما هي إلا جزء لايتجز من مؤسسه سياسية كبرى واحدة، هي الحكومة.

لذا، يمكن القول بأنه لا توجد في أي مجتمع مستقر سياسياً، إلا مؤسسة سياسية رسمية واحدة، هي الحكومة... المؤسسة التي تعترف لها غالبية الشعب بحقها في إصدار وتنفيذ القرارات، والمقاضاة بشأن هذه القرارات والنظم. وتتبع الحكومة عدة مؤسسات وأجهزة متفرعة (أهمها الوزارات) يمكن أن توصف بأنها «مؤسسات» سياسية رسمية تابعة.

أما المؤسسات التي لاتتبع الحكومة (عضوياً وقانونياً)، فإنها تعتبر مؤسسات سياسية غير رسمية، وإن كان ظهورها وتواجدها العلني قد إستلزم موافقة، أو قبول، الحكومة. لكل ماسبق، فإن حديثنا في هذا المبحث، سيتركز على «الحكومة».

❊ ❊ ❊

- تعريف «الحكومة»:

ما هي الحكومة ؟!

هل يوجد تعريف موحد جامع وشامل لها؟

نجيب على السؤال الثاني بالقول إن هناك عدة تعريفات لـ«الحكومة» (Government) ... يمكن القول إن معظمها صحيح. فمفهوم الحكومة، مثله مثل المفاهيم السياسية الأخرى، له عدة تعريفات وتحديدات، يقوم معظمها على النظر إلى الحكومة من زاوية معينة، دون أخرى. فكانت النتيجة أن أغلب تلك التعريفات صحيح، وإن كان كل منها غير شامل، ويحوي قصوراً معيناً... كأن يهمل الأوجه الأخرى المتعددة للحكومة.

ونتطرق إلى السؤال الأول، فنقول إن هناك عدة تعريفات فعلا - كما ذكرنا - ولكننا سنحاول (تجنباً للتطويل) التعرض إلى بعض أهم هذه التعريفات.. تمهيداً لإيراد التعريف الذي نعتقد أنه الأقرب للحقيقة، وإعتماده، كأهم تعريف مبسط للحكومة.

كما ذكرنا، يخلط البعض بين مفهومي «الدولة» و «الحكومة» . وهذا خطأ شائع. فالدولة تختلف عن الحكومة. ولقد رأينا أن «الدولة» (State) هي عبارة عن: مجموعة من السكان تقيم (بصفة دائمة) على إقليم معين، وتسير أمورها العامة هيئة أصطلح على تسميتها بـ «الحكومة» ويكون لتلك الهيئة السيادة والاستقلال. إن الدولة اعتمادا على هذا التعريف، هي شئ مكون من أربعة عناصر أساسية، هي: السكان، الإقليم، الحكومة، السيادة.

فالحكومة، إذا، هي إحدى عناصر الدولة فقط... وليست بأكثر من عنصر واحد، وإن كان البعض يعتبر الحكومة أهم عناصر الدولة، على الإطلاق. وهي الهيئة الحاكمة التي تصنع القرارات، أو مجموع مكونات هذه الهيئة. ولقد عرفت «الحكومة» بأنها:

- ممارسة السلطة في جماعة سياسية معينة، وكيفية هذا الممارسة .
- مجموع الهيئات الحاكمة (السلطات العامة في الدولة).
- ويستخدم مصطلح «الحكومة» أحياناً كثيرة (وخاصة في الصحافة) على أنه يعني: الجهاز التنفيذي فقط، أو السلطة التنفيذية. فالسلطة التنفيذية هي السلطة التي تكون في مواجهة الناس. لذا نجد الناس يطلقون مصطلح «الحكومة» على تلك السلطة، ويعنونها (دون غيرها من مؤسسات سياسية) عندما يستخدمون هذا اللفظ.[1]

وفي الحكومات الديمقراطية البرلمانية، بصفة خاصة، يستخدم مصطلح «الحكومة»للإشارة إلى: الوزارة - أي السلطة التنفيذية (رئيس الوزراء + الوزراء). فيقال (مثلاً) استقال رئيس الحكومة... إشارة إلى رئيس الوزراء.

(١) د. ثروت بدوي، النظم السياسية، ص١٨٥ - ١٨٧.

وتستخدم كلمة «حكومة»في بعض الأحيان للدلالة على الإدارة العامة، (Administration) وخاصة الجهاز الإداري المحلي والحكومي اللامركزي. فيقال «الحكومة المحلية» للمحافظة أو الإمارة الفلانية... الخ. حتى أن هناك بعض الجامعات الأمريكية، تستعمل لفظ «الحكومة» للإشارة إلى تخصص «الإدارة العامة» (Public Administration) . فأصبح هناك جامعات تسمى تخصص «الإدارة العامة» بـ «الحكومة» (Government) بينما هناك جامعات أخرى تطلق عليه تخصص «الإدارة العامة»[1]. ونرى أن «الإدارة العامة» هي - بصفة رئيسية - أداة السلطة التنفيذية.. للقيام بالأعمال المنوطة بها. وهناك من يقصر استخدام لفظ «الحكومة»على السلطة التنفيذية في الدوله... وتعرف الحكومة أيضاً بأنها: السلطة العامة في الدولة.. بفروعها الثلاث التشريع، التنفيذ، القضاء[2]

* * *

ويرى المفكر السياسي الإنجليزي «جون لوك» (J. Locke) (١٦٣٢ - ١٧٠٤م) «الحكومة» بأنها: الوسيلة الرئيسية لحماية «حقوق وأملاك الناس». حيث قال في كتاب شهير له :«إن الغاية النهائية والعظيمة من توحد الناس في ظل الحكومة، هو لحماية حقوق الملكية وحقوقهم الطبيعية»[3]. وكما هو معروف فإن «لوك» هو مبلور الرأي القائل بأن: الحكومة ما هي إلا نتيجة إتفاق بين الحاكمين والمحكومين... حيث يؤيد المحكومون الحكومة مادامت تقوم بخدمة ورعاية مصالح المحكومين. أما إذا لم توف الحكومة بهذا، فعندئذ يحق للمحكومين تغييرها.

وقد شبهت الحكومة وضرورتها بالقول بأن مجتمعاً بدون حكومة، هو (في أحسن الأحوال) مثل مباراة في الكرة بدون «حكم» أو طاقم تحكيم[4] . فالحكومة تشبه «الحكم» الذي يعمل على ضمان تطبيق القانون، والإلتزام به من قبل المتبارين.

ويقول «روبرت كورد» وآخرون (فيما يشبه التعريف بـ «الحكومة») بأن الحكومة هي: تكون الحكومة - أي حكومة - قادرة على فرض القانون والنظام، لأنها تمتلك وتحتكر وسائل الإكراه، ولها الحق في استخدام القوة. ومع ذلك، فإن الحكومة لكي تبقى، تحتاج دائماً لكسب تأييد الشعب لها[5]

(1) American Political Science Association, "1973" Biographical Directory, Sixth Edition, Wash. D.C., U.S.A.

(2) G. Jacobsen and M. Lipman, Political Science., (New York: Barnes and Nobel Books , 1956). Pp. 30 - 31.

(3) John Locke, Two Treatises of Civil Government, (London: Dent and Sons. 1924). P.180.

(4) Cord et al., Political Science, p,56.

(٥) المرجع السابق، ص ٥٦ أيضا.

وختاماً يمكن أن تعرف «الحكومة» بأنها:

السلطة العليا العامة في الدولة، بفروعها الثلاثة: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية. والتي تقوم بصنع وتنفيذ القرارات الملزمة من أجل كل المجتمع، والمقاضاة بشأن هذه القرارات، بناء على دستور أو مبادئ معينة. ويمكن أن نضيف ضرورة توفر قبول المحكومين (المعنيين) بهذه القرارات، كعنصر أساسي للحكومة.

وعندما نأخذ بهذا التعريف لـ «الحكومة»، نجد أن هذه المؤسسة السياسية الرسمية الكبرى، تتكون من ثلاث سلطات فرعية واضحة، هي: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية. وإن هذا التقسيم التنظيمي (القانوني) ناتج من كون الحكومة (اي حكومة) هي عبارة أساساً عن مؤسسة... تصنع القرارات، وتنفذها، وتقاضي بشأنها. فهو تقسيم تنظيمي، يقوم على أساس الأداء الوظيفي المتنوع للحكومة.

وفي الواقع، فإننا لو تأملنا في عمل الحكومة ووظيفتها الرئيسية، لوجدنا بأن الحكومة (أي حكومة، وفي كل مكان وزمان) هي هيئة كبيرة... تشرع وتنفذ وتقاضي... فالوظيفة الرئيسية (الأزلية) للحكومة، لا تخرج عن هذه الوظائف الثلاث... والتي ترتبط في مجموعها بعملية صنع القرارات الملزمة (والتي تتناول قيماً مادية ومعنوية) من أجل كل المجتمع.

وقد يضيف البعض سلطة رابعة (الرقابة مثلاً) أو خامسة[1]. ولكن، لو تأملنا أيضاً في حقيقة هذه «السلطات» المقترحة، لوجدنا أنها يمكن أن تندرج ضمن واحدة أو أكثر من السلطات الرئيسية الثلاث للحكومة.

وبهذا، نكون قد سلطنا الضوء المبدئي على وظيفة الحكومة. ومن ذلك، نرى أن أهم مكونات الحكومة - أي حكومة - هي السلطات الفرعية الثلاث: التشريع، التنفيذ، القضاء. وسنتحدث عن هذه المكونات، بعد أن نلقى نظره سريعة على العلاقة (كما هي كائنة، وكما يجب أن تكون) بين هذه السلطات الثلاث.

العلاقة بين السلطات الثلاث:

يمكن القول بأن المفكر الإغريقي القديم الشهير «ارسطو» (٣٨٤ - ٣٢٢ق.م) كان أول من اكتشف أن الحكومة - أي حكومة - إنما تمارس ثلاث اختصاصات متميزة. حيث قال إن أهم وظائف الحكومة هي[2]: -

(أ) وضع القواعد (التشريعات) المنظمة للجماعة (التشريع).

(ب) تنفيذ تلك القواعد (التنفيذ).

(جـ) الفصل في الخصومات الخاصة والجرائم (القضاء).

(١) د. ثروت بدوي، النظم السياسية، ص ٣٢١ (أنظر الهامش).

(2) Aristotle, Politics, (New York: Oxford U.P., 1962), Translated By Ernest Barker.

وبعد هذا التحديد، دعا أرسطو إلى ضرورة تحقيق (التوازن) بين هذه السلطات الثلاث. فوضع (بذلك) بذروة فكرة «الفصل فيما بين السلطات» الثلاث - التي تبلورت في القرن الثامن عشر الميلادي - على يد مونتسكيو.

واستمر أمر العلاقة (كما يجب أن تكون) فيما بين السلطات الثلاث موضوعاً للنقاش والجدل، بين المفكرين السياسيين. وبدأ هذا الموضوع يأخذ إهتماماً أكبر عقب ظهور كتابات الفيلسوف الإنجليزي «جون لوك» (١٦٣٢ - ١٧٠٤م). حيث رأى لوك ضرورة «الفصل» (Separation) فيما بين السلطات الثلاث، مهما كان شكل النظام السياسي الذي يسود في المجتمع.

ويرى «لوك» ضرورة الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولكنه يجعل السلطة التشريعية هي السلطة العليا بين السلطات الثلاث. كما أنه يخضع السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية. وأهم مبررات الفصل بين السلطات، في رأي لوك، مبررين رئيسيين، هما:

(١) **مبرر عملي:** لا حاجة لانعقاد السلطة التشريعية بصفة دائمة. ولكن هناك ضرورة لوجود السلطة التنفيذية بصفة دائمة، حتى يضمن تنفيذ القانون وتطبيقه في الحياة، والواقع اليومي للناس. وهذا يعني أن كلا من السلطتين لها اختصاص متميز، يقتضي التفريق بينهما.

(٢) **مبرر نفساني:** إن وضع السلطتين في يد وجهة واحدة - سواء كانت فرداً أو قلة، يؤدي (في رأيه) إلى إستبداد تلك الجهة بسلطاتها. فالإنسان مجبول بطبعه على استغلال السلطة التي بيده، إذا لم يكن هناك من ضوابط ورقابة عليه. لذا، فإن منع الاستبداد، يقتضي (في نظره) الفصل بين السلطات[1].

ثم جاء المفكر الفرنسي الشهير «شارلز دي منتسكيو» (١٦٨٩ - ١٧٥٥م) فأعطى مسألة الفصل فيما بين السلطات بعدا واضحا جديداً. حيث يرى مونتسكيو أن تركز سلطتين أو أكثر (من السلطات الثلاث) في يد جهة واحدة (فرد أو قلة) سيؤدي إلى إستبداد تلك الجهة بالسلطة العامة، وقيام نظام استبدادي، كما يقول مونتسكيو أنه لا حظ من استقرائه للتاريخ السياسي، لبعض الأمم[2].

فالإنسان - في رأية - مجبول (بطبعه) نحو السيطرة والإستبداد بالسلطة، إن لم يكن هناك قيود على ممارسته لها. ويمكن أن تتمثل هذه «القيود» في انعدام خضوع أي سلطة للأخرى، وعمل كل سلطة كرقيب على الأخرى، للحيلولة دون إنفراد جهة بأكثر من سلطة واحدة.

ولما كان مونتسكيو يهاجم الاستبداد، وينادي بالحرية، فقد فكر في كيفية حل «الاشكال» الذي ينتج عن جمع جهة واحدة بين سلطتين أو أكثر. فكل السلطات الثلاث هي عبارة عن حكومة واحدة، تحكم بلداً واحداً، وتؤدي غرضاً واحداً مشتركا. لذا، كان من الصعب عزل كل منهم عن الأخرى. وهنا تظهر صعوبة الفصل المقترح.

(1) J.W. Gough, John Locke's Philosophy, (London: Oxford Press, 1950).

(٢) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الرابع، ترجمة علي إبراهيم السيد، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١) ص ٧٥٥ - ٧٨٥.

وبناء على ذلك، يرى الجميع - ومنهم مونتسكيو - إن الفصل التام بين السلطات الثلاث المذكورة غير ممكن. فالمقصود هو الفصل النسبي... المحقق لـ «التوازن» (Balance) بين هذه السلطات. حيث يرى مونتسكيو أن حل ذلك «الأشكال» للحيلولة دون حصول الاستبداد (الانفراد بالسلطة وممارستها دون قيد) يكمن في توزيع السلطات الثلاث على هيئات مختلفة، مستقل كل منها عن الآخر، وبحيث تكون كل واحدة منهن بمثابة «عائق»، أو «مانع»(Check) للأخريات، فيما لو حاولت جهة الانفراد بالسلطة، وإساءة استخدامها[1]

بل إن مونتسيكو، وإمعاناً منه في الفصل، يرى بأن تقسم كل سلطة، وخاصة التشريعية، إلى قسمين، حتى يزاد من الاعتدال، ويتأكد التوازن فيما بين السلطات. فقد نادى بأن تقسم السلطة التشريعية إلى مجلسين.

ونظرية «الفصل بين السلطات» قديمة - كما هو واضح. حيث كان أرسطو - كما ذكرنا - أول من يحاول التعرض لموضوعها. كما تطرق إليها كل من «بودان» و «جروتيوس» و «بفندروف»، وأخيراً لوك. ولكن هذه النظرية إرتبطت باسم مونتسكيو، لأسباب، أهمها:

(١) مونتسكيو أول من تعمق في دراسة هذه المسألة وركز على تفاصيلها.

(٢) كان أول من وضح الأهمية العملية لمثل هذا التقسيم.

(٣) في مناداته بضرورة الفصل بين السلطات، كان مونتسكيو أول من يركز على إيراد أدلة من التاريخ السياسي الفعلي... فجاءت استنتاجاته مدعمة بالحجج والأدلة التي توضح ضرورة مثل هذا الفصل وأهميته»[2].

إن الحكومة الواحدة تؤدي - كما نوهنا - وظيفة واحدة... هي حكم وإدارة الدولة. وعندما تحكم الحكومة، فإن هذا لابد أن يعني قيام سلطاتها الثلاث بهذه المهمة[3]. وهذا يعني ضرورة تضافر وتعاون هذه السلطات للقيام بالمهمة الواحدة، الموكلة للحكومة.

لذا، فإن الفصل المطلق بين هذه السلطات سيؤدي إلى إنعزال كل سلطة عن الأخرى، مما يعني تعطيل الوظيفة الحكومية التي تستلزم تضافر هذه السلطات الثلاث، معاً، لممارسة مهمة الحكم. فالفصل المطلق يكاد أن يكون مستحيلاً، وحصوله يؤدي إلى شلل المؤسسة الحكومية.

كما أن الفصل التام بين هذه السلطات يمكن أن يؤدي إلى إستقلال كل سلطة تماماً عن الأخرى. وبالتالي، إنفراد أشخاص كل سلطة بالسلطة التي أوكلت إليهم... مما يبرز إحتمال

(1) Cord et al. Political Science, p.37.

(٢) د. صدقة يحيى فاضل، الفكر السياسي الغربي (جدة: مطابع جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٦هـ)، ص ١٢٥ - ١٢٦، (مذكرة غير منشورة).

(٣) د. ثروت بدوي، النظم السياسية، ص ١٧٤ - ١٧٥.

إستبداد أولئك الأشخاص بالسلطة، نظراً لإنفرادهم بها واستقلالهم بتوليها[1]. والاستبداد هو الشئ الذي حاول كل المفكرين تجنيب المجتمعات شروره.

فالدافع الأساس لدعوة المفكرين للفصل بين السلطات، هو لمنع استبداد أشخاص السلطة بالحكم، وتحقيق المصلحة العامة، لأقصى درجة ممكنة. لذلك لا يتصور أن يدعو كثير من المفكرين لتبني نظام يؤدي (في النهاية) إلى حصول نفس النتيجة التي يحاولون تفاديها. فلقد أدرك معظم المفكرين السياسيين هذه الحقيقة. لذا، كانت دعوتهم ومطالبتهم بالفصل فيما بين السلطات، تعني الفصل النسبي المتوازن والفصل المرن... لإدراكهم استحالة الفصل المطلق من ناحية، وخطورته على المصلحة العامة، من ناحية أخرى.

والمقصود بـ «الفصل النسبي» هو محاولة أن تكون كل سلطة في يد عدة أشخاص، منتخبين من قبل الشعب، وأن لا تخضع أي سلطة للأخرى. وفي الوقت نفسه، توجد رقابة متبادلة فيما بين السلطات... بحيث تكون كل سلطة رقيباً على الأخرى... الأمر الذي يمكن أن يضمن في النهاية منع الاستبداد، وتحقيق المصلحة العامة، بشكل أكثر فعالية.

وفي الوقت الحاضر، نجد أن معيار مدى التداخل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، قد أصبح الأساس في تقسيم الحكومات الديمقراطية، تقسيمات فرعية معروفة. مع ملاحظة استقلال القضاء في كل النظم الديمقراطية الرئيسية، وإن كان أشخاص السلطة القضائية يختارون (في معظم الحالات) من قبل السلطة التشريعية، بناءً على ترشيح من السلطة التنفيذية.

ففي النظام «الرئاسي»، نجد فصلاً نسبياً واضحاً فيما بين السلطات. أما في النظام «البرلماني» فهناك فصلاً مرنًا، بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، يمكن توضيحه عند الحديث عن ذلك النظام. بينما نجد أن نظام «حكومة الجمعية» (بنموذجيه) يخضع السلطة التنفيذية (تماماً) للسلطة التشريعية. فالسلطة التنفيذية في نظام الجمعية، تكون بمثابة التابع للسلطة التشريعية، وتنفذ قرارات غالبية أشخاص التشريع. ويبرر أنصار نظام حكومة الجمعية سيطرة السلطة التشريعية على السلطتين التشريعية والتنفيذية معاً، بأن السلطة التشريعية هي عبارة عن نواب منتخبين من الشعب، ويفترض أنهم يمثلون غالبية الشعب.

لذا، فإن سيطرة هؤلاء النواب على هاتين السلطتين إنما هي (كما يرون) سيطرة لغالبية الشعب (وليس لفرد أو قلة من الشعب) على سلطات حكومته. ومادام النظام الديمقراطي يقوم على مبدأ سيادة الشعب، فإن الشعب يجب أن يسيطر على كل السلطات. ولا يتوقع - كما يرى هؤلاء - أن تستبد الأغلبية بنفسها... ويذهب آخرون للقول بأن: الديمقراطية هي، في الواقع «استبداد الأغلبية» من الشعب[2].

❊ ❊ ❊

(1) Cord et al. Political Science, pp. 112 - 116.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٥ - ١٠٧.

مكونات الحكومة:

المقصود بـ «مكونات» الحكومة أجزاؤها ومؤسساتها.. التي تكون (مجتمعة) هذا الكيان، الذي يعرف بـ «الحكومة». ويمكن القول الآن، إن أهم مكونات الحكومة، هي السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية، القضائية، لذا فإن الحديث عن مكونات الحكومة، يعني هنا الحديث عن كل من هذه السلطات الثلاث.

وقبل أن نبدأ في الحديث عن كل من هذه السلطات، لابد من التطرق إلى مفهوم «الدستور» أو القانون الذي يفترض أنه يحكم كل سلوك هذه السلطات.

* * *

الدستور (Constitution):

إن التفاعل فيما بين مكونات الحكومة من جهة، وفيما بين هذه المكونات والبيئة التي توجد فيها الحكومة ككل، غالباً ما تحكمه قوانين(Laws) واعية ومحددة. لقد اكتشف الإنسان منذ القدم، أهمية تقنين معظم مظاهر حياته... لما لذلك من ترشيد وتنظيم لها... فكل مظاهر الكون الطبيعية والإنسانية، نجد أنها منظمة (وفق قوانين معينة) بشكل أو بآخر، لضمان تحقيقها لأهدافها. وتبرز أهمية التقنين والتنظيم كأوضح ما تكون بشأن الحكومة، وعلاقاتها (تفاعلها) مع بيئتها. ولكي ندرك هذه الأهمية، لنتصور عدم وجود قوانين واضحة محددة تحكم التفاعل فيما بين مكونات الحكومة، وكذلك التفاعل بين الحكومة والبيئة (وخاصة الداخلية) التي توجد فيها الحكومة؟ وقد أصطلح على تسمية «القانون» الذي يحكم هذا التفاعل المذكور، بـ «الدستور». فما هو الدستور، وماهي ملابسات وجوده؟ هذا ما سنتناوله في هذه الفقرة.

- **تعريفه:** يعرف «الدستور» بأنه: «مجموعة القواعد القانونية التي تبين شكل الحكومة، ونظام الحكم في الدولة»[1].

كما يعرف بأنه: «الوثيقة القانونية العليا التي تتضمن القواعد الرئيسية، المتعلقة بنظام الحكم في دولة معينة، وقد تكون هذه الوثيقة مكتوبة أو مدونة، وقد تكون وثيقة عرفية، تم التعارف على قواعدها، عبر الخبرة التاريخية للنظام السياسي المعني»[2].

وجاء في أحد القواميس السياسية تعريف «الدستور» كالتالي:

«هو القانون الأساسي للدولة، والذي يحدد مكونات الحكومة، والمهمة المنوطة بكل جزء منها، وتوزيع السلطة، وكيفية استخدامها، والعلاقة بين المواطن والدولة»[3].

(١) د. بطرس غالي ود. محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، الطبعة السادسة، ص ٢٥٤.

(٢) د. عساف، مقدمة إلى علم السياسة، ص٢٢٧.

(3) Jack Plano and Roy Olton, The International Relations Dictionary, 2nd Ed., (Kalamazoo, Mich,: New Issues Press, 1979),p.180

ويقول «مايكل كورتيس» (M.Curtis) بأن: «أهم وأجل المبادئ السياسية تصاغ عادة في الدساتير، وتأييدا لقول (Talleyrand) إذا كان هناك شئ يسير جيداً... فإن ذلك الشئ (إذا حدد)، سيسير بشكل أفضل»[1]. وهذا القول يلقي بعض الضوء على «الدستور» ويؤكد على ضرورة كتابته وتحديده، لما لذلك من أهمية واضحة.

فالدستور يمكن، إذا تعريفه بأنه: «الوثيقة القانونية العليا التي تتضمن المبادئ السياسية الرئيسية، التي يجب أن تحكم الحياة السياسية، بل والاقتصادية والاجتماعية في دولة ما». فالدستور هو الذي يحدد «الخطوط العريضة» ... التي يجب أن يسير عليها ويتبعها كل مواطني الدولة (حكاماً ومحكومين)، فيما يتعلق بتنظيم حكومتهم، والسلوك الذي يجب أن تتبعه، وعلاقاتها بغيرها... إلخ.

- القوانين الأساسية:

لما كان الدستور يحتوي فقط على المبادئ الأساسية (الخطوط العريضة) التي تحكم تنظيم وسلوك وعلاقة الدولة، ونظراً لتشعب هذه الأمور، كان لابد من إصدار قوانين مستقلة مساندة ومفسرة وموضحة لقواعد الدستور... وهذه القوانين يشار إليها (عادة) بـ «القوانين الأساسية»(Fundamental Laws).

فالدستور قد ينص على ضرورة إجراء إنتخابات لتولي السلطة التشريعية (مثلا)، ولكنه لا ينص على كل تفاصيل وإجراءات مثل هذه الانتخابات... إن تضمين مثل هذه النصوص سيؤدي إلى وجود تطويل كبير في الدستور، وإقحام تفاصيل كثيرة به وباستمرار، بحيث يمكن أن يصبح الدستور (وخاصة بمرور الوقت) عبارة عن مجلدات ضخمة متتابعة..

ونجد الآن أن كل الدساتير المكتوبة تتميز بالإختصار، وبإيراد المبادئ الأساسية فقط. الأمر الذي يؤدي إلى وضوحها، وسهولة الإلمام بها. ومعظم دساتير دول العالم اليوم، مكتوبة في صفحات قليلة ومحدودة... إذ يتراوح الحجم (غالباً) بين ١٠ - ١٠٠ صفحة مطبوعة. وهذا! مما يسهل وييسر الإلمام بالخطوط العريضة، التي يجب أن تحكم النظام السياسي المعني.

من هنا، كان لا بد من صياغة قوانين مكملة (أساسية) تفسر وتوضح مواد الدستور، وتحدد إجراءات تطبيقها. فهناك قانون الإنتخاب ... (مثلا) الذي يفسر إجراءات تطبيق الانتخابات، التي قد ينص الدستور عليها. وهناك قانون الضرائب، الذي يفسر كيف تجبى الضرائب من المواطنين للمساهمة في الإنفاق الحكومي، وهناك قانون الأحوال الشخصية، الذي يوضح إجراءات تطبيق الحقوق والواجبات التي يحددها الدستور للمواطنين... إلخ. وكل هذه - وغيرها - «قوانين أساسية» مفسرة لقواعد ومبادئ الدستور.

ومادام الدستور هو الوثيقة العليا، التي تتضمن المبادئ التي يجب أن تسير عليها

(1) M. Curtis, Comparative Government and Politics, (New York: Harper and Row, 1978), P.84.

(ب) وقد يقوم الحاكم بالسماح بانتخاب أو اختيار مجموعة (أو لجنة) من الشعب، لتكون طرفاً في كتابة الدستور. فيجتمع الطرف الممثل للحاكم مع الطرف الممثل للشعب، ويتفق الطرفان في النهاية على صيغة الدستور ونصوصه. ويتم إصداره - أي الدستور - بعد موافقة الحاكم، أو الهيئة الحاكمة عليه.

(ثانياً): الطريقة الديمقراطية:

وهنا نجد أن كتابة وتحديد الدستور تتم من قبل الشعب، ممثلاً ببعض النواب عنه. فقد ينتخب الشعب نواباً، ليقوموا نيابة عنه، بصياغة «دستور» له... وقد يوكل أمر صياغة الدستور للنواب المنتخبين، في برلمان الدولة المعنية. ويتم إصداره بعد ذلك باسم الشعب، أو باسم غالبيته.

وقد لا يكتفي بذلك، وإنما يشترط لنفاذ الدستور وصحته، أن يطرح، بعد التوصل إلى صيغته النهائية، من قبل نواب الشعب، على الشعب نفسه، ليدلي برأيه النهائي في الدستور «المقترح»، فيقرر فيما إذا كان يقبله كله أو بعضه. وفي هذه الحالة، لا يصبح الدستور قانوناً، إلا بعد موافقة غالبية الشعب على ذلك الدستور، عبر الاستفتاء الشعبي[1].

***

- تعديل الدستور:

يوضع الدستور لتنظيم شئون الحياة السياسية والعامة في الدولة. ونظراً لتغير ظروف الحياة بشكل مستمر ... حيث أن التغير هو الأصل، والجمود - إن حدث - هو الاستثناء، كان لا بد من تغيير الدستور، أو بعض قواعده، تغييراً متزامناً... يواكب التغير الحادث في الحياة.

لذلك، وجب النص على إمكانية تغيير بعض أو كل مواد الدستور، مع مرور الزمن، وعندما يحتم ذلك تطور الأحداث. ويعني التغيير: الحذف أو الإضافة، أو التعديل... أو كل أو بعض هذه الأمور مجتمعة. ونجد في كل دستور مكتوب اليوم نصاً أو نصوصاً، يجيز التعديل، بأنواعه، وفق قواعد ومبادئ محددة.

وحتى يتم رسوخ قواعد ونصوص الدستور، ويزداد وضوحها، ويتعمق احترامها، وتثبت هيبتها، كان لا بد من الحيلولة دون إحداث أي تعديل في الدستور، إلا في أضيق الحدود، التي يقتضيها تطور الحياة، وتلاحق الأحداث. لذلك، نجد أن السماح بإجراء تعديل في الدستور لا يكون إلا مشروطاً، ووفق إجراءات دقيقة، وضوابط صارمة، يحددها الدستور نفسه.

وتقسم الدساتير، وفقاً لمدى قابليتها للتعديل، إلى: -[2]

(١) دساتير مرنة (Flexible): وهي الدساتير التي يمكن إجراء أي تعديل فيها، بإتباع إجراءات بسيطة... ودون حاجة لإجراءات مطولة ومعقدة. إذ يكفي (غالباً) صدور قانون عن البرلمان (بأغلبية الأصوات المطلقة)، ليصبح له تأثيراً تعديلياً، على نص أو أكثر، من نصوص الدستور. وتتجلى هذه المرونة في الدساتير غير المثبتة في وثيقة واحدة، والدساتير العرفية.

---

(١) د. ثروت بدوي، النظم السياسية، ص ٢٢١ - ٢٢٣.

(٢) د. غالي ود. عيسى، المدخل في علم السياسة، ص ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٢) دساتير جامدة (Rigid): ومفردها الدستور الجامد، الذي يستلزم تعديله عمل إجراءات شديدة ومعقدة. فلا يكفي صدور قرار عن الأغلبية، في السلطة التشريعية (مثلاً) يخالف مادة أو أكثر، من مواد الدستور، لتعديل تلك المادة أو المواد، وتجاوزها... بل أن أي قرار تصدره سلطات الحكومة مخالفًا لمادة أو أكثر، من مواد الدستور، يعتبر غير دستوريا (Unconstitutional)، وبالتالي باطلا نصا وأثراً.

والدستور الجامد يعكس رغبة واضعه في تحقيق الثبات والديمومة لقواعد ونصوص الدستور، وضمان هيبتها ورسوخها عبر الزمن. وتقر الدساتير الجامدة (في نصوصها) بأهمية وضرورة اللجوء إلى إجراء تعديل معين في الدستور، متى تطلبت ظروف وتطورات الحياة إحداث مثل ذلك التعديل. ومعظم الدساتير يحرم إجراء تعديل في بعض مواده ونصوصه على الإطلاق. كما يحرم إلغاء كل الدستور. وبعضها لا يبيح إجراء أي تعديل على مواد معينة، إلا بعد مرور فترة زمنية محددة، وهكذا.

ولكن الدستور الجامد، وهو يبيح إجراء التعديل، [illegible]زم عمل ذلك عبر إجراءات مشددة... الهدف منها ضمان الثبات لقواعد الدستور، وعدم إدخال أي تعديل عليها، إلا في حالة الضرورة القصوى والملحة فقط. وغالباً ما تشترط الدساتير الجامدة اللجوء إلى الشعب، ومعرفة رأيه، أو رأي الأغلبية منه، في التعديل المقترح. إذ لا يكفي قرار الأغلبية في السلطة التشريعية لتبني ذلك التعديل.

فقد يشترط الدستور «الجامد» موافقة أغلبية معينة، ثلثي الأعضاء مثلاً، في السلطة التشريعية، على التعديل المقترح، ولكن ذلك التعديل يطرح أيضاً على الشعب، لتقول غالبيته رأيها فيه. فإذا رأت أغلبية الشعب (أو الأغلبية في المجالس التشريعية الأدنى) تبنيه، يصبح ذلك التعديل نافذاً... أما إذا لم يحظ التعديل بموافقة رأي الغالبية المذكورة، فيصرف النظر عنه، ويعتبر كأن لم يكن.[1]

ويلاحظ أن معظم دساتير الدول المعاصرة يمكن إعتبارها دساتير جامدة، باستثناء الدساتير «المؤقتة»... أي تلك التي صدرت لتنفذ خلال فترة محددة ومعينة فقط، والتي تحرم إجراء أي تعديل فيها، خلال تلك الفترة.

***

- أهم محتويات الدستور:

إن أهم ما يحتوي عليه الدستور (غالباً) هو القواعد والمبادئ الأساسية... التي تحدد:

(١) طبيعة الدولة المعنية،وهويتها.

(٢) الحقوق والواجبات الخاصة بالمواطنين والمسئولين.

(٣) النظام السياسي للدولة (حكومتها)، كما ينعكس في سلطات الحكومة الرئيسية الثلاث. حيث يوضح الدستور اختصاصات وصلاحيات كل سلطة، وكيفية تولي أشخاصها لمناصبهم، وحدود مسؤلياتهم.. إلخ.

---

(١) ينطبق ذلك على تعديل الدستور الأمريكي (مثلاً). انظر: نص المادة الخامسة من الدستور المذكور.

(٤) أهم الوظائف (الأعمال) التي يتوجب على الحكومة القيام بها، وكيفية قيامها بتلك الوظائف.

وبذلك، نرى أن الدستور يمثل الاتجاه العام، الذي أختار المسئولون في الدولة تبنيه. وقد يكون ذلك الاختيار مقبولاً من قبل غالبية الشعب المعني، وقد لا يكون. ولهذا، نجد أن الدستور يحدد طبيعة النظام السياسي، بل ونظام الحياة العامة برمتها، في الدولة المعنية... وأهداف النظام، والوسائل التي يتبعها (أو يجب أن يتبعها)، لتحقيق تلك الأهداف. كما يوضح مدى «ديمقراطية»النظام المعني... وطبيعة القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أصدرته، ورأت الأخذ به ـ أي بالدستور.

* * *

ـ ضمانات تطبيق الدستور:

إن الدستور (أو الوثيقة الدستورية) يكون (مهما علت درجة نبله وعدالته) حبراً على ورق... إذا لم يكن هناك تطبيقاً فعلياً (في الواقع) لنصوصه وفقراته. وهنا يثور سؤال هام: ما الذي يضمن تطبيق مواد الدستور ونصوصه؟!.

إن الإجابة الضافية والسليمة على هذا السؤال، توضح بجلاء طبيعة النظام السياسي السائد، بل وطبيعة المجتمع الذي يسود فيه هذا النظام، بصفة عامة. فالاعتقاد السائد، هو أن النظام السياسي ـ أي نظام سياسي ـ إنما يعكس طبيعة وفلسفة الشعب الذي يسود فيه ذلك النظام.

فهناك تأثير متبادل واضح بين طبيعة النظام السياسي السائد، وطبيعة نوعية الشعب المعني، الذي يحكمه ذلك النظام. وللتدليل على ذلك، نقول أن الرأي العام (موقف الشعب) هو من أكبر ـ إن لم يكن أكبر ـ ضمانات تطبيق الدستور. والعلاقة المتبادلة بين النظام السياسي وطبيعة الشعب وتوجهه، إنما هي، في الواقع، العلاقة بين (الرأي العام) بالدولة المعنية، وطبيعة سلوك النظام السياسي، والدستور السائد فيها.

فالدستور وفحواه، ومدى تطبيقه، هو دالة (Function) لموقف وتأثير هذا الرأي العام. فالرأي العام القوي والمؤثر والواعي، يضغط لتبني دستوراً تقر أحكامه غالبية الشعب. ويجاهد، من ثم، لضمان الالتزام الفعلي بذلك الدستور. والعكس صحيح. من هنا كان الرأي العام ـ في اعتقادنا ـ هو أكبر وأهم العوامل التي تساهم (سواء بالسلب أو الإيجاب ـ تبعاً لطبيعة ذلك الرأي) في تحديد مدى الرضاء عن الدستور، ومدى فرضه في الواقع.

لذا، فإن الرأي العام الناضج والمؤثر هو أقوى ضمانات الالتزام الفعلي بالدستور. فإذا إنعدمت صفتي التأثير الفعال، والنضوج السياسي في الرأي العام، أو قلت، فإن ذلك ينعكس (سلباً) على مدى الالتزام الفعلي بقواعد الدستور ـ إن وجد مكتوباً ومحدداً.[1]

ومما يؤكد هذه الضمانة، هو الاعتقاد السائد في الوقت الحاضر، في معظم دول العالم، بأن الشعب هو مصدر السلطة والسيادة، وان الرأي العام لغالبية الشعب، هو «دائماً على حق». وهذا الاعتقاد هو المبرر المستخدم الآن، للثورات، والضغوط الشعبية المختلفة على الأنظمة السياسية، التي قد تهمل، أو تتجاهل، رأي غالبية الشعب العام[2].

(١) أنظر (مثلاً):.

Angus Campbell et al. The American Voters, (New York: John Wiley 1964).

(٢) غالي وعيسى، المدخل في علم السياسة، ص ٢٤٤.

وبالإضافة إلى تلك «الضمانة» المذكورة، هناك «ضمانات»ذاتية ـ إن صح التعبير. **فغالباً ما** يحوي الدستور نفسه ضمانات تؤكد تطبيقه، والالتزام بمواده وقواعده، نصاً وروحاً. كأن يتم تبني الفصل النسبي فيما بين السلطات الثلاث، وتبني وسائل للرقابة المتبادلة (Checks) فيما بين هذه السلطات، وإيجاد هيئة عليا تكون مهمتها هي ضمان التزام الجميع بالدستور، والحكم بعدم دستورية أي قانون أو سلوك، مخالف لقاعدة أو أكثر، من قواعد ومبادئ الدستور، وبالتالي الحيلولة دون تنفيذها فعلاً.

وغالباً ما يتم أيكال مهمة الرقابة على الالتزام ببنود ونصوص الدستور إلى السلطة القضائية ـ ممثلة في المحكمة القضائية العليا (السلطة الثالثة) ـ وخاصة في الحكومات الفيدرالية.. حيث تكون هذه المحكمة بمثابة الرقيب الأعلى في المجتمع، والذي يسعى دائماً لضمان التمشي بالدستور، وعدم الخروج (نصاً وروحاً) على أي من مواده وأحكامه. وأخيراً... فإن تغيير دستور ما بأكمله يعني ـ غالبا ـ تغيير النظام القائم بأكمله. وغالباً ما يحدث ذلك التغيير عقب ثورة (Revolution) أو حتى انقلاب (Cou d'etat).[1]

* * *

ـ مكونات (مؤسسات) الحكومة:

من تعريفنا لـ «الحكومة»، اتضح أنها: السلطة العامة الرئيسية في المجتمع بفروعها الثلاث: التشريع، التنفيذ، القضاء. وقد قلنا إن الحديث عن «مكونات» الحكومة، يعني الحديث عن كل من هذه السلطات الثلاث ـ بصفة رئيسية. وفي الفقرة التالية، نتحدث بإيجاز عن كل من هذه السلطات الثلاث... حيث نناقش مفهوم كل سلطة، وأهدافها ووسائلها لتحقيق تلك الأهداف.

ـ السلطة التشريعية (Legislative Power):

هي السلطة الأساسية في الحكومة، والتي تبادر بسن القوانين ووضع القرارات (السلطوية الملزمة) التي تتناول كل ما يمكن أن يكون له قيمة (Value) من أشياء مادية ومعنوية... والتي تلزم كل المجتمع، وتصدر باسمه وله...

فالسلطة التشريعية هي أساس القرارات الرئيسية.. حيث أنها التي تصدرها... وبهذا، فإن السلطة التشريعية تختص بكل ما يتعلق بإصدار القرارات من صلاحيات وإجراءات. فهي تقترح «مشاريع» القرارات، ثم تناقشها... وتحدد الحلول للمشاكل المختلفة، وتختار أفضل البدائل في رأيها، ومن ثم تسنها بعد صياغتها الصياغة المناسبة، في صورة قوانين، قابلة للتنفيذ.

ولا تقتصر وظيفة السلطة التشريعية على عملية سن وإصدار القرارات، بل كثيراً ما تتعداها، لتشمل متابعة تنفيذ تلك القرارات، من قبل السلطة التنفيذية، والرقابة على أسلوب وكيفية ذلك التنفيذ... وأحياناً تقوم بالإشراف المباشر على تنفيذ بعض القرارات والتشريعات الهامة. ولها

(١) د. عساف، مقدمة إلى علم السياسة، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

في سبيل قيامها بهذه الاختصاصات، أن تستعين بمن ترى الاستعانة به من أشخاص ومؤسسات رسمية، وغير رسمية.

كما قد تقوم السلطة التشريعية ببعض مهام المقاضاة وإصدار الأحكام القضائية. فيكون لها، بذلك، شئ من الاختصاص القضائي. غير أن وظيفتها الرئيسية، تظل هي اقتراح ومناقشة وسن القوانين (القرارات) ، وذلك في إطار الدستور العام للدولة. ويكون على السلطة التنفيذية مسئولية تنفيذ تلك القرارات، التي سنها التشريع [1]. أما القضاء - السلطة القضائية -، فإنه يمكن أن يقاضي، بناءً على تلك القرارات، شريطة أن تكون القرارات المذكورة دستورية، وإلا فإن القضاء يرفضها أصلاً.

- وسائل السلطة التشريعية لتحقيق أهدافها: تركيب وتنظيم السلطة التشريعية:

من الناحية العملية، يمكن لأي جهة القيام بوظيفة التشريع المذكورة. والواقع أن تنظيم وتركيب السلطة التشريعية في أي حكومة، يعكس طبيعة النظام السائد في الدولة المعنية. وإن أبرز مؤشرات قياس درجة ديمقراطية أي نظام سياسي هي: وجود برلمان (سلطة تشريعية) منتخباً انتخابا صحيحاً، من قبل الشعب، ويمثل المنتخبون غالبية ذلك الشعب فعلاً، وتكون سلطة التشريع العليا هي بالفعل في يد ذلك البرلمان، ممثل الشعب ونائبه.

فإذا توفرت هذه الشروط المذكورة، كان النظام ديمقراطيا. وكلما أنحرف النظام السياسي عن هذه المبادئ (كأن تكون الانتخابات غير سليمة تماماً، أو لا تكون سلطة التشريع العليا في يد البرلمان المنتخب...الخ)، أبتعد عن التطبيق الديمقراطي للحكم، والعكس صحيح، بالطبع.

غير أن عدم وجود برلمان في حكومة ما، لا يعني انعدام وجود السلطة التشريعية في تلك الحكومة. فالحكومة - أي حكومة وفي أي زمان ومكان - ما هي إلا الجهاز الذي يشرع وينفذ ويقضي - بصفة أساسية. إذا مادمنا بصدد «حكومة»، فلا بد من وجود تشريع وتنفيذ وقضاء. فكل هذه السلطات الثلاث موجود... ولكن السؤال هو: من يملك حق التشريع والتنفيذ والقضاء؟ إن الجواب على هذا السؤال يوضح طبيعة الحكومة المعنية ونوعها، وطبيعة واتجاه قراراتها.

ونكرر مرة أخرى، بأن وجود برلمان (سواء من مجلس واحد أو مجلسين) لا يعني أننا بصدد نظام ديمقراطي، إلا إذا كان ذلك البرلمان منتخبًا إنتخابًا سليمًا وصحيحًا، بحيث يمثل غالبية الشعب المعني فعلاً، وكانت سلطة لتشريع العليا هي (بالفعل) في يد ذلك البرلمان. أما إذا وجد البرلمان، ولكن قراراته تخضع في الواقع، لضرورة موافقة جهة عليا، فإن سلطة التشريع الفعلية تصبح في يد تلك الجهة، رغم وجود البرلمان المذكور[2].

(1) Cord et al. Political Science, p18 - 19.

(٢) أنظر:-

K. Wheare, Legislature, (New York: Oxford University Press 1963).

وقد تكمن السلطة التشريعية في يد الحاكم، أو مجلس أعلى معين أو مجلس للوزراء، ليجمع المجلس الأخير بين سلطتي التشريع والتنفيذ، وربما سلطة القضاء أيضا. إن طبيعة الجهة التي يكون بيدها السلطة التشريعية العليا (خاصة)، توضح نوعية الحكومة المعنية - كما ذكرنا.

وفي كل الدول الديمقراطية الحالية، نجد برلماناً منتخبا يقوم بمهمة التشريع... ويمثل السلطة التشريعية في الحكومة. وقد يكون ذلك البرلمان مكونا من مجلس واحد فقط، وقد يكون مكوناً من مجلسين - كما هو الوضع في غالبية الحكومات الديمقراطية. وغالباً ما تقوم كل دولة بإطلاق مسمى ذا مغزى وطني على كل من مجلسي برلمانها، أو على برلمانها ككل... ففي الولايات المتحدة (مثلاً) يسمى البرلمان بـ«الكونجرس» (أي المؤتمر العام)، ويسمى أحد مجلسيه «الشيوخ»، والآخر «مجلس النواب». وفي فرنسا (مثلاً آخر) يسمى البرلمان الفرنسي بـ «الجمعية الوطنية». وفي إسرائيل، يسمى البرلمان «الكنيست»، وهو مكون الآن من مجلس واحد، من ١٢٠ مقعداً. ولكن تظل التسمية العلمية هي: السلطة التشريعية، أو البرلمان.

- البرلمان المكون من مجلس واحد:

ويعني وجود مجلس واحد فقط (كما هو الحال الآن في تركيا وإسرائيل - مثلاً) تناط إليه مسئولية إصدار القرارات (التشريع). ويقول أنصار مبدأ المجلس الواحد، إن حصر السلطة التشريعية في مجلس واحد، يجعل تركيب هذه السلطة أقل تعقيداً، ويساعد على سرعة إصدار القرارات، والاستجابة للأحداث والتطورات بسرعة. وكذلك يدعم وحدة البلاد ويجنبها الانقسامات التي قد تنشأ بين المجلسين - إن وجدا[1].

- البرلمان المكون من مجلسين:

وهو الأسلوب الأكثر إتباعاً الآن، من قبل الدول الديمقراطية. وذلك لما له من إيجابيات أكبر، في مقابل المجلس الواحد. وهنا نجد أن البرلمان يتكون من مجلسين، غالباً ما يكونا متساوي الصلاحيات والمسئوليات - وإن أختلف عدد مقاعد كل منهما، وطريقة وإجراءات تولي أعضاء كل منهما، عن الآخر.

وكثيراً ما تطلق الدولة صفة «لمجلس الأعلى» أو «مجلس الشيوخ» على المجلس الأول، و «المجلس الأدنى» على المجلس الثاني، رغم تساوي المجلسين (في معظم الحالات) في الاختصاصات والصلاحيات. وفي حالة تكون البرلمان من مجلسين لا يمكن صدور أي قرار إلا بعد موافقة كلا المجلسين، وبالأغلبية المطلوبة والتي يحددها دستور البلاد. ويمكن لأي من المجلسين أن يبادر باقتراح ومناقشة وسن القوانين (القرارات).. ولكن أي قرار لا يمكن إعتماده للتنفيذ، إلا بعد موافقة المجلس الآخر عليه أيضا.

وغالباً ما تفرق بعض الدساتير قليلاً في اختصاصات كلا المجلسين. فهناك دساتير (الولايات المتحدة - مثلاً) تنص على إن الموافقة على تعيين الوزراء وكبار أشخاص السلطة التنفيذية

(١) د. غالي ود. عيسى، المدخل في علم السياسة، ص٢٦٤.

والتصديق على المعاهدات الدولية المبرمة، تكون من اختصاص المجلس الأعلى فقط. بينما يكون اقتراح ومناقشة وتشريع ميزانية الدولة (بما في ذلك تحديد مصادر كل من الدخل والإنفاق) من اختصاص المجلس الثاني فقط. وفيما عدا ذلك، يتم مساواتهما في الاختصاص والمسئولية ـ كما ذكرنا.

ويقول أنصار مبدأ المجلسين، إن حصر السلطة التشريعية في مجلس واحد، يمكن أن يؤدي إلى إستبداد أشخاص ذلك المجلس بالسلطة، وغير ذلك من «العيوب». فوجود مجلسين تشريعيين (في رأيهم) يؤدي إلى عدم انفراد أيهما بسلطة التشريع، وقيام كل منهما بالرقابة على الآخر، ونقد وتقييم نشاطه.

وبالإضافة لذلك، فإن الأخذ بمبدأ المجلسين يبرر على الأسس التالية أيضاً[١]:

(١) في الدول الفيدرالية الديمقراطية، يصبح أمر وجود مجلسين تشريعيين حتمياً، حتى يتم تحقيق مبدأ المساواة فيما بين الولايات في أحدهما، ومراعاة مبدأ الثقل السكاني لكل ولاية، في المجلس الآخر.

(٢) وجود مجلس ثان، يكون عليه النظر في مشروع القرارات (القوانين) قبل تنفيذها، يؤدي إلى تلافي ما قد يكون وقع فيه المجلس الأول من أخطاء، نتيجة لتسرع أو انفعال وقتي... إلخ...

(٣) وجود مجلسين يتيح الفرصة لقدر أكبر من فئات الشعب المختلفة، في أن يكون لها ممثلون عنها في السلطة التشريعية بحكومة بلادها.

ـ العضوية في البرلمان بمجلسيه:

ونظراً لما للسلطة التشريعية من أهمية، فإن كل دساتير الدول تضع شروطاً لا بد من توفرها في النائب (Representitive) الذي يشغر (لفترة محددة) وظيفة تمثيل الشعب.والوقع، أن الشروط اللازم توفرها في «المرشح»(Candidate) لمقعد (صوت) في السلطة التشريعية، إنما تنبثق من الشروط العامة لـ«الناخب»(Voter)...

وقد استقرت معظم دساتير الدول الديمقراطية في الوقت الحالي على ضرورة توفر الشروط الأساسية الأربعة التالية ـ على الأقل[٢]:

١ ـ **الجنسية**: لا بد أن يكون الناخب حاملاً لجنسية البلد المعني، وبعض الدول تشترط: مضي فترة معينة (عدة سنوات ـ على الأقل) على تجنسه.

٢ ـ **السن**: كل دساتير العالم لا تبيح للمواطن مزاولة الحق الانتخابي، إلا إذا بلغ سناً معيناً، يتراوح الآن بين ١٨ ـ ٢٤.

٣ ـ **الأهلية القانونية**: وتعني أن لا يكون الناخب محكوماً عليه بجرائم جنائية معينة.

٤ ـ **الأهلية الأدبية**: أن يكون عاقلاً وليس معتوهاً، أو مختل الشعور.

---

(١) المرجع السابق، ص٢٦٣،وأنظر أيضاً:

- Cord et al. Political Science, pp,395 - 404.

(١)د. صدقة يحي فاضل، الفكر السياسي الغربي، (مذكرة غير منشورة)،ص٦٣.

هذا، وهناك شروط إجرائية وثانوية تضاف ـ عادة ـ إلى الشروط الأربعة المذكورة. وتختلف هذه الشروط (الإضافية) من بلد لآخر، تبعاً لاختلاف ظروف كل بلد... ونجد أن الشروط اللازم توفرها في «المرشح» لشغر مقعد في البرلمان تشابه الشروط اللازم توفرها في «الناخب»... فالمرشح يجب أن يكون أصلاً ممن تنطبق عليهم شروط الناخب.

ولكن شروط المرشح تكون (عادةً) أكثر تشدداً، رغم ذلك التشابه. فغالباً ما تشترط فترة أطول، مرت على تجنس المرشح، وكذلك سناً أعلا، لا يقل عن ٢٥ عاماً، كحد أدنى. بل إن هذين الشرطين يتصاعد التشدد فيهما كلما علا المنصب الذي يسعى المرشح للفوز به.

ولعل خير مثال يوضح هذه الحقيقة، هو دستور الولايات المتحدة الأمريكية. حيث يشترط أن تكون قد مضت سبع سنوات (على الأقل) على تجنس المرشح لمقعد في مجلس النواب بالجنسية الأمريكية، وأن لا يقل سنه عن ٢٥ عاماً. وكذلك يشترط أن تكون قد مضت تسع سنوات (على الأقل) على تجنس المرشح لمقعد في مجلس الشيوخ (المجلس الأعلى) بالجنسية الأمريكية، وأن لا يقل سنه عن ٣٠ عاماً وقت الترشيح.

❋ ❋ ❋

ـ السلطة التنفيذية: (Executive Power):

هي الجهة التي يكون عليها تنفيذ قرارات وتشريعات السلطة التشريعية، سواء كانت سلطة التشريع في يد برلمان أو في يد غيره.. فالسلطة التنفيذية تختص فقط بتنفيذ ما تقرره الجهة المشرعة، في الواقع. ورئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء هم أشخاص السلطة التنفيذية العليا... ولكن السلطة التنفيذية تشمل كل موظفي الحكومة المدنيين والعسكريين... أو بمعنى أدق، فإن كل موظفي الحكومة (فيما عدا أشخاص السلطتين التشريعية والقضائية) يشكلون (معاً) ما يعرف بـ«السلطة التنفيذية». وكثيراً ما يشار إلى رئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء فقط، بالسلطة التنفيذية العليا، أو «الوزارة»، أو «الحكومة»[١].

ـ تكوين السلطة التنفيذية:

غالباً ما تتكون السلطة التنفيذية ـ كما نوهنا ـ من[٢]:

(١) رئيس الدولة (أو رئيس الجمهورية أو الملك أو الملكة أو الحاكم): وقد يكون هذا الرئيس، رئيساً فعلياً (يسود ويحكم) وقد يكون رئيساً رمزياً، يسود ولا يحكم.

(٢) مجلس الوزراء: ويتكون من رئيس للمجلس، ونواب للرئيس (عادة)، ثم الوزراء، المسئولين عن إدارة وزارت، وأولئك الذي بدون وزارات. وقد يضاف إليهم رؤساء الدوائر الكبرى المستقلة... أو الأجهزة الإدارية الكبيرة، غير التابعة لأي وزارة.

---

(1) Robert Fried, Comparative Political Institutions, (New York: McMillan, 1966),pp.18-27.

(٢) د. غالي ود. عيسى، المدخل في علم السياسة، ص ٢٦٤.

(٣) الإدارة العامة (Public Administration): وتشمل كل الأشخاص الذين يكونون في منصب أدنى مباشرة من منصب الوزير، وتمتد لتشمل أصغر الموظفين الذين يعملون للحكومة. فالإدارة العامة (بالإضافة إلى القوات المسلحة) هي أداة السلطة التنفيذية للقيام بأعمالها، وتنفيذ تشريعات وقرارات السلطة التشريعية. وغالباً ما يشار إلى عمل الموظفين المدنيين ودوائرهم بـ «الجهاز البيروقراطي»(Bureaucracy).

(٤) القوات المسلحة: وتشمل قوات الأمن والشرطة، وكذلك القوات المسلحة (البرية والجوية والبحرية).

ويتم تولي رئيس الدولة إما بالطريقة الديمقراطية (الانتخاب) أو بالطرق الأخرى (الوراثة، التعيين، القوة). أما رئيس الوزراء فيختاره رئيس الدولة - عادة - ولكن هذا الاختيار يكون مقيداً في الحكومة الديمقراطية وليس مطلقاً، كما هو الحال في غيرها من الحكومات. حيث يتوجب على رئيس الدولة أن يختار (في النظام الديمقراطي البرلماني) رئيس الحزب السياسي الذي فاز بأكبر عدد (نسبة إلى غيره من الأحزاب الأخرى)، أو بأغلبية عدد مقاعد البرلمان (ممثلاً بأحد مجلسيه)، ليكون رئيساً للوزراء.

وعادة ما يقوم رئيس الوزراء باختيار الوزراء، الذين سيشكلون (معاً) مجلس الوزراء. ولكن لا يتم تعيينهم إلا بعد موافقة البرلمان (في الدول الديمقراطية)، أو رئيس الدولة (في الدول غير الديمقراطية)[1].

ويكون للوزراء اختيار وترشيح وكلائهم - بعد موافقة مجلس الوزراء. أما الوظائف الإدارية الأدنى من ذلك (وكذلك وظائف القوات المسلحة)، فإن شغرها - واختصاصاتها وسلطاتها... إلخ، تحكمه أنظمة إدارية مختلفة، كنظام الخدمة المدنية، ونظام الخدمة العسكرية، أو ما شابههما.

إن أعمال السلطة التنفيذية متنوعة ومتشعبة ومترابطة... وهي الأعمال السلطوية الأكثر اتصالاً بحياة الناس ومشاكلهم اليومية. وبذلك، فإن السلطة التنفيذية تقوم فعلاً بممارسة النشاط الحكومي الرئيسي، وترجمة القرارات والتشريعات إلى واقع معاش... يعيشه المعنيون من الشعب. وللسلطة التنفيذية سلطة تشريعية، ولكنها لائحية في معظمها... حيث تقوم بعمل اللوائح والتنظيمات التي تكفل لها أداء عملها التنفيذي، كما ينبغي. ولها أيضاً سلطة قضائية محدودة، تتعلق بمدى الالتزام بلوائحها ونشاطاتها.بل إن « وزارة العدل»، هي جزء لا يتجزأ من السلطة التنفيذية. ومعروف أن وزارة العدل تشرف على القضاء العام في الدولة، وتتبع لها كل المحاكم، عدا المحاكم السياسية العليا، والمحاكم العسكرية.

ونظراً لتشعب واختلاف الأعمال التي تناط بالسلطة التنفيذية، فإن هذه السلطة تقوم بتنظيم نفسها بما يتلاءم وهذه الأعمال. وتعتبر الوزارات، مركز الثقل في الجهاز التنفيذي. ويختلف عدد

(1) Cord et al. Political Science, pp. 405 - 406.

ونوع الوزارات، من حكومة لأخرى، وتبعاً لاختلاف ظروف كل بلد. وتقوم كل وزارة بالإشراف على قطاع معين من النشاط الحكومي. فوزارة المالية تشرف على دخل وإنفاق الحكومة، ووزارة الدفاع تعمل على صد وردع أي اعتداء، حال أو متوقع، ضد الدولة. وتقوم وزارة الخارجية بإدارة علاقات الدولة المختلفة، مع غيرها من الدول والمنظمات. وتباشر وزارة الداخلية حفظ الأمن الداخلي، وتنظيم الأحوال الشخصية... وهكذا[1].

* * *

ـ السلطة القضائية (Judicial Power):

هي السلطة التي لها الحق الأساسي في تفسير القانون، وتطبيقه والحكم على مدى الالتزام به. والمقصود هنا هو القضاء السياسي - أو صح التعبير - أي الهيئة القضائية الأعلى في الدولة والتي تعتبر المرجع النهائي في تفسير وتطبيق القانون. كما أنه غالباً ما يوكل إليها أمر الرقابة على تطبيق القانون، وضمان الالتزام به، من قبل جميع مواطني الدولة المعنية.

وغالباً ما يتركز القضاء الأعلى في «المحكمة العليا»... أو «مجلس القضاء الأعلى»... الخ. ويكون الدستور هو القانون الأعلى، الذي تعمل السلطة القضائية على تفسيره، وضمان تطبيقه، والحكم ببطلان أي تشريع يعارض نصاً بالدستور، الذي تأخذ به البلد المعنية. فالمحكمة العليا هي التي لها الحق الأساسي في تفسير الدستور، والرقابة والمتابعة لضمان الالتزام به. وهي بهذه الوظيفة تلعب دوراً بارزاً وهاماً، ضمن نشاط الحكومة ككل.

وغالباً ما تكون العضوية في المحكمة العليا محدودة من حيث العدد، وتشمل أجود وأفضل القضاة الموجودين في الدولة. وتتراوح عضوية المحكمة العليا في كثير من الدول، فيما بين ٣ - ٤٠ قاضياً، يرأسهم واحد منهم. ولخطورة الوظيفة القضائية وضرورة توفر عنصري: الإلمام التام بالقانون والقضاء، وكذلك «العدالة» أو النزاهة في جميع القضاة، وبخاصة قضاة المحكمة العليا، نرى كل حكومات العالم تحيط تولي كل منصب في السلطة القضائية بكثير من الشروط، وتتطلب العديد من الإجراءات التي تضمن تولي أفضل قضاة ممكنين، وضمان استقلالهم وقدرتهم على تأدية دورهم القضائي، بكل تجرد وحياد.

وتحرص معظم دساتير الدول (وخاصة الديمقراطية) على أن تكون السلطة القضائية مستقلة، عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وغير خاضعة سوى للدستور. وذلك للحيلولة دون سيطرة نشاط هاتين السلطتين على الوظيفة القضائية، ودخول الاعتبارات الحزبية والسياسية في أحكام ونشاط القضاء الأعلى. لذا، فإن هذه الدول تحيط تعيين قضاة المحكمة العليا، بالكثير من الحذر والحيطة، حتى تضمن عدم خضوع القضاة بشكل أو بآخر، لنفوذ وسلطان سلطة أخرى[2].

(١) د. غالي ود. عيسى، المدخل في علم السياسة، ص٢٦٤ - ٢٦٦.

(١) راجع (مثلاً):

Henry Abraham, The Judicial Process, (New York: Oxford Unibersity Press, 1968).

وهناك دول كانت تشترط تولي مناصب السلطة القضائية (القضاة) بالانتخاب الشعبي المباشر. غير أن كثيراً من الدول قد عدل عن تولية القضاة بالانتخاب، لما يمكن أن ينتج عنه من مساوئ تؤثر (سلباً) في الوظيفة القضائية العليا. فالانتخاب يمكن أن يؤدي إلى قيام الناخبين باختيار قضاة غير أكفاء... ويؤدي كذلك إلى ممالأة القضاة للأحزاب السياسية والناخبين، سواء قبل أو بعد توليهم لمناصبهم.

لذلك، نجد معظم الدول الديمقراطية، توكل أمر تعيين قضاة المحكمة العليا النهائي إلى السلطة التشريعية بها، وذلك بناء على ترشيح من السلطة التنفيذية إذ تقوم وزارة العدل (وهي جزء من السلطة التنفيذية - كما هو معروف وهي الجهة الأكثر معرفة بالقضاة المتوافرين ومؤهلاتهم) بترشيح عدد من القضاة (عادة ما يكونون أبرز القضاة في الدولة) عبر السلطة التنفيذية ويترك للسلطة التشريعية أمر اختيار عدد منهم، لشغر المناصب القضائية العليا الخالية، أو المصادقة على تعيين المرشحين من قبل السلطة التنفيذية.

وبعد تعيين القاضي لا يمكن عزله، إلا بعد مرور المدة المقررة لوظيفته، دستورياً. وعادة ما تكون هذه المدة طويلة نسبياً (٥ - ١٥سنة). وبعض الدول تولي قضاة محاكمها العليا لمدى الحياة، أو حتى بلوغ سن التقاعد. والغرض من ذلك هو ضمان استقلال القضاة وتأكيد حيدتهم، عن طريق عدم إمكانية فصلهم من مناصبهم، إلا بعد مرور فترة محددة دستورياً، أو عند ارتكابهم (فرادى أو جماعة) لأعمال يحرم الدستور ارتكابها من قبلهم[1].

ولتأكيد حيدة القضاة واستقلاليتهم، تخصص كثير من الدول مرتبات كافية للقضاة، وتوفر لهم الاستقرار والطمأنينة، حتى يتحقق حيادهم، وتتأكد نزاهتهم. وكل ذلك إضافة إلى شروط وإجراءات التعيين والفصل المذكورة أعلاه. فبدون تحقق العدالة ومعرفة القانون، ودون توفر الاستقلال للقضاة، لا يكون للقضاء، الأعلى هذا أي معنى.

❊ ❊ ❊

أنواع الحكومات

- المقصود بـ «أنواع» الحكومات:

مرة أخرى، نشير في البداية إلى ضرورة التفرقة بين مفهومي «الدولة» و «الحكومة». فالدولة شئ، والحكومة شئ آخر. فالأخيرة هي عنصر رئيسي واحد فقط من العناصر التي تكون (مجتمعة) ما يعرف بـ «الدولة»، وهي - كما رأينا - : السكان، الإقليم، الحكومة، السيادة. لذلك، فإننا عندما نتحدث عن أنواع أو أشكال الحكومات، فإن ذلك الموضوع يكون مختلفاً بالضرورة عن موضوع يبدو مشابهاً، وهو أنواع أو أشكال الدول.

(1) G. Jacobsen and M. Lipman, Political Science, (New York: Barnes and Noble Books, 1965), pp. 140 - 152.

والمقصود بـ«أنواع» (Types) الحكومات هو : تحديد وتصنيف أنواع رئيسية لحكومات العالم، وخاصة العالم المعاصر. بحيث تكون هناك أنواع محددة وكل نوع يتميز بخصائص معينة، ويختلف عن الآخر في طبيعته وخصائصه وغالباً في سلوكه ونتائج تواجده. بحيث أن توفر سمات معينة في حكومة ما، يجعل دارسيها والمعنيين بفهمها، يضعونها ضمن نوع معين ومحدد. ثم يتم الافتراض (الصحيح غالباً) بأن خصائص ذلك النوع المعني وسلوكه ونتائج تواجده المعروفة، تنطبق على الحكومة المعنية... للثبات النسبي للخصائص والسلوك والنتائج الخاصة بكل نوع والمميزة له[1].

- الغرض من علمية تصنيف الحكومات:

ومن ذلك، يتضح أن الغرض الأساسي من تصنيف الحكومات وتقسيمها، إلى «أنواع» محددة ومعينة، هو بهدف: تسهيل فهم «الحكومات» ... والتي هي محور النظام السياسي برمته، بل ومركز الحياة السياسية، بصفة عامة. ففهم الحكومة (طبيعتها، خصائصها، سلوكها ونتائجه... إلخ) إنما هو الخطوة الرئيسية لفهم الظواهر السياسية، والسياسة العامة ككل.

إن الغرض الرئيسي من تصنيف (Classification) الحكومات هو: تعديد وتقسيم الحكومات إلى أنواع محددة، لتسهيل فهمها، وفهم ما يتعلق بها من أمور، بشكل أفضل. ولا شك أنه عبر كل مراحل التاريخ، تعددت الدول، وبالتالي تعددت الحكومات واختلفت أنواعها. وذلك التعدد يجعل فهم كل حكومات العالم - في وقت معين - صعباً جداً... حيث يكون على الدارس أن يدرس كل حكومة على حدة. مما يعني بذل جهد ووقت غير عاديين. لذا لجأ الدارسون وعلماء السياسة منذ القديم، إلى عملية تصنيف الحكومات إلى أنواع محددة... بحيث يكون لكل نوع خصائص وسلوك ونتائج رئيسية واحدة - تقريباً.

فالهدف الأول من تصنيف الحكومات، إذا، والتحدث عن «أنواع» لها، هو الاعتقاد بأن ذلك التقسيم يسهل فهم الحكومات... انطلاقا من مبدأ أن فهم أي شئ يمكن أن يسهل، عندما يتم تصنيف مكونات ذلك الشيء في أنواع محددة ومعينة.

- المحاولات لتقسيم الحكومات:

أدرك علماء السياسة والمفكرون السياسيون منذ القدم، أهمية النظام السياسي (الحكومة) وأهمية فهم الحكومات... لذا، كانت الحكومات أول الظواهر السياسية التي لفتت أنظارهم، وتركزت حولها كتاباتهم وتأملاتهم. ويمكن القول، أن معظم المفكرين السياسيين المعروفين حتى الآن، كتبوا عن «الحكومات»... ثم تطرقوا إلى «أنواعها»... أي أنهم حاولوا فهم الحكومات، عن طريق تصنيفها في أنواع وأشكال محددة ومعينة. كما أن تقسيمهم ذاك كان في أغلب الأحيان، بهدف التمهيد للحديث عن ما يعتقدون أنه «أفضل» أنواع الحكومات... أو النظام السياسي الأمثل - في رأيهم. أي النظام الذي يمكن أن يحقق (تبنيه وتطبيقه) أكبر قدر ممكن من السعادة لمجتمع معين، في وقت معين.

(١) من بحث للكاتب، نشر في: المجلة العربية للعلوم السياسية.

ونعتقد أن أول محاولة تذكر، معروفة (حتى الآن)، لتصنيف الحكومات أتت على يد المؤرخ الإغريقي «هيرودوتس»(Heroduts) (٤٨٠ ـ ٤٢٥ ق.م). ويعتبر هيرودوتس أهم كتبة التاريخ. حيث يشير البعض إليه. بأنه «أب التاريخ». ورغم محدودية مساهمته الفكرية السياسية، إلا أنه كان من أوئل من يتفلسفون في السياسة. وقد قسم هيرودوتس الحكومات إلى ثلاثة أنواع: الملكية، الأرستقراطية، الديمقراطية.[1]

ثم توالى الحديث عن الحكومات وتصنيفها، بشكل مكثف، على يد فلاسفة ومفكري السياسة في العالم بصفة عامة، وفي العالم الغربي، بصفة خاصة. وسيطول بناء الحديث جداً، إن نحن حاولنا حصر أهم محاولات تصنيف الحكومات، منذ فجر الفكر السياسي وابتداءه. ولو أردنا فقط الإشارة إلى بعض أهم هذه التصنيفات، نجد أن العصور القديمة: شهدت، إضافة إلى تصنيف هيرودوتس، تصنيفات لكل من: زينوفون، أفلاطون، أرسطو، بوليبوس، شيشرون، وغيرهم.

وفي العصور الوسطى، هناك عدة تصنيفات إجتهادية وفلسفية، من أبرزها تصنيفات (تقسيمات) كل من: أوغستين، مارسيليوبادو... إلخ. وفي العصور الحديثة، هناك تصنيفات شهيرة للحكومات... قدمها كل من: ميكافيللي، بودان، هوبز، لوك، مونتسكيو، روسو، ماركس... إلخ.[2] ويثور هنا التساؤل: في ظل وجود العديد من تصنيفات الحكومة، ماهي أقرب هذه التصنيفات إلى الواقع وأكثرها صحة؟!

نعتقد أن الإجابة السليمة على هذا السؤال، تستلزم استعراض عملية التصنيف، والقاء المزيد من الضوء عليها. إن التصنيف (كما قلنا) هو مجرد وسيلة هامة، تستخدم في العلوم الاجتماعية، لفهم الظواهر الاجتماعية فهماً أفضل... وهو يعني تقسيم الأشياء المتجانسة إلى فروع، أكثر تجانساً وتشابهاً فيما بينها... بهدف تمييزها عن غيرها وفهمها أكثر... وفي علم السياسة، يعتبر التصنيف أداة هامة جداً، لتسهيل فهم الكثير من الظواهر السياسية. ونكاد نلاحظ وجود تصنيف أو أكثر في دراسة كل الظواهر السياسية الرئيسية.

وتعتبر «الحكومات» من أكثر الظواهر السياسية خضوعاً لعملية التصنيف الفكري والعلمي. فأهمية «الحكومة» تدفع دائماً لمحاولة فهمها بشكل جيد... وفهمها بشكل أفضل يستلزم أو يتطلب تصنيفها... إلى مجموعات أكثر تجانساً، وتشابهاً فيما بينها... بهدف تمييز هذه الفروع عن غيرها، وفهمها بشكل أكثر دقة وتحديداً.

إن كل عملية تقسيم أو تصنيف، لا بد وأن تقوم على معيار (Criterion) أو معايير (Criteria)، معينة ومحددة سلفاً. فلو أردنا (مثلاً) تصنيف طلاب جامعة ما، فإننا لابد وأن نلجأ إلى معيار أو معايير معينة. فمثلاً، قد نعمد إلى تصنيف أولئك الطلاب، بناءاً على «معيار

(١) أنظر: د. صدقة يحيى فاضل، الفكر السياسي الغربي، ص٣٢ . ٣٣. (مذكر غير منشورة).

(٢) راجع (مثلاً):

George Sabine, A History of Political Theory, (New York: Holt and Co., 1950).

المعدل... عندها نخرج بـ «نتيجة»ما معينة... حيث يمكن عندها الحصول على أنواع معينة من هؤلاء الطلاب... فهناك (مثلاً) طلاب ذوي معدلات عالية، وآخرين متوسطة، وهناك طلاب ذوي معدلات منخفضة... أما إذا غيرنا المعيار، وجعلناه السن (مثلاً)، فسنخرج بـ «نتيجة» (تصنيف) غالباً ما تكون مختلفة عن النتيجة السابقة، التي قامت على معيار مختلف... وهكذا.

نفس هذا المنطق ينطبق على تصنيف الحكومات... فالحكومات يمكن أن تصنف في عشرات التصنيفات، نظراً لتعدد المعايير التي يمكن إقامة كل تصنيف عليها. فلو قسمنا حكومات العالم بناءاً على المعيار «أ» (وليكن الأيديولوجية التي تعتنقها كل حكومة)، فإننا نحصل على نتيجة (تصنيف) معينة، ولتكن «س». أما إن قسمنا الحكومات بناءاً على المعيار «ب» (وليكن تركيبه السلطة التشريعية بكل حكومة)، فإننا نخرج بتصنيف معين آخر، وليكن «ص»، أو لنسمه كذلك. وغالباً ما يكون التصنيف«س» مختلفاً عن التصنيف «ص»، لأن كل منهما قائم على معيار مختلف.

* * *

ولتوضيح مقصدنا هنا أكثر، نشير إلى أن حكومات عالم اليوم يمكن أن تصنف، بناءاً على عدة معايير. وكل تصنيف سيكون (خاصة إذا كان قائماً على معيار واحد فقط) مختلفاً عن التصنيف الآخر. فالحكومات يمكن أن تقسم (مثلاً) كالتالي: -

- بناءاً على معيار الأيديولوجية (الفلسفة) التي تعتنقها الحكومة، وتحكم سلوكها: يمكن تقسيم الحكومات إلى أربعة أنواع كالتالي:

(أ) حكومات ليبرالية (متحررة): وهي الحكومات التي لا تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعها، إلا في أضيق الحدود، وعند الضرورة القصوى فقط.
وهذه الحكومات تعتنق ما يسمى بـ «المذهب الفردي»، الذي ـ كما رأينا ـ يؤكد، أكثر ما يؤكد، على «الحرية»(Liberty) الفردية... وضرورة قيام الحكومة بضمان تمتع الفرد بأقصى قدر ممكن من الحرية، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

(ب) حكومات اشتراكية: وهي الحكومات التي تتدخل كثيراً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعها... فتقوم الحكومة بتملك وسائل الإنتاج الرئيسية في المجتمع، ومن ثم إدارتها، بهدف منع طغيان المصلحة الفردية (التي تنمو عندما لا تكون هناك قيوداً عليها) على مصلحة الجماعة.
وهذه الحكومات تعتنق ما يسمى بـ «المذهب الاشتراكي»، الذي يؤكد، أكثر ما يؤكد، على مبدأ «المساواة»(Equity) القانونية والاقتصادية... وضرورة قيام الحكومة بضمان تمتع الجماعة بأقصى قدر ممكن من المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

(جـ) حكومات جماعية: وهي الحكومات التي تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعها... ولكن في حدود عدم الإضرار كثيراً بالحرية والمبادرات الفردية. وتهدف هذه الحكومات إلى تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية (الحرية الفردية) والمصلحة الجماعية (الكلية) لكل الجماعة، أو المجتمع. ويمكن القول، أن هذه الحكومات تعتنق

مذهباً وسطاً.. هو في الغالب مزيج من المذهبين الفردي والاشتراكي، المذكورين أعلاه.

(د) حكومات إسلامية، ومع تأكيدنا على اختلاف الإسلام عن الأيديولوجية، إلا أنه اعتمادا على طبيعة وماهية «القيم» التي يجب أن تحكم سلوك الحكومة، يمكن الحديث عن «الحكومة الإسلامية» فالإسلام هو دين إلهي، وهو دين الله الواحد، وليس هو بأيديولوجية فلسفية أو عقيدة وضعية. فإذا كان المعيار هنا هو: العقيدة التي يجب أن تحكم سلوك الحكومة، بكل جوانبه، فإنه يصح (في رأينا ورأي الكثير من علماء السياسة) التحدث عن حكومات: ليبراليه وأخريات اشتراكية، وأخريات مسيحية أو إسلامية.[1]

والحكومة الإسلامية هي الحكومة التي تلتزم في كل جوانب وأبعاد سلوكها الفعلي بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، كما وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، والأخذ بكل ما يمكن أن يقوي من موقف ووضع المسلمين، على أن لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء.

فالحكومة الإسلامية ليست اشتراكية ولا فردية رأسمالية، وإنما هي «إسلامية»... ورغم عدم وجود إطار نظري عام لـ«الحكومة الإسلامية»،[2] إلا أنه يمكن استنباط المبادئ العامة لهذه الحكومة وتركيبها، من الكتاب والسنة ومنطق السلوك السياسي العام.

- وبناءاً على معيار: الشكل الدستوري للدولة: وخاصة أسلوب تولي رئيس الدولة لمنصبه، كما ينص دستور البلد المعني، المكتوب أو العرفي، يمكن تقسيم الحكومات إلى:

(أ) حكومات ملكية (Monarchy): وهي الحكومة التي يتولى الرئاسة العليا لها (سواء كانت رئاسة فعلية أو رمزية) رئيس عن طريق الوراثة.

(ب) حكومات جمهورية (Republic): وهي الحكومات التي يتم تولي الرئاسة العليا فيها (سواء كانت رئاسة فعلية أو رمزية) عن طريق الانتخاب الشعبي، المباشر أو غير مباشر، ولمدة محددة.

ويلاحظ أن هذا التصنيف غالباً ما يكون مضللاً. لأنه يضع حكومات مختلفة جذرياً عن بعضها ضمن نوع واحد. فالمملكة المتحدة (مثلاً) تصبح في مجموعة واحدة مع مملكة بروني. وحكومة فرنسا (مثلاً آخر) تصبح (حسب هذا التصنيف) مثل حكومة أو عندا، باعتبار أن كليهما جمهورية. لذلك، لم يعد تصنيفاً يعتد به، وإنما صار تقسيماً شكلياً ليس إلا.

❊ ❊ ❊

- **وبناءاً على معيار:** تركيبة السلطة التشريعية للحكومة: لو اخترنا معياراً هو: تركيبه السلطة التشريعية للحكومة، ومكمن السلطة التشريعية العليا، يمكن أن نخرج بالتصنيف (الاجتهادي) التالي للحكومات:

(أ) - هناك حكومات تكون السلطة التشريعية (البرلمان) بها مكونة من مجلس واحد فقط. وتكون السلطة التشريعية هي بالفعل في يد هذا المجلس. ومثال ذلك حكومة تركيا الحالية.

(١) أنظر: د. عساف، مقدمة إلى علم السياسة، ص ١٨٣ - ١٨٧.

(٢) المقصود هو الاطار النظري العام، الذي يتفق عليه غالبية علماء المسلمين المعاصرين.

(ب) - حكومات تكون السلطة التشريعية (البرلمان) بها، مكونة من مجلس واحد فقط. ولكن السلطة التشريعية الفعلية تكون في يد جهة أخرى، غير ذلك المجلس، وتكون سلطة ذلك المجلس هي سلطة استشارية - بصفة رئيسية.

(جـ) - حكومات تكون السلطة التشريعية (البرلمان) بها مكونة من مجلسين وتكون السلطة التشريعية الفعلية هي في يد هذين المجلسين فعلاً. مثال ذلك: حكومتي الولايات المتحدة واليابان.

(د) - حكومات تكون السلطة التشريعية بها مكونة من مجلسين. ولكن السلطة التشريعية الفعلية تكون في يد جهة أخرى، غير هذين المجلسين، اللذين تكون سلطتهما استشارية - بصفة أساسية.

(هـ) - حكومات ليس بها برلمان، وإنما يقوم بمهمة التشريع الأساسية فيها جهاز محدد، غالباً ما يكون «مجلس الوزراء».

ولابد (في رأينا) من إضافة معيار إضافي آخر إلى المعيارين المعتمدين هنا، وهو: تحديد ما إذا كان المجلس أو المجلسين منتخبين فعلاً وبشكل سليم أم معينين؟

وبهذا، تصبح معايير هذا التصنيف هي:

(١) - تركيب السلطة التشريعية: مجلس واحد، مجلسين، عدم وجود برلمان؟!.

(٢) - الجهة التي تمسك بالسلطة التشريعية فعلاً!

(٣) - كيفية تولي أشخاص السلطة التشريعية لمناصبهم!.

فهنا، أضفنا، في الواقع، معيارين على المعيار الأساسي لهذا التصنيف. وعند تحكيم هذا المعيار (الثلاثي)، لابد، وأن نتيجة التصنيف المذكورة أعلاه ستختلف. ولا يمكن، كما هو واضح، الحصول على تصنيف أكثر دقة ومنطقية إلا بتحكيم المعيار الثلاثي المذكور. حيث أن الأخذ بمعيارين (أو معيار ثنائي هنا) لا يوضح لنا أكثر نقاط التشابه والاختلاف فيما بين الحكومات، ولا يقود إلى وضع كل حكومة في المجموعة التي تشابهها فعلاً، من حيث الأسس العامة.

وهكذا، يمكن أن نسترسل في سرد تصنيفات ممكنة أخرى للحكومات، وبناءاً على معايير شتى، يمكن أن يكون بعضها غير منطقي... كأن نصنف الحكومات بناءاً على عدد الوزارات الفعلية التابعة للسلطة التنفيذية؟!... إلخ.

كما نؤكد هنا بأنه لا توجد اليوم حكومتان متشابهتان تماماً (متماثلتان) في البناء والسلوك العام... وبما أنه توجد، في الوقت الحاضر ٢٠٠ دولة - تقريباً، فإن هناك ٢٠٠حكومة... لكل حكومة خصائصها الفريدة، والتي تنفرد بها... نتيجة لتفرد كل بلد بخصائص عامة، تميزه عن غيره من البلاد. وهدف التصنيف، هو محاولة تحديد نقاط التشابه والاختلاف العامة فقط، فيما بين الحكومات المعاصرة. فليكن ذلك في ذهن القارئ.

❊ ❊ ❊

ـ أحدث تصنيفات الحكومات:

هناك شبه إجماع الآن، في الأوساط الأكاديمية، الخاصة بـ «علم السياسة» على تقسيم الحكومات المعاصرة على النحو الذي نوضحه فيما يلي، وعدم الاعتداد بما عداه من تقسيمات.

المعيار الرئيسي للتصنيف: يقوم هذا التصنيف على معيار رئيسي، ومعايير أخرى فرعية - إن صح الوصف. والمعيار الرئيسي والأهم، لا يمكن إلا أن يكون: من يملك السلطة فعلاً في الحكومة؟! وهذا لا يعني إهمال المعايير النوعية (الكيفية) المعروفة.

ونعني بهذا المعيار/ السؤال ما يلي: المقصود بـ «من»... النسبة، أو العدد من الشعب، الذي تكون بيدهم (أو بيده) السلطة العليا، وتكون لهم السيطرة الأكبر على الحكومة بسلطاتها الثلاث، التشريع، التنفيذ، القضاء.

وهنا نجد أن هذه النسبة، أو هذه الجهة، تكون إما فرداً أو قلة أو غالبية. وهناك ما يمكن أن يسمى بـ «المزيج»، «أو المختلط» من أنواع الحكومات، كما هو معروف في الفكر السياسي العالمي. وإن وجد المزيج، فإنه لا بد وأن يكون عبارة عن واحد من التالي: -

(١) حكومة فرد + قلة.

(٢) حكومة فرد + غالبية.

(٣) حكومة قلة + غالبية.

(٤) حكومة فرد + قلة + غالبية.

والمقصود بـ «فعلا» هو السلوك الفعلي (في الواقع) للحكومة، وبصرف النظر عن ما ينص دستورها، أو ما تدعيه هي، أو ما يقال عنها. فعندما نحاول التعرف على نوعية حكومة ما، نسأل (أولاً) هذا السؤال: من يملك السلطة (فعلاً في الحكومة؟! وبناءاً على الجواب الصحيح لهذا السؤال، تصنف الحكومات. ونتطرق إلى تقييم هذا التصنيف بعد إكمال الحديث عنه وتوضيحه..

إن الحكومات المختلطة (بأنواعها الأربعة المذكورة)، يمكن اعتبارها أنواعاً فرعية - غير رئيسية. وذلك بسبب محدودية تواجدها في الواقع السياسي الفعلي لحكومات دول العالم المعاصر. وهذا ما يبرر التركيز على الأنواع الرئيسية فقط. حيث يمكن القول بأن الحكومات المعاصرة (بناء على المعيار الرئيسي)، تقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية، كالتالي: [1]

(أولاً) الحكومة الفردية: حيث تكون السلطة العليا منحصرة في يد شخص واحد، تتمحور حوله عملية صناعة القرار. وربما يكون لفئة أو قلة أو غالبية بعض السلطة، ولكن يظل القرار النهائي في يد شخص واحد.

ومن الناحية الدستورية (معيار فرعي)، هناك نوعان من الحكومات الفردية:

(١) راجع: د. صدقة يحي فاضل، الفكر السياسي الغربي، (مذكرة غير منشورة)، ص١٣٣ ـ ١٣٤.

(أ) - الملكية المطلقة: [1] (Absolute Monarchy): حيث تكون سلطة الملك دون قيود.

(ب) - الجمهورية الديكتاتورية: حيث ينفرد رئيس الجمهورية بالسلطة، دون وجود قيود فعلية على سلطاته.

(ثانياً) حكومة القلة: وهنا تكون السلطة العليا (فعلاً) في يد قلة معينة من الشعب، يظل القرار النهائي بيدها. والمقصود بـ «قلة»، نسبة معينة واضحة من الشعب. ويصعب تحديد عدد معين ودقيق لـ «القلة»، غير ماذكر. وبذلك، يمكن أن تكون هذه القلة دينية (رجال الدين أو المؤسسة الدينية)، أو عسكرية (القوات المسلحة)، أو أرستقراطية... إلخ. ومن الناحية الدستورية (الشكلية)، هناك نوعان من حكومات القلة:

(أ) - الملكية: حيث يكون هناك ملكاً له سلطات محدودة، ولكن السلطة الفعلية تكون في يد قلة من الشعب.

(ب) - الجمهورية: حيث يكون هناك رئيس جمهورية، له سلطات محدودة، وتكون السلطة الفعلية في يد قلة من الشعب.

(ثالثاً) حكومة الأغلبية أو الحكومة الشعبية (الديمقراطية): حيث تتركز السلطة العليا أصلاً في يد غالبية الشعب، ويمارسها (نيابة عن الشعب) ممثليهم المنتخبين من قبلهم. فالحكومة الديمقراطية تستمد شرعيتها فعلا من انتخاب غالبية الشعب لها، وفق شروط محددة، غالباً ما يحددها الدستور، وتوضحها أكثر القوانين الأساسية الأخرى.

وبناءاً على مدى التداخل (وطبيعة العلاقة المتبادلة) بين السلطتين التشريعية والتنفيذية [2] (معيار فرعي آخر)، نجد أن الحكومات الديمقراطية تقسم إلى ثلاثة فروع رئيسية، هي صور (Forms) الحكم الديمقراطي المعاصر المعتادة... بمضامينها التقليدية المعروفة والراسخة وهي كالتالي: -

(أ) ـ النظام البرلماني: حيث تكون السلطة التشريعية (البرلمان)، التي تتكون من نواب منتخبين من قبل الشعب هي صاحبة السلطة الرئيسية في الحكومة، وتنبثق عنها السلطة التنفيذية الفعلية، ويكون هناك فصلاً مرناً فيما بين السلطتين. ومن الناحية الدستورية، هناك نوعان من الحكومات الديمقراطية البرلمانية:

(١) الملكية (الدستورية): حيث يتم تولي منصب رئاسة الدولة (الرمزي) بالوراثة، في أسرة معينة. ومثال ذلك: حكومة المملكة المتحدة، حكومة السويد، حكومة الدنمارك... الخ.

(١) إن الملكية: تعني: الحكومة التي يتولى رئاسة الدولة فيها شخص بالوراثة... وقد تسمى مملكة أو إمارة، أو سلطنة، أو دوقية أو إمبراطورية... إلخ. ولكن التسمية الرئيسية هي ملكية. أما الجمهورية، فهي - كما ذكرنا - الحكومة التي يتولى رئاسة الدولة فيها شخص بالانتخاب الشعبي المباشر، أو غير المباشر، سواء كان ذلك الانتخاب فعلياً أو صورياً.

(٢) في كل الحكومات الديمقراطية، نجد أن السلطة الثالثة (القضائية)، تكون غالباً شبه مستقلة، عن السلطتين التشريعية والتنفيذية. ولا يكون بينها وبين هاتين السلطتين تفاعلاً مكثفاً - كما يحصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

(٢) **الجمهورية:** وهنا يتم تولي منصب رئاسة الدولة (الرمزي أساساً) عن طريق الانتخاب الشعبي المباشر (رأساً من قبل الهيئة الناخبة من الشعب)، أو غير المباشر (عن طريق السلطة التشريعية). ومن أمثلة الحكومات الديمقراطية البرلمانية (الجمهورية) كل من حكومات: إيطاليا، الهند، ألمانيا.

(ب) النظام الرئاسي: حيث تكون السلطة العليا موزعة بين السلطتين التشريعية، والتنفيذية ممثلة بـ «رئيس» (President) منتخب مباشرة من قبل الشعب، بالإضافة إلى السلطة القضائية شبه المستقلة. وفي النظام الرئاسي يكون الرئيس صاحب السلطة الأساسية في مجال التنفيذ.

ومن الناحية الدستورية، لا يوجد في هذا النوع من الحكومات سوى جمهوريات فقط. ولعل هذا واضح من تسمية هذا النظام بـ «الرئاسي»، نسبة إلى السلطة الواسعة التي تكون لرئيس الدولة (و السلطة التنفيذية) المنتخب. وأبرز الأمثلة على النظام الرئاسي الديمقراطي: حكومة جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية.

(جـ). حكومة الجمعية: وفيها تكون السلطة العليا متركزة في السلطة التشريعية (البرلمان) المنتخبة من قبل الشعب. ويجمع ذلك البرلمان تحت إمرته السلطتين التشريعية والتنفيذية - كما هو معروف.

ومن الناحية الدستورية، لا يوجد في هذا النوع سوى جمهوريات فقط. كما يمكن أن تقسم حكومات الجمعية، بناءاً على مدى السماح بوجود تعدد للأحزاب السياسية، وتوفر تكافؤ فرص فعلي للوصول إلى السلطة أمام هذه الأحزاب. فبناءاً على ذلك، يمكن الحديث عن وجود نوعين فرعيين لحكومة الجمعية، هما: -

(١) النوع الليبرالي (المتحرر) لحكومة الجمعية: وهي حكومة جمعية تسمح بوجود تعدد للأحزاب السياسية، وتوفر تكافؤاً فعلياً للفرص لهذه الأحزاب. ولعل أبرز مثال على هذا النوع هو: حكومة الاتحاد السويسري، الحالية.

(٢) حكومة الجمعية الاشتراكية (أو الماركسية): وهي النوع الاشتراكي من حكومات الجمعية وهي حكومة جمعية لا تسمح إلا بوجود حزب سياسي واحد، (الحزب الشيوعي، الحزب الاشتراكي... إلخ)، وتحظر قيام أي أحزاب أخرى، أو تسمح لها بالتواجد الهامشي. وأبرز أمثلة هذا النوع هو: حكومة الصين الشعبية، وحكومات: كوبا وفيتنام (الاشتراكية) الحالية.

* * *

وهذا التصنيف يختصر، في الواقع، أكثر، ليقسم الحكومات إلى نوعين رئيسيين فقط، هما:-

(أ) الحكومات التمثيلية: ومفردها الحكومة التي اختارها غالبية شعبها، ورضاه عن أداءها مستمر. فهي تحت رقابته اللصيقة، ولا يملك أشخاصها إلا التفاني في خدمة

«المصلحة العامة»، وإدارة الدولة بموجب الدستور الذي ترتضيه غالبية الشعب المعني. وهذا النوع من الحكومات يتجسد في الواقع في النظم: البرلمانية الرئاسية، الجمعية.

ب . الحكومات غير التمثيلية (Non-representitive) : وهي معكوس النوع الأول، تقريبًا. وفي الواقع توجد أما في هيئة ديكتاتورية صريحة، أو في شكل ديمقراطي المظهر ديكتاتوري المخبر. ولا يمكن في الحقيقة فهم النوع التمثيلي إلا على ضوء نقيضه غير التمثيلي ... والنوع الأخير يجب عدم النظر إليه بمعزل عن بديله ، وإلا أسيء فهمه.

* * *

- تقييم سريع لهذا التصنيف:

وهكذا، نلاحظ أن هذا التصنيف لم يأت بجديد يذكر، ولكنه حاول الحصر والشمول، وترك باب إدخال معايير أخرى مفتوحاً... على أن تظل الأنواع الرئيسية الثلاثة (الفردي، القلة، الأغلبية) كما هي. ولعل هذا يعتبر مزية فيه.

فمثلاً، مما يعيب هذا التصنيف، كما يبدو لأول وهلة، إهماله لدور «الأيديولوجية» السياسية، في خصائص وسلوك كل حكومة. وهو دور حاسم، ولا يمكن تجاهله بأي حال، إذا كنا بصدد تحديد الإطار النظري السليم لتصنيف دقيق لحكومات العالم المعاصر.

ولكن قابلية هذا التصنيف لتضمين وإقحام معايير علمية أخرى ربما تقضي على هذا العيب. فيمكن إدخال معيار «الأيديولوجية» أيضاً، على هذه الأنواع. فلو كان لدينا ثلاثة أنواع رئيسية كبرى سائدة... للأيديولوجية السياسية المعاصرة:

(١) - المذهب الفردي (الرأسمالية).

(٢) - المذهب الاشتراكي / الماركسي.

(٣) - المذهب الوسط (الاجتماعي).

فانه يمكن أن نقسم كل نوع رئيسي من الحكومات إلى ثلاثة أقسام فرعية... تبعاً للأيديولوجية التي تعتنقها كل حكومة، وتجعلها المسير الأساسي لسلوكها، داخلياً وخارجياً. فنقول (مثلاً)، أن هناك حكومات قلة جمهورية، تعتنق المذهب الفردي، وأخريات تعتنق المذهب الاشتراكي، بينما بعض حكومات القلة (الجمهورية) هي حكومات قائمة أساساً على المذهب الاجتماعي... وهكذا. علمًا بأن دور الإيديولوجية يعتبر متغيرًا باستمرار، في الحكومات التمثيلية، فلو فاز حزب إشتراكي (مثلاً) بالإنتخابات الآن، فإنه سيحول الحكومة إلى إشتراكية التوجه. ولو خسر ذلك الحزب في الإنتخابات المقبلة، أمام حزب ليبرالي، فإن الحكومة المقبلة - لنفس الدولة - تكون ليبرالية، وهكذا...

كما نلاحظ أن هذا التصنيف يضع حكومات الدول التي تأخذ بنظام الجمعية، والتي لا تسمح إلا بقيام حزب سياسي واحد، ضمن النوع الديمقراطي... بينما مكان هذا النوع - الطبيعي بموجب هذا التصنيف - هو ضمن حكومات القلة. فطالما أن هذا النوع من الحكومات لا يسمح بقيام أحزاب سياسية أخرى، غير الحزب الرئيسي، ويحصر الترشيح لمناصب (مقاعد) السلطة

التشريعية في مرشحي ذلك الحزب، فإنه لا يسوغ إعتباره (في رأينا) ضمن النظم الديمقراطية تماماً، وإن ادعى العكس.

فكل الدول التي تتبنى هذا النوع من الحكومات تزعم بأنها تطبق الديمقراطية بمضمونها الشامل والأساسي، والذي يختلف عن الديمقراطية الغربية (الليبرالية)، في أنه يؤكد ـ أكثر ما يؤكد ـ على مبدأ «المساواة»، وخاصة الاقتصادي، وإن تم ذلك على حساب مبدأ «الحرية». فهذا النوع هو أقرب، لأن يكون ضمن حكومات القلة (المتمثلة هنا في أعضاء الحزب الرئيسي الحاكم).

ولكن، يمكن اعتبار حكومة الجمعية شبه ديمقراطية، إذا:

(١) أخذت بتنظيم حكومة الجمعية، بمضمونه التقليدي المعروف.

(٢) إذا كان هناك انتخاب شعبي سليم لأعضاء السلطة التشريعية، رغم كون معظم المرشحين لها من حزب واحد.

(٣) إذا سمح بقيام أحزاب أخرى، وأتيح لها (لهذه الأحزاب) فعلاً فرصة التنافس، للحصول على تأييد وأصوات الناخبين.

(٤) إذا كان الحزب السياسي الحاكم يمثل فعلاً غالبية الشعب، ويحظى بتأييد هذه الغالبية.

إن وجود حزب واحد فقط (خاصة إذا كان لا يمثل فعلاً إلا قلة من الشعب) يطعن الديمقراطية ولكنه (كما يعتقد كثير من علماء السياسة) لا ينفيها تماماً. وعلى أي حال، يمكن اعتبار «النموذج الاشتراكي» من حكومة الجمعية، حكومات شبه ديمقراطية، إن لم تكن حكومات قلة. وهناك كثير من كتاب الحكومات المقارنة الآن، يعتبرون «حكومة الجمعية» (بنوعيها) ضمن النظم الديمقراطية.[1] ولكننا نعتبرها كذلك، بكثير من التحفظات. أما النموذج الليبرالي لحكومة الجمعية، فقد تحققت فيه الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية. وبالتالي لا يوجد ما يبرر اعتباره غير ديمقراطياً.

❊ ❊ ❊

---

١) أنظر (على سبيل المثال وليس الحصر):

ـ د. عبدالله هدية، **الحكومات المقارنة**، الطبعة الأولى، (الكويت: مكتبة أم القرى، ١٩٨٤م)، ص ١٥٢ ـ ٢٠٩.

ـ د. عبدالحميد متولي، **الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية**، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٥٩م) ص٤٠٩ ـ ٥٨٣.

والواقع، أن إنهيار المعسكر الشرقي سابقاً، وتحول دوله عن الاشتراكية المتطرفة ونظام الحزب (الشيوعي) الواحد، إلى الديمقراطية الكاملة، وزوال الاتحاد السوفيتي، زعيم ذلك المعسكر، قد أديا إلى ضعف هذا النوع من الحكومات، وتقلص عدده... حتى أن البعض يعتقد ـ الآن ـ بأن هذا النوع من الحكومات (شبه الديمقراطية) في سبيله للأنقراض ...

المبحث الثاني
المؤسسات السياسية غير الرسمية

يمكن القول، بأن المقصود بـ «المؤسسات السياسية غير الرسمية»، هو: المؤسسات والهيئات والمنظمات التي تمثل قوة سياسية معينة وملموسة، في المجتمع، وإن كان لا يعترف لها (قانونياً) بصنع قرارات ملزمة لكل المجتمع، وبشكل مباشر. إنها كل «القوى» التي لها نشاط سياسي، أو نشاط يتعلق بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، بالسلطة العامة (وخاصة الحكومة) في المجتمع.

إن للسلطة عدة أبعاد وجوانب... من أهمها وجود قوى عديدة، لها تأثير (مباشر وغير مباشر) على صناعة القرار العام الملزم لكل المجتمع. ونجد أن أبرز هذه القوى، والتي تظهر منظمة، فيما يمكن أن نسميه بـ «المؤسسات السياسية غير الرسمية»، هي: الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، ويضيف كثير من علماء السياسة إلى هذه القوى الرئيسية «الرأي العام». ونعتقد أن «الرأي العام»، هو أكبر القوى السياسية غير الرسمية، الموجودة في المجتمع. ولعل أكبر الأدلة على ما نقول، هو الاعتراف لهذا الرأي بالسيادة العليا، وادعاء معظم الحكومات أنها إنما تمثل ـ في سلوكها وسياساتها ـ رأي غالبية شعبها.

و «الرأي العام» ـ كما سوف نرى ـ لا ينعكس في تنظيم مؤسساتي موحد، حال الحزب السياسي. ولكنه رأي عامة الناس... أي الرأي الذي يحكم رغبة وآمال الناس، ويعكس موقفهم تجاه ما يحيط بهم من قضايا وأمور. وكذلك رأيهم في قرارات الحكومة، والقوى السياسية الأخرى (الداخلية والخارجية)، خاصة عندما يكون لتلك القرارات مساس بمعاشهم، وأسلوب حياتهم ومستقبلهم.

وفي هذه الفقرة، سنعطي نبذة عامة عن كل من هذه القوى الثلاث... بادئين بـ «الحزب السياسي». ومناقشتنا الموجزة هذه للقوى السياسية المذكورة سوف تتركز على طبيعة كل قوة، وتنظيماتها، والوسائل الرئيسية التي تتبعها، لتحقيق أهدافها.

❊ ❊ ❊

(أ) الأحزاب السياسية:

هناك عدة تعريفات لـ «الحزب السياسي»(Political Party). ويطول بنا الحديث إن حاولنا حصر وتقييم كثير من التعريفات، التي منها القول بأن «الحزب السياسي» هو: مجموعة

من الأشخاص مهتمة جداً بالسياسة، ويكون هدفها الأول والأساسي هو أن تشارك (رسمياً) في المؤسسات العليا، لصناعة القرار بالحكومة[1].

ويمكن أن نعرف «الحزب السياسي» بأنه: مجموعة منظمة من الأفراد، تنادي بمبادئ معينة تعتنقها، وتعتقد أنها تتمشى والمصلحة العامة لبلدها... وتحاول دائماً الوصول إلى السلطة، أو إلى أكبر قدر ممكن منها، لكي تتمكن من تطبيق تلك المبادئ فعلاً، في الواقع السياسي المعني[2].

إن ظاهرة التكتل السياسي، (المنظم)، الساعي لتولي السلطة،أو التأثير فيها، لم تظهر إلا منذ زمن قريب - نسبياً. إذ يرد الكثير تاريخ الأحزاب السياسية، بمعناها المعاصر، إلى عام ١٨٥٠م، عندما بدأت تظهر أحزاب سياسية في الولايات المتحدة الأمريكية[3].

ومنذ ذلك الحين، بدأت ظاهرة الأحزاب السياسية تنتشر في كل البلاد، وخاصة الديمقراطية منها. إن أساس قيام معظم الأحزاب السياسية هو العقيدة، أو الفكرة السياسية المشتركة. لذا، فإن تعدد الأحزاب السياسية إنما يعكس تعدد واختلاف العقائد والاتجاهات والأفكار السياسية المختلفة، في المجتمعات. ومن الطبيعي أن يسعى كل تكتل (أو حزب) إلى الوصول إلى السلطة، أو حيازة أكبر قدر ممكن منها - من السلطة - حتى يتمكن من وضع مبادئه وأهدافه موضع التنفيذ والتطبيق الفعليين.

وبناءً على ذلك، يمكن القول بأن الأحزاب السياسية توجد في كل مجتمع حديث - تقريباً[4]. وهي في الدول التي لا تسمح بقيام الأحزاب السياسية، توجد (غالباً) إما سراً (Underground) أو تكون مهيأة للتواجد والظهور وممارسة نشاطها علناً، في أول فرصة تسنح لها. وظاهرة الحزب السياسي، بالمعنى المذكور هنا، إرتبط وجودها بانتشار الحكم الديمقراطي، في الغرب أولا، ثم في معظم أنحاء العالم فيما بعد. فقد أدت الممارسة الديمقراطية، إلى حتمية وضرورة وجود « وسيط» بين الشعب والسلطة (الحكومة)... فوجدت الأحزاب، لتقوم بهذا الدور.

إن الديمقراطية (في المفهوم العام) تقتضي أن تكون السلطة والسيادة للشعب، يمارسها مباشرة وغير مباشرة. وإن عامة الشعب لا تلم بأمور السياسة، ومبادؤها. لذا، فإن الحزب السياسي يسعى لتولي مهمة «تمثيل» الشعب، عن طريق كسب تأييد الناس له، وانتخاب وتفويض

---

(1) Leon D. Epstein, Political Parties in Western Democracies, (New York: Praeger Publishers, 1967), p.9.

(٢) أنظر تعريفات مشابهة في (مثلاً):

- د. محمد فايز أسعيد، قضايا علم السياسة، ص٨٥.

- د. عساف، مقدمة إلى علم السياسة، ص ١٩٨ - ١٩٩م

(٣) د. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٧م)، ص ١٨.

(4) Cord et al. Political Science, P. 286.

المرشحين منه، للقيام بمهمة الحكم، نيابة عن الشعب. هذا، إضافة إلى أن من الطبيعي أن تظهر اختلافات في العقائد والمذهب السياسية، وأن يسعى كل حزب لحماية مصالح المجموعة التي يمثلها وصون مبادئها[1]. لهذه الأسباب وجدت الأحزاب السياسية. ثم نمت كأحد أهم التطورات التي تمخضت عن الفكر السياسي.

* * *

- وظائف الحزب السياسي: أهدافه:

إن الهدف الرئيسي للحزب السياسي، هو (كما يوضح التعريف): الوصول إلى السلطة (بفروعها الثلاثة)، ليكون غالبية أشخاص هذه السلطة من أعضاء وأنصار الحزب المعني. أو (على الأقل) الوصول إلى حيازة أكبر قدر ممكن، من هذه السلطة. كأن يسعى الحزب لأن يكون له ممثلون عنه، في سلطات الحكومة العليا عامة، وبخاصة السلطة التشريعية. وكأن لسان حال الحزب في هذه الحالة، يقول: إن ما لا يدرك جله... لا يترك كله. فلا شك أن وجود واحد أو أكثر من أعضاء الحزب في السلطة العليا، يمثل وجهة نظر الحزب، أفضل - بالنسبة للحزب - من عدم وجود أي مقعد (صوت) لذلك الحزب، في مجالس السلطة العليا.

فالوصول إلى السلطة، أو إلى أكبر قدر ممكن منها، هو الهدف الأساسي والرئيسي الذي يسعى كل حزب سياسي إلى تحقيقه. غير أن الهدف النهائي، وغاية الغايات، بالنسبة للحزب السياسي، هو أن يطبق المبادئ التي يعتنقها (وخاصة زعماؤه)، في الواقع فعلاً. فما محاولته تولي السلطة إلا بهدف أن يكون قادراً على تطبيق مبادئه، وتنفيذ مطالبه، في الوقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد. فهدف الحزب السياسي من الوصول إلى السلطة، إذا، هو تحقيق هذه الغاية.

- وظائف الحزب السياسي الأخرى:

إن تنظيم الحزب ونشاطه محكومان بهذا الهدف، وبتلك الغاية. وإذا كانت الوظيفة الأساسية للحزب هي بالتالي، محاولة تقديم المرشحين (المناسبين) للناس... وطلب تأييدهم وانتخابهم، حتى يتمكنوا (هؤلاء المرشحين) من تولي أكبر قدر ممكن من السلطة، فإن هناك «وظائف»أخرى، يقوم بها الحزب، يسميها البعض « وظائف مكملة»، والبعض يطلق عليها «الخدمات»... وتتعلق هذه الوظائف الأخرى للحزب السياسي بنشاط الحزب الإتصالي... ودوره كوسيط بين الشعب والحكومة. وفي هذا الصدد، يقوم الحزب السياسي بنشاطات عدة متفرقة، من أهمها[2]:

(١) تعليم وتوعية الجمهور سياسياً: يهتم الحزب بجمع وتحليل المعلومات السياسية التي تهم مجتمع بلاده. وبذلك يصبح مصدراً لتنمية الوعي السياسي، لأعضائه وغيرهم.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٨٦ - ٢٩٠.

(٢) د. غالي ود . عيسى، المدخل في علم السياسة، ص ٢٦٨ - ٢٧٠وأنظر أيضاً:

- Cord et al. Political Science, pp. 286 - 290.

(٢) تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن تطلعاتها ومعتقداتها، بطريقة منظمة، حيث تجد هذه الجماعة قناة أكثر فاعلية، لتحقيق رغباتها.

(٣) الرقابة على أعمال وتصرفات الحكومة، وخاصة عندما يكون الحزب خارج السلطة. وهذه إحدى وظائف الحزب السياسي في الحكومات الديمقراطية. فعندما يكون الحزب في جانب المعارضة يصبح بمثابة الرقيب على أعمال الحكومات (وبخاصة السلطتين التشريعية والتنفيذية) التي يسيطر على صناعة القرار فيها الحزب الحاكم، أي الحزب الحائز على أغلب المقاعد (الأصوات) في الحكومة.

❊ ❊ ❊

ـ الوسائل التي يتبعها الحزب السياسي للوصول إلى هدفه:

لتحقيق الهدف الرئيسي للحزب، والأهداف المتفرعة منه، يلجأ الحزب السياسي إلى كل الوسائل الممكنة، التي يعتقد أن اللجوء إليها يمكن أن يحقق أهدافه، بأكبر فعالية ممكنة. وبصفة عامة، يجوز القول بأن أهم الوسائل التي يستخدمها الحزب السياسي هي: محاولة كسب أكبر قدر ممكن من التأييد الشعبي، وخاصة أثناء الانتخابات، والعمل على أن يكون لمرشحي الحزب أكبر نصيب ممكن فيها.

ويتعلق بذلك، محاولة الحزب التوفيق بين المصالح الخاصة للحزب وأعضائه، والمصلحة العامة، أو القومية. وكذلك العمل للتأثير في الحكومة وجماعات الضغط والرأي العام... عبر الظهور بمظهر «الغيور» على المصلحة العامة. فوسائل الحزب السياسي يغلب عليها طابع الترغيب، وإن كان الحزب السياسي لا يتورع (أحياناً) عن اللجوء إلى وسيلة الترهيب... خاصة إذا كان ذلك مناسبا ـ من وجهة نظره [١]. وكما هو حال السياسة، والسلوك السياسي الغربي، بصفة عامة، فإن الغاية لدى الحزب السياسي، كثيراً ما تبرر الوسيلة،أياً كانت الوسيلة.

❊ ❊ ❊

ـ العضوية في الأحزاب السياسية:[٢]

بعد تأسيسه يفتح الحزب باب «العضوية» به، أمام مواطني الدولة، وفق شروط معينة يضعها. ويحدد الحزب إجراءات القبول في عضويته، التي لا تختلف في جوهرها عن إجراءات العضوية في أي مؤسسة اجتماعية سياسية. وبالطبع،لن يطلب العضوية في حزب ما معين إلا الشخص الذي تتوافق ميوله السياسية ـ بصفة عامة ـ مع الميول المعلنة للحزب. ولن يقبل الحزب غالباً إلا أولئك الذين يعتقد أنهم يشاركون الحزب آماله وتطلعاته. وتتيح العضوية للعضو المشاركة في نشاطات الحزب المختلفة. ومن ذلك، المشاركة في اختيار مرشحي الحزب، للمناصب السياسية المختلفة. وتعتبر رسوم العضوية، وهي المبلغ المحدد الذي يدفعه كل عضو، من أهم مصادر تمويل الحزب ـ كما سوف نرى.

❊❊❊

(١) د. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، ص٨٤ ـ ١٠١.

(٢) د. أحمد حامد الأفندي، النظم الحكومية المقارنة، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٢)، ص ٢٧ ـ ٢٩.

ـ أنواع الأحزاب السياسية:

والمقصود بـ «أنواع» الأحزاب السياسية، هو «أشكالها» (Types) المختلفة. وهنا نكون بصدد تصنيف الأحزاب السياسية. وهذا يعني أن هناك عدة معايير، يمكن بناءً عليها، مجتمعة أو منفردة، تصنيف الأحزاب السياسية في عالم اليوم. فبناءً على الأساس التنظيمي والتوجه العقائدي (مثلاً)، يمكن أن نقسم الأحزاب السياسية إلى ثلاثة أنواع رئيسية، كالتالي:

(أ) أحزاب القيادات: ومفردها حزب القائد، وهو الحزب الذي ينشأ وينمو متمحوراً حول شخصية قيادية معينة. إذ تنفرد هذه الشخصية بالسيطرة على نشاط الحزب، لما تتمتع به من مزايا قيادية «كاريزماتية» ـ (Charismatic) أو نحوه. فكثيراً ما نتج عن تواجد قائد شعبي فذ أو بارز قيام حزب سياسي، يتزعمه ذلك القائد... ويصبح الحزب المؤسس بهذا الأسلوب مؤسسة تمثل (غالباً) الاتجاه الذي يدعو إليه ذلك الزعيم وأنصاره ومساندوه. وكثيراً ما يتوقف نشاط ونمو مثل هذه الأحزاب على نشاط وتواجد القادة المؤسسين. وكثيراً من هذا النوع من الأحزاب ينهار عقب وفاة قادته، أو هزيمتهم.

(ب) حزب البرنامج: وهو الحزب الذي يتبنى برنامجاً عملياً معيناً (اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسيا ـ أو مزيج من هذا وذاك)، ويدعو إلى تطبيقه، لاعتقاده بأن هذا البرنامج، المتغير من وقت لآخر، تبعاً لتغير الظروف، هو الأسلوب الأفضل، ولا يجعل للأيديولوجية المكانة الأولى، بالضرورة، وكأساس لنشاطاته[١]. ويمكن أن، نشير لهذا النوع من الأحزاب بأنه «واقعي» (Pragmatic)... هذا ويلاحظ أن هناك تزايداً وتصاعداً في نسبة وجود هذا النوع من الأحزاب السياسية في دول العالمين المتقدم والنامي، في الوقت الحاضر.

(ج) حزب الأيديولوجية: وهو الحزب القائم على مبادئ وأفكار سياسية معينة، والذي يعطي للعقيدة السياسية التي يتبناها، المكانة الأولى. بحيث تصبح ـ الأيديولوجية ـ هي الدافع الأساسي لنشاط الحزب، وموقفه تجاه الآخرين. ويمكن اعتبار الأحزاب «الدينية» الموجودة في كثير من دول العالم الآن، عبارة عن أحزاب أيديولوجية.

وفي الواقع، فإن كل الأحزاب السياسية هي بدرجة أو بأخرى، أحزاب أيديولوجية. لذلك، يسوغ القول بأن الحزب السياسي، سواء كان حزباً شخصياً، أو حزب برامج، هو في الأساس قائم على توجه عقائدي سياسي معين، أو يمكن تعيينه[٢].

❊ ❊ ❊

ـ النظم الحزبية السياسية ودور كل نظام حزبي في الحكومات المختلفة:

في الدول التي تسمح بقيام حزب أو أحزاب سياسية مختلفة، فإن الناخبين هم الذين يحددون

(١) د. غالي، ود. عيسى، المدخل في علم السياسة، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٤.

(2) Cord et al. Political Science, pp. 301 - 306.

(عدا في الدولة ذات نظام الحزب الواحد المفروض) النظام الحزبي الذي يسود في الدولة، في وقت معين. ويمكن أن تقول بأن «النظام الحزبي» يعني: عدد الأحزاب السياسية التي تتنافس على تولي السلطة في الحكومة، وأسلوب وقواعد هذا التنافس، خلال فترة معينة.

وهنا، نجد أن النظم الحزبية السياسية تنقسم غالبا إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

فهناك دول يسود فيها التعدد الحزبي (Multiparty)، وهناك دول يسود فيها نظام الحزبين (Two-Party)، وأخريات يسود فيها حزب سياسي واحد (One-Party)، سواء كان الحزب مفروضاً، أو مفضلاً فعلاً، من قبل غالبية الناخبين[1]. ونوجز فيما يلي كل من هذه النظم الحزبية المذكورة.

(أ) نظام التعدد الحزبي: هو نظام الدولة التي يتواجد فيها (رسمياً) عدة أحزاب سياسية، ويسود فيها فعلاً عدد من هذه الأحزاب. أي أننا نجد أن غالبية أصوات الناخبين تتوزع بين عدة أحزاب... مما يجعل هذه الأحزاب تتوزع السلطة في الحكومة، من حين لآخر. فهنا لا يوجد حزب واحد مسيطر فقط، ولا يظهر تفضيل شعبي لحزب واحد، بحيث يستأثر بأغلبية أصوات الهيئة الناخبة. كما لا تذهب غالبية هذه الأصوات وتتوزع فيما بين حزبين سياسيين كبيرين، وإنما تتوزع أصوات معظم الناخبين بين أكثر من حزبين. مما يؤدي إلى عدم حصول حزب واحد بعينه على أغلبية أصوات الناخبين. وبذلك، لا يمكن لأي حزب غير حاصل على أغلبية أصوات الناخبين[2]... أن ينفرد وحده بتشكيل «الحكومة»... أي السيطرة على التشريع والتنفيذ، بصفة خاصة. وهنا نجد أن الائتلاف الحزبي السياسي (Political Coalition) يكون (كثيراً) أمراً لا مفر منه، أمام الأحزاب السياسية، الحاصلة على أكبر نسبة من أصوات الناخبين. وقد نلقي بعض الضوء على عملية الائتلاف الحزبي السياسي، فيما بعد. هذه الحالة تعكس توزع المجتمع المعني بين عدة قوى وتيارات سياسية مختلفة، وربما متباينة. حيث إن كل حزب يمثل (بالضرورة) عقيدة سياسية، أو اتجاها سياسياً معيناً. لذلك، فإن الائتلاف السياسي، متى حصل، وتشكلت الحكومة من عدة أحزاب مؤتلفة، كثيراً ما يكون مؤشراً على عدم استقرار سياسي متأصل... ينتج عنه غالباً، تعدد وتوالي الانتخابات، وتتابع ما يسمى بـ«الأزمات الوزارية». ويمكن اعتبار إيطاليا الآن أبرز الدول التي يسود فيها نظام الأحزاب المتعددة، بكل تبعاته ونتائجه.

(ب) الدولة ذات نظام الحزبين الكبيرين: وهي الدولة التي تتواجد فيها عدة أحزاب سياسية، ولكن يسود فيها دائماً، وعبر فترة زمنية معينة، حزبان فقط. فهنا، نجد أن غالبية أصوات الناخبين في الدولة المعنية، تتوزع بين هذين الحزبين... وغالباً ما يحصل واحد منهما على

(١) المرجع السابق، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٩.

(٢) غالبًا ما تحسب «غالبية أصوات الناخبين» وتحدد على أساس المعادلة البسيطة التالية: (٥٠٪ من مجموع أصوات الناخبين + صوت واحد على الأقل، من أصوات الناخبين أو المقترعين).

النسبة الأكبر من أصوات الناخبين، يليه مباشرة الحزب الرئيسي الثاني... حاصلاً على ثاني أكبر نسبة من أصوات الهيئة الناخبة. وهذا يؤدي إلى حصول حزب واحد على الأغلبية المطلوبة، ومن ثم الانفراد بالسيطرة على السلطتين التشريعية والتنفيذية معاً (كما في النظامين البرلماني والجمعية)، أو سيطرة أحدهما على التشريع والآخر على التنفيذ، كما يحدث (أحياناً) في بعض النظم الرئاسية، الديمقراطية.

وفي نظام الحزبين غالباً ما نرى عدم وجود للائتلاف الحزبي السياسي، بسبب عدم الحاجة إليه أصلاً. ونظام الحزبين عندما يسود، (بحيث يصبح تولي السلطة إما من قبل الحزب الأول، أو الثاني فقط ـ حسب نتيجة الانتخابات)، فإنه يعكس توزع مجتمع الدولة المعنية بين حزبين كبيرين (أو قل اتجاهين)، مما يمثل انقساما سياسياً محدوداً، ويساعد إيجاباً في توافر الاستقرار للسلطة.

إن أي حزب يفوز مرشحوه بمقعد أو أكثر من مقاعد السلطة التشريعية (في كل الدول الديمقراطية) ولا يشترك أعضاؤه الفائزون مباشرة في تولي منصب أو أكثر من مناصب السلطة التنفيذية، يصبح (عادة) جبهة معارضة (Opposition) ضد الحزب أو الأحزاب المسيطرة (الحاكمة) على السلطتين التشريعية والتنفيذية. وفي نظام الحزبين، فإن الحزب الحاصل على ثاني أكبر نسبة من أصوات الناخبين يصبح جبهة المعارضة الأساسية،ضد الحزب الفائز (الحاكم) بأكبر نسبة من أصوات الناخبين. وفي الوقت الحاضر، فإن أشهر دولتين ديمقراطيتين يسود فيهما نظام الحزبين، هما: المملكة المتحدة، ذات النظام الديمقراطي البرلماني، والولايات المتحدة الأمريكية، ذات النظام الديمقراطي الرئاسي.

(جـ) الدول ذات الحزب السياسي الواحد:

من أهم أسس «الديمقراطية»، بمعناها العام المعاصر، هي الحرية... وبخاصة حرية الرأي والعقيدة والتجمع... ومن ذلك إنشاء الأحزاب السياسية. لذا، فإن أهم ما تنص عليه دساتير الدول التي تعتنق هذه الديمقراطية هو حرية تكوين وظهور أحزاب سياسية مختلفة، وفقاً لأسس وقواعد عامة مجردة تضعها.[1] غير أن هناك دولاً لا تسمح (قانوناً) إلا بوجود حزب واحد فقط، تأتي منه أكثرية المرشحين لتولي السلطة. وهذه الدول تحجب بالتالي، حرية التجمع، وتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية المختلفة. وبذلك يشار إليها بأنها دول ذات نظام الحزب الواحد المفروض. وفي الواقع، أن نظم «الحزب الواحد» يمكن تقسيمها (هي الأخرى)، كما اقترح أحد الكتاب البولنديين، وهو «جيرزي وياتر»...[2]، إلى ثلاثة أنواع، بناء على: مدى فرض الحزب المسيطر، أو الوحيد، من قبل السلطة. وذلك كالتالي:

(١) في كل الدول التي تسمح بقيام الأحزاب السياسية، هناك قانون أساسي... يسمي نظام الأحزاب السياسية... يوضح كيف تنشأ الأحزاب السياسية، وتمارس نشاطها... ويحدد مالها من حقوق وعليها من واجبات، تجاه دولتها ودستورها.

(٢) وردت هذه الإشارة في المرجع التالي:

د. أحمد حامد الأفندي، النظم الحكومية المقارنة، ص٤٦ ـ ٤٧. ونقتبس هنا ذلك، بشئ من التصرف.

(١) الحزب الوحيد المسموح له بالتواجد : وهنا لا تسمح الدولة بأي حال، بقيام أي حزب، عدا الحزب الواحد، الذي تؤيده. وهذا هو الوضع السائد في غالبية الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد. ويسود هذا النظام في معظم الدول الشيوعية/ الاشتراكية، وأبرز مثال عليها هو: الاتحاد السوفيتي سابقاً، وكذلك الدول ذات النظم الشمولية. كما يسود هذا الوضع في بعض من دول العالم الثالث.

ويختلف تبرير هذا الوضع من نظام سياسي لآخر. ولكن أبرز ما يقال تبريراً له (أي لنظام الحزب الواحد المفروض)، هو:

- في الدول الشيوعية: إن السلطة يجب أن تكون (في رأي الشيوعيين) لطبقة العمال فقط، وهي الطبقة الوحيدة التي يجب - في رأيهم - أن توجد في المجتمع الاشتراكي «اللاطبقي». والحزب الشيوعي - أو الاشتراكي - وهو الحزب الوحيد المسموح به، يمثل هذه الطبقة ككل. وإن السماح بقيام أحزاب أخرى، تمثل فئات أخرى، يعني (في رأيهم) السماح بوجود طبقات أخرى في المجتمع... وهذا ما يرفضه الشيوعيون وغلاة الاشتراكيين . أما المعارضة، فيسمح بها داخل إطار الحزب الوحيد فقط[1].
- في الدول الشمولية: كون الحزب (الوحيد) يمثل «الطليعة»، التي يجب أن تقود الشعب... وكون هذه الطليعة ممثلة لـ «المصلحة القومية العليا». لذا، فإن وجود أحزاب أخرى، يمكن أن يؤدي إلى مضايقة القيادة السياسية للحزب السلطوي، ويعرقل (في رأي أنصار الحكم الشمولي) خدمة المصلحة القومية، كأفضل ما تكون الخدمة.
- في الدول النامية: ن الحزب الوحيد يمثل أيضاً صفوة الشعب، والقوى «المناضلة» من أجل الحرية والكرامة والاستقلال فيه وله. وإن حداثة هذه الدول تحتم - في رأي بعض من قادة العالم الثالث المعاصرين - عدم وجود أحزاب متعددة، وتسليم السلطة للحزب الواحد... فالتعدد الحزبي (في رأي هؤلاء) يمكن أن يؤدي إلى إنقسام وتفكك الدولة الناشئة. وهذا ما يجب تجنبه، عبر حظر قيام أحزاب أخرى. ويقول كثير من زعماء الدول النامية ذات الحزب الواحد، إنه عند اكتمال نمو دولهم، فسيسمح بقيام أحزاب متعددة، وإن المعارضة حالياً يجب أن تتم في إطار الحزب الواحد فقط[2].

(٢) الحزب الوحيد المسيطر في وقت معين: وهنا تسمح الدولة بقيام الأحزاب السياسية المختلفة المشارب والمذاهب. ولكن، يبرز من ضمن هذه الأحزاب، وبسبب تفضيل الناخبين فقط، حزب

---

(١) أنظر:

John Armstrong, Ideology, Politics and Government in the Soviet Union, (New York: Praeger Publishers, 1967).

(٢) د. أحمد عباس عبدالبديع، أصول علم السياسة، الطبعة الثانية، (مرجع سبق ذكره)، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨. وقد شهد الواقع السياسي لكثير من دول العالم النامي، ذات نظام الحزب الواحد (المفروض) إنحرافات خطيرة... تمثلت في فساد النظام، واستبداده بالسلطة، وعمله الدؤوب على محاربة كل «الإتجاهات» الأخرى، وللابد.

واحد، كثيراً ما يحصل على النسبة الأكبر من أصوات الناخبين، وبالتالي كثيراً ما يتولي السلطة، ويصبح هو الحزب المسيطر... وكأنه الحزب الوحيد الموجود بالساحة السياسية للدولة المعنية. والحقيقة، أنه ليس مفروضاً، بل مفضلاً جماهيريا - إن صح التعبير. وقد تستمر سيطرة هذا الحزب لفترة طويلة نسبياً. وكثيراً ما يفشل ذلك الحزب في الحصول على الأغلبية المطلوبة، لتولي السلطة والسيطرة عليها، لذا، نجده يضطر (في هذه الحالة) للائتلاف مع حزب أو أكثر، من الأحزاب المنافسة.

وفي بعض الحالات، لا يتمكن الحزب الأكبر هذا من الحصول على الأغلبية اللازمة، ولا يتمكن أيضاً من تشكيل إئتلاف مع غيره من الأحزاب السياسية. وفي هذه الحالة الأخيرة، نجد أن الحزب المذكور يصبح حزب معارضة، خاصة إذا نجحت الأحزاب الأخرى في تشكيل ائتلاف حاكم.

(٣) الحزب الوحيد السائد (عمداً): حيث تسمح الدولة بقيام الأحزاب السياسية المختلفة... ومع ذلك، فإن حزباً واحداً منها، يفوز (على منافسيه) بصفة منتظمة، بأغلبية أصوات الناخبين، ويتولى السلطة، بصفة دورية، وعلى مدى فترة زمنية طويلة نسبياً.

ويسود هذا النظام (الحزب الوحيد السائد عمداً) نتيجة لتدخل السلطة لصالح الحزب الواحد المعني، والحيلولة (بطرق شتى) دون فشله في الحصول على الأغلبية المطلوبة - بصفة منتظمة، وليس نتيجة لتفضيل الناخبين فعلاً. فهذا النظام الحزبي، إذا، هو، في الواقع، مماثل لنظام الحزب الوحيد المسموح له بالتواجد، رغم محاولته الظهور بمظهر النظام (الديمقراطي) الذي يسمح لأحزاب متعددة مختلفة بالتواجد، والتنافس العادل.

* * *

- تمويل الأحزاب السياسية:

إن للحزب السياسي نشاطاً واسعاً، على الصعيدين السياسي والاجتماعي. لذلك، فإنه يحتاج إلى تمويل... كمؤسسة تسعى لتحقيق أهداف معينة ومحددة. ولكل حزب ميزانية عامة. ولكل حزب تنظيم ومقر وفروع، يعمل بها موظفون مختلفون... وله أوجه دخل وأوجه إنفاق. وأهم أوجه إنفاق الحزب السياسي هي الصرف على مكاتبه وفروعه وموظفيه، وتمويل الحملات الانتخابية المختلفة، لمرشحي الحزب، ومساعدة هؤلاء المرشحين في تعريف الناخبين بهم، وكسب تأييد هؤلاء الناخبين، لأولئك المرشحين.

إما أهم مصادر تمويل الحزب، أو أهم مصادر دخله، فهي: الاشتراكات السنوية، التي يدفعها الأعضاء (رسوم العضوية المختلفة)، بالإضافة إلى التبرعات والهبات، التي يتلقاها الحزب من الأعضاء المنتمين له، والمتحمسين له ولمبادئه ونشاطاته. كما يمكن أن يقوم الحزب باستثمار بعض دخله، بهدف جني أرباح، تضاف إلى مصادر تمويله الأساسية المذكورة[1].

ولا يمكن للحزب في الواقع، أن يمارس نشاطاته ويحقق أهدافه، إلا إذا كان يحصل على

---

(1) Cord et al. Political Science, pp. 311 - 313.

التمويل والدعم اللازمين. من هنا، نجد أن الأحزاب السياسية تتنافس للحصول على أكبر قدر ممكن من الدعم المالي والمعنوي، وتسلك كل السبل المشروعة (وأحياناً غير المشروعة) للحصول على الدعم المالي - بصفة خاصة.

ولا شك أن المتبرع أو المدعم، يسعى أيضاً من وراء دعمه إلى الحصول على مقابل معين... غالباً ما يكون الرغبة في قيام الحزب بـ «رد الجميل»عند تولي السلطة، أو الإستئثار بقدر منها. وهنا تكمن خطورة تمويل الأحزاب السياسية، عبر القنوات المختلفة.

فالممول قد يسيطر على توجه الحزب ونشاطه لفترة معينة، عبر دفعه نحو الوجهة التي تخدم الممول، وبصرف النظر عما إذا كانت هذه الوجهة تخدم أو تضر المصلحة العامة... مصلحة المجتمع ككل. وتتبلور هذه الخطورة وتتأكد، عندما يهدف الممول خدمة أغراض ومسائل تتنافى بوضوح مع رغبة غالبية شعب البلد المعني وتضر بمصالحه. ويشار إلى هذه المشكلة بأنها أحد أبرز مشاكل وعيوب الديمقراطية الليبرالية، في الدول المتقدمة، بل يشير البعض إليها، بأنها «أزمة الديمقراطية المعاصرة»[1].

وقد يكون الممول أجنبياً، ويسعى، عبر تمويله لحزب ما، إلى الأضرار أو المساس بحرية واستقلال البلد المعني، أو السيطرة، بشكل أو بآخر، على سياسة الحكومة، عبر ذلك الحزب. وهذا ما يلاحظ في بعض الدول النامية[2]. لكل ذلك، نجد أن كل الدول التي تسمح بقيام الأحزاب السياسية تضع ضوابط وتقنيات تحكم عملية تمويل الأحزاب السياسية بها، في محاولة منها لتلافي هذه الأخطار.

* * *

(ب) جماعة الضغط أو جماعة المصالح:

إن جماعة الضغط (Pressure Group)، أو جماعة المصلحة (Interest Group)، هي أكثر القوى السياسية شبهاً بـ «الحزب السياسي». ومع ذلك، فإن جماعة الضغط تختلف جذريا - في الأساس - عن الحزب السياسي. وتعرف «جماعة الضغط» بأنها:

«منظمة تعمل مستقلة عن إرادة أعضائها، ولها مصالح سياسية أكيدة، وبعضها قد يكون جماعات مبادئ. ولكن الأغلبية العظمى منها جماعات مصالح، ولها صفة الدوام»[3].

---

(١) أنظر (مثلاً):

- Anthony Downs, An Economic Theroy of Democracy, (New York: Harper and Row, 1957)

(٢) د. غالي. ود. عيسى، المدخل في علم السياسة، ص ٢٨١ - ٢٨٢.

(٣) د. أسعيد، قضايا علم السياسة العام، ص ٩٤.

وتعرف بأنها: «مجموعة من الأشخاص، تعتنق اتجاها واحداً مشتركاً، ولها مطالب تجاه مجموعات أخرى في المجتمع... تعمل لتحقيقها، عن طريق الضغط على مؤسسات الحكومة[1]».

ويمكن تعريفها أيضاً بأنها: جماعة، أو مجموعة من الأفراد، لها مصالح مشتركة معينة، تحاول إظهارها بأنها تتمشى مع المصلحة العامة لبلدها... وتضغط على الحكومة، لتحقيق هذه المصالح، أو تحقيق أكبر قدر ممكن منها.

فهي جماعة لها مصالح مشتركة، وتضغط على الحكومة بصفة خاصة، والنظام السياسي، بصفة عامة، لخدمة هذه المصالح. إذ أن هدفها الرئيسي هو ضمان حماية مصالحها. وقد يكون لهذه الجماعة تنظيم معين يضمها ويحكم نشاطها، كما هو الحال في الغالب. وقد توجد دون تنظيم مؤسسي واضح وعلني. ولكن وجودها يظل فعلياً ومحسوساً.

* * *

- جماعة الضغط: الأهداف والوسائل:

وهدف هذه الجماعة ليس هو الوصول إلى السلطة، أو إلى أكبر قدر ممكن منها، حال الحزب السياسي، وإنما هدفها الأساسي هو خدمة مصالحها، والدفاع عنها وضمان حمايتها... ولتحقيق هذا الهدف، تلجأ إلى كل الوسائل الممكنة، والمتوفرة لها. وأهم الوسائل التي تلجأ إليها جماعة الضغط، هي[2]: -

(١) الاتصال المباشر بأشخاص السلطة العليا، وخاصة السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتوضيح موقفها، ومحاولة إقناع المسئولين بتبني وجهة نظرها، في المسائل التي تمس المصلحة المشتركة، التي تمثلها.

فالحكومة هي الجهة الأساسية التي تقصدها جماعة الضغط، وتوجه إليها معظم ضغوطها واتصالاتها. ويشار إلى جماعة الضغط بـ «اللوبي» (Lobby)، نسبة إلى إن ممارسة هذه الضغوط كثيراً ما تتم (من قبل ممثلي هذه الجماعات)، في الدهاليز والممرات وغرف الانتظار والمكاتب الخاصة. أي غالباً خلف الكواليس. وهذا ما ترمز إليه كلمة «لوبي». فيقال (مثلاً) لوبي الصناعيين، ولوبي الحرفيين، و«اللوبي الصهيوني»... إلخ.

(٢) الاتصال بالأحزاب السياسية، وخاصة تلك التي تتمتع بنفوذ في الحكومة، والتي يمكن أن تتعاطف مع القضايا والمصالح التي تهم جماعات ضغط معينة. وقد تقدم جماعة الضغط دعماً وتأييداً لحزب سياسي ما، مقابل أن يسعى أعضاء ذلك الحزب في الحكومة، لخدمة مصالح الجماعة المعنية.

---

(1) David Truman, The Governmental Process, (New York: Alfred A. Knopf, 1951), p.37.

ورد هذا الاقتباس في Cord et al. Political Science,P.253

(٢) د. غالي ود. عيسى، المدخل في علم السياسة، ص ٢٨٦ - ٢٨٨.

(٣) محاولة التأثير في الرأي العام: كثيراً ما تحاول جماعة الضغط تعبئة الرأي العام، باعتباره القوة الأكثر تأثيراً على قرارات الحكومة (وخاصة في الدول الديمقراطية)، محاولة إقناعه بوجهة نظرها، وتوضيح «عدالة» مطالبها، و «تمشيها» مع المصلحة العامة... وتلجأ جماعة الضغط إلى وسائل التأثير المعروفة، في الرأي العام، وأهمها وسائل الإعلام المختلفة والاتصالات. وتستخدمها، في محاولة مستمرة منها، لخلق جو من التأييد الشعبي لمصالحها، يساهم (مع ضغوطها)، في تحقيق الأهداف المنشودة من قبلها. وقد تلجأ جماعة الضغط إلى وسائل أخرى، قانونية وغير قانونية، كالتظاهر، واستخدام العنف، والإرهاب، أو الإضرابات... إلخ[١].

ومن ذلك، نرى أن جماعة الضغط، بالمفهوم الذي أو ضحناه، تمثل ظاهرة قديمة، ربما قدم الظاهرة السياسية. فوجود جماعة تربط فيما بينها مصالح مشتركة، وتحاول الضغط على السلطة، لخدمة هذه المصالح، هو أمر ليس بالحديث. ولكن وجود جماعة منظمة بهذا المعنى، على أسس مهنية أو عرقية أو عقائدية، هي ظاهرة حديثة نسبياً، تمخضت عن إنتشار الحكم الديمقراطي، وتشعب المصالح الاقتصادية والاجتماعية، إبتداءً من القرن الثامن عشر الميلادي.

والعضوية في جماعة الضغط تضم غالباً أولئك الأفراد الذين توجد بينهم مصالح مادية أو معنوية مشتركة. وتنظم العضوية لائحة معينة، مكتوبة أو متعارف عليها، تضعها الجماعة عند تأسيسها. وعندما تكون جماعة ضغط ما غير منظمة، أو لا تتجسد في تنظيم معين، فإن عضوية هذه الجماعة تكون شبه عرفية، وربما تلقائية. إذ يميل معظم أصحاب المصالح الواحدة (عادة)، إلى التضامن والتكتل، لحماية هذه المصالح. ويزداد الميل، بين هؤلاء الناس، نحو التكتل والتعاون فيما بينهم عندما تكون المصالح التي تجمعهم، مهددة بخطر أو أخطار، حالة أو متوقعة[٢].

❊ ❊ ❊

ـ أنواع جماعات الضغط:

كما هو الحال بالنسبة للأحزاب السياسية، يمكن تصنيف جماعات الضغط، بناءً على عدة معايير وأسس. فبناءً على مجال النشاط (مثلاً)، يمكن تقسيم جماعات الضغط إلى الأنواع الثلاثة التالية:

(١) جماعات الضغط السياسية: وهي الجماعات التي تسعى لتحقيق أهداف سياسية معينة، سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي. فتحاول التأثير في السياسات الداخلية والخارجية لحكوماتها. ولعل أقرب مثل إلى الذهن العربي، هو جماعة الضغط الصهيونية

---

(١) أنظر (مثلاً):

- Mancur Olson, Jr. The Logic of Collective Action: Public Goods and Theory of Groups, (New York: Schocken Books, 1965).

(2) Michael Curtis, Comparative Government and Politics, p. 24.

ـ اليهودية، في الولايات المتحدة، أو اللوبي الصهيوني في أمريكا. فهذا «اللوبي» يضغط دائماً على حكومة الولايات المتحدة، لتتخذ سياسات (خارجية) مدعمة ومؤيدة لدولة إسرائيل.

وقد ذاق العالم العربي الأمرين (حتى الآن) من هذا اللوبي... نتيجة لنجاحه المعروف في دفع حكومة الولايات المتحدة إلى تأييد إسرائيل، تأييداً مطلقاً، وتدعيم عدوانها السافر على الأمة العربية. ومع ذلك، يجب أن لانرد التأييد الاستعماري للصهيونية إلى هذا الضغط فقط. إن قيام ونمو وتوسع إسرائيل يمكن رده إلى عدة عوامل، أهمها[١]:

أ ـ المخطط الصهيوني العالمي النشط، المصحوب بضغوط صهيونية على صانعي القرار في الدول الكبرى.

ب ـ الرغبة الاستعمارية في قيام ونمو إسرائيل.

جـ ـ تمزق الأمة العربية وضعفها، في مواجهة المخططين الصهيوني والاستعماري.

(٢) جماعات ضغط اقتصادية: وهي الجماعات التي ى لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ـ بصفة أساسية. فتحاول التأثير على سياسات حكومتها، بما يخدم أهداف الجماعة. ومثال ذلك، نقابات العمال واتحاد رجال الصناعة أو التجار... إلخ.

(٣) جماعات ضغط اجتماعية: وهي التي تسعى لتحقيق أهداف اجتماعية معينة ـ بالدرجة الأولى. فأهدافها ليست سياسية، وليست اقتصادية بحتة، وإنما هي شئ مختلف قليلاً، رغم صعوبة (وأحياناً استحالة) الفصل فيما بين هذه المجالات الثلاثة. ومن أمثلة هذه الجماعات: الجمعيات الخيرية والجمعيات الدينية، وجمعيات حماية البيئة، وجمعيات مكافحة الأوبئة، وجماعات رعاية الكهول... إلخ.

ومهما كان المجال الذي تركز جماعة الضغط عليه نشاطها، فإن هذه الجماعة تضطر غالباً للقيام بنشاط سياسي، لخدمة أهدافها، سواء كانت أهدافها اقتصادية أو اجتماعية ـ كما هو الحال بالنسبة لمعظم جماعات الضغط المختلفة. فاتصالها بالحكومة وضغطها عليها، يجعلها إحدى القوى السياسية المؤثرة، بدرجة أو بأخرى، في النظام السياسي. بل يجعلها جزءاً من ذلك النظام.

❊ ❊ ❊

ـ جماعات الضغط في البيئات والنظم السياسية المختلفة:

يمكن القول بأن جماعات الضغط، بمختلف أنواعها، توجد ـ بهذا المفهوم ـ في كل بلد حالياً (تقريباً)، وبصرف النظر عن النظام السياسي السائد في ذلك البلد. غير أن طبيعة نشاطها ومداه، تعتمد على النظام السياسي الذي توجد فيه. إن نشاط وتأثير جماعة الضغط، يختلف من نظام سياسي لآخر. فاختلاف الأنظمة السياسية من مجتمع لآخر، يؤدي بالضرورة إلى اختلاف جماعات الضغط، واختلاف تأثيرها، من مجتمع لآخر.

---

(١) د. صدقة يحيى فاضل، "أحدث مغالطات المغتصبين"، صحيفة "عكاظ" (جدة)، العدد ٧٩٦٤، ١٤٠٨/٩/٧هـ، ١٩٨٨/٤/٢٣، ص ٧.

ويرى «مايكل كورتيس» (M. Curtis) أن جماعات الضغط تتخذ أشكالاً وأنواعاً متعددة، وتختلف نشاطاتها وتأثيرها باختلاف النظام السياسي الذي توجد فيه. ويرى «كورتيس»أن التحليل المقارن (الدراسة المقارنة) لجماعات الضغط المختلفة، في الدول المختلفة، يمكن أن يقوم ويتركز على عدة أسس (معايير)، منها[1]:

١ ـ درجة التنظيم الرسمي للجماعة.

٢ ـ عدد الأعضاء، ومدى قوة نفوذهم.

٣ ـ الأساس الذي تقوم عليه الجماعة ـ هل هو الطبقة الاجتماعية، أو المهنة، أو العرق، أو الدين، أو الاتجاه، أو الرأي تجاه قضايا معينة.

٤ ـ مدى إتساع وتشعب المصالح التي تحاول حمايتها.

٥ ـ الأساليب المستخدمة لخدمة وحماية الأهداف (المصالح).

٦ ـ الدرجة التي يكون نشاطها عندها مخططاً، أو عفوياً.

٧ ـ التأثير الذي يكون للجماعة في الدوائر السياسية المعنية.

* * *

ويمكن القول إن مدى قوة وتأثير جماعة الضغط، يعتمد على عدة عوامل، أهمها[2]:

(١) مدى تنظيم الجماعة وتماسكها، أي المدى الذي بلغه التنظيم الإداري والقيادي للجماعة، ومدى تماسك وتجانس أعضاءها.

(٢) مدى «مشروعية» وجودها، أي مدى اعتراف السلطة الموجودة، بها.هل تقر لها بالوجود، أم تمنعه؟!

(٣) حجم العضوية بها، أي عدد أولئك الذين ينتمون لهذه الجماعة مباشرة وغير مباشرة، ونسبتهم في المجتمع.

(٤) مدى قبول الناس وتأييدهم لـ «المصالح» التي تمثلها، أي مدى شعبية الجماعة، ومدى تأييد الرأي العام لنشاطاتها، وفيما إذا كانت هذه المصالح تهم قطاعاً كبيراً من الشعب أم أنها لا تعني سوى نسبة ضئيلة، أو فئة محدودة منه[3].

(٥) مدى إمكانات الجماعة المادية، أو ما تتمتع به من مصادر تمويل، ومدى توفر هذه الإمكانات ـ كما وكيفاً.

والعلاقة طردية، بين هذه العوامل ومدى قوة وتأثير جماعة الضغط. فكلما توفرت الإيجابية في العوامل المذكورة، كان تأثير جماعة الضغط أقوى، والعكس صحيح.

* * *

(1) Michael Curtis, Comparative Government and Politics, p. 24.

(٢) د. عساف، مقدمة إلى علم السياسة، ص ٢١٧.

(٣) د. أسعيد، قضايا علم السياسة العام، ص ٩٥.

ولكن، يظل النظام السياسي هو أهم العوامل التي تحدد مدى قوة وتأثير جماعة الضغط، وكذلك البيئة السياسية، بصفة عامة، التي تتواجد فيها هذه الجماعات[1]. ففي الدول الديمقراطية (وخاصة الليبرالية)، تتمتع جماعات الضغط بوجود قوي وعلني ومستتب. وذلك نظراً للتأكيد على مبدأ الحرية في هذه الدول. أما في الدول غير الديمقراطية، فإن وجود جماعات الضغط كثيراً ما يكون مستتراً ونشاطها محدوداً. وقد تسمح الحكومة لجماعات ضغط معينة بالتواجد الملموس، وممارسة نشاطها، شريطة أن يكون ذلك وفق إطار معين، تضعه الحكومة. وعند أي محاولة من جماعات الضغط للخروج عن ذلك الإطار، فإن الحكومة سرعان ما ترفض ذلك.

كما تتأثر قوة ونشاط جماعة الضغط بطبيعة التنظيم الإداري القائم. فتأثير دور جماعة الضغط يختلف من نظام لآخر، تبعاً لاختلاف أسلوب التنظيم الإداري، للنظام السياسي المعني. ففي الدول التي تأخذ بالأسلوب المركزي، تكون مهمة جماعة الضغط أصعب نسبيا ـ مع افتراض تشابه الظروف الأخرى ـ مما لو كانت تعمل في نظام يأخذ بأسلوب اللامركزية.

حتى في الدول الديمقراطية، نلاحظ أن مدى قوة وتأثير جماعة الضغط، يختلف من نظام ديمقراطي لآخر. فلجماعة الضغط تأثير أكبر في النظام الرئاسي، عنه في نظامي حكومة الجمعية والبرلماني. وذلك عائد ـ بصفة أساسية ـ إلى طبيعة التنظيم السياسي لكل من هذه الأنظمة.

فالنظام الرئاسي يفصل بين السلطات، فصلاً نسبياً. وهذا يعني أن إصدار الكثير من القرارات، لا يمكن أن يتم إلا بعد موافقة كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية. ويمكن أن يسهل الضغط على كل منهما، عملية إصدار القرار المطلوب. ولما كان هناك شبه إنعزال بين السلطتين، فإن هذا يعطي فرصة أوسع لجماعة الضغط. فتحاول الضغط على إحدى أو كلتا الجهتين. فإن فشلت مع سلطة، فإن احتمال نجاحها مع الأخرى يظل وارداً. لذا، كان النظام الرئاسي أكثر النظم الديمقراطية تقبلاً لنشاط جماعات الضغط... وهذا يفسر القوة النسبية الأكبر لهذه الجماعات في النظام الرئاسي، نسبة إلى بقية الأنظمة الديمقراطية الأخرى.

وغالباً ما يتركز ضغط ونشاط جماعات الضغط في الدول ذات النظام البرلماني والدول ذات نظام حكومة الجمعية، على السلطة التشريعية. وتزداد فرص جماعة الضغط في حالة وجود حكومات إئتلافية... الأمر الذي يخلق فرصاً أوسع (حتى ضمن الحكومة الواحدة)، للتأثير على قرارات الحكومة، بما يخدم مصلحة الجماعة المعنية[2].

وأخيراً، فإن لوضع الأحزاب السياسية وطبيعة نشاطها، تأثيراً واضحاً على مدى قوة وتأثير جماعات الضغط. فكلما قل نشاط الأحزاب السياسية، وخاصة في اتجاه خدمة المصالح المختلفة، وجدت جماعات الضغط أمامها دافعاً أكبر للعمل، وطريقاً أوسع لممارسة نشاطها، والقيام بما لم تقم به الأحزاب السياسية.

(١) د. غالي ود. عيسى، المدخل في علم السياسة، ص ٢٨٤ وما بعدها.

(٢) د. عساف، مقدمة إلى علم السياسة، ص ٢١٦.

والعكس صحيح. لذا، يرى البعض بأن قوة وتأثير جماعة الضغط، تكون أكبر (نسبياً) عند ضعف الأحزاب السياسية وانحسار نشاطها، وتكون أضعف في حالة كون الأحزاب السياسية قوية ونشطة[١].

❊ ❊ ❊

(جـ) مفهوم «الرأي العام»... في الممارسة السياسية[٢]:

بداية، يمكن أن نعرف «الرأي العام» (Public Openion) بأنه: موقف الجماهير في المجتمع نحو القضايا العامة السياسية، التي تحيط بها وتمس حياتها، مباشرة أو غير مباشرة، في فترة معينة.

وهذا الرأي الجماهيري، لا يتبلور في مؤسسة سياسية، رسمية أو غير رسمية، وإنما هو شعور يقبع في عقول الناس وصدورهم، تجاه القضايا المختلفة، التي يعايشونها، بشكل يومي - تقريباً. و «الرأي العام» بهذا المعنى، قديم في وجوده، قدم المجتمعات السياسية. ولكن دراسته... دراسة علمية متفحصة ومحاولة فهم وضبط أبعاده، لم تتبلور إلا في بداية القرن العشرين.

وهناك عدة علماء سياسيين واجتماعيين تحدثوا في الماضي ومنذ العصور القديمة، عن ظاهرة الرأي العام، ومغزاها السياسي والاجتماعي. غير أن مفهوم «الرأي العام»، وبالتالي دراسته - بدأ يأخذ مكانة هامة في البحوث والدراسات السياسية، وبدأ يصبح للرأي العام أهمية متصاعدة، منذ أن بدأ انتشار الحكم الديمقراطي في الغرب، عقب قيام الثورة الفرنسية، في عام ١٧٨٩م.

ومنذ ذلك الحين، أصبح الرأي العام هو أهم القوى السياسية التي تترك تأثيرها على كل مؤسسات الدولة السياسية الرسمية وغير الرسمية. وذلك نابع من كون الحكم الديمقراطي يقوم (نظرياً - على الأقل) على مبدأ «سيادة الشعب»، ويحاول تحقيق مطالبه وتطلعاته... كما يعكسها الرأي العام، الخاص بذلك الشعب، ممثلاً بموقف الغالبية منه.

ومن تعريفات «الرأي العام»، تعريف «ليونارد دوب» (L.Doob)، إذ يقول: «يشير الرأي العام إلى اتجاهات أفراد الشعب، إزاء مشكلة ما، في حالة انتمائهم إلى مجموعة اجتماعية واحدة»[٣].

ويعرفه «ويليام ألبيج» (W.Albig)بأنه:

«تعبير أعضاء الجماهير، عن الموضوعات المختلف عليها»[٤].

وهناك تعريفات مختلفة عدة لهذه الظاهرة، إلا أننا نميل للأخذ بالتعريف الذي بدأنا به الحديث هنا.

❊ ❊ ❊

(١) المرجع السابق، ص ٢١٦ أيضاً.

(٢) من بحث للكاتب. نشر في المجلة العربية للدراسات الدولية (واشنطن) العدد الثاني- السنة الثانية ١٩٨٩م، ص ٨٤-٩٦.

(3) L.W.Doob, Public Openion, and Propaganda, (New York: 1957).

(4) W.Albig, Public Openion, (New York: Mc Graw Hill, 1939).

ورد هذا المصدر في كتاب: د. محمد فايز أسعيد، قضايا علم السياسة العام.

وهناك من يفضل استخدام كلمة «موقف» (Attitude)، كبديل للفظ «الرأي العام»...[١]

ويعرف «الموقف» بأنه: «الوضع الذهني للشخص»، أو أنه: «الحالة الذهنية، أو المجردة، من الاستعداد، القائم على التجربة، والتي يكون لها تأثير واضح على إستجابة الشخص، ورؤيته للأشياء، والمواقف المختلفة»[٢].

وهناك مفاهيم مشابهة جداً في المضمون... كثيراً ما تستخدم مرادفة، لكلمة «موقف»، أهمها: الاعتقاد (Belief)، الرأي (Openion)، والقيم (Value)، والعادات (Habit). وقد عرف كل منها بعدة تعريفات، على أساس النظر إلى كل مفهوم من زاوية معينة.

ويورد «أوسكامب» (Oskamp)، في دراسة شهيرة له، عدة أسباب هامة، تبرر الاهتمام بدراسة «الموقف العام» (أو: الرأي العام)، منها:[٣]

(١) - رغم أن كلمة «موقف» عبارة عن كلمة واحدة، إلا أنها تعبر عن السلوك العام، سواء للفرد أو الجماعة. وذلك السلوك يشمل ماهو كائن، وما ينبغي أن يكون، في رأي المعنيين.

(٢) - يتضمن مفهوم «الموقف» الدوافع الدفينة (في العقل الباطن)، في نفس الفرد، والتي تشكل رؤيته للآخرين، وتؤثر على سلوكه. بل تشكل ذلك السلوك.

(٣) - إن استخدام لفظ «الموقف» (الشامل لكل مؤثرات ودوافع السلوك الفردي والجماعي)، يقضي على الخلاف، القائم بين بعض العلماء، حول أثر المؤثرات الموروثة، من ناحية، وأثر المؤثرات البيئية، من ناحية أخرى. فسلوك الفرد (موقفه)، أو رأيه، يشمل المؤثرين معاً.

(٤) - إن لمفهوم «الموقف»أ همية خاصة وواضحة، في معظم العلوم الاجتماعية. ففي «علم النفس»، يعتبر هذا المفهوم محور اهتمام أنصار المدرسة السلوكية، السائدة في هذا العلم.

وينظر كثير من علماء «علم الاجتماع»، إلى «الموقف»، على أنه أساس السلوك الاجتماعي... وأنها - أي هذه المواقف - توضح كيفية تأثير البيئة الحضارية (Culture)، على سلوك الأفراد. أما في «علم السياسة»، فإن مفهوم «الرأي العام» (الموقف العام)، يعتبر مفهوماً أساسياً... لأنه عبارة عن موجز للرأي «السياسي» العام السائد، لغالبية أفراد المجتمع. وبالتالي يعتبر الرأي العام قوة سياسية، بالغة التأثير...

❊ ❊ ❊

يقول الدكتور محمد فايز أسعيد عن «الرأي العام» بأنه عبارة عن: «تيار غير ملموس. إذ يمكن تشبيه الرأي العام بتيار الكهرباء، الذي يسري عبر الأسلاك، ويقدم طاقة كهربائية، قد تأخذ أشكالاً متعددة، تظهر في صورة ضوء أو حرارة أو برودة، أو ما إلى ذلك»[٤].

(1) Stuart Oskamp, Attitudes and Openions, (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, Inc, 1977), P5.

(٢) المرجع السابق، ص٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٥ - ٦.

(٤) د. محمد فايز أسعيد، قضايا علم السياسة العام، ص١٠٥.

وهذا يقودنا إلى التطرق إلى أبرز خصائص «الرأي العام». فهو فعلاً كالتيار. فالناس تهتم بالقضايا السياسية بدرجات متفاوتة، ويكون استيعابها وفهمها لهذه القضايا متفاوتاً ومتنوعاً أيضاً. ولكن المؤكد أن اهتمام غالبية الناس بالقضايا السياسية، وخاصة تلك التي تمس حياتهم، هو اهتمام دائم. وينتج عن ذلك الاهتمام وذلك الفهم رأياً... (أو تياراً) - إن صح التعبير - تعتنقه غالبية الشعب... وتسعى، أو تتطلع لفرضه في الواقع الداخلي أو الخارجي.

ويتم التعبير عن هذا الرأي بشتى الطرق والوسائل المختلفة الممكنة، والمتاحة أمام الشعب المعني. وفي الواقع، يمكن اعتبار ما أسماه «ديفيد إيستون» (D. Easton) عالم السياسة الشهير، بـ «المدخلات» (In-puts) (عند حديثه عن النظام السياسي وطريقة تفاعله مع البيئة التي يوجد فيها)، يمكن اعتبار «المدخلات» التي تصوب إلى النظام السياسي من قبل الجمهور، عبارة (في جزء منها - على الأقل) عن الرأي العام، لبعض أو غالبية الشعب. ويؤيد وجهة نظرنا هذه إقرار «إيستون» وغيره من علماء السياسة، بأن رد فعل الشعب على مخرجات النظام (المخرجات) (Out-puts)، وهو المسمى بـ «رد الفعل الاسترجاعي» (Feedback)، هو عبارة عن رأي المعنيين في تلك المخرجات. وذلك الرأي يعود إلى النظام مرة أخرى، في هيئة «مدخلات» جديدة، وهكذا...[1].

وكما هو معروف، فإن «المدخلات» - كما عبر عنها إيستون - تتكون من: مطالب أو تأييد... موجه للنظام السياسي ككل وللحكومة بصفة خاصة. ونضيف إلى المطالب والتأييد، كلاً من: المعارضة واللامبالاة (Apathy) - كما رأى كارل دويتش (K.Deutch). وبالتالي يمكن القول، بأن الرأي العام الداخلي لبعض أو غالبية الشعب، ينعكس في الواقع، في: مطالب، تأييد، معارضة، لا مبالاة... بشتى صور هذه الأفعال. فقد يتخذ التعبير عن هذه الأفعال طريق العنف أو المسالمة... إلخ.

ولكن الرأي العام في مفهومه الشامل، لا يقتصر على الرأي العام الداخلي فقط، وخاصة رأي الناس الموجه نحو حكومتهم، وإنما هناك «أنواع» أخرى لـ «الرأي العام» - إن صح التعبير[2]. فالشعب - أي شعب - غالباً ما تكون له آراء... تتعلق بقضايا إقليمية ودولية مختلفة، إضافة إلى آرائه عن الوضع الداخلي، أو بعض أو كل واقع بلده - كما يراه. وكثيراً ما لا ينتظر الشعب من حكومته أو نظامه السياسي، التجاوب التام مع كل هذه الآراء.

* * *

لذلك، يمكننا القول بأن الرأي العام موجود بكل أنواعه، في كل مجتمع. وأن درجة وعي وسلامة ذلك الرأي، تعتمد على درجة وعي الشعب المعبر عنه. فالعلاقة طردية هنا. كلما زاد وعي الشعب، كان رأيه العام أكثر وعياً ومصداقية، والعكس صحيح. وفي كل الأحوال، فإن موقف الجماهير تجاه القضايا السياسية خاصة، في فترة

(1) David Easton, A System Analysis of Political Life, (New York: John Wiley and Sons, 1965).

(٢) أنظر: د. سعيد سراج، الرأي العام، مقوماته وأثره في النظم السياسية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م)، ص ١٢ - ١٦.

معينة (رأيها العام)، هو عبارة عن خليط من المطالب (الآمال) والتأييد (الولاء والاستحسان) والمعارضة (الرفض والغضب) واللامبالاة. أو هو واحد أو أكثر من ذلك. وغالباً ما تكون اللامبالاة ناتجة إما عن عدم اكتراث فعلي، أو عن يأس وتجاهل واحتجاج.

وبالطبع، كما يؤثر الرأي العام (دون شك) في النظام السياسي، فإنه يتأثر بذلك النظام أيضاً. لذا؛ نجد أن «الرأي العام» في الدول الديمقراطية قادر أكثر على التعبير عن نفسه... وبالتالي فهو أكثر صدقاً من «الرأي العام» الذي لا يتيح له نظامه السياسي فرصة التعبير الحر. والأنظمة غير الديمقراطية، التي تدعي أنها مستجيبة (إيجاباً) للرأي العام، ومعبرة عنه، إنما تحجر (في الواقع) على الرأي العام[1]. مما يؤدي إلى وجود رأي عام فعلي، ورأي عام رسمي (تعبر عنه الحكومة)، قد لا يماثل الرأي العام الفعلي.

* * *

طرق دراسة ومعرفة الرأي العام:

كيف يعرف الرأي العام؟ نظراً لأهمية معرفة «موقف» الناس (رأيهم العام)، فإن الحكومات تسعى (بشتى الطرق) دائماً، لمعرفة الرأي الحقيقي والفعلي لشعوبها، تجاه القضايا المختلفة. فكل حكومة تحاول تقوية مركزها، والحيلولة دون حصول مايزعزع موقفها. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالاستجابة لآراء ومطالب الشعب، والتجاوب معها قدر الإمكان. ومن نموذج «ديفيد إيستون» (إطار المدخلات - المخرجات)، نرى أن عدم استجابة الحكومة للمدخلات الموجهة إليها من شعبها (الرأي العام)، بـ «مخرجات» مناسبة، يمكن أن يؤدي إلى اضطراب النظام السياسي، وربما انهياره... اعتمادا على مدى قوة وتأثير الرأي العام المعني.

أما أبرز الطرق العلنية لمعرفة ودراسة الرأي العام، فهي:

(أولاً): إجراء استقصاء أو استفتاء (Survey): إن الطريقة التقليدية القديمة لمعرفة رأي الناس حول موضوع معين، هي التوجه إلى هؤلاء الناس (شخصياً). ولكن هذه الطريقة صعبة جداً وغير عملية. لذا، فإنها لم تعد مستخدمة، على نطاق واسع. والطريقة الرئيسية المستخدمة حالياً لمعرفة وقياس الرأي العام، هي طريقة الاستقصاء أو الاستفتاء. وهذا الأسلوب أصبح معروفاً وشائعاً في كل العلوم الاجتماعية، ويعتبر من مبادئ علم الإحصاء الحديث. فأتباعه يعني اختيار عينة من الناس المعنيين (غالباً ما يكون اختيارا عشوائياً)، وتوجيه أسئلة مكتوبة أو شفوية إليها.. وبعد جمع هذه المعلومات، يتم تفريغها وتحليلها، وبالتالي معرفة الرأي العام لأولئك الناس، تجاه الموضوع محل الاستقصاء.

والاعتماد على «العينة» آت (كما هو واضح) من عدم إمكانية مقابلة وسؤال كل المعنيين. فقد يكون هؤلاء المعنيون شعباً... مكوناً من ملايين من الأنفس. وهنا يفترض بأن عينة البحث (أو الاستفتاء) تمثل هؤلاء المعنيين، وتعبر عنهم. كما يتم تحديد وحساب مدى دقة الاستفتاء

(١) المرجع السابق، ص ١١٠ - ١٢٦.

ونتيجته، وغالباً ما تكون النتائج دقيقة فعلاً... نظراً للتقدم الحاصل في وسائل جمع وتحليل المعلومات ووسائل الاتصال المختلفة.

وتقوم معظم دراسات الرأي العام على أساس هذا الأسلوب. وقد نشأ علم مستقل لدراسة الرأي العام. ويعتبر الآن فرعاً هاماً في دراسة وتخصص الإعلام. كما نشأت عدة مراكز ومعاهد متخصصة، هدفها استقصاء ودراسة الرأي العام(Demoscopy) وربما بشكل يومي. إذ تقوم بعمل استقصاء للرأي، حول مختلف القضايا والأحداث التي تعتقد أنها تهم - بشكل أو بآخر - هؤلاء الناس. وتظهر نتائج الاستفتاء على أنها تعكس الرأي العام للناس المعنيين، تجاه الموضوع أو المواضيع المحددة[1]. ومن أشهر هذه المراكز، معهد «غالوب» (Gallop) الأمريكي. وفي روسيا، توجد معاهد مشابهة، لعل أشهرها «معهد جالوبسكي» (Gallupsky) الواقع في موسكو[2].

وهناك عدة محاذير ينبغي التنبه إليها عند دراسة الرأي العام، منها تحديد مدى وعي أصحابه واطلاعهم على دقائق القضية أو القضايا المعنية، ومدى انتشار هذا الرأي بين الناس، ومدى تمثيله لموقفهم الفعلي، ومدى صحة وسلامة الإجراءات المتبعة، لمعرفة الرأي العام... الخ.

ثانياً: سؤال «ذوي الرأي» وممثلي الاتجاهات المختلفة: وهنا تتم دعوة عدد محدود من الأشخاص، الذين يعتقد أنهم من ذوي الرأي... وأنهم يمثلون الاتجاهات الشعبية المختلفة، ويعكسون بالتالي الرأي العام لفئات الشعب المعنية... تتم دعوتهم وإجراء حوار أو مناقشة معهم. حيث يتم توجيه الأسئلة الملاءمة إليهم... ومن ثم جمع وتحليل إجاباتهم، والافتراض أنها تمثل الرأي العام المعني، نحو المسألة أو المسائل المعنية. وهذا الأسلوب أسهل نسبياً وأقل تكلفة من أسلوب الاستفتاء، الآنف الذكر. ولكن نتيجته قد لا تعبر (تماماً) عن الرأي الحقيقي والفعلي، لعامة المعنيين.

❊ ❊ ❊

التأثير في الرأي العام:

لنعرف كيف يتم التأثير في الرأي العام، لابد من معرفة كيف يتم خلق وتأثر «الرأي العام». لأن وسائل التأثير في الرأي العام هي نفسها الوسائل التي تساهم في تكوينه وتشكيله. وهذه الوسائل هي في الواقع، عبارة عن وسيلة رئيسية كبرى واحدة، هي: الاتصال (Communication). فاتصال الناس بعضهم ببعض، بشتى الوسائل، هو الذي يساهم - إضافة إلى ذات المتلقي أو الشخص المتصل منه أو به - في تكوين الآراء والاتجاهات والميول. ويتفتح الفرد على الحياة والاتصال بالآخرين منذ بداية نموه في أسرته وبين رفاقه وفي مدرسته..إلخ. وإن أهم وسائل الاتصال في وقتنا الحالي، كما هو معروف، هي الوسائل الإعلامية (Media)[3].

(١) د. بطرس بطرس غالي و ود. محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، الطبعة السادسة، ص ٢٩٢ - ٢٩٣.

(٢) هناك الاتحاد العالمي لبحث الرأي العام وهو عبارة عن منظمة تجمع في عضويتها بعض مؤسسات استفتاء الرأي العام.

(٣) د. محمد فايز عبد أسعيد، قضايا علم السياسة العام، ص١١١.

وتتعدد وسائل الإعلام وتختلف... فهناك وسائل إعلامية مكتوبة (الصحف، المجلات، الكتب... إلخ)، ومسموعة (الإذاعات)، ومسموعة ومرئية (التلفاز والفيديو...) ... ولا شك أن نوعية وطبيعة ما تقدمه وسائل الإعلام المختلفة للمتلقين، تساهم بدور كبير في تشكيل وتحديد «الرأي العام»لهؤلاء المتلقين. وبالتالي، فإن الجهة التي تسيطر على وسائل الإعلام وتديرها تعمل غالباً وبطبيعة الحال - على تقديم ما يخدم مصالحها ويؤكد توجهها أولاً... وتحاول بذلك جاهدة أن تشكل الرأي العام، بما يحقق هذا الهدف. لذا، فإن هذه الجهة يمكن أن تساهم (إيجاباً وسلباً) في تحديد وتشكيل الرأي العام المعني. فهذه الوسائل يمكن عبرها تنوير الناس أو تضليلهم[1].

وهذا يوضح أن أهم طرق التأثير في الرأي العام في الوقت الحاضر هي وسائل الإعلام، بمختلف أنواعها، وإن كان البعض يعطي التلفاز مكان الصدارة، ضمن وسائل الإعلام الحالية المختلفة. غير أن هناك ما يعرف بمدى «مصداقية» ما تقدمه وسائل الإعلام المختلفة في بلد ما... فالناس غالباً ما تفقد الثقة في وسائل الإعلام التي يثبت الحال أنها تكذب أو تضلل، أو لا تقدم للمتلقين الحقيقة - كما هي فعلاً[2].

وعندما تفقد وسيلة أو وسائل إعلام معينة المصداقية بين المتلقين، فإن الإقبال عليها يقل... ويصعب على الناس بعد ذلك تصديقها، وإن قدمت الحقيقة، غير ملونة بالألوان التي تعجب القائمين عليها. وعدم ثقة الناس يؤدي إلى انصرافهم عن الوسائل المعنية... وبحثهم عن مصادر أخرى للمعلومات.

وفي الوقت الحالي، فإن تقدماً هائلاً قد حدث في وسائل الاتصال والمواصلات... الأمر الذي أدى إلى ترابط العالم، وتحوله إلى «قرية صغيرة» واحدة. وتبعاً لذلك، تعددت وسائل الإعلام، وأصبحت أكثر انتشارا، وأسهل منالاً. وتتنافس بعضها على نيل رضا المتلقي وكسب دعمه، وذلك عن طريق رفع مستوى مصداقيتها إلى أكبر قدر ممكن... ولا يتم هذا إلا بالتركيز على الحقيقة وعدم صبغها بالنوايا والأهواء والأطماع المختلفة. ففي الوقت الحالي، أصبح من الصعب على أي وسيلة للإعلام أن «تخدع» غالبية المتلقين، في المديين المتوسط والطويل، لعدة أسباب، من أهمها: تصاعد درجة الوعي (النسبي) بين المتلقين، ووجود وسائل ومصادر أخرى متعددة، لتلقي المعلومات[3].

❊ ❊ ❊

(1) Robert Cord et al. Political Science: An Introduction, pp. 182 - 191.

(٢) د. سعيد سراج، الرأي العام، ص ١٥٩ - ٢٠٣.

(3) Bernard Cohen, The Public's Impact on Foreign Policy, (Boston: Little, Brown, 1973),74 f.

وبهذا، نرى أن الرأي العام له (في الغالب) الأهمية القصوى في الحياة الاجتماعية والسياسية في الوقت الحاضر، لأنه رأي غالبية المعنيين. وبذلك لا تخفي قوته، وأهمية تنويره، والمساهمة الإيجابية في رفع مستوى وعيه... إضافة إلى الاستجابة لآماله وتطلعاته، لأقصى قدر ممكن، لا سيما إذا سلمنا بأن هذا الرأي يمثل أصحاب الشأن الأساسيين. وإن وجود رأي عام مضلل (بفتح اللام الأولى)... وعدم اكتراث إيجابي من قبل السلطة بالرأي العام الحقيقي، يعد بمثابة تربة خصبة... وقد زرعت فيها بذور عدم الاستقرار والاضطراب... الذي سرعان ما ينمو ويشتد عوده في المستقبل[1]. ومن الثابت والمعروفة أن عدم الاستقرار والاضطراب، يمكن أن يحيلا حياة المجتمع (أي مجتمع) إلى جحيم لا يطاق.

* * *

(1) R. Cord et al. Political Science, pp. 195 - 197.

الجزء الثالث
العلاقات الدولية

يهدف هذا الجزء، إلى «تقديم» علم العلاقات الدولية، إلى الطالب المبتدئ... حيث يحاول إعطاء نبذة عن مادة «العلاقات الدولية»... ودراستها، دارسة علمية. لقد أصبحت هذه الدراسة - كما سبق أن أشرنا - علماً سياسياً قائماً بذاته. ويعتبر هذا العلم أحد أهم العلوم السياسية، وخاصة في الوقت الحاضر، لما للعلاقات فيما بين الدول من تأثير كبير وحاسم (إيجابي وسلبي)، على رفاه وبقاء الإنسان.

إن علم العلاقات الدولية، إن لم يعتبر جزءاً، من «علم السياسة»، فهو أقرب العلوم إلى «علم السياسة»... حيث يمكن اعتبار علم العلاقات الدولية الوجه الآخر لدراسة السياسة (علم السياسة)... فإن حصرنا علم السياسة في دراسة الظواهر السياسية، داخل المجتمعات، فإن علم العلاقات الدولية يختص بدراسة الظواهر السياسية فيما بين المجتمعات، أو الدول المختلفة. لهذا، تحرص كل كتب المقدمة - تقريباً - على التعرض لـ «العلاقات الدولية»...

ويتضمن هذا الجزء فصلين... يلقي الفصل الأول، بعض الضوء على «العلاقات الدولية»... ودراستها دراسة علمية. وفي الفصل الثاني نتطرق - بإيجاز - للتنظيم الدولي المعاصر...

* * *

الفصل الأول

العلاقات الدولية ودراستها

مقدمة:

المقصود بـ «العلاقات الدولية» (International Relations)، هو: العلاقات بين دول العالم، وخاصة في جانبها السياسي. ومعروف، أن الدول ترتبط ببعضها - وخاصة في الوقت الحالي - بعلاقات وثيقة ومتعددة الجوانب. بحيث يمكن القول، أن معظم دول العالم ترتبط ببعضها، بعلاقات، في كل أو بعض مجالات الحياة. ويندر أن توجد دولتان، الآن، ليس بينهما أي علاقة، بالمرة.

ولعل أهم ما يميز العلاقات الدولية، هو سيادة عنصر «الفوضى» (Anarchy)، في معظمها... أي عدم وجود جهة عليا تتولى عملية التوزيع السلطوي للقيم في مجتمع الدول، تعترف لها الدول بهذا الحق. أو بمعنى آخر، عدم وجود حكومة عالمية (متفق عليها، ومعترف لها، بالحق في الحكم)، تضع القوانين، وتشرف على تنفيذها، والعمل على إلزام الدول بها، ثم المقاضاة بشأنها. ونتيجة لسيادة هذا العنصر، في العلاقات الدولية، أصبح قانون: القول الفصل لصاحب الإمكانات الأكبر والأقوى (إن لم نقل قانون الغاب)، هو السائد... حيث نجد أن القوي من الدول، غالباً ما يستطيع فرض إرادته، على الأضعف، عند تناقض مصالح الطرفين.

وعلم العلاقات الدولية هو العلم الذي يختص بدراسة هذه العلاقات، دراسة علمية... تهدف إلى فهم ظاهرة العلاقات الدولية (تنظيرها)، ومن ثم امتلاك القدرة (العلمية) على التأثير (الإيجابي والسلبي)، في هذه العلاقات، بما يخدم، في النهاية أغراض المعنيين.

ولا شك، أن ظاهرة العلاقات الدولية هي من أهم الظواهر الإنسانية - الاجتماعية، إن لم تكن أهمها. فتطور العلاقات الدولية، في وقت معين، وبين أطراف معينين، يمكن أن يؤدي إلى تدعيم

رفاه الإنسان، وتدعيم بقاءه، على هذه البسيطة... ويمكن أن يؤدي إلى العكس... أي يمكن أن تتطور العلاقات الدولية، بين دول ما معينة، بما يؤدي - بعد مشيئة الله - إلى إتعاس كل البشر، أو بعضهم، وتهديد بقاء البشرية، والتسبب في هلاكها، خاصة في عصر أسلحة الدمار الشامل الرهيبة.

ومن خطورة ظاهرة العلاقات الدولية يستمد علم العلاقات الدولية أهميته الكبيرة، لرفاه الإنسان، بل وبقاءه، في أحيان كثيرة. الأمر الذي جعل مسألة تدعيم هذا العلم وتطويره، شيئاً في غاية الأهمية. فبذلت جهود علمية خارقة، لرفع مستوى «علمية» هذا العلم وتطويره، بما يجعل القدرة العلمية والعملية، في التأثير على سير العلاقات الدولية (سلباً وإيجاباً)، أكثر فاعلية وفائدة.

ورغم أن هذا العلم قد وصل إلى درجة عالية (نسبياً)، من «العلمية»، إلا أنه مازال يحبو... بسبب طبيعة ظاهرة العلاقات الدولية... وصعوبة إخضاعها للدراسة العلمية المتجردة. وينعكس وضع علم العلاقات الدولية هذا، في استمرار كون معظم «نظرياته»، عبارة عن «افتراضات»، أو أطر تحليلية عامة، لم يتحدد، حتى الآن، مدى صحتها، بشكل قاطع... أو نظريات عامة... توضح احتمالات عامة معينة، حال توفر شروط معينة.

❊ ❊ ❊

المبحث الأول
علم العلاقات الدولية

هناك إجماع على أن العلاقات الدولية تعني: «العلاقات» فيما بين دول العالم المختلفة. ولكن الدول ترتبط ببعضها، كما قلنا، بعلاقات متنوعة، ومتشعبة الجوانب، بحيث تشمل هذه العلاقات كل مجالات الحياة - تقريباً. فهل تشمل دراسة العلاقات الدولية كل هذه العلاقات؟! إذا كان الأمر كذلك، فإن علم العلاقات الدولية يصبح شاملاً... جامعاً، لكل شئون الحياة، عبر الدول... مما يجعل من المستحيل دراسته، والإلمام بمواضيعه، وفهم ماهيتها.

لذلك، يتفق معظم علماء العلاقات الدولية على أن دراسة العلاقات الدولية لا تتضمن كل «العلاقات»، التي تنشأ بين الدول والشعوب، وإنما تشمل (بصفة رئيسية)، العلاقات الأهم... ألا وهي: العلاقات السياسية. ومن التعريفات المختلفة لعلم العلاقات الدولية تتضح لنا هذه الحقيقة.

وليس من اليسير - حتى الآن - الحصول على تعريف واحد، متفق عليه، (من قبل علماء ودارسي العلاقات الدولية)، لهذه العلاقات الدولية. فلا تخفى الأهمية القصوى لهذه المحاولة، النابعة من أهمية هدفها. فالفهم المنهجي لهذه العلاقات (الدولية)، يمكن أن يساعد (عند الاتجاه بالعلم إلى التطبيق، أو الفن) في حل مشكلات خطيرة... تهدد الوجود والرفاه الإنساني.

إن السبب الرئيسي لعدم وضوح موضوع علم العلاقات الدولية تماماً، هو: طبيعة ظاهرة العلاقات الدولية، وهي الموضوع الأساسي لعلم العلاقات الدولية. فهذه الظاهرة (العلاقات الدولية)، متشعبة الجوانب (إلى حد يصعب عنده الحصر)... وتتداخل مع عشرات الظواهر الأخرى... إلى درجة أن تحديد ظاهرة العلاقات الدولية (السياسية فقط)، وعزلها، كثيراً ما يكون عبارة عن تجريد متخيل.

ولا شك أن من المحتم أن يكون هناك تعريفاً (ولو تقريبي) لأي علم، يراد له أن يكون علماً قائماً بذاته. فلا يمكن لأي جانب من جوانب الحياة، أن يكون موضوعاً لعلم مستقل، إن لم يكن ذلك الجانب محدداً، أو قابلاً للتحديد. وتعريف العلم - أي علم - يوضح لنا (كما هو معروف)، الموضوع الرئيسي لذلك العلم. والموضوع الرئيسي لذلك العلم، وطبيعة الموضوع، تحدد طبيعة مناهج البحث... المتبعة (كأساليب علمية) لدراسة ذلك الموضوع، بشتى جوانبه.

❊ ❊ ❊

وهناك عشرات التعريفات الهامة، لعلم العلاقات الدولية (IR)، سننتقي البعض منها، فيما يلي: -

- **يقول «فريدريك دن»، بأن: «العلاقات الدولية» يمكن أن ينظر إليها على أنها المعرفة،** التي نكونها عن تلك العلاقة، «في وقت ما».(١)

وتعريف «دن» (القديم) هذا، لا يحصر - كما هو واضح - موضوع علم العلاقات الدولية في العلاقات الرسمية، بين الدول والحكومات.

- **ويصف «هولستي»، «علم العلاقات الدولية»، بقوله:**

إن دراسة السياسة الدولية، في الوقت الذي ندرك فيه بأن كل حدث عبارة عن شئ فريد، قائم بذاته، تهتم أيضا بأسلوب ومضمون السلوكيات المتماثلة، في الأطر التاريخية المتنوعة، وعبر العصور المختلفة. وكل المحاولات لفهم أحداث ووقائع الحياة السياسية، على المستوى الدولي، تفترض (ضمناً) وجود بعض التشابه في السلوك».(٢)

- **ويعرفها محمد سامي عبدالحميد،** بأنها: «كل علاقة من طبيعة سياسية، أو من شأنها إحداث انعكاسات، ذات طابع سياسي... تتعدى من حيث أطرافها وآثارها الحدود الإقليمية، لأية دولة من الدول».(٣)

- **وجاء في أحد القواميس العلمية السياسية،** أن: «العلاقات الدولية»، هي:

«فروع من علم السياسة... يختص بالعلاقات، بين الوحدات القومية السياسية المختلفة... ويتعامل - بصفة أساسية - مع السياسات الخارجية، والعوامل التي تؤثر في السياسات الخارجية، كالجغرافيا والاقتصاد».(٤)

- **أما «هانس مورجانثو»، فيعرف «العلاقات الدولية»،** وكل السياسة (بصفة عامة) بأنها: «الصراع من أجل القوة». ويعرف مورجانثو «القوة»، بأنها: «مقدرة الإنسان، على السيطرة على أفعال وأقوال أناس آخرين».(٥)

- **ويقول كل من «داوفرتي» و «فالتزجراف»،** أنه: إذا نظرنا إلى العلاقات الدولية من زاوية «علاقات التأثير» (Influence) الموجودة بين الوحدات السياسية، في العالم، فعندئذ، يمكن تعريف «العلاقات الدولية» على أنها: محاولات دولة أو دول، أو أطراف آخرين (من أطراف العلاقات الدولية)، للتأثير في دولة أو دول أو أطراف أخرى، بشكل أو بآخر، علما بأنه

---

(1) F. Dunn," The Scope of International Relations". World Politics, I, (October, 1948), p. 143.

(2) K.J. Holsti, International Politics, (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, Inc., 1977), p.5.

(٣) د. محمد سامي عبدالحميد، مقدمة في العلاقات الدولية، (الإسكندرية: دار المعارف، ١٩٦٩م)، ص ٢٠ - ٢١.

(٤) ورد هذا الاقتباس، في: -

- F. Pearson, and J. Rochester, International Relations, (Ontario: Addison - Wesely Publishing Co., 1984), P.11.

(5) H. Morgenthau, Politics Among Nations, (New York: A. Knopf, 1948).

يمكن أن تشمل استعمال القوة فعلاً، أو التهديد باستخدامها. كما يمكن أن تقوم كلياً، أو جزئياً، على وسائل إقناع أخرى. والسياسة الدولية، بالإضافة إلى ذلك، هي، مثل كل أنواع السياسات، عملية التوفيق بين الرؤى والأهداف والمصالح المختلفة».(١)

- **ويعرف محمد طه بدوي، «العلاقات الدولية»: بقوله:**

«إن لعلاقات ما بين الوحدات السياسية (الدول)، في عصرنا، جوانب متباينة، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها، وبعضها يقع على مستوى ما بين الدول... فهي علاقات سياسية - بحكم طبيعة أطرافها. بينما يقع البعض منها، على مستوى العلاقات الخاصة... أي حيث لا تظهر فيها الدول، كطرف مباشر في التعامل... ذلك، إلى جانب ما لا يصح تجاهله، من امتداد لآثار كثير من وقائع الحياة الوطنية (داخل الوحدات السياسية) إلى الحياة الدولية، والتأثير فيها...»

ويمضي قائلاً: «إن الذي نعنيه بالعلاقات الدولية، كمادة لهذا العلم، ليس هو جمع هذه العلاقات (كتلتها)، وإنما خصائصها العامة، التي تجعل منها جميعاً - على تباين أهدافها، من سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، وهكذا - «ظواهر»... من طبيعة واحدة... هي الظواهر الدولية... والتي تشكل مادة ذلك العلم».(٢)

- **أما «كوينسي رايت» (Q. Wright)، فيعرفها بأنها:**

«العلاقات، بين مجموعات ذات أهمية رئيسية، في حياة العالم، خلال فترة معينة، من التاريخ، وخاصة تلك الوحدات ذات السيادة الإقليمية المحددة (الدول)».(٣)

- **ويقول «ريمون بلاتيج» (R. Platig)،** بأن علم العلاقات الدولية: «يدرس توزيع القوة والسلطة، على النطاق العالمي، والتفاعل والتداخل، بين مراكز القوة والنفوذ، في العالم».(٤)

❊ ❊ ❊

ورغم اختلاف مضمون كل من هذه التعريفات، إلا أن هناك اتفاقا على أن الموضوع الرئيسي لعلم «العلاقات الدولية»، هو: العلاقات فيما بين الدول (ممثلة بحكوماتها)، وخاصة بجانبها السياسي. والواقع، أن سبب الاختلاف حول المواضيع التي يجب أن يتضمنها هذا العلم، يرجع إلى حداثة هذا الحقل... كعلم مستقل، وتشعب ظاهرة العلاقات الدولية، إلى جوانب عديدة، يدخل كل جانب منها ضمن علم قائم بذاته - كما ذكرنا. فظاهرة العلاقات الدولية غالباً ما تكون عبارة عن خليط من ظواهر اجتماعية واقتصادية وسياسية... مجتمعة في ظاهرة واحدة. يضاف

---

(1) J. Dougherty, and R. Pfaltzgraff, Contending Theories of International Relations, (Cambridge, Mass.,: Harper and Row, 1981), P. 12.

(٢) د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (مرجع سبق ذكره)، ص ٢١ - ٢٢.

(3) R. Pfaltzgraff (ed), Politics and The International System, (New York: J.B. Lippincott Co., 1972), P.1.

(٤) المرجع السابق، ص١، أيضاً.

إلى ذلك، عدم الاتفاق على ما يجب أن يدخل ضمن دراسة «العلاقات الدولية»... هل هو «كل» العلاقات الدولية... أم الجانب السياسي منها (وما يتعلق به)، فقط ؟!.

وفي محاولة لحل هذه الإشكال، اتفق كثير من علماء العلاقات الدولية على التالي: .

(١) ضرورة تطوير هذا العلم... كعلم مستقل، يختص بواحد من أهم المواضيع، التي يجب أن تهم كل البشر، وهو العلاقات الدولية... ونظراً لاختلاف موضوعه (قليلاً)، عن الموضوع الرئيسي لعلم السياسة، فإنه يجب أن يكون علماً سياسيا مستقلا ... رغم كونه أشد العلوم السياسية ارتباطا بعلم السياسة، الأم. وله نفس صلة علم السياسة بالعلوم الأخرى، وخاصة الاجتماعية.

(٢) أن يكون موضوع هذا العلم الرئيسي هو العلاقات الدولية، في جانبها السياسي... أو العلاقات الدولية السياسية، وكل ما يتعلق بها، ويتأثر بها أو يؤثر فيها، من علاقات أخرى. وهذا يعني أن الموضوع الأساسي لعلم العلاقات الدولية، هو: العلاقات بين دول العالم (ممثلة بحكوماتها)، وكل ما يتعلق بهذه العلاقات.[١]

❊ ❊ ❊

فمن المعروف، أن لفظ «العلاقات الدولية»، يمكن أن ينصرف إلى مئات الأنواع من العلاقات، بين بني البشر، عبر الحدود الإقليمية. إن الساحة الدولية لا تضم الدول (ممثلة بحكوماتها) فقط... فهناك الأفراد والجماعات المختلفة. وهناك التنظيمات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، المتنوعة... إلخ. وكل من هذه الأطراف، يدخل في علاقات (دولية)، مع غيره - عبر الحدود الإقليمية...

إن الأخذ بالمفهوم الواسع، لـ «العلاقات الدولية»، يعني أن موضوع هذه المادة سيشمل موضوعات كثيرة، لا حصرلها. فأي علاقة بين طرفين، من دولتين أو أكثر، لابد - إن أخذ بالمفهوم الواسع للعلاقات الدولية - أن تندرج ضمن موضوع هذا العلم.[٢] سفر شخص (مثلاً)، من بلد لأخر، للسياحة، أو العلاج، أو التجارة... إلخ، وتعامله مع مواطني الدولة الأخرى، هو عبارة عن علاقات، تتم عبر الحدود الدولية... أي علاقات دولية. إقامة مباراة في كرة القدم - مثل آخر - بين فريق من الدولة أ، وفريق من الدولة ب، عبارة - هو الآخر - عن علاقات دولية.

وهناك أمثلة عديدة أخرى، منها: العلاقة بين تاجر وآخر، من بلدين مختلفين؛ العلاقة بين شركة متعددة الجنسيات، وحكومات الدول المضيفة؛ العلاقة بين البنوك، عبر الحدود الدولية؛ العلاقة (بأنواعها) بين المنظمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المختلفة، عبر الدول... إلخ.

ولا شك أن إدراج كل «العلاقات» الدولية، ضمن علم واحد، هو أمر يكاد أن يكون مستحيلاً، أو غير عملي... لتشعب وتنوع هذه العلاقات، واختلاف جوانبها العديدة... لذلك، فقد استقر الرأي على حصر موضوع العلاقات الدولية، في موضوع رئيسي واحد، هو: العلاقات ذات الطابع

(١) أنظر: .
Stanley Hoffman (ed), Comtemporary Theory in Inter. Relations, (Westport, CT.: Greenwood Press Publishers, 1960). PP. 1 - 16.

(2) Dougherty, and Phaltzgraff, Contending Theories of Inter. Relations, PP. 12 - 16.

السياسي، وكل ما يرتبط (مباشرة) بهذه العلاقات. لذا، تصبح التسمية الأدق لهذا العلم - في رأينا - هي: العلاقات السياسية الدولية. ومع ذلك، فقد أصطلح (عالمياً)، على الإشارة إلى هذا العلم، بـ «العلاقات الدولية» فقط.

ويقال، بأن صفة «الدولية» (International) استعملت (لأول مرة)، من قبل المفكر الإنجليزي «جيرمي بنثام» (١٧٤٨ - ١٨٣٢م)، في نهاية القرن الثامن عشر، على الرغم من أن مقابلها اللاتيني، وهو كلمة (Intergentes)، استخدمت في القرن السابع عشر، من قبل «ريتشارد زوشي». وهذه الصفة (الدولية)، استخدمت للإشارة إلى ما كان يعرف بـ «قانون الأمم، الروماني».[١]

❊ ❊ ❊

وبهذا، يمكن أن نقول، بأن «العلاقات الدولية»، يجوز أن تعرف على أنها: «العلاقات والروابط السياسية المختلفة، فيما بين دول العالم (ممثلة بحكوماتها)... وتشمل أثر هذه العلاقات، عبر الحدود الإقليمية للدول (دولتين أو أكثر)، وكل ما يتعلق مباشرة بهذه العلاقات، ويؤثر فيها، ويتأثر بها».

وعلم العلاقات الدولية هو العلم الذي يدرس هذه العلاقات، دراسة علمية موضوعية...ومن هذا التعريف، يتضح لنا، أن العلاقة، لا يمكن أن تكون «دولية»... وتندرج ضمن علم العلاقات الدولية إلا إذا توفر فيها عنصران، هما: إتصاف هذه العلاقات بالسياسة، وارتباطها بها، وتجاوز هذه العلاقات للحدود الإقليمية للدولة الواحدة، أو انتشار آثارها خارج حدود الدولة الواحدة.

ومن هذا التحديد، نرى أن «العلاقات الدولية»، تشمل كل علاقة ذات طابع سياسي (بين دولتين أو أكثر) ... تجاوز آثارها الحدود الإقليمية للدولة الواحدة. وذلك بصرف النظر عن طبيعة وماهية هذه العلاقات. فقيام فريق في كرة السلة - مثلاً - من الدولة أ، بزيارة لفريق مماثل، في الدولة ب، والتباري معه، هو حدث يدخل ضمن دراسة العلاقات الدولية، إن كان له بعداً سياسياً معيناً... كأن يكون مقدمة... لتحسين العلاقات السياسية، بين الدولتين أ،و ب، أو سبب لصراع بينهما، أو نحو ذلك.

ويلاحظ أننا هنا نتفق مع من يجزمون بأن العلاقات التي يكون لها - عادة - أكبر الأثر على المجتمع الدولي، هي العلاقات السياسة الدولية... والتي غالباً ما تؤثر (بشكل أو آخر) في كل أنواع العلاقات الأخرى، بين دول العالم، بقدر يفوق (أحياناً كثيرة) درجة تأثرها، بكل من متغيرات العلاقات الأخرى. ولا تندرج العلاقات ضمن «العلاقات الدولية»، إذا فقدت الصلة بالسياسة، أو لم يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية لدولة واحدة، أو افتقرت هذين العنصرين المذكورين معاً.

❊ ❊ ❊

(1) Q. Wright, The Meaning of International Relations, in: R.Pfaltzgraff (ed.), Politics and the International System, p.7.

هذا، وهناك عدة إصطلاحات مماثلة... كثيراً ما تستخدم كمرادف لمصطلح «العلاقات الدولية»، أهمها مايلي: -

أ - السياسة الدولية: (International Politics):

وتعني - كما سوف نرى - مجموع السياسات الخارجية، لدول العالم المختلفة (وخاصة صاحبة التأثير الأكبر، والنفوذ الأوسع)... وتفاعل هذه السياسات فيما بينها. ويعرف «ريتشارد سنايدر»، السياسة الدولية بأنها: «الأفعال... وردود الأفعال... والتفاعلات، بين الكيانات السياسية، والتي تعرف بالدول القومية».[1]

ودراسة السياسة الدولية تعني - في رأينا - تلك السياسات (الخارجية)، ودون أن يكون الهدف الرئيسي لتلك الدراسة، هو التنظير العلمي.

ب - الشئون الدولية أو العالمية: (International or World Affairs):

ويعني (في رأينا) الشئون الدولية (أو العالمية) المختلفة... وتشمل القضايا التي تهم العالم، أو جزءاً معيناً منه (يمثل دولتين أو أكثر) وهذه القضايا يمكن أن تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، أو بيئية، أو أمنية... أو مزيج من هذا وذاك. وفي بعض الأحيان، يطلق على هذه الدراسات مصطلح «الدراسات الدولية» (International Studies).

جـ - الشئون الخارجية: (Foreign Affairs):

وهذا الإصطلاح، كثيراً ما يقصد به: الشئون والقضايا التي تهم دولة ما، خارج حدودها الإقليمية، سواء على المستوى الإقليمي، أو العالمي. أو: السياسات الخارجية، للدول التي تهم تلك الدولة، وسياسات الدولة المعنية، تجاه تلك السياسات.

د - العلاقات الحكومية (Inter-governmental Relations):

وتعني العلاقات الرسمية (الحكومية)، بين حكومات العالم المختلفة... أو سلوك الحكومات (خارج دولها، أو حدودها الإقليمية)، تجاه حكومات أخرى... أي الفعل الحكومي، ورد الفعل المقابل له (التفاعل). والعلاقات الحكومية (أو علاقات ما بين الحكومات)، تنحصر في العلاقات التي تربط بين الحكومات فقط، دون غيرها من أطراف العلاقات الدولية الآخرين. ولعل هذا الاصطلاح هو - على أي حال - أكثر الاصطلاحات قرباً لمصطلح «العلاقات الدولية»، من حيث معناه ومضمونه.

* * *

وبذلك، يمكننا أن نقول بأن الموضوع الرئيسي لعلم العلاقات الدولية، أو مجال (Scope) علم العلاقات الدولية الرئيسي، هو: العلاقات ذات الطبيعة السياسية، بين الدول... أفعال الحكومات، خارج حدودها، وتفاعل وأثر هذه الأفعال، وردود الفعل عليها، وكل ما له علاقة بهذه الأفعال.. وإن صدر عن

(١) ورد هذا الإقتباس في: د. محمد إبراهيم الحلوة، العلاقات الدولية، (الرياض: المؤلف، ١٤٠٧)، ص٢٨٥.

غير الحكومات. ولكن المعروف أن هذه العلاقات متشعبة الجوانب، هي الأخرى. وتتضمن مواضيع عديدة، لعل أهمها: السياسة الدولية، التنظيم الدولي، الحروب والصراعات الدولية، القانون الدولي، التعاون الدولي... إلخ.

يقول «بلاتيج»، أن: «علم العلاقات الدولية، يدرس توزيع القوى... على المستوى العالمي... والتفاعل بين مراكز القوى، في العالم».[1] وعلى الرغم من أن هذه الدراسة، تركز على أفعال الحكومات، والتفاعل فيما بينها، فإنها - أي هذه الدراسة - تتضمن مجموعة من العوامل... التي تؤثر في هذه العلاقات، والتفاعل بين الحكومات. وهذه العوامل، يمكن - في رأيه، - تقسيمها إلى قسمين:[2]

أ - عوامل تتعلق بخصائص الحكومات ذاتها، بما في ذلك طبيعة علاقة الحكومات بشعوبها.

ب - عوامل تتعلق بفحوى البيئة الدولية، التي يحصل فيها التفاعل بين الحكومات، وخاصة تلك المؤثرة على العلاقات الدولية، كالعلاقات التقنية، والاقتصادية، والقانونية، والثقافية. وعلم العلاقات الدولية، في معناه الشامل، يشمل - في رأي «بلاتيج» - كل أنواع التبادل الحكومي... كما يتضمن دراسة النظم العالمية المختلفة.

* * *

العلاقات الدولية: تعاون وصراع:

وفي الواقع، يمكن ضغط العلاقات (السياسية) الدولية، في ظاهرتين (متناقضتين) رئيسيتين فقط، هما: التعاون (السلام)، والصراع (الحرب)، وما بينهما.[3] وهناك - بالطبع - مستويات متعددة مختلفة، للتعاون... فهو يبدأ من الاتصالات الودية، بين المسئولين الحكوميين، ويتصاعد، ليصل إلى درجة «الاتحاد»، بين الأطراف المعنية. كذلك الصراع... قد يبدأ من تبادل العبارات غير الودية... ليصل إلى درجة النزاع، والحروب.

ويمكن القول، بأن علاقة أي دولة، بأخرى، في أي وقت معين، تحتوي على عناصر من الظاهرتين... التعاون والصراع. وقد يغلب التعاون على العلاقة، وقد يغلب الصراع. ومن النادر، أن لا ترتبط كل دولة من دول العالم، بعلاقات مع غيرها، من الدول الأخرى، وخاصة في العصر الحالي... حيث سهل الاتصال والمواصلات، بما جعل العالم الآن، عبارة عن «قرية كبيرة واحدة» - كما يقال. وأصبح كل جزء من العالم يعتمد على الآخر... في عصر «الاعتماد المتبادل» (Interdependence).

ويمكن أن نمثل العلاقة بين أي دولتين، في وقت معين، بخط مستقيم أو منحنى... بين محورين. يمثل المحور الأفقي، التعاون... فيما يمثل المحور الرأسي، الصراع الدولي، بدرجاته.

(1) Phaltzgraff, Politics and the International System, P.1.

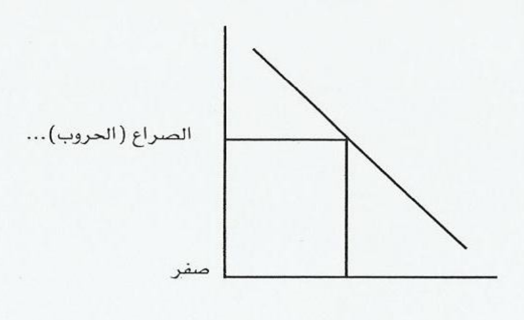
(٢) المرجع السابق، ص ١ - ٢.

(٣) راجع:

Holsi, International Politics, P.20.

حيث نجد، أن ذلك المنحنى، ينحدر من أعلى إلى أسفل، أو من أسفل لأعلى... موضحاً طبيعة العلاقة بين الدولتين المعنيتين... وتأرجح تلك العلاقة، بين التعاون (أو احتمال التعاون)، والصراع (أو احتمال الصراع). أنظر الشكل رقم(٥).

شكل رقم (٥): منحنى العلاقات الثنائية بين دولتين معينتين، أو طرفين معينين من أطراف العلاقات الدولية في وقت محدد:



وبالطبع، يكون التعاون غالباً على حساب الصراع... والعكس صحيح. إذاً، وبالإضافة إلى سمة «الفوضى»، التي تميز العلاقات الدولية - كما ذكرنا آنفاً - تتميز العلاقات بين دولتين أو أكثر، في أي وقت، بتأرجحها دائماً، بين ظاهرتي: التعاون والصراع.[1]

هذا، ويمكن، بالاستعانة ببعض المعادلات الرياضية، تمثيل تلك العلاقات حسابياً، في وقت معين. للتمكن من القول (التحديد) بأن (مثلاً) العلاقات بين دولتين معينتين، خلال فترة ما معينة، يسودها التعاون، بنسبة كذا، والصراع بنسبة (أو درجة) كذا (نسبة مئوية). فإذا كان التعاون (أو احتمال التعاون)، يسود بدرجة ٧٠٪ (مثلاً)، فلابد إذا، أن يكون الصراع (أو احتمال الصراع بينهما) قائماً بنسبة ٣٠٪، وهكذا.

❊ ❊ ❊

والواقع، أن العلاقات الدولية متغيرة دائماً... وتتميز بسيادة مصالح أطرافها وتقديم تلك المصالح، على كل ما عداها. يقول السياسي البريطاني الشهير «ونستون تشرشل»: «ليس هناك صداقة دائمة... أو عداء دائم ... هناك مصالح دائمة»... واصفاً واقع وطبيعة السياسة الدولية.

(١) د. صدقة يحي فاضل، مبادئ العلاقات الدولية، (جدة: المؤلف، ١٩٩٣م)، كتاب تحت النشر. إن فهرست هذا الكتاب، والمواضيع التي إحتوى عليها، توضح تمحور محتواه حول ظاهرتي التعاون والصراع الدوليين.

بمعنى أن وجود درجة معينة من التعاون، بين طرفين من أطراف العلاقات الدولية، في وقت ما معين، لا يعني دوام تلك الدرجة إلى الأبد. ونفس الشيء، يقال عن الصراع والعداء. فأعداء الأمس، قد يكونون أصدقاء اليوم... والأصدقاء اليوم ربما يصبحون أعداء لبعضهم غداً... وهكذا.

❊ ❊ ❊

أطراف العلاقات الدولية:

المقصود بـ «الطرف» (Actor)، في دراسة العلاقات الدولية، هو: أي كيان، يستطيع، في أي وقت، أن يؤثر في مجرى الأحداث الدولية.[1] والواقع، أن الدول (ممثلة بحكوماتها)، هي أهم أطراف العلاقات الدولية، ولكنها ليست الطرف الوحيد... أو العامل الأوحد، في تلك العلاقات. فبالإضافة إلى الدول، هناك الأفراد، المؤثرون في مجرى الوقائع الدولية، والتنظيمات الدولية المختلفة، والتنظيمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، المتنوعة النشاط والأهداف.

هذه الأطراف، هي صانعة العلاقات الدولية - إن صح التعبير - وفيما يلي، نلقي بعض الضوء على أهم أطراف العلاقات الدولية المعاصرة:

(أولاً) - الدول:

وكانت (بصناع قراراتها) حتى عهد قريب، العامل الأوحد، في العلاقات الدولية. ولكن، ومنذ بداية القرن العشرين، بدأت الأطراف الأخرى، تظهر... كعوامل (أطراف) أخرى، في هذه العلاقات. وذلك كنتيجة طبيعية لما حصل في العالم، من تقدم هائل، في وسائل الاتصالات والمواصلات، والتقنية العسكرية والسلمية، وضرورة وجود «منظمات» عالمية، تشرف على تدعيم التعامل السلمي المكثف، بين الدول، والذي فرضه الاعتماد الاقتصادي المتبادل... الناتج عن ترابط اقتصاديات، ومصالح عالم اليوم.[2]

(ثانياً)- الأفراد (أو صانعي القرارات):

وهم الأشخاص (Individuals)، الذين يتولون وضع وتنفيذ السياسات الخارجية لبلدانهم... ومهما كان النظام ديمقراطياً، فإن أثر الفرد في صناعة قرارات السياسة الخارجية لبلده، يظل مهماً. وهذا ما دفع بعض علماء العلاقات الدولية، إلى تطوير مدخل «صناعة القرار»... الذي يمكن اعتباره إطاراً تحليلياً، يركز على سلوك صانعي قرارات السياسة الخارجية، وخاصة في الدول المؤثرة في مجرى الأحداث الدولية. ويفترض هذا المدخل أن الدول هي بصناع قراراتها.

ولكن دور صناع القرار، في التأثير على الأحداث الدولية يظل محدوداً... وخاضعاً لما تمليه المصلحة العامة للدولة، وظروف وأوضاع البيئتين الخارجية والداخلية، لصانعي القرارات. وعلى أي حال، فإن هذا الطرف، قديم قدم الدول نفسها... لأن الدول، هي (بصفة رئيسية) عبارة عن شعوب وقادة.

(١) د. محمد إبراهيم الحلوة، العلاقات الدولية، ص ٣٣. وهذا التعريف مقتبس عن أرنولد وولفرز.

(٢) د. الحسان بو قنطار، العلاقات الدولية، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٩٠م)، ص ٤٣ - ٥٠.

(ثالثاً) ـ المنظمات الدولية المختلفة:

تلعب المنظمات الدولية في الوقت الحاضر، دوراً كبيراً في العلاقات الدولية... وتؤثر، كثيراً، في مجرى الأحداث العالمية. ورغم أن الدول هي التي تنشئ، وتوجه، المنظمات الدولية الحكومية إلا إن هذه المنظمات تقوم بدور شبه مستقل ملموس، على الساحة الدولية. وتأتي هيئة الأمم المتحدة في مقدمة المنظمات الدولية، حالياً، باعتبارها أهم تنظيم عالمي ـ حتى الآن ـ كما سوف نوضح. وتلعب دوراً بارزاً في مسار العلاقات الدولية... جعلها أحد أهم أطراف العلاقات الدولية المعاصرة.

ويمكن أن ندرج، ضمن المنظمات الدولية، تلك المنظمات فوق الإقليمية (Supranational)... والتي تهدف إلى توحيد أعضاءها، في جانب ما معين أو أكثر، من جوانب مجالات الحياة العامة، بعد أن يفوضها أولئك الأعضاء، السلطة، لإصدار قرارات ملزمة لهم... في إطار الاتفاقيات المنشأة لهذه المنظمات.[1]

(رابعاً) ـ الشركات متعددة الجنسية (Multinational Corporations):

وهي عبارة عن مؤسسات اقتصادية، غير حكومية، أو شبه حكومية، تتخذ من إحدى الدول مقراً رئيسياً لها، ولكن يكون لها فروعاً، في دول أخرى مختلفة. وتعرف الشركة متعددة الجنسية (MNC)، بأنها: «أي مؤسسة تجارية، تكون الملكية فيها، والإدارة، والإنتاج، والتسويق، ممتداً... ليشمل أكثر من دولة واحدة».[2]

مثال ذلك، البنوك الكبرى، التي يكون لها فروعاً في عدة دول، وشركات النفط الكبيرة، وبعض الشركات العملاقة المصنعة للسيارات... إلخ. وقد أصبح لهذه الشركات دوراً بارزاً، على الساحة الدولية، نتيجة ـ أيضاً ـ لترابط اقتصاديات معظم دول العالم، وسهولة المواصلات والاتصالات... والتقدم التقني الهائل، وخاصة في مجال إنتاج واستغلال الموارد الطبيعية، حيثما توفرت.[3]

وما زالت هذه الشركات تلعب دوراً مهماً، في العلاقات الدولية... خاصة عندما تتدخل الحكومات، التابعة لها، لمساندتها، ومؤازرتها... بصرف النظر عن مصالح الشعوب الأخرى ـ التي تعمل هذه الشركات في بلدانهم.

(خامساً) ـ التنظيمات السياسية ذات البعد الدولي:

والمقصود بها: المنظمات السياسية التي تسعى لتحقيق أهدافاً سياسية، في معظمها... تهم دولتين، أو أكثر، من دول العالم. ويأتي في مقدمة هذه المنظمات: حركات التحرير الوطنية... مثل حركة تحرير جنوب أفريقيا سابقاً، ومنظمة التحرير الفلسطينية (PLO) ... وغيرها. فهذه

(1) H. Jocobson, Network of Interdependence, pp. 45 - 47.

(٢) د. الحلوة، العلاقات الدولية، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٣) د. بوقنطار، العلاقات الدولية، ص ١١١.

المنظمات تمارس دوراً هاماً، في ساحة العلاقات الدولية، بمستوييها الإقليمي والعالمي. ونشاط كل منها يهم بعض الدول... وقد يستلزم ردود فعل معينة، حسب طبيعة الحدث وظروفه.[1] وطالما تؤثر هذه المنظمات ـ بشكل أو آخر ـ في العلاقات الدولية، فإنها تعتبر طرفاً فاعلاً فيها.

وضمن هذا الطرف، يمكن أن ندرج بعض الأحزاب والحركات السياسية التي تسعى لتحقيق أهداف سياسية... تهم دولتين أو أكثر، من دول العالم، كـ «حركة السلام الأخضر» (Green Peace)، التي تسعى للمحافظة على البيئة، وبعض الجمعيات «الخيرية» الدولية... ونحو ذلك.

* * *

ورغم أن التغيرات التي حصلت في العالم، قد أدت إلى تصاعد دور الأفراد، والمنظمات الدولية، وكذلك بعض الشركات العالمية الكبرى، والتنظيمات السياسية ذات البعد الدولي، في حلبة العلاقات الدولية، إلا أن الدول (ممثلة بحكوماتها)، ما زالت هي المسيطر الأكبر على هذه الحلبة... وما زالت هي أهم أطراف العلاقات الدولية، والأكثر تأثيرا فيها.

* * *

ـ علاقة علم العلاقات الدولية بـ «علم السياسة» والعلوم الأخرى:

إن اعتبرت دراسة العلاقات الدولية (دراسة علمية)، مجرد أحد مواضيع علم السياسة، فإن دراسة العلاقات الدولية، ترتبط بالعلوم الأخرى، وخاصة الاجتماعية، بنفس الرابط... الذي يربط بين علم السياسة، وتلك العلوم. وإن اعتبر علم العلاقات الدولية، علما مستقلا قائما بذاته ـ كما يجمع الآن معظم المختصين ـ فإن علم العلاقات الدولية، يرتبط بـ «علم السياسة» (الأم)، بعلاقة عضوية وثيقة جدا..

كما يرتبط بكل العلوم الأخرى، التي لها علاقة مباشرة، وغير مباشرة، بعلم السياسة، بنفس العلاقة، التي تربط هذه العلوم، بعلم السياسة[2]، وبذات الدرجة من الصلة. وذلك، على اعتبار أن المقصود بـ «علم العلاقات الدولية»، هو العلاقات ذات الطابع السياسي.. التي تربط فيما بين الدول.

وهناك من دراسي العلاقات الدولية، من يعتبر أن العلاقات الدولية، أقرب إلى علوم أخرى، منها إلى علم السياسة... وبالتالي، يجب أن يغلب عليها طابع تلك العلوم، وليس الطابع السياسي. فبعض علماء، الاجتماع يقولون بإن العلاقات الدولية هي إلى «علم الاجتماع» أقرب... فهي ـ في رأيهم ـ علم اجتماع... منظورا إليه من وجهة النظر الدولية (رغم صلته بالسياسة)، وموضوعه

(1) Pearson and Rochester, International Relations, pp.94 - 95.

(٢) راجع الفصل الأول، من الجزء الأول، من هذا الكتاب.

الرئيسي، هو العلاقات الاجتماعية الدولية[1]. وهناك قلة من العلماء، تعتقد أن علم العلاقات الدولية، أكثر إلتصاقًا بدراسة التاريخ، منه إلى السياسة.[2]

ولكن ورغم صلة علم السياسة، بصفة عامة، وعلم العلاقات الدولية، بصفة خاصة[3] الوثيقة، بهذه العلوم وغيرها، من العلوم الاجتماعية الأخرى، إلا أن موضوعه هو بالسياسة ألصق وأقرب... فدراسة العلاقات الدولية، هي دراسة ذات طابع سياسي واضح ومتأصل...سيما وأن هذه الدراسة تتناول (بالتحليل العلمي)، الواقع الدولي، في الحاضر، والمستقبل. ولاشك، أن «السياسة»، تلعب الدور الحاسم، في بلورة ذلك الواقع، وتوجيه دفته. وهذه الحقيقة، تتجسد في «ترتيب» أهمية الأخبار المتنوعة، التي توردها وسائل الإعلام المختلفة، في كل بلد، من بلدان العالم. حيث تأتي الأخبار السياسية - كما سبق أن ذكرنا - في مقدمة كل الأخبار... لأن السياسة، ببساطة، تؤثر (سلباً وإيجاباً)، في كل جوانب الحياة.[4]

* * *

(١) د. محمد سامي عبدالحميد، مقدمة في العلاقات الدولية، ص ٢٦ - ٢٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٨ - ٢٩.

(٣) د. عبدالمنعم البدراوي، العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق، (الدار البيضاء المؤلف، ١٩٨٠م)، ص ١٠.

(٤) طالع أيضاً: د. عبدالمعطي محمد عساف، مقدمة إلى علم السياسة، ص ٢٤٩ - ٢٥١.

المبحث الثاني

النظام العالمي ... وتطوراته المحتملة :

إن المقصود بـ«النظام العالمي» أو «النظام الدولي» أو «المنتظم الدولي»، هو - باختصار - علاقات القوى والسيطرة، فيما بين دول العالم... من حيث توزع وتركز القوة الدولية ... وطبيعة ذلك التوزع وأثره على أطراف العلاقات الدولية. فأي نظام دولي، نجد انه يسود العالم «كرها» .... وغالباً بفعل القوة والنفوذ (وعناصرهما - على مستوى الدول) .. وسواء رضيت هذه الدول أو تلك، أو لم ترض.

إن أبرز ما يميز ميدان «العلاقات الدولية» (العلاقات فيما بين حكومات وشعوب العالم)، هو خاصية «الفوضى» (كما سبق وقلنا) ... أي سيادة قانون البقاء للأقوى، وسيطرة حكم: الكلمة الفصل ... لصاحب الإمكانات الأكبر، والقدرات الأعظم، بصرف النظر عن «الأسلوب» الذي يتبعه «العمالقة» (أو الكبار) في الترويج للنظام ، أو الوضع العالمي الذي يبتغونه ... ويهدفون إلى استتبابه في العالم[1].

وبالتالي، فعندما يسود منتظم دولي معين العالم، في فترة معينة، فإن تلك السيادة تكون واقعا قائما ومفروضا .... دون اعتبار لرضى أو عدم رضى هذا الطرف الدولي أو ذاك. عكس «التنظيم الدولي». ففي حالة التنظيم الدولي (المنظمات الدولية) يكون عنصر «الرضا» لازما وضروريا ... حتى يستمر ذلك التنظيم.

* * *

وعندما نتساءل: ما هي الصورة العامة ، التي سيكون عليها العالم (سياسيا)، في المديين القصير والطويل؟! فإن هذا التساؤل يمكن وضعه في صيغة أخرى، هي: ما هو المنتظم الدولي الحالي والمستقبلي ، وما هي طبيعة وأثر كل منتظم؟!.

إن الإجابة الموضوعية على هذا التساؤل الهام، تستلزم اللجوء إلى بعض نظريات «علم العلاقات الدولية»، ... وبخاصة نظريات «النظم» أو «المنتظمات» الدولية. فهذه النظريات توضح بدقة معقولة وتجرد ماهية «المنتظم الدولي»، وأنواع المنتظمات الدولية الممكنة، وخصائص وطبيعة كل نوع... ونتائج كل منتظم، بالنسبة لمختلف أطراف العلاقات الدولية... وما إلى ذلك.

(1)S.Rosen and W.Jones, The Logic of International Relations, Third Ed.,(Cambridge, Mass.: Winthrop Publishers, Inc.,,1980),PP.203 - 230.

ولا يوجد بأس أو صعوبة في محاولة الاستعانة (المبسطة) ببعض هذه النظريات... لفهم النظام الدولي الحالي والمستقبلي ... فأهمية هذا النظام، تبرر معظم ما يبذل من جهد، لفهمه...

* * *

منذ الخمسينات، ظهرت أنماط علمية جديدة للتحليل العلمي للعلاقات الدولية، منها (على سبيل المثال لا الحصر): تحليلات كل من : ـ كابلان، ماكليلاند، روزكرنس، ليسكا، دوجرتي، أوران يونج، اندروسكوت، مودلسكي، وغيرهم. وتحليلات هؤلاء، شكلت النواة لما يعرف بنظرية النظم (Systems) في العلاقات الدولية. ويمكن، منعا للالتباس، أن نطلق عليها نظريات «المنتظمات» الدولية. وهي النظرية التي تحلل ابرز المنتظمات الدولية، التي ظهرت في الواقع، والتي قد تظهر مستقبلا. وتوضح هذه النظرية الخصائص الهيكلية والسلوكية لكل منتظم. كما تشرح العوامل والمتغيرات التي تحكم تفاعل كل منتظم وتطوره، من منتظم معين إلى منتظم معين آخر.[1]

* * *

ويمكن اعتبار كتاب الأمريكي «مورتون كابلان» (M.Kaplan) المعنون: «المنتظمات وعملياتها في السياسة الدولية» (والذي صدرت الطبعة الأولى منه عام ١٩٥٧م)، المرجع التقليدي الأول لهذه النظرية. في هذا الكتاب، يرى «كابلان» أن هناك ستة منتظمات دولية، هي كالتالي: ـ

(١) **منتظم توازن القوى**: ـ حيث توجد عدة تحالفات دولية متكافئة أو شبه متكافئة. وتكون هذه التحالفات هي محور عمليات اتخاذ القرارات في هذا المنتظم.

(٢) **منتظم القطبية الثنائية الهشة**: ـ حيث توجد دولتان «عظميان»... تسيطرا على معظم عمليات اتخاذ القرار في السياسة الدولية. إذ غالبا ما تصنع معظم القرارات المؤثرة في مجرى الأمور في العالم، في عاصمتي هاتين الدولتين. ومع ذلك، فإن قبضة هاتين الدولتين على العالم، تكون غير محكمة (بل هشة)، نظرا لوجود قوى أخرى (دول كبرى، خاصة)، يمكن أن تتحدى ـ إلى حد ما ـ هاتين الدولتين، أو أي منهما.

(٣) **منتظم القطبية الثنائية المحكمة**: ـ وهو يشبه منتظم القطبية الثنائية الهشة، فيما عدا أن قبضة الدولتين القطبين (العظميين)، تكون محكمة على العالم، بحيث لا توجد دولة تجرؤ على تحدي أي منهما. وفي هذا المنتظم، تختفي التكتلات الدولية الأصغر.

(٤) **المنتظم العالمي**: ـ حيث توجد سلطة عالمية عليا .... تفرض قيم ومعايير التعامل فيما بين دول العالم. وقد فسر البعض إمكانية ظهور هذا المنتظم أيضا، في هيئة منتظم القطب الواحد، أي عالم تسوده دولة (عظمى) واحدة.

---

(١) د.إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، ص١٥.

طالع أيضا:

J.Dougherty and R.Phaltzgraff, Contending Theories of International Relations, PP. 134 - 71.

(٥) **المنتظم الدولي الهرمي**: ـ وفي هذا المنتظم، تصبح جماعات المصالح والمنظمات الوظيفية المختلفة، هي الأطراف الرئيسية الفاعلة الأهم، على الساحة الدولية. وتقوم معظم الحياة الدولية في هذا المنتظم، على أساس التقسيم الوظيفي والتخصص والاعتماد المتبادل.

(٦) **منتظم وحدة الفيتو**: ـ حيث يتعدد «الأقطاب» الأنداد في العالم، وتتناقض مصالحهم. ولكن حتمية «التعايش السلمي» بينهم، تفرض الاستقرار ... في عالم يسوده هذا المنتظم.[1]

* * *

وقد وضح «كابلان» أن المنتظمين الأول والثاني ظهرا فعلا، في الواقع السياسي العالمي. أما المنتظمات الأربعة الأخرى، فلم يظهر أي منها بعد. وقد يظهر كل منهم في المستقبل. والمنتظم الأول ساد في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى. أما الثاني، فانه اخذ يسود العالم اعتبارا من عام ١٩٤٥م. بالإضافة إلى أن «كابلان» ـ وغيره ـ قد وضح في كتابه المذكور، القواعد التي تحكم سلوكيات كل «منتظم»، وكيفية انتقاله إلى «منتظمات» أخرى، وغير ذلك.

وبصرف النظر عن مدى صحة ما قاله «كابلان» وغيره، يمكن القول بأن منتظم القطبية الثنائية، الذي ساد العالم فعلا، منذ عام ١٩٤٥م، قد انحسر وانهار، بعد تفكك المعسكر الشرقي، وزوال الاتحاد السوفيتي. وأصبح يسود العالم (مؤقتا) منتظم القطب الواحد (الولايات المتحدة). ولكن النظام العالمي الحالي، مازال في مرحلة انتقالية ... ولم يستقر بعد على وضع ثابت نسبيا..[2]

* * *

وبعيدا عن التعقيد الاكاديمي، يمكن القول بأن هناك خمسة منتظمات دولية ممكنة ورئيسية، فقط، هي كالتالي: ـ

١ ـ منتظم توازن القوى: حيث توجد عدة تحالفات دولية متكافئة، أو شبه متكافئة. وتكون هذه التحالفات هي محور عمليات اتخاذ القرارات في هذا المنتظم. ويكون كل تحالف عاجزا عن هزيمة أي تحالف رئيسي اخر.

٢ ـ **منتظم القطبية الثنائية الهشة**: ـ حيث توجد دولتان «عظميان» ... تسيطرا على معظم عمليات اتخاذ القرار في السياسة الدولية.إذ غالبا ما تصنع معظم القرارات المؤثرة في مجرى الأمور في العالم، في عاصمتي الدولتين. ومع ذلك، فان قبضة هاتين الدولتين على العالم تكون غير محكمة (بل هشة)... نظرا لوجود قوى أخرى(دول كبرى خاصة) يمكن أن تتحدى ـإلى حد ما ـ هاتين الدولتين، أو أي منهما.

---

(1) Morton Kaplan, Systems and Process in International Politics, (New York:R.Krieger,1975).

(٢) طالع: ـ

ريتشارد نيكسون،١٩٩٩م: نصر بلا حرب، اعداد محمد ابو غزالة، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر ،١٩٨٩م).

أن منتظم القطبية الثنائية الهشة يعني (ضمن ما يعني) التالي: .

أ - **وجود دولتين عظميين** (Superpowers)... تمتلك كل منها من عناصر القوة مالا تمتلكه أي دولة أخرى (عداهما).

ب - **سيطرة هاتين الدولتين** (عبر الصراع والتعاون) على معظم عمليات صنع القرارات الدولية (السياسة الدولية).

جـ - **وجود دول كبرى** (Great Powers) ... لها سيطرة ونفوذ كبيرين نسبيين. وبالتالي، فإن كل من هذه الدول قادر على التأثير في الدول العظمى ومخالفته، وإن كان عنصر «الندية» مفتقد هنا. إذ تميل كفة القوة، لصالح الدولة العظمى (كما كان وضع:الصين الشعبية واليابان وأوروبا الغربية، نسبة إلى العملاقين السابقين).

د ـــ **يمكن للدول غير المنحازة إلى أي من الدولتين العظميين**، إقامة تكتلات شبه مستقلة... ولكن كل من تلك التكتلات يظل ضعيفا، مقارنه بأي من الدولتين.

هـ - **في ظل هذا المنتظم**، تجد الدول المتوسطة والصغرى نفسها محل استقطاب نشط... من قبل كل من الدولتين العظيمين. بحيث يصعب - في بعض الحالات - على الدول الصغرى ان تقف موقف المحايد.

* * *

٣ - **منتظم القطبية الثنائية المحكمة**: وهو نظام يشبه منتظم الثنائية الهشة، فيما عدا ان قبضة الدولتين (العظميين) تكون محكمة على العالم، بحيث لا توجد دولة تجرؤ على تحدي أي منهما. وفي هذا النظام، تختفي التكتلات شبه المستقلة الأصغر.

٤ - **منتظم التعدد القطبي**: حيث يسود العالم اكثر من قوتين عظميين. كل منهم ند للآخر، بما يتبع ذلك من تناقض مصالح كل منهم.... وما ينتج عن ذلك التناقض من تنافس وصراعات. وغالبا ما تفرض حتمية «التعايش السلمي» استقرار هذا المنتظم (والعالم) نسبيا، خاصة في ظل امتلاك كل قوة «عظمى» لأسلحة الدمار الشامل المعروفة.

٥ - **منتظم القطب الواحد**: حيث يسود العالم دولة «عظمى» اكبر... تسيطر، بمالها من قوة وتفوق، على كل الدول الأخرى، وتفرض قواعد التعامل الدولي وأساليبه.

كما تصبح الدولة القطب، في هذا النظام (الأحادي القطبية) قادرة - اكثر من أي وقت مضى - على تحقيق أهداف سياساتها الداخلية والخارجية، وبأتباع «الوسائل» التي تحبذ استخدامها... مالم تصادفها مقاومة مؤثرة، أو تكتل دولي مضاد مؤثر...

وبالطبع، فإن «تفاصيل» السياسات تختلف من وقت لآخر، ومن منتظم دولي لآخر... تبعاً لاختلاف سياسات المسيطرين، وطبيعة توجهاتهم، وتنوع أهداف كل منهم.

* * *

وبدون الدخول في المزيد من التفاصيل، نقول إن منتظم توازن القوى (النظام الدولي رقم ١) ساد في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى... كما إن ذلك النظام يسود (على نطاق إقليمي

ضيق) في الوقت الحالي، فيما بين دول بعض أقاليم العالم. بينما ساد منتظم القطبية الثنائية الهشة (رقم ٢) العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، عام ١٩٤٥م، وكان قطباه هما: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ولكن نظام القطبية الثنائية، انتهى، بانهيار المعسكر الشرقي في عام ١٩٨٩م، وتأكد اختفاءه... بزوال الاتحاد السوفيتي ، في نهاية عام ١٩٩١م.

وقد تحول ذلك المنتظم الثنائي، إلى نظام القطب الواحد (الولايات المتحدة)... وهو النظام الذي يسود العالم، في الوقت الراهن، وربما في المستقبل القريب. أما كل من المنتظمات رقم٣ (القطبية الثنائية المحكمة)، ورقم٤ (نظام التعدد القطبي)، فلم يظهر أيهما بعد.

* * *

وهكذا، نلاحظ أن حتمية «التغير» تصيب «النظام العالمي» ... مثلما تلحق بأي واقع سياسي واجتماعي واقتصادي أخر. إن ظهور وتبلور نظام عالمي معين، يعني إن ذلك النظام قد جاء نتيجة لقانون التغير والتطور... ليعقب نظام عالمي غابر... ويحل محله... ثم لابد إن يحين الوقت الذي يخلي النظام العالمي فيه، المكان لنظام عالمي أخر... وهكذا... وفي الواقع، فإن الفترة التي يستمر خلالها النظام العالمي تختلف، من نظام عالمي لأخر، تبعا لتغير الظروف... التي تلد الأنظمة الإقليمية والعالمية، بل والمحلية.

ويبدو أن المدة التي سيمكث خلالها النظام العالمي الراهن (نظام القطب الواحد - الولايات المتحدة) لن تطول... بل أنها ستكون قصيرة، نسبياً. إذ أن من المتوقع أن يتحول النظام العالمي الحالي (٢٠٠٣م) إلى نظام عالمي آخر... في غضون ٢٥ سنة، من الآن. أما النظام العالمي القادم، فسوف يكون - في الغالب - هو : نظام الأقطاب المتعددة.[1]

* * *

إن النظام العالمي الراهن، سيتغير قريباً، لعدة أسباب، لعل أهمها: .

أ - التدهور الاقتصادي النسبي، الذي تعاني منه الولايات المتحدة، في الوقت الحاضر... والذي بدأ ينهك قوى أمريكا... ويضعف من نفوذها العالمي، بشكل متزايد.

ب - وجود دول كبرى... بدأت قوتها الاقتصادية والتقنية والعسكرية في التزايد... الأمر الذي ينبئ بتطور هذه الدول... لتصبح دولاً عظمى... تتنافس مع الولايات المتحدة، على التربع فوق قمة العالم الاقتصادية والسياسية.

وقد تحددت هذه الدول - تقريباً - وأصبح المراقبون ينتظرون صعودها، إلى مكانة الدول العظمى، في المستقبل . وهذه الدول هي: -

(١) أوروبا الغربية، أو ألمانيا وحدها، إن فشلت فكرة الاتحاد الفيدرالي الأوربي.

(٢) اليابان

(٣) اتحاد روسيا [2]

(٤) وربما: الصين الشعبية.

(١) راجع: ملف السياسة الدولية: الانقلاب السوفيتي وتداعياته، مجلة «السياسة الدولية» (القاهرة): العدد ١٠٦، السنة ٢٧، أكتوبر سنة ١٩٩١م، ص ٢٦٦ - ٢٥٦.

(٢) إن استطاعت روسيا، أن تتغلب على مشاكلها الاقتصادية والسياسية، الحالية.

هذا، بالإضافة إلى احتمال استمرار الولايات المتحدة، كدولة عظمى، لتكون قطباً... من عدة أقطاب. وبذلك، سيصبح هناك ٤ ـ ٥ دول عظمى... وسيتأكد تحول النظام العالمي الراهن إلى نظام الأقطاب المتعددة.

❊❊❊

والمرجح أن لا يشهد مستقبل العالم المنظور غير منتظم الأقطاب المتعددة... لعدة أسباب، لعل أهمها: ـ

(١) استبعاد ظهور نظام «توازن قوي»... على المستوى العالمي. وذلك لأسباب كثيرة، يأتي في مقدمتها: ضعف الميل نحو التحالفات العسكرية الدولية، والانتشار النسبي لأسلحة الدمار الشامل. وبالتالي عدم توقع ظهور المنتظم العالمي رقم (١).

(٢) ضعف احتمال انفراد دولتين (عظميين) فقط، بالسيطرة على السياسة الدولية، سواء سيطرة هشة أو محكمة... وذلك لتصاعد قوة عدة دول. وتوافر الندية في مستوى القوة بينها. وهذا يحول دون ظهور المنتظمين (٢و٣).

ـ لاحظ أننا ننطلق في تحليلنا هنا، من اعتبار أن النظم التالية، هي فقط المنتظمات الدولية الرئيسية الممكنة:

(أ) نظام توازن القوى. (ب) القطبية الثنائية الهشة.

(جـ) نظام القطبية الثنائية المحكمة. (د) منتظم التعدد القطبي.

(هـ) منتظم القطب الواحد.

(٣) توقع انحسار منتظم القطب الواحد (المنتظم رقم ٥)، الذي يسود العالم في الوقت الراهن، للأسباب التي ذكرت أعلاه.

لهذه الأسباب، وغيرها فإن النظام العالمي القادم (خلال ٢٥ ـ ٥٠ سنة، على الأكثر)، يتوقع أن يكون نظام التعدد القطبي... (منتظم رقم ٤).

❊❊❊

والمرجح كذلك، أن يكون الأقطاب القادمون هم الدول المذكورة آنفاً. كما يتوقع أن يكون كل قطب قادراً على تدمير الآخر... بما لديه من أسلحة دمار شامل (إن تسلحت اليابان وألمانيا بأسلحة نووية. كما ينتظر)... ويتوقع أن يكون أساس العلاقات فيما بين الأقطاب القادمين، هو التعاون... لا الصراع. وبالطبع، لا بد من الصراع والتنافس. فالعلاقات الدولية هي ـ بطبيعتها ـ علاقات تتأرجح بين التعاون والصراع... وما بينهما، كما هو معروف ـ وكما سبق أن ذكرنا.

ولكن، عدم قدرة أي قطب على التخلص من الآخر، دون أن يهلك هو، ترغم كل الأقطاب على أن يكون التعاون فيما بينها هو القاعدة... وأن يهمش الصراع، إلى أدنى درجة ممكنة. وسيحاول الأقطاب دائماً، الاتفاق على أسلوب التحرك دولياً... وربما الاتفاق على «توزيع» مناطق النفوذ، وعدم السماح لأي طرف أصغر، بجرها إلى صراعات ساخنة...كما يتوقع أن ينصب التنافس

فيما بين الأقطاب القادمين، على عمليات التنمية الاقتصادية والعلمية والتقنية، ومحاولات السيطرة (السياسية)، على مصادر الطاقة، والمواد الخام، خاصة في دول العالم النامي.

❊❊❊

النظام العالمي... والعرب:

وباعتبارنا من العالم النامي، لابد وأن نتوقف ـ هنا ـ لنتساءل: ـ أي الأنظمة العالمية... «أفضل»، بالنسبة للعالم النامي، بصفة عامة، والوطن العربي، بصفة خاصة ؟! إن الجواب الصحيح يعتمد على متغيرات عدة، منها: بالنسبة لمن، والسياسات المحتملة للقطب أو الأقطاب المعنيين.

الواقع، أن الإجابة السليمة على هذا السؤال المهم، تعتمد على طبيعة توجه كل قطب... في الأنظمة العالمية المختلفة، تجاه العالم النامي، بصفة عامة... وسياسات الأقطاب المختلفة، نحو الدول النامية. ويمكن أن القول، أن العالم النامي ذاق الأمرين... من الأنظمة العالمية المختلفة، التي مر (ويمر) بها العالم، منذ بداية هذا القرن. فقد ثبت أن كل دولة «متقدمة»، كبرى كانت أو عظمى، تنظر للعالم النامي بعين الاستخفاف والاستغلال، كما ينظر الذئب للفريسة.

فسياسة الدول الكبرى (السابقة والحالية وربما المقبلة) نحو الدول النامية (الجنوب)، تهدف ـ بصفة رئيسية ـ إلى:[1]

أ) ـ إبقاء الجنوب مصدراً للمواد الخام، والطاقة، التي تحتاج إليها الآن الدول الكبرى (الشمال، بصفة عامة)، والحصول على هذه المواد، بأقل تكلفة ممكنة.

ب) ـ جعل الجنوب سوقاً مفتوحة... لمنتجات «الشمال» الصناعية والزراعية المختلفة، بما في ذلك الأسلحة والعتاد العسكري التقليدي.

فهدف الشمال، إذا، هو: محاولة استغلال الجنوب (لصالح الشمال)، لأقصى حد ممكن، وأطول فترة ممكنة.ولتحقيق هذا الهدف (بشقيه الرئيسيين المذكورين)، يتبع الشمال شتى الوسائل: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... التي تؤدي ـ في النهاية ـ إلى تدعيم قوة الشمال، وإحكام سيطرته على الجنوب... عبر إضعاف الجنوب، وإخضاعه... بكل الوسائل الممكنة.[2]

لذلك، فإن من السهل الاستنتاج، بأن العالم النامي لن ينمو، بشكل صحيح، ويحقق لسكانه العيش الكريم، إلا إذا توحد، وكون ـ كله أو بعضه ـ تكتلاً متماسكاً... يمكن أن يصبح له، هو الآخر، وزن القطب... وهذا ما يبدو أنه شبه مستحيل التحقق، باعتبار ترامي أطراف الدول النامية، واختلافها ـ اقتصادياً واجتماعيا... والتغلغل الاستعماري للدول الكبرى، في معظم تلك الدول...

(١) د. صدقة يحي فاضل، الفكر السياسي الغربي العالمي، الكتاب الثاني، ٢٨٧ ـ ٢٩٣.

(٢) أنظر: د. بطرس غالي، الحوار والصراع بين الجنوب والشمال، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد ١٠٥، يوليو ١٩٩١م، ص ١٥٥ ـ ١٦١.

ذلك التغلغل الذي يساعد على تنفيذ سياسات الدول الكبرى نحو دول الجنوب،بل ويسهم في إحكام قبضة الشمال على الجنوب، والقضاء على أي نهضة حقيقية في الأخير، وهي بعد في المهد.

* * *

وما قيل بشأن الدول النامية، ينطبق على العالمين الإسلامي والعربي، باعتبار أنهما جزءاً من عالم الجنوب (النامي). وقد أصبح من الثابت والمسلم به، أنه لكي يكون للعرب مكاناً، في عالم اليوم، والمستقبل، فإن على العرب أن يطبعوا أوضاعهم الشاذة، ويتحدوا . لاسيما وأن الاتحاد العربي هو أساس التضامن الإسلامي القوي المنشود...

لقد تجرع العرب قدراً كبيراً من المرارة... في ظل الأنظمة العالمية السابقة. ويتوقع أن يسقيهم النظام العالمي الحالي المزيد. بل إن هذا النظام العالمي الحالي يسيقهم حاليا الحنظل، ويسومهم سوء العذاب، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م المعروفة. فالنظام العالمي القائم الآن ربما يكون أسوأ نظام عالمي، بالنسبة للعرب، باعتبار أن قطبه (الوحيد) معاد بشدة لهم.

والواقع أن من مصلحة العرب (كأمة) أن يتحول المنتظم الدولي الحالي إلى نظام التعدد القطبي... إذ أن ذلك سيسهل التحلل من ربقة الأقطاب المعادية... عبر إمكانية الاستعانة (الحذرة) بالأقطاب الأخرى، في التصدي للمناورات المعروفة للأقطاب المعادية، المضرة بالمصلحة العربية العليا.

والمؤكد، أن اتحاد العرب، سيجعل منهم قوة هامة، في أي نظام عالمي... وبصرف النظر عن ماهية ذلك النظام وطبيعة المسيطرين فيه. فاتحادهم، سيجعل منهم (في المدى القصير) كياناً له سطوة وثقل الدولة الكبرى (إن لم نقل العظمى)... والمعروف أن «الدولة الكبرى»، تكون أقرب لمنزلة ونفوذ «الدولة العظمى»، من غيرها. كما أن «الدولة الكبرى»، تكون أقدر . في أي نظام عالمي . على حماية مصالحها، وتحقيق أهدافها العليا، من الدولة المتوسطة والصغرى والدويلات. تلك هي إحدى حقائق الواقع السياسي الدولي... غير القابلة للدحض... لأنها ثابتة، وصحيحة، على مر العصور، وفي ظل الأحوال المختلفة.

* * *

الفصل الثاني
التنظيم الدولي المعاصر

تعتبر محاولات التعاون والتكتل والاتحاد فيما بين دول معينة... من أكثر ظواهر السياسة الدولية المعاصرة أهمية وانتشارا. ويمكن أن نطلق على هذه المحاولات عدة مصطلحات، منها: التكتل الدولي، أو الانصهار الدولي، أو التكامل الدولي. ومن تعريفات «الانصهار الدولي»، القول بأنه: «عملية تكوين وتطوير وتدعيم المؤسسات، التي يمكن عن طريقها، صنع قرارات ملزمة، تشمل كل مجموعة الدول الأعضاء»[1] ويمكن أن تقع هذه المحاولات في جانب معين، أو أكثر، من جوانب مجالات الحياة العامة الرئيسية، وهي: الاقتصاد، الاجتماع، السياسة، الأمن.

* * *

إن أي محاولة للانصهار فيما بين دول ما معينة، لا تنشأ من فراغ. فلا بد لها من «دوافع»، تدفع إلى التفكير في اتخاذها (الرغبة) والعمل فعلاً على تحقيقها (القدرة). وأي محاولة انصهارية دولية، يكمن خلفها وجود دافع أو أكثر، من الدوافع الرئيسية الأربعة التالية... والتي تمثل (في الوقت نفسه) «متطلبات»، لا بد من توفر واحد أو أكثر منها، حتى يمكن أن يوجد الانصهار الدولي: -

(أ) التماثل الاجتماعي والتجاور الجغرافي: ويعني توفر سمات اجتماعية مشتركة، بين شعوب المجموعة الانصهارية (تماثل في واحد أو أكثر من عناصر القومية)، وكذلك وجود اتجاه عام للتعاون فيما بينها. ويتضمن هذا الدافع عامل «التجاور الجغرافي».

(ب) الخطر الأجنبي المشترك: وهذا ما يسمى بـ «المؤثر الخارجي».[2] ولكن مصدره قد لا ينحصر في جهة خارجية، بل قد تأتي بعض الأخطار المشتركة من داخل الدول الأعضاء.

(1) Johan De Vree, Political Integration: The Formation of Theory and Its Problems. (Paris: Mouton, 1972), P.11.

- وأنظر: - د. صدقة يحي فاضل، النظرية العامة للإنصهار الدولي، مجلة جامعة الملك سعود (العلوم الإدارية، ١، ٢)، الرياض، (١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م)، المجلد الأول، ص ٢٧ - ٦٢.

(٢) د. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، ص ٢٩٢.

ويعني - غالباً - وجود خطر مشترك يهدد أو يمكن أن يهدد، كل من الدول الأعضاء. ويمكن أن يكون هذا الخطر سياسياً أو أمنياً اقتصادياً أو اجتماعياً، أو مزيج من هذا وذاك. وكما أن وجود خطر أجنبي مشترك معلوم ومؤكد لدى أعضاء المجموعة الانصهارية المتوقعة، يمكن أن يدفع إلى محاولتها للانصهار فيما بينها، في محاولة منها لتلافي أكبر قدر ممكن من ذلك الخطر، فإن الخطر الأجنبي، أو «المؤثر الخارجي»، يمكن - بوسائل شتى - أن ينجح في عرقلة ومنع أي محاولة انصهارية ناجحة، بين المجموعة المعنية، (ومثال ذلك: الاستعمار والعالم العربي).

(جـ) المنافع المشتركة: ويعني توفر الإمكانية الفعلية لتحقيق منافع مادية ومعنوية، نتيجة للانصهار، بالنسبة للدول الأعضاء. ويمكن أن تكون هذه المنافع سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو مزيج من كل أو بعض ذلك.

(د) التماثل العام في القيم والأيديولوجيات: ويعني هذا الدافع ميل أعضاء الانصهار (وخاصة الصفوات فيها) لاعتناق قيم ومبادئ سياسية واجتماعية واقتصادية متماثلة، أو متشابهة. ويمكن أن يكون هذا الدافع مكملا لدافع التماثل الاجتماعي، السابق ذكره. وغالباً ما ينتج عن كل من التماثل الاجتماعي والتماثل في القيم والعقائد، وجود تماثل في النظم السياسية والاقتصادية في الدول الأعضاء.

تلك هي الدوافع، أو المستلزمات الرئيسية، لأية محاولة انصهارية دولية. وقد ثبت أنه: كلما توفر دافع أو أكثر من هذه الدوافع، وتأكد في الواقع للدول المعنية، كلما وجد لديها الاتجاه (الرغبة)، نحو التعاون والتقارب فيما بينها، وزاد اصرارها على الانصهار فيما بينها، والعكس صحيح.

❊ ❊ ❊

إن توفر دوافع الانصهار وتأكدها، وتوظيفها، لاقامة الانصهار... وقيامه فعلاً، لا يكفي لبقاء، الأنصار الدولي وضمان إستمراريته. فلا بد لتحقق استمرار يته، من توفر عوامل مواتية معينة - وبصفة متواصلة. من هنا، كان الانصهار الدولي «عملية مستمرة». ويمكن حصر أهم العوامل التي تحدد مدى استمرارية الانصهار الدولي، ومدى تدعيمه، فيما يلي: -

(أ) تصاعد التعامل السلمي بين الدول الأعضاء وتشابك المصالح المشتركة: أي حصول زيادة مستمرة، في حجم المعاملات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السلمية، وسيادة التعامل الودي في العلاقات المشتركة، بين الدول الأعضاء وشعوبها. ويتحقق ذلك عبر تكثيف الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء، لأقصى حد ممكن، والعمل على توسيع نطاقه وحجمه، عبر السياسات المختلفة.[١]

(١) المرجع السابق، ص ٢٩٢.

(ب) كسب التأييد الشعبي:[١] أي تأييد قطاعات وفئات الشعب المختلفة (فعلاً) للعملية الانصهارية التي تكون دولهم أعضاء فيها، وتأييد محاولات تدعيمها. ويأتي هذا التأييد إذا تأكدت الشعوب المعنية أن العملية الانصهارية تحقق لهم منافع مشتركة، تبرر أهميتها الحفاظ على الانصهار المعني وتدعيمه، وإذا أدركت تلك الشعوب أن وجود الانصهار وتصاعده، يحمي فعلاً، مصالحها ويخدمها.

ولعل للتأييد الشعبي أهمية قصوى في تحديد مدى قوة الانصهار. وغالباً، ما تلجأ الحكومات الديمقراطية إلى الشعوب، لاستفتائها الرأي، وخاصة عند اعتزام الدخول في عملية انصهار دولي مؤثر، أو الانسحاب منه. فمدى التأييد وتحمس مختلف فئات الشعب لانصهار دولي معين، يضمهم في عضويته، يمكن (إلى حد كبير) أن يحدد مدى بقاء وتصاعد ذلك الانصهار بالفعل.

(جـ) التخفيف (التدريجي) للولاءات القومية (المحلية) للدول الأعضاء لصالح ولاء مشترك أكبر: لا شك أن التحول في الولاءات القومية (الوطنية) لمواطني الدول الأعضاء، والاتجاه التدريجي ببعض أو معظم تلك الولاءات، إلى هيئات الانصهار المشترك وكيانه الرئيسي (ظهور ولاء فوق - قومي مشترك)، يساعد - إيجاباً - على تدعيم العملية الانصهارية. وكلما تصاعد الاتجاه الولائي نحو الكيان المشترك الأكبر، كلما تدعم الانصهار.

تلك هي أهم العوامل التي تبقى على عملية الانصهار الدولي وتدعمه، وتضمن استمرار يته. وقد ثبت أن: مدى بقاء الانصهار الدولي يعتمد على مدى بقاء الدوافع نحوه - كما أسلفنا. كما أن مدى استمرارية الانصهار الدولي (بعد توفر الدوافع نحوه وقيامه فعلاً)، يتوقف على مدى إيجابية أهم العوامل، التي تبقى على استمرارية الدفع نحوه. فكلما تأكدت إيجابية هذه العوامل، كلما زادت فرص استمرارية وتدعم الانصهار الدولي، والعكس صحيح.

ويلاحظ أن انتفاء أو سلبية عامل واحد أو أكثر من هذه العوامل، يؤثر سلباً على استمرارية الانصهار الدولي الفعلية. كما يلاحظ وجود ترابط عضوي بين هذه العوامل الثلاثة. بحيث يمكن اعتبارها (مجتمعة) عاملاً واحداً، ذا ثلاثة جوانب... حيث أن توفر وتأكد جانب، يمكن أن يؤدي إلى توفر الجانبين الآخرين. كما أن انتفاء جانب واحد، يمكن أن يؤدي إلى انتفاء وسلبية الجانبين الآخرين. الأمر الذي ربما يؤدي إلى انهيار عملية التكامل أو ضعفها، أو استمرارها، استمرارا شكلياً فقط.

❊ ❊ ❊

إن أي عملية انصهارية دولية، لابد أن تتخذ شكلاً قانونياً وسياسياً معيناً، يحكم نشاطها ويحدد مسيرتها. فالمقصود بـ «الشكل الانصهاري الدولي»، هو الإطار القانوني والسياسي (Form

(1) Harold Jacobson, Network of Inerdependence, (New York: Alfred Knopf, 1984). P. 370f.

Legal-Political)، الذي تظهر به عملية الانصهار الدولي، بين دول معينة في وقت معين. وكل شكل انصهاري دولي يترتب على قيامه إلتزامات واختصاصات معينة، بالنسبة لأطراف العملية الانصهارية الدولية الرئيسيين: أي الهيئة المشتركة من جهة، والدول الأعضاء، من جهة أخرى.

وعند محاولة تحديد أهم الأشكال المعاصرة للانصهار الدولي في الوقت الحاضر، نجد أن معظم العمليات الانصهارية الدولية، تتخذ نوعاً معيناً، من ما يعرف الآن بـ «التنظيم الدولي» - (المنظمات الدولية). لذا، فالتنظيم الدولي يعتبر أهم الأشكال المعاصرة للانصهار الدولي - بالمعنى المذكور أعلاه للشكل الانصهاري الدولي.

كما نلاحظ أن هناك أشكالاً أخرى (غير التنظيم الدولي) يمكن أن تظهر بها بعض العمليات المعاصرة للانصهار الدولي، وإن كانت تلك الأشكال شبه نادرة الآن. ومع ذلك، يمكن القول بوجود أشكال أخرى للانصهار الدولي - عدا المنظمات الدولية - يمكن أن تظهر الآن، وأهمها «الاتحاد الفيدرالي». وفي الواقع، نجد أن الاتحاد الفيدرالي هو الشكل الانصهاري الوحيد (الآن) عدا المنظمات الدولية، الذي يمكن أن تتخذه بعض العمليات الانصهارية الدولية المعاصرة. أما غيره من «الأشكال الأخرى»، فلم يعد له وجود.

وفي هذا الفصل، نلخص فكرة التنظيم الدولي، بصفة عامة... ومن ثم نتطرق في نهايته، إلى إعطاء لمحة موجزة عن «هيئة الأمم المتحدة»... أهم التنظيمات الدولية المعاصرة.

❊ ❊ ❊

- المنظمات الدولية:

يعتبر التنظيم الدولي (International Organization) من أهم ظواهر التاريخ المعاصر. وتعود فكرته إلى العصور القديمة. ولكن التنظيم الدولي المعاصر يجد جذوره في محاولات التنظيم الدولي، التي بدأت في أوروبا في القرن الرابع عشر الميلادي[1]. ويرجع «جاكوبسون»، فكرة التنظيم الدولي، إلى سنة ٤٧٨ق.م، عندما تأسست رابطة «ديلوس»، بين بعض دول المدينة الإغريقية القديمة، بزعامة أثينا(The Delian League)[2].

ثم أخذت الفكرة تتطور منذئذ، حتى أصبح التنظيم الدولي من أهم القنوات التي تسير فها العلاقات الدولية المعاصرة. وتعتبر «الوكالة المركزية للملاحة في نهر الراين»، التي أنشأت بقرار من مؤتمر فينا الشهير، المنعقد سنة ١٨١٥م، أول منظمة دولية حكومية، بالمفهوم المعروف، في عالم الدول القومية اليوم. وكان هدف تلك الوكالة ضمان حرية الملاحة والمساواة في الاستفادة من ذلك النهر، لكل الدول المطلة عليه.

(١) سبق الاسلام كل تلك الأفكار عندما دعى ضمنياً (منذ ظهوره في القرن السابع الميلادي) إلى قيام تنظيم دولي موحد، على أساس العدل والسلام وبقية التعاليم الاسلامية الخالدة.

(2) Harold Jacobson, Networks of Interdependence: International Organizations and the Global Political Systems, 2nd edition, pp. 8 - 9.

وابتداء من عام ١٨٦٥م، أخذ عدد المنظمات الدولية (بصفة عامة) يتزايد. وقد تبلورت فكرة التنظيم الدولي المعاصر، منذ قيام «عصبة الأمم»، سنة ١٩١٩م. ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية (سنة ١٩٤٥م)، تضاعف عدد المنظمات الدولية عدة مرات نسبة إلى ما قبل تلك الحرب، حتى وصل عدد المنظمات الدولية الحكومية إلى ٦٢١ منظمة دولية حكومية، في عام ١٩٨٠م.[1] ونجد أن المنظمات الدولية المتعددة والمختلفة، قد أصبحت (بعد الدول)، أهم أطراف العلاقات الدولية، في الوقت الراهن - كما وضحنا سابقاً.

ولا شك أن هذه الأهمية، التي اكتسبها التنظيم الدولي، تعود إلى تطور الحياة البشرية، وبالذات التطور التقني، الذي أحدث تغييرات جذرية في وسائل الاتصال بين الأمم والشعوب. تلك التغيرات جعلت من العالم «قرية كبيرة» واحدة، وحتمت التعاون، لأوثق قدر ممكن، في الكثير من المجالات، نتيجة للترابط الوثيق بين مصالح أمم اليوم. وقد نتج عن ضرورة الاتصال والتعاون، فيما بين الشعوب المعاصرة، ضرورة إقامة هيئات للتعاون المشترك والتنسيق والاتصال، عرفت بـ «المنظمات الدولية» (International Organizations).

❊ ❊ ❊

المنظمة الدولية:

يمكن تعريف المنظمة الدولية الحكومية بأنها: «هيئة تقوم بإنشائها مجموعة. من الدول لتحقيق أغراض ومصالح مشتركة بينها، وتكون لها إرادة ذاتية مستقلة، يتم التعبير عنها، في المجتمع الدولي، وفي مواجهة الدول الأعضاء فيها، بواسطة أجهزة خاصة بها».[2]

كما يمكن تعريفها، بأنها: «هيئة (مؤسسة) تنشأ نتيجة لاتفاق بين دولتين مستقلتين أو أكثر، لادارة وتدعيم بعض العلاقات السياسية المعتادة، بين الدول الأعضاء». وبذلك، تعتبر أداة وصل بين الدول الأعضاء بها، وتتميز عن الدبلوماسية العادية بخصائص أهمها[3]:-

١ - إقامة «هيئة مشتركة» وأمانة عامة دائمة.

٢ - عقد لقاءات دورية جماعية، لممثلي الدول المشتركة.

٣ - وجود إطار متفق عليه لصنع وإتخاذ القرارات المشتركة.

ويمكن تلخيص أهم الأهداف الرئيسية، للمنظمة الدولية الحكومية فيما يلي[4] :-

(1) Union of International Associations: Yearbook of International Organizations, (Brussles: U.I.A., 1981).

ويشمل هذا العدد كل المنظمات الدولية الحكومية التي أنشأت من قبل منظمات دولية حكومية أخرى.

(٢) د. عبدالواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٩)، ص ٣٧. وأنظر أيضاً: د. محمد طلعت الغنيمي، التنظيم الدولي، (الأسكندرية: جامعة الإسكندرية، ١٩٧٤م).

(3) Jacobson,, Networks of Interdependence, p.8.

(٤) د. عبدالمنعم إبراهيم البدراوي. العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق، الجزئين الأول والثاني، ص ١٢٧ - ١٢٨.

(١) تكوين جهاز (هيئة مشتركة)، للتشاور والتفاهم بين الدول الأعضاء عبر الاتصال الدبلوماسي المكثف.

(٢) نبذ استخدام القوة فيما بين الدول الأعضاء، وتسوية المنازعات فيما بينهم سلمياً.

(٣) تنمية العلاقات والصلات بين الدول الأعضاء، في مجال ما معين أو أكثر، وتدعيم التعاون من أجل الصالح المشترك.

(٤) تدعيم الأمن والاستقرار للدول الأعضاء، مع احترام استقلالهم والمساواه بينهم في السيادة، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول.

ويرى عبدالواحد الفار أن هدف التنظيم الدولي هو: التضامن والتعاون، بين مجموعة من الدول، من أجل تحقيق مصالح مشتركة، تجمع بينها... وتتلخص المصالح المشتركة، للدول، في ظل التنظيم الدولي، في مايلي[1]:

أولاً: المحافظة على السلام الدولي، وذلك عن طريق تحريم الحرب والعدوان، واعتبارهما عملاً عدوانياً غير مشروع. واللجوء إلى الوسائل السلمية في حل المنازعات، دون وسائل العنف (الحرب).

ثانياً: رفع مستوى الرفاه لشعوب الدول الأعضاء، عن طريق تدعيم وتطوير المجالات الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أن مثل هذه التنمية مطلباً إنسانياً ضرورياً ملحاً، ويساعد تحقيقه على استتباب السلام والاستقرار.

وباختصار، يمكن القول، بأن أهداف التنظيم الدولي هي أهداف الانصهار الدولي ذاتها. أو بمعنى آخر، أن الدوافع التي تدفع الدول للانخراط في تنظيم دولي معين، هي نفسها دوافع الانصهار الدولي السابق ذكرها. ويبرز هنا دافعا «المنافع المشتركة»، و «الخطر المشترك» بقدر أكبر من دافعي «التماثل الاجتماعي»، و «التماثل في القيم والأيديولوجيات».

* * *

تكوين المنظمة الدولية:

يخضع تكوين المنظمة الدولية، بصفة عامة، لمبادئ الاتفاقية الدولية المنشأة لها. وتختلف تلك الاتفاقيات، من واحدة لأخرى. إلا أن هناك قواعد عامة، يخضع لها تشكيل المنظمة الدولية[2]، نوجزها فيما يلي.

تنشأ المنظمة الدولية - عادة - بعد إبرام اتفاقية دولية بين الأعضاء وتصديقها. وعادة ما يصاحب تلك الاتفاقية صدور ميثاق المنظمة أو دستورها، وإطارها القانوني والسياسي، الذي تعمل بموجبه وتسير على قواعده. وبعد ذلك، تقوم أجهزة المنظمة الدولية، التي تمثل أداة تلك المنظمة، في إدارة وتنفيذ أهدافها، وخدمة أغراضها.

(١) د. عبدالواحد الفار، التنظيم الدولي، ص٧ ـ ٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٣ ـ ٧٧.

وتمتاز تلك الأجهزة بالدوام، وتصمم لكي تؤدي الأعمال التي أنيط بالمنظمة الدولية القيام بها. ويشابه تنظيم المنظمة السياسي، تنظيم الحكومة ... فهناك دستور (الميثاق) وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، وأداة إدارية، لمتابعة التنفيذ. فعادة ما يحوي تنظيم المنظمة الدولية الأجهزة الأساسية التالية: الجهاز التشريعي، ويتمثل في الجمعية العامة، أو المجلس الأعلى، أو المؤتمر... إلخ. ثم الجهاز الإداري، الذي يقوم بالأعمال الإدارية للمنظمة، وهو «سكرتاريا» المنظمة، ويكون على رأسه مدير، هو السكرتير العام أو الأمين العام... إلخ.

كما تحتوي معظم المنظمات الدولية الحكومية، على جهازين عامين آخرين، هما: الجهاز التنفيذي، وهو الجهة المكلفة بتنفيذ قرارات الجهاز التشريعي، حال «مجلس الأمن»، بالنسبة للأمم المتحدة. وكذلك الجهاز القضائي، الذي تناط إليه مسألة فض المنازعات، التي تنشا بين عضو أو أكثر وعضو آخر، أو بين عضو أو أكثر والمنظمة الدولية نفسها[1]. مثال ذلك: محكمة العدل الدولية، محكمة العدل الأوربية، هيئة تسوية المنازعات بمجلس التعاون الخليجي. وتتشابه المنظمات الدولية (في تكوينها) مع الحكومات، ولكنها ليست حكومات، لأن معظم قراراتها لا بد وأن تحظى بموافقة الحكومات الأعضاء.

ميزانية المنظمة:

تحتاج المنظمة الدولية (الهيئة المشتركة)، وبالذات الجهاز الإداري فيها، إلى نفقات مالية، تنفق على إدارة أعمال المنظمة، كما يمكن أن يشرف الجهاز الإداري على تمويل الأجهزة الأخرى، بما يمكنها من أداء الأعمال، الموكل إليها أداءها. من هنا، كان التمويل أساساً لازماً، لبقاء المنظمة الدولية ولضمان أداءها لوظيفتها. ويقع عبء تمويل المنظمة الدولية، على كاهل الأعضاء بها - بصفة أساسية. وتحدد الاتفاقية المنشأة للمنظمة، كم وكيف التمويل اللازم (ميزانية المنظمة). وهنا، يختلف كل من الكم والكيف، من اتفاقية لأخرى. وغالباً ما يتم توزيع النفقات التمويلية، اللازمة، على الأعضاء، وفق قواعد عرفية دولية راسخة. فهناك منظمات دولية تأخذ بمبدأ تحميل الأعضاء للنفقات، وفقاً لنسبة دخولها القومية (منظمة الأمم المتحدة)، أو بالتساوي بين الأعضاء (مجلس التعاون الخليجي).

وموظفو المنظمة الدولية محايدون، وغالباً ما يكونون من جنسيات الدول الأعضاء. وهم لا يشتركون في صنع القرارات في المنظمة، بل أن وظيفتهم، هي وظيفة إدارية، بصفة عامة. ويتبعون المنظمة الدولية التي يعملون بها، ويتلقون الأوامر منها، ولا يتبعون الدول التي ينتمون إليها - في أدائهم لعملهم بالمنظمة.

ويتمتع كبار موظفي المنظمة الدولية الحكومية بالحصانات الدبلوماسية المعروفة، أثناء أداءهم للخدمة بالمنظمة، وذلك في مواجهة الدول الأعضاء، بما في ذلك الدولة التي ينتمون (من حيث الجنسية) إليها.[2] وتصبح للمنظمة الدولية - بعد ظهورها - الشخصية القانونية، في مواجهة أعضاءها، ومن يعترف بها من غير الدول الأعضاء. ويترتب على ذلك أن يكون لها حق إبرام المعاهدات (في حدود اختصاصاتها)، مع الغير.

* * *

(١) د. البدراوي، العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق، ص ١٣١ ـ ١٣٦.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

عصبة الأمم:

تعتبر منظمة الأمم المتحدة ـ كما ذكرنا ـ أهم وأكبر المنظمات الدولية، التي عرفها البشر، حتى الآن... وقد تجسدت فكرة إقامة منظمة دولية حكومية عالمية شاملة، أولاً، في تأسيس «عصبة الأمم» (League of Nations). حيث حاول كثير من عقلاء البشرية وقادتهم إنشاء تنظيم «عالمي»، يكفل تحقيق الأمن، واستتباب السلام، في العالم...

ولكن هذه المحاولات لم تثمر... حتى قامت الحرب العالمية الأولى، سنة ١٩١٤م، ونتج عنها الكثير جداً من القتل والدمار، كما هو معروف. وهذا ما دفع إلى تجديد تلك المحاولات. كانت هناك دعوات أوربية، لتأسيس منظمة دولية، تنظم شئون العالم، عقب الحرب العالمية الأولى. كما نشر بيان، أصدره الرئيس الأمريكي الأسبق، «ودرو ويلسون»، في يناير سنة ١٩١٨م، تضمن ما عرف بـ «مبادئ ويلسون الأربعة عشر»، والتي أعتبرها الرئيس الأمريكي أساساً... لإقامة سلام عادل في العالم... وكان المبدأ الأخير منها عبارة عن نداء، لإنشاء عصبة أمم، لتتولى الإشراف على هذه الترتيبات العالمية.

ونظراً لاستعداد العالم لتقبل فكرة هذه المنظمة، بعد ما رآه من أهوال الحرب، ومآسيها، نجحت فكرة إقامة عصبة الأمم... إذ قامت هذه المنظمة يوم أن بدأت نشاطها، في ١٠/١/١٩٢٠م. وقد وضعت مشروع معاهدتها لجنة مكونة من مندوبين، عن الدول الخمس العظمى، في ذلك الوقت (الولايات المتحدة، اليابان، إيطاليا، فرنسا، بريطانيا)، ومندوبون من الدول الأخرى المتحالفة... وتمت صياغة «عهد عصبة الأمم» نهائياً، في ١٣/٢/١٩١٩م، وأدمج ضمن معاهدة «فرساي»[1]، التي تم إبرامها بين الدول المنتصرة، في الحرب العالمية الأولى، من ناحية، وألمانيا وحلفاءها، من ناحية أخرى. وتم إقرار ذلك العهد (الميثاق) بتاريخ ٢٨/٤/١٩١٩، ودخل حيز التنفيذ ببدء نشاط عصبة الأمم.

* * *

هدفت عصبة الأمم إلى تنظيم علاقات الدول ببعضها البعض وضمان تحقق السلام، وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وتشجيع التعاون الإيجابي، بين الدول، للنهوض بمستوى معيشة الإنسان، على هذه الأرض. كما أكد عهد عصبة الأمم على ضرورة قيام العلاقات الدولية على «أساس العلانية والصراحة والعدل... وقواعد القانون الدولي».[2]

وتكونت عصبة الأمم من أعضاء مؤسسين، وأعضاء لاحقين... إذ نص عهد العصبة على أن العضوية فيها مفتوحة، لأي دولة تتقدم بطلب الانضمام، ويوافق على قبولها ثلثا أعضاء الجمعية العمومية، التابعة للعصبة. وفي البداية، انضمت معظم دول العالم في ذلك الحين، إلى العصبة، حتى بلغ عدد أعضاءها ستون دولة. ولكن، دول كثيرة انسحبت من العصبة فيما بعد، إلى أن وصل مجموع الأعضاء بها ٤٤ دولة فقط، في عام ١٩٣٩. [3]

* * *

(١) د. عبدالواحد الفار، التنظيم الدولي، (مرجع سبق ذكره)، ص٩٤.
(٢) د. بطرس غالي، د. محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، ط٦، ص٤٠٥.
(٣) د. عبدالواحد الفار، التنظيم الدولي، (مرجع سبق ذكره)، ص٩٤.

تنظيم عصبة الأمم:

تكونت العصبة ـ كما نص عهدها ـ من ثلاثة أجهزة... لكل منها اختصاص محدد... وتقوم (مجتمعة) بالمهام المنوطة بعصبة الأمم. وهذه الأجهزة، هي: ـ [1]

(١) **الجمعية العمومية**: وهي الجهاز التشريعي العام لهذه المنظمة. وتتكون من مندوبين يمثلون كل الأعضاء بالعصبة. وفي هذا الفرع يتساوى كل الأعضاء، سواء كانوا مؤسسين، أو منضمين... ولا يجب أن يزيد عدد مندوبي كل دولة عن ثلاثة. ولكن لكل دولة ـ صغرت أم كبرت ـ صوت واحد (مساو لأي صوت آخر) في الجمعية العمومية. ويجلس جميع أعضاء هذه الجمعية بموجب الترتيب الأبجدي، لأسماء دولهم. وتعقد الجمعية العمومية اجتماعاً عادياً واحداً، في شهر سبتمبر من كل عام... ويمكن أن تجتمع اجتماعاً استثنائياً، بناء على طلب عضو، أو أكثر، إذا وافقت غالبية الأعضاء على انعقاد ذلك الاجتماع. وتختص الجمعية العمومية بفض المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية، وإقرار ميزانية العصبة، والنظر في طلبات قبول أعضاء جدد بالعصبة والبت فيها، وغير ذلك.

(٢) **مجلس العصبة**: وهو بمثابة الجهاز التنفيذي للعصبة. ويتكون من تسعة دول... منها خمسة دائمة العضوية (فرنسا، إيطاليا، اليابان، الولايات المتحدة، بريطانيا)، وأربع دول غير دائمة العضوية، يتم انتخابهم، من قبل الجمعية العمومية للعصبة، من أعضاءها، لمدة ثلاث سنوات، غير قابلة للتجديد.

ونتيجة لرفض مجلس الشيوخ الأمريكي التصديق على معاهدات الصلح (معاهدات فرساي) ومنها عهد عصبة الأمم، لم تنضم الولايات المتحدة لعصبة الأمم. لهذا، تغير تكوين مجلس العصبة عدة مرات، حتى أصبح يضم خمسة عشر عضواً (منهم اثنان دائمان: فرنسا وإنجلترا)، قبل نشوب الحرب العالمية الثانية، وانهيار العصبة.

ويجتمع مجلس العصبة كلما دعت الحاجة إلى اجتماعه، على أن لا يقل ذلك عن مرة واحدة سنوياً... ويصدر معظم قراراته بالإجماع. ويختص مجلس العصبة بالنظر في أي مسألة تندرج ضمن اختصاصات عصبة الأمم، وأبرزها: حل المنازعات الدولية، واتخاذ الإجراءات التي تكفل حفظ الأمن والسلام الدوليين، بالاشتراك مع الجمعية العمومية.

(٣) **الأمانة العامة للعصبة**: وتعتبر بمثابة الأداة الإدارية الدائمة للعصبة. وكان مقرها هو مدينة جنيف السويسرية. ويشرف على الأمانة العامة «سكرتير عام»، يتم تعيينه بقرار،

(١) د. غالي، د. عيسى، المدخل في علم السياسة، ص ٤٠٦ .

يصدر بالإجماع، من قبل مجلس العصبة، وتوافق عليه الأغلبية في الجمعية العمومية.

وأهم اختصاصات الأمانة العامة هي العمل كسكرتاريا إدارية للعصبة. ومن ذلك، التحضير لاجتماعات الجمعية، والمجلس، والأشراف على تنفيذ قراراتها، وإعداد البحوث والدراسات، عن المواضيع التي تدخل في اختصاص العصبة.[1]

وبعد قيام عصبة الأمم بحوالي السنة، نشأت «محكمة العدل الدولية الدائمة» (P.C.I.J)، في ١٦ ديسمبر عام ١٩٢٠م، وكان مقرها مدينة «لاهاي»، بهولندا... وكان الهدف من قيامها هو الفصل في المنازعات الدولية. ولكن اللجوء إليها كان اختيارياً. وما تصدره من أحكام يعتبر استشاريا، في معظم الحالات. وتقدم المحكمة فتواها إلى عصبة الأمم. وتتكون من خمسة عشر قاضيا، من مختلف الجنسيات، يتم انتخابهم، من قبل الجمعية العمومية، والمجلس، التابعين لعصبة الأمم، وذلك لمدة تسع سنوات.

❊ ❊ ❊

انهيار عصبة الأمم:

استمرت عصبة الأمم في التواجد قرابة عشرين عاماً. ويوم ١٩٤٦/٤/٨م، عقدت الجمعية العمومية للعصبة، آخر جلساتها، حيث قررت فيها تصفية العصبة، وتسليم ممتلكاتها، للمنظمة العالمية الجديدة، التي قامت على أنقاضها، وهي هيئة الأمم المتحدة. والواقع، أن قيام الحرب العالمية الثانية، في عام ١٩٣٩م، كان أكبر مؤشر على فشل عصبة الأمم في القيام بالمهام، التي كان المراقبون ينتظرونها منها... وأهمها حل المنازعات، بالطرق السلمية، والحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

قامت الحرب العالمية الثانية، لتؤكد فشل العصبة، وتعلن، في الوقت نفسه، انهيارها، وزوالها. إذ توقفت نشاطات العصبة في نفس تاريخ قيام هذه الحرب. ويرجع سبب انهيار عصبة الأمم إلى عدة عوامل، أهمها: كون عهد العصبة جزءاً من معاهدات الصلح (معاهدة فرساي)، التي عقدت بين المنتصرين، والمهزومين، في الحرب العالمية الأولى، وكانت مجرد تسوية سياسية... فرضها المنتصرون، وأملوها على ألمانيا وحلفاءها، باعتبارهم المهزومين، في تلك الحرب.

لهذا، كان عهد العصبة، الذي يفترض أن يقيم منظمة عالمية، تحتاج للتعاون الودي بين كل الدول، امتدادا لمعاهدة فرساي، وليس ميثاقاً مستقلاً، يهدف إلى تنمية وتدعيم العلاقات الودية، بين دول العالم. هذا، إضافة إلى عدم انضمام جميع دول العالم، آنئذ، وخاصة الدول الكبرى (وبالذات الولايات المتحدة وروسيا) للعصبة[2] وعيوب كثيرة أخرى... احتوى عليها عهد عصبة الأمم.

---

(١) د. عبدالمنعم البدراوي، العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق، ص ١٤٣ - ١٤٥.

(٢) د. عبدالواحد الفار، التنظيم الدولي، ص ٩٨.

وقد مهدت الحرب العالمية الثانية، وانهيار عصبة الأمم، إلى قيام منظمة عالمية بديلة، هي هيئة الأمم المتحدة... التي يحاول ميثاقها تلافي عيوب عهد عصبة الأمم. وفيما يلي، نقدم نبذة عن هيئة الأمم المتحدة، التي يمكن اعتبارها - حتى الوقت الحاضر - أهم المنظمات الدولية، التي شهدتها الإنسانية.

❊ ❊ ❊

هيئة الأمم المتحدة:

كانت أهوال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥م)، أكثر العوامل التي دفعت للتفكير في إنشاء هيئة عالمية بديلة، لعصبة الأمم، هي: هيئة الأمم المتحدة (United Nations). مرت هذه الفكرة في البداية، بمرحلة التصريحات والبيانات... التي صدرت عن عدة زعماء... منادية بإقامة منظمة عالمية جديدة، تتولى محاولات حفظ السلام، والأمن الدوليين، وكبديل (أكثر عملية وصلابة) لعصبة الأمم المنهارة.

وأول هذه التصريحات، ما عرف بـ «تصريح الأطلسي»، الصادر يوم ١٤ أغسطس عام ١٩٤١م، الذي أدلى به كل من: روزفلت، رئيس الولايات المتحدة، وتشرشل، رئيس وزراء بريطانيا آنئذ، إثر اجتماعهما على ظهر البارجة «برنس أوف ويلز»، في مياه المحيط الأطلسي».[1]

أعقبه تصريح واشنطون، الصادر يوم ١ يناير سنة ١٩٤٢م، عن ممثلي ست وعشرين دولة... اجتمعوا لتدارس الواقع العالمي، وما يجب عمله، لضمان الأمن والسلام العالميين. حيث دعوا إلى إقامة تنظيم عالمي، يشرف على هذه العملية، ويتولى متابعتها.

تلاه «تصريح موسكو»، الصادر بتاريخ ١٩٤٣/١٠/٣٠م، عن ممثلي الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي وبريطانيا والصين، المتضمن تعهداً من هذه الدول بإنشاء منظمة عالمية دائمة، تتكفل بصيانة الأمن والسلام الدوليين، على أساس المساواه في السيادة بين كل الدول الأعضاء. وبعد ذلك التصريح، بشهر واحد، صدر، في ١٩٤٣/١٢/١م، ما عرف بـ «تصريح طهران»، على إثر اجتماع زعماء كبار الحلفاء (المنتصرين) في الحرب العالمية الثانية، وهم كل من: ستالين وتشرشل وروزفلت. حيث عبر ذلك التصريح عن عزم هذه الدول على التمسك بما جاء في «تصريح الأطلسي»، إضافة إلى رغبة هذه الدول في القضاء على الطغيان ونشر الديمقراطية، في كل أنحاء العالم.[2]

❊ ❊ ❊

ثم أنتقل المعنيون بهذا الأمر من مرحلة التصريحات إلى مرحلة التنفيذ، فعقدت عدة «مؤتمرات» دولية، لتحديد الشكل والمضمون، اللذين ستكون عليهما المنظمة العالمية المرجوة.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠٤.

(2) H. Jacobson, Networks of Interdependence, PP.40 - 42.

فعقد مؤتمر «دومبارتن أوكس»، بالقرب من واشنطن، العاصمة الأمريكية، في الفترة من ٢١ أغسطس، إلى ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٤م. حيث اجتمع ممثلوا الدول الكبرى آنئذ، (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، الصين، بريطانيا). وأسفر اجتماعهم عن وضع المبادئ والأسس، التي ستقوم عليها هيئة الأمم المتحدة. وكانت بعض الدول الكبرى قد قدمت عدة مشاريع مختلفة، للمنظمة العالمية المقترحة... وأستقر الرأي - فيما بعد - على الأخذ بالصيغة التي اشتمل عليها ميثاق الأمم المتحدة.

وبعد مؤتمر «دومباتن أوكس»، عقد مؤتمر «يالطا» الشهير... حيث اجتمع رؤساء الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا، في الفترة من ٤ إلى ١١ فبراير، سنة ١٩٤٥م. وفي ذلك المؤتمر، وضعت كثير من أسس العلاقات الدولية، بين الدول الكبرى، في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. كما أقر نظام مجلس الأمن، التابع لهيئة الأمم المتحدة، وأسلوب التصويت والعضوية فيه.

وكان مؤتمر «دومبارتن أوكس»، قد وضع مشروع أولى، لميثاق الأمم المتحدة، تم إدخال بعض الإضافات والتعديلات عليه، من قبل المؤتمرين في يالطا. وأخيراً، عقد مؤتمر سان فرانسيسكو الشهير، في الفترة من ٢٥ إبريل إلى ٢٦ يونية سنة ١٩٤٥م، وحضره مندوبوا خمسين دولة... وشهدت نهاية هذا المؤتمر ولادة هيئة الأمم المتحدة[1]... حيث ناقش المؤتمرون فيه الميثاق المقترح لهيئة الأمم المتحدة، وأقروه، بعد إدخال بعض التعديلات النهائية عليه. وأصبح ذلك الميثاق نافذاً، اعتبارا من يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥م.

هذا، وقد عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول اجتماع لها، في لندن بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٤٦م. ثم بدأت في عقد معظم اجتماعاتها، بعد ذلك، في مقر الأمم المتحدة الرسمي، وهو مدينة نيويورك الأمريكية. وهكذا،شهد العالم ظهور أهم المنظمات الدولية الحكومية العالمية، حتى الآن.

❋ ❋ ❋

أهداف ومبادئ الأمم المتحدة:

يتضمن ميثاق الأمم المتحدة ديباجة وتسعة عشر فصلاً، تكون (مجتمعة) مائة وإحدى عشر مادة. وتنص إحدى مواده على سمو أحكام ذلك الميثاق، على أي اتفاق دولي آخر. وقد دخل هذا الميثاق حيز التنفيذ، اعتبارا من ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥م كما ذكرنا. وباستقراء هذا الميثاق، يتضح أن أهم أهداف هيئة الأمم المتحدة، يمكن إيجازها كما يلي:[2]

(١) الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، عبر القيام بإزالة الأسباب التي تهدد السلام

(١) المرجع السابق، ص٤٢.

(٢) د. الفار، التنظيم الدولي، ص ١٢٥.

العالمي، وحل المنازعات بين الدول، بالوسائل السلمية، والحيلولة دون نشوب الحروب الدولية، ومنع اعتداء أي من الدول الأعضاء، على عضو آخر.

(٢) تنمية العلاقات السلمية، بين الدول الأعضاء، لتدعيم السلام وتعميم الرفاه، في العالم. ويتضمن ذلك، العمل على تشجيع تعاون الدول، فيما بينها، في المجالات غير السياسية، إضافة إلى تنمية وتدعيم التعاون السياسي.

(٣) خلق منبر دولي، ومركز عالمي، من الأمم المتحدة. بحيث تصبح منتدى... يلتقي فيه مندوبي الدول، ويناقشون ما يهمها، من أمور مشتركة... ويقومون بالتنسيق والتعاون، لخدمة تلك المصالح المشتركة.

ويدعو الميثاق إلى العمل على تحقيق هذه الأهداف وغيرها ،بناء على مبادئ وأسس معينة، أهمها:

المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، والامتناع عن استخدام القوة، ضد الآخرين، وحل المنازعات بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء، والالتزام بما ورد في الميثاق،ب «حسن نية»[1].

❋ ❋ ❋

العضوية في الأمم المتحدة:

إن العضوية في هيئة الأمم المتحدة، مفتوحة لأي دولة مستقلة... باعتبار أن هذه المنظمة عبارة عن منظمة دولية حكومية عالمية شاملة. وتعتبر الدول الخمسين، الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة، في مؤتمر سان فرانسيسكو، المنعقد سنة ١٩٤٥م أعضاء أصليين.[2] ولكن، هناك تساوتام، في الحقوق والواجبات، بين الأعضاء الأصليين، والأعضاء المنضمين فيما بعد.

وتوضح المادة الرابعة، من ميثاق الأمم المتحدة، بأن أي بلد يحق له الانضمام إلى الأمم المتحدة، شريطة توفر التالي فيها: -

١ - أن تكون دولة مستقلة.

٢ - أن تكون محبة للسلام... وهذا شرط معنوي، يصعب التحقق من توفره.

٣ - أن تقبل كل ماورد في ميثاق الأمم المتحدة.

٤ - أن تكون قادرة على الالتزام بما جاء بالميثاق.

٥ - أن تقبل الأمم المتحدة (وفق إجراءاتها) انضمامها إليها.

وتتقدم البلد، الراغبة في الانضمام إلى الأمم المتحدة، بطلب انضمامها، إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وبعد استيفاء كافة شروط العضوية، يعرض الأمين العام ذلك الطلب على مجلس

(١) المرجع السابق، ص ١٣٢ - ١٣٥.

(٢) إن الدول العربية، التي شاركت في تأسيس الأمم المتحدة، ووقعت على ميثاقها، في مؤتمر سان فرانسيسكو، سنة ١٩٤٥م، هي: مصر، العراق، السعودية، سوريا، لبنان.

الأمن... الذي يناقشه، ثم يصوت على القبول من عدمه (تصويت على قرار موضوعي)، وبعد تصويت مجلس الأمن بقبول المتقدم، يعرض الطلب على الجمعية العامة، التي لابد وأن توافق على ذلك الطلب، بأغلبية ثلثي أعضاءها (المادة ١٨ من الميثاق). وحال موافقة الجمعية العامة، تصبح البلد المتقدمة بالطلب، عضواً، كامل العضوية، في هذه المنظمة.[١]

ويمكن للدولة العضو الانسحاب من الأمم المتحدة. وانسحابها، أو فصلها، أو فقدانها للاستقلال، أو زوالها، يفقدها تلقائياً، تلك العضوية. ويمكن فصل أي دولة عضو، من الأمم المتحدة، بتوصية من مجلس الأمن (بأغلبية ٩ أعضاء على الأقل، من بينهم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن)، وبعد موافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة. هذا، وقد بلغ مجموع أعضاء هيئة الأمم المتحدة، حتى يوليو، عام ١٩٩٩م، ١٨٥ دولة.

* * *

أجهزة الأمم المتحدة:

ولكي تتمكن من القيام بالأعمال المنوطة بها، كونت الأمم المتحدة من ستة أجزاء، أو فروع، رئيسية مترابطة، نوجزها على النحو التالي: ـ [٢]

(١) الجمعية العامة (General Assembly):

وهي الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، ويشارك فيه كل الأعضاء. إذ أنها الفرع الوحيد للأمم المتحدة، الذي يشترك فيه كل أعضاءها، بالتساوي. فلكل دولة صوت واحد فقط... وتصدر الجمعية العمومية قراراتها بأغلبية ثلثي الأعضاء، في المسائل الموضوعية والهامة. أما في المسائل الإجرائية، فبأغلبية الأعضاء، الحاضرين والمشاركين في عملية التصويت. ويمثل كل دولة مندوبين، لا يزيد عددهم عن خمسة.

وتكون الجمعية العامة في كل سنة، لجان متخصصة... يتولى كل منها إبداء الرأي في جانب من جوانب اختصاصات الجمعية العامة... وتعقد الجمعية اجتماعاً واحداً، مرة كل عام، (في أول ثلاثاء من شهر سبتمبر من كل سنة)... ويمكن أن تعقد اجتماعاً طارئاً (متى كان ذلك ضرورياً) بناء على دعوة من الأمين العام للأمم المتحدة، يوجهها بناء على طلب من مجلس الأمن، أو غالبية الدول الأعضاء، بالأمم المتحدة.

ويعقد الاجتماع في مقر الأمم المتحدة الدائم، في مدينة نيويورك. كما يمكن للجمعية العامة أن تعقد اجتماعاً عادياً أو طارئاً، في أي مكان آخر ـ غير نيويورك. وفي بداية كل دورة انعقاد، يختار الأعضاء في الجمعية العامة، رئيساً لتلك الدورة، ونواب سبعة له (لمدة عام). ويدير الرئيس جلسات الجمعية، ويتحدث باسمها، خلال مدة رئاسته فقط. وتختص الجمعية العامة بكل ما يدخل ضمن ميثاق الأمم.

---

(١) د. غالي، د. عيسى، المدخل في علم السياسة (مرجع سبق ذكره)، ص ٤٢٠ ـ ٤٢١.

(2) Jacobson, Networks..., PP. 43 - 44.

(٢) مجلس الأمن الدولي (Security Council):

يعد ثاني أهم أجهزة الأمم المتحدة. وهو بمثابة الجهاز التنفيذي لهذه المنظمة. ويتكون الآن، من خمسة عشر عضواً... منهم خمسة يتمتعون بعضوية دائمة (ولكل منهم حق «الفيتو»)، وعشرة آخرون، يتم انتخابهم لمدة سنتين، من قبل الجمعية العامة، من بين أعضاءها.

ولقد حدد الميثاق بالاسم، الأعضاء الخمس الدائمي العضوية، وهم: الولايات المتحدة، روسيا (الاتحاد السوفيتي سابقاً)، الصين الشعبية، فرنسا، بريطانيا... وتراعي الجمعية العامة، عند اختيارها للأعضاء العشرة غير الدائمين، مدى التزام الدولة المرشحة بميثاق الأمم المتحدة، ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل... لضمان تمثيل كل مناطق العالم الرئيسية، في مجلس الأمن.

وتم الاتفاق على أن ينتخب العشرة الأعضاء غير الدائمين، كالتالي: عضوين من دول أمريكا اللاتينية، خمسة أعضاء من دول آسيا وأفريقيا، عضوين من دول أوروبا الغربية والدول الأخرى، وعضو واحد من دول أوروبا الشرقية. ولا يجوز إعادة انتخاب أي من الأعضاء غير الدائمين، فوراً... بعد انتهاء مدته. وذلك لاعطاء فرصة التمثيل لدولة عضو أخرى.

ورغم أن الميثاق قد نص على جواز اشتراك الدول غير الأعضاء، في مناقشات مجلس الأمن، مع عدم إعطاءها حق التصويت على القرارات، عندما يرى مجلس الأمن ضرورة سماع وجهة نظرها، إلا أن تكوين مجلس الأمن لا يراعي مبدأ التساوي في السيادة، بين الدول الأعضاء... بسبب منح دول (محددة بالاسم) عضوية دائمة، دون سواها من بقية الدول...

كما أن الميثاق، افترض أن الدول الخمس، التي حددت بالاسم، كدول كبرى دائمة العضوية، في مجلس الأمن، ولها حق الفيتو، ستظل دائماً هي الكبرى... وهذا افتراض توضح تطورات الواقع الدولي عدم صحته... فعلى سبيل المثال، زالت دولة الاتحاد السوفيتي، من الوجود، في نهاية عام ١٩٩١م. وهناك دول كبرى صاعدة (ألمانيا واليابان ـ على سبيل المثال)، بدأت قوتها تفوق قوى كل من فرنسا وبريطانيا، اللتين تتمتعا بمقعدين دائمين، في مجلس الأمن.

ويختص مجلس الأمن بمهمة حفظ السلام والأمن الدوليين. وللقيام بهذه المهمة، خوله ميثاق الأمم المتحدة سلطات، تمكنه من أداء مهامه. فهو يفحص الصراعات والمنازعات الدولية، التي يمكن أن تهدد السلام العالمي. ويحاول إلزام أطراف المنازعات بحل خلافاتهم، بالطرق السلمية. ويعطي الميثاق لمجلس الأمن، سلطة اتخاذ تدابير قمعية، ضد الدول التي تقوم بأعمال تهدد الأمن والسلام الدوليين، بشكل خطير. وتتضمن هذه التدابير (القمعية)، وقف العلاقات الاقتصادية، وغير الاقتصادية، كلياً أو جزئياً، بين بقية الدول الأعضاء والعضو أو الأعضاء المعاقبين.[١]

---

(1) S. Rosen, and W. Jones, The Logic of International Relations, PP. 391 - 404.

وربما تصعد العقوبات، لتصل إلى حد القيام بعمليات عسكرية محدودة، وغير ذلك من التدابير، التي نص الميثاق على إمكانية اتخاذها... ووضح أسلوب اللجوء إليها، وبين طريقة وشروط إنفاذها.

وبالإضافة إلى ذلك، يختص مجلس الأمن بعدة مهام إدارية وتنفيذية، أهمها: ـ

(١) التوصية للجمعية العامة، بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة.

(٢) التوصية للجمعية العامة بقبول أعضاء جدد، في الأمم المتحدة.

(٣) الموافقة على ترتيبات الوصاية الدولية، للمناطق المقرر وضعها تحت الوصاية الدولية.

(٤) التوصية للجمعية العامة بوقف عضوية أي من الأعضاء، نتيجة لمخالفته للميثاق... وغير ذلك.[1]

ويعتبر مجلس الأمن في حالة انعقاد دائم، في مقر الأمم المتحدة الرئيسي (كما يمكنه أن ينعقد في أي مكان آخر)... حيث أنه يجتمع فور تحققه من حصول، أو احتمال حصول، تهديد مباشر، أو غير مباشر، للسلام العالمي. وينص ميثاق الأمم المتحدة، على ضرورة اجتماع مجلس الأمن مرة كل أسبوعين، على الأقل. وذلك، لحض مجلس الأمن على متابعة الأحداث الدولية، أولاً بأول، وتمكينه من اتخاذ ما يراه مناسباً، تجاه الوقائع... التي يعتقد أنها تمثل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين.

وينعقد مجلس الأمن بناء على طلب أي دولة عضو أو غير عضو فيه، أو بناء على طلب من الجمعية العامة، أو الأمين العام للأمم المتحدة. ويقوم مجلس الأمن بمهامه عبر تكوين لجان عمل متخصصة... ويتولى كل من الأعضاء في مجلس الأمن، رئاسة المجلس، مرة كل شهر، بالتناوب فيما بينهم، وفقاً للترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء.

التصويت في مجلس الأمن: ـ

لكل دولة عضو في مجلس الأمن صوت واحد فقط... وتصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الموضوعية (الهامة والتي تتعلق بالجوهر)، بموافقة تسعة من أعضاءه، على الأقل. على أن يكون ضمنهم موافقة الدول الخمس، ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن. وفي حالة استخدام أي من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، حقها في «النقض» (الفيتو Veto)، يصبح القرار لاغياً، وإن وافق عليه كل بقية الدول الأعضاء؟!

أما في المسائل الإجرائية (أي الأمور الأقل أهمية، والتي تتعلق بالوسائل والشكل، وليس الجوهر)، فتصدر قرارات مجلس الأمن بأغلبية تسعة من أعضاءه ـ على الأقل ـ لا يشترط أن يكون ضمنهم التصويت الإيجابي لكل الدول دائمة العضوية، في مجلس الأمن. كما يلاحظ أن استخدام «الفيتو»، يتطلب حضور مندوب الدولة صاحبة العضوية الدائمة، وتصويته بـ «لا» على

(١) المرجع السابق، ص ٣٩٥ ـ ٤٠٠ .

مشروع القرار... أما عندما يتغيب عن الحضور، أو يحضر ويمتنع عن التصويت (Abstain)، فلا يحسب صوته على أنه «لا».[1]

ونظراً لأهمية التفريق بين المسائل الموضوعية والإجرائية، فقد اتفق على أن كل المسائل التي تتعلق بحل المنازعات سلماً، هي من المسائل الموضوعية. واعتبرت المسائل الواردة في المواد ٢٨ ـ ٣٢، من المسائل الإجرائية. كما تقرر أن يفصل المجلس نفسه، في نوع المسائل، عند الاختلاف. وإن عملية تصويت المجلس... لتحديد ما إذا كانت مسألة ما موضوعية أو إجرائية، تعتبر تصويتاً في مسألة موضوعية.[2]

* * *

(٣) المجلس الاقتصادي والاجتماعي (The Economic and Social Council):

- نظراً لأن الكثير من مشاكل العالم الاقتصادية والاجتماعية، قد تؤدي إلى الحروب والكوارث، فقد حرص واضعوا ميثاق الأمم المتحدة على أن يكون هناك فرعاً، للأمم المتحدة، يختص بدراسة مشاكل العالم، الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم ما يلزم من توصيات، وخطط، لحل تلك المشاكل، بالتنسيق مع بقية فروع الأمم المتحدة. فمهمة هذا المجلس الرئيسية تتلخص في كونه أداة الأمم المتحدة، لتنسيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي، بين أعضاء الأمم المتحدة، وتنشيط هذا التعاون، بكل الوسائل الممكنة.

وقد أنشأ هذا المجلس لجان الأمم المتحدة الاقتصادية الإقليمية، ويقوم الآن بالإشراف العام عليها. وتولت عدة لجان، منبثقة عنه، دراسة مشاكل الإسكان، والتنمية الاجتماعية، وحقوق الإنسان، وغير ذلك، في شتى أرجاء العالم. وقامت بتقديم حلول عملية، لكثير من تلك المشاكل.[3]

ويتكون هذا المجلس من ٥٤ عضواً، يتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، من بين أعضاءها، بأغلبية ثلثي الأعضاء بها. وذلك، لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد... على أن يراعي التوزيع الجغرافي (العادل) للأعضاء. ويعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعا كلما دعت الحاجة، على أن لا يقل عدد اجتماعاته سنويا عن اجتماعين. ولكل دولة عضو به، صوت واحد. وتصدر قرارات هذا المجلس (سواء في المسائل الموضوعية أو الإجرائية)، بأغلبية الأعضاء، الحاضرين والمشتركين في التصويت (المادة ٦٧ من ميثاق الأمم المتحدة)[4]

(٤) مجلس الوصاية (Trusteeship Council):

في فترة نشؤ الأمم المتحدة كانت هناك أقاليم تحت انتداب بعض الدول، بموجب عهد عصبة الأمم، وأقاليم موضوعة تحت وصاية بعض الدول الأخرى. لهذا، خصص أحد فروع الأمم المتحدة لتولي مهمة الإشراف على تلك الأقاليم... حتى يتحدد وضعها النهائي، ويلغي وضعي الانتداب

(١) المرجع السابق، ص ٣٩٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٠٠.

(٣) د. عبدالواحد الفار، التنظيم الدولي، ص ١٨٠ ـ ١٨٤.

(٤) المرجع السابق، ص ١٨١.

والوصاية. ويقوم هذا المجلس بالتنسيق بين سكان هذه الأقاليم، والقوى المنتدبة والعصبة.[1]

وقد حصلت الغالبية العظمى من الأقاليم التي كانت تحت نظامي الانتداب والوصاية هذين، على الاستقلال السياسي. حيث ساهم مجلس الوصاية في تحقيق ذلك الاستقلال... ولم يعد لهذا المجلس أهمية تذكر، نظراً لمحدودية نطاق اختصاصه، في الوقت الحالي. وقد يلغي قريباً، بانتهاء نظامي الوصاية والانتداب، من العالم، كلياً.[2]

ويتكون هذا المجلس من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تتولى الوصاية، على بعض الأقاليم، والدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، غير القائمة بالوصاية على أية منطقة، والعدد من أعضاء الأمم المتحدة الذي يكفل المساواة العددية بين مجموع الدول القائمة بالوصاية، والدول التي لا تمارس الوصاية، تقوم الجمعية العامة بإنتخابهم لمدة ثلاثة سنوات، قابلة للتجديد.

وبهذا، يجمع مجلس الوصاية في عضويته، الدول التي تقوم بالإشراف (الوصاية) على بعض الأقاليم، وعدد آخر مساو لعددها، من الدول التي لا تمارس مثل هذا الإشراف... على أن يكون ضمن العدد الأخير الدول الدائمة العضوية، في مجلس الأمن، التي لا تشرف على أي إقليم. ويجتمع مرتين في السنة، على الأقل. وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء، الحاضرين المشاركين في التصويت. وفي حالة تساوي الأصوات، تتم إعادة التصويت للمرة الثانية، في جلسة تالية. وإن تكرر التساوي، يعتبر مشروع القرار لاغياً.[3]

(٥) الأمانة العامة (The Secretariat):

تعتبر بمثابة الجهاز الإداري (السكرتاريا) الدائم، للأمم المتحدة، والذي يتولى إدارة نشاطات هيئة الأمم المتحدة، والإشراف على سير العمل في فروعها. وتتكون الأمانة العامة من أمين عام... ومجموعة من الموظفين، من جنسيات الدول الأعضاء المختلفة بالأمم المتحدة. ومقرها الدائم هو مدينة نيويورك الأمريكية. ولها فرع في أوربا، مقره مدينة جنيف، السويسرية. ويشرف الأمين العام للأمم المتحدة على كامل نشاطات الأمانة العامة.

يتم اختيار الأمين العام بتوصية من مجلس الأمن... وموافقة الجمعية العامة، ويكون قرار مجلس الأمن بإختيار الأمين العام، قراراً موضوعياً، في مجلس الأمن. أما في الجمعية العامة، فيكتفي بتصويت الأغلبية المطلقة، للأعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت. ويعين الأمين العام، لمدة خمس سنوات، قابلة للتجديد - لمرة واحدة.[4]

---

(1) Jacobon, Networks, P. 336.

(٢) د. صدقة يحي فاضل، جهاز بديل... لمجلس الوصاية، صحيفة عكاظ (جدة)، العدد ٩٦٠٦، ١٤١٣/٥/٢١هـ، ١٩٩٢/١١/١٥م، ص٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٧.

(٤) كان «تريجفي لي» (النرويجي)، أول أمين عام لهيئة الأمم المتحدة. إذ تولي الأمانة العامة من عام ١٩٤٦م إلى عام ١٩٥٢م. خلفه «داج همر شولد» (من السويد)، من عام ١٩٥٣م إلى عام ١٩٦١م. ثم «يوثانت» (من بورما)، من سنة ١٩٦٧م، إلى سنة ١٩٧١م. ثم «كورت فالدهايم» (من النمسا)، وتولي من عام ١٩٧١إلى عام ١٩٨١م، ثم خافير بيريز دي كويار (من بيرو)، وتولي من عام ١٩٨١م، حتى عام ١٩٩١. ثم بطرس بطرس غالي (من مصر)، وتولي الأمانة العامة منذ سنة ١٩٩١م حتى ١٩٩٦م. ثم كوفي عنان (من غانا) وتولي منذ ١٩٩٦م حتى ٢٠٠١م، ومن ٢٠٠١م حتى ٢٠٠٦م.

تختص الأمانة العامة (ممثلة في شخص الأمين العام)، بعدة أعمال إدارية، أهمها: تعيين وعزل موظفي الأمانة العامة، وإعداد جداول الأعمال المقترحة، للجلسات غير العادية، لبقية فروع الأمم المتحدة، وإعداد مشروع ميزانية الأمم المتحدة، وتقديمه للجمعية العامة، وجمع وحفظ وتجهيز كل المعلومات، الخاصة بنشاط الأمم المتحدة، وما إلى ذلك.

وبالإضافة لقيامه بالاختصاصات الإدارية، لهذه الأمانة، يقوم الأمين العام بعدة مهام سياسية... من ذلك، ما نصت عليه المادة ٩٩، من الميثاق، والتي أعطت الأمين العام حق تنبيه مجلس الأمن الدولي، إلى أية مسألة، يرى أنها تهدد حفظ السلام، والأمن، الدوليين. فللأمين العام، بموجب هذا التخويل، الاتصال بالأطراف المتنازعة المعنية، ولفت نظر مجلس الأمن إلى التطورات الخطيرة... لتلك المنازعات. كما يحضر الأمين العام جلسات كل فروع الأمم المتحدة، ولجانها الرئيسية، ويبدي وجهة نظره في مناقشاتها. بالإضافة إلى قيامه بدور الوسيط... في فض المنازعات، بين الدول الأعضاء، وأداء ما يكلفه به مجلس الأمن، أو الجمعية العامة.[1]

ويقوم الأمين العام، وكل موظفي الأمم المتحدة، بأعمالهم بوصفهم موظفين دوليين... وبالاستقلال عن دولهم، التي ينتمون إليها، من حيث الجنسية. ويتمتع الأمين العام، وكبار موظفي الأمم المتحدة، بالحصانات الدبلوماسية التقليدية.

(٦) محكمة العدل الدولية (The International Court of Justice):

تعتبر هذه المحكمة بمثابة الهيئة القضائية العليا، التي تختص بالنظر في المنازعات، التي تنشأ بين دول العالم، وخاصة الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة... ولا شك، أن العالم يحتاج لمنظمة قضائية عادلة، لمنع الصراعات، ومن ثم الحروب. وهذه المحكمة هي الأداة القضائية الرئيسية، لهيئة الأمم المتحدة، بكل فروعها.

وقد خلفت هذه المحكمة، محكمة العدل الدولية الدائمة، التي أنشأتها عصبة الأمم عام ١٩٢٠م، وزالت عام ١٩٣٩م، مع انهيار عصبة الأمم. ولما كان من الضروري أن يكون لمنظمة الأمم المتحدة أداة قضائية عليا، أنشأت هذه المحكمة، ومقرها مدينة لاهاي بهولندا، على أساس نظام المحكمة الدولية السابقة. فقد نصت المادة ٩٢، من ميثاق الأمم المتحدة، على أن «محكمة العدل الدولية»، هي الأداء القضائية الرئيسية، للأمم المتحدة، وتقوم بعملها وفق نظامها الأساسي، الملحق بهذا الميثاق. وهو مبنى على النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الدائمة، وجزء لا يتجزأ من هذا الميثاق.

وتعتبر المحكمة في حالة انعقاد دائم... عدا في وقت الإجازات المحددة. وتتكون المحكمة من خمسة عشر قاضياً مستقلاً، من ذوي الخبرة والكفاءة. ويراعي في اختيارهم كذلك أن يكونوا

---

(1) Burns. Weston et al. Basic Documents in International Law and World Order, (St. Paul, Minn.,: West Publishing Co., 1980), PP. 21 - 22.

ممثلين للمدنيات الكبرى في العالم. وتقوم الدول الأعضاء بترشيح قضاة منها. ثم تتولى الجمعية العامة ومجلس الأمن (كل على حدة)، انتخاب العدد المطلوب من القضاة المرشحين. ويتم انتخاب القاضي لمدة تسع سنوات، قابلة للتجديد.(١)

وتختص محكمة العدل الدولية بالنظر في المنازعات، التي تنشأ بين الدول فقط. ولا يمكن النظر في أي قضية دون طلب من كافة الأطراف المعنيين بها. فولاية هذه المحكمة اختيارية، وليست اجبارية. ويلاحظ، أن الدول ترفع إليها القضايا الثانوية... التي لا تؤثر كثيراً على مدى نجاح سياساتها. كما تقوم المحكمة بإبداء الرأي، في المسائل القانونية، التي تعرضها عليها فروع الأمم المتحدة، أو غيرها، وتتولى تفسير المعاهدات الدولية، للدول التي قد تستشيرها.

ورغم أن اختصاص هذه المحكمة اختيارياً (لمن يطلبه)، إلا أن حكم المحكمة، له قوة الإلزام، بالنسبة لأطراف النزاع، الذين وافقوا على الاحتكام إلى هذه المحكمة. وهو حكم واجب النفاذ. ويمكن للطرف المتضرر من عدم تنفيذه، أن يلجأ إلى مجلس الأمن... الذي قد يصدر تدابيراً لإنفاذه.(٢)

وتصدر المحكمة حكمها بأغلبية القضاة، الحاضرين المشتركين في التصويت. فإن تساوت الأصوات، يرجح الجانب الذي يكون فيه رئيس المحكمة. وتفصل المحكمة في القضايا المعروضة عليها على أساس أحكام القانون الدولي... المستمد من الاتفاقات الدولية المختلفة، والعرف الدولي المتبع، ومبادئ القانون العامة، والسوابق القانونية الشهيرة.(٣)

والواقع، أن هذه المحكمة تعاني من قلة القضايا التي تعرض عليها... كما يلاحظ، أن الدول لاتلجأ إليها، إلا في القضايا التي لا تمس سيادتها الوطنية، ومصالحها القومية الحيوية. وسبب ذلك، أن معظم دول العالم، تحبذ تسوية خلافاتها، مع بعضها البعض، عن طريق الدبلوماسية الثنائية، أو المتعددة الأطراف. وتفضل عدم المخاطرة بعرض قضايا كبرى على المحكمة... خوفاً من صدور قرارات غير مواتية، بالنسبة لها، من قبل هذه المحكمة، وإضطرارها لقبولها. لذلك، فإن دور محكمة العدل الدولية، في حل المنازعات الدولية، كان - ومازال - محدوداً.

* * *

المنظمات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة

أكد ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة التعاون الدولي، في مجالي الاقتصاد والاجتماع... بجوانبهما المتعددة. وظهر ذلك جلياً، في ديباجته، وفي بعض مواده... كما تم إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي... كفرع رئيسي دائم، من فروع الأمم المتحدة، ليشرف على التعاون الدولي، في هذين المجالين المتداخلين الهامين.

(١) المرجع السابق، ص ٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١.

(٣) المرجع السابق، ص ٢١.

ومن ضمن منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قيامه بربط عدة منظمات (وكالات) دولية حكومية عالمية متخصصة، بهيئة الأمم المتحدة. وقد بلغ عدد هذه الوكالات، حتى الآن، خمس عشرة منظمة معروفة، هي:

- منظمات متخصصة في مجال الاقتصاد (التنمية الاقتصادية)، وهي:

(١) البنك الدولي للتنمية والتعمير (IBRD)(*)

(٢) صندوق النقد الدولي (IMF).

(٣) اتفاقية «الجات»: الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (GATT)(١).

(٤) الوكالة الدولية للتمويل (IFC).

(٥) مؤسسة التنمية الدولية (IDA).

(٦) منظمة الأغذية والزراعة (FAO).

- منظمات متخصصة في مجال الاجتماع بصفة رئيسية، وهي: -

(٧) منظمة العمل الدولية (ILO).

(٨) منظمة الصحة العالمية (WHO).

(٩) منظمة اليونسكو: منظمة التعليم والعلوم والثقافة (UNESCO).

- منظمات دولية حكومية عالمية متخصصة، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي (جانب المواصلات الدولية)، وهي:

(١٠) منظمة الطيران المدني (ICAO).

(١١) اتحاد البريد العالمي (UPU).

(١٢) الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية (ITU).

(١٣) المنظمة البحرية الاستشارية (IMCO).

- منظمات متخصصة، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي (جانب التعاون الفني)، وهي:

(١٤) المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO).

(١٥) الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA).

* * *

وهناك لجان كبيرة دائمة، أقامتها الأمم المتحدة... كصندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNECIF)، وغيره. ولكنها لا تعتبر من الوكالات المتخصصة. فالوكالة المتخصصة، المرتبطة

(*) يطلق مسمى البنك الدولي، أو مجموعة البنك الدولي، على ثلاث وكالات (مجتمعة) متخصصة، في مجال الاقتصاد (التنمية الاقتصادية)، هي:
١ - البنك الدولي للتنمية والتعمير. ٢ - الوكالة الدولية للتمويل.
٣ - مؤسسة التنمية الدولية.

(١) أصبحت تتجسد في «منظمة التجارة العالمية» (WTO) وميثاق هذه المنظمة الجديدة ، التي أنشأت عام ١٩٩٥م، ومقرها مدينة جنيف.

بالأمم المتحدة، هي عبارة عن: منظمة دولية حكومية متخصصة، على صلة وثيقة، وتعاون وتنسيق وإشراف، مع الأمم المتحدة. والهدف من ربطها بهيئة الأمم المتحدة هو لتمكين الأخيرة من القيام بمهامها، في مجالي الاقتصاد والاجتماع، وما يتفرع عن كل منهما من جوانب متعددة. ويوضح الجدول رقم (١) مؤسسات الأمم المتحدة، والوكالات المرتبطة بها، وكذلك اللجان والأجهزة الرئيسية، التابعة لها.

وهناك اتفاقيات وصل بين الأمم المتحدة، وكل من هذه الوكالات، وأهم ما تتضمنه كل من هذه الاتفاقيات، هو أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة - بالتنسيق مع بقية فروع الأمم المتحدة - بالإشراف على نشاط هذه الوكالات، فيما يتعلق بنشاطها وأعمالها.(١)

كما تلتزم هذه الوكالات بتنفيذ العقوبات الاقتصادية والاجتماعية، التي تصدر عن الأمم المتحدة، ضد أي من الدول. وتقديم تقارير دورية، عن أعمالها، للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويحق لممثلي الأمم المتحدة، وكل من هذه الوكالات، حضور اجتماعات الآخر، بصفة مراقب، وتقديم الاقتراحات وتبادل المعلومات، ونحو ذلك.

ومع هذا، تحظى كل من الوكالات باستقلالية، تمكنها من القيام بنشاطها... وتتمتع بشخصية قانونية دولية مستقلة، بكل ما يترتب على ذلك من نتائج. فالعلاقة بين كل من هذه المنظمات، والأمم المتحدة، ليست علاقة تبعية... وإنما علاقة تنسيق وتعاون... وإن كان هناك إشراف عام، من قبل هيئة الأمم المتحدة.(٢)

❊ ❊ ❊

لقد حققت هذه المنظمة نجاحات في بعض جوانب التعاون الدولي. ولكنها منيت بفشل ذريع في جوانب كثيرة. وبناءًا على مدى تحقيق «الأمم المتحدة» لأهدافها، يتضح: أن هذه المنظمة لم تسجل، بعد أكثر من نصف قرن على تواجدها، نجاحًا معقولاً... يتناسب وتطلعات وآمال محبي السلام (العادل) في هذا العالم. وذلك يعود إلى هيمنة بعض الدول الكبرى على هذه المنظمة... ومحاولة تسخيرها لخدمة المصالح الإستعمارية لتلك الدول.

❊ ❊ ❊

(1) F. Pearson, and J. Rochester, International Relations, PP. 333 - 343.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٤٠ - ٣٤٢. وأنظر أيضاً: -

د. عبدالواحد الفار، التنظيم الدولي،ص ٣٧٥ - ٤٨١، إذ يحتوي هذا الجزء من كتاب الدكتور الفار على بحث ضاف في المنظمات المتخصصة، التابعة لهيئة الأمم المتحدة، رغم غلبة المدخل القانوني، على ذلك الجزء.

جدول رقم (١): هيئة الأمم المتحدة والأجهزة المرتبطة بها

أجهزة الأمم المتحدة	الوكالات المتخصصة (المنظمات الدولية الحكومية المتخصصة)	لجان رئيسية تابعة
١ - الجمعية العامة.	١ - منظمة الصحة العالمية.	١ - مؤتمر التجارة والتنمية (UNCTAD).
٢ - مجلس الأمن.	٢ - منظمة الأغذية والزراعة	٢ - صندوق الطفولة (UNICEF).
٣ - مجلس الوصاية.	٣ - المنظمة البحرية الاستشارية.	٣ - الصندوق الخاص.
٤ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٤ - منظمة الطيران المدني الدولية.	٤ - قوات حفظ السلام.
٥ - السكرتاريا	٥ - اتحاد البريد العالمي.	٥ - لجنة نزع السلاح.
٦ - محكمة العدل الدولية	٦ - الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية.	٦ - الهيئة العليا لأغاثة اللاجئين.
	٧ - المنظمة العالمية للارصاد الجوية.	٧ - معهد التدريب والبحوث.
	٨ - منظمة العمل الدولية.	٨ - برنامج التنمية.
	٩ - اليونسكو.	٩ - منظمة التنمية الصناعية.
	١٠ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية.	١٠ - برنامج البيئة ورقابة الأرض.
	١١ - صندوق النقد الدولي.	١١ - الهيئة العالمية لحماية حقوق النشر.
	١٢ - البنك الدولي للتنمية والتعمير.	
	١٣ - الوكالة الدولية للتمويل.	
	١٤ - مؤسسة التنمية الدولية.	
	١٥ - الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (منظمة التجارة العالمية WTO)	

المصدر: -

S.Rosen and W. Jones, The Logic of International Relations, (Cambridge, Mass. : Winthrop Publishers, Inc., 1980), P. 392.

مصـــــادر ومراجـــــع

هـــــذا الكتـــــاب :

مثبتة في نهاية الطبعتين الأولى والثانية

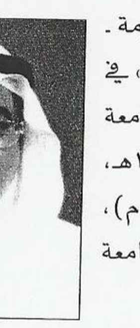
من هذا الكتاب

***

تم بحمد الله

المؤلف

أ.د. صدقة يحيى حمزة فاضل



- ولد عام ١٣٧٢هـ، ١٩٥٢م بمكة المكرمة ـ حصل على شهادة «البكالوريوس» في الاقتصاد والعلوم السياسية، من جامعة الملك سعود بالرياض، عام ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م ـ عمل، سنة ١٣٩٥هـ، (١٩٧٥م)، معيدًا بكلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز ـ جدة.

- أبتعث إلى الولايات المتحدة، من قبل جامعة الملك عبدالعزيز، سنة ١٣٩٦هـ، للتحضير للدراسات العليا، في «العلوم السياسية» ـ حصل على درجة «الدكتوراه»، في مجال العلاقات الدولية، عام ١٩٨٣م، من جامعة «كليرمونت» الأمريكية.

- منذ عام ١٩٨٣م، شغل وظيفة «أستاذ مساعد» بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز ـ جدة، رقي في ١٤٠٩/٥/٤هـ إلى درجة «أستاذ مشارك»، وتقدم في ١٤١٣/٧/٢هـ، للترقية لدرجة «أستاذ». ورقي، يوم ١٤١٥/١٢/١٧هـ، إلى درجة «أستاذ».

- اختير رئيسًا لقسم العلوم السياسية، اعتبارًا من ١٤١٢/٩/٥هـ، وتم تجديد تعيينه، رئيسًا لذلك القسم، اعتبارًا من ١٤١٤/٩/٥هـ واعتبارًا من ١٤١٦/٩/٥هـ.

- عمل مستشارًا بالملحقية الثقافية السعودية بواشنطن (١٤١٩ـ ١٤٢١هـ).

- له أربعة كتب منشورة وكتابين تحت النشر، وعدة بحوث ومقالات علمية وصحفية منشورة.